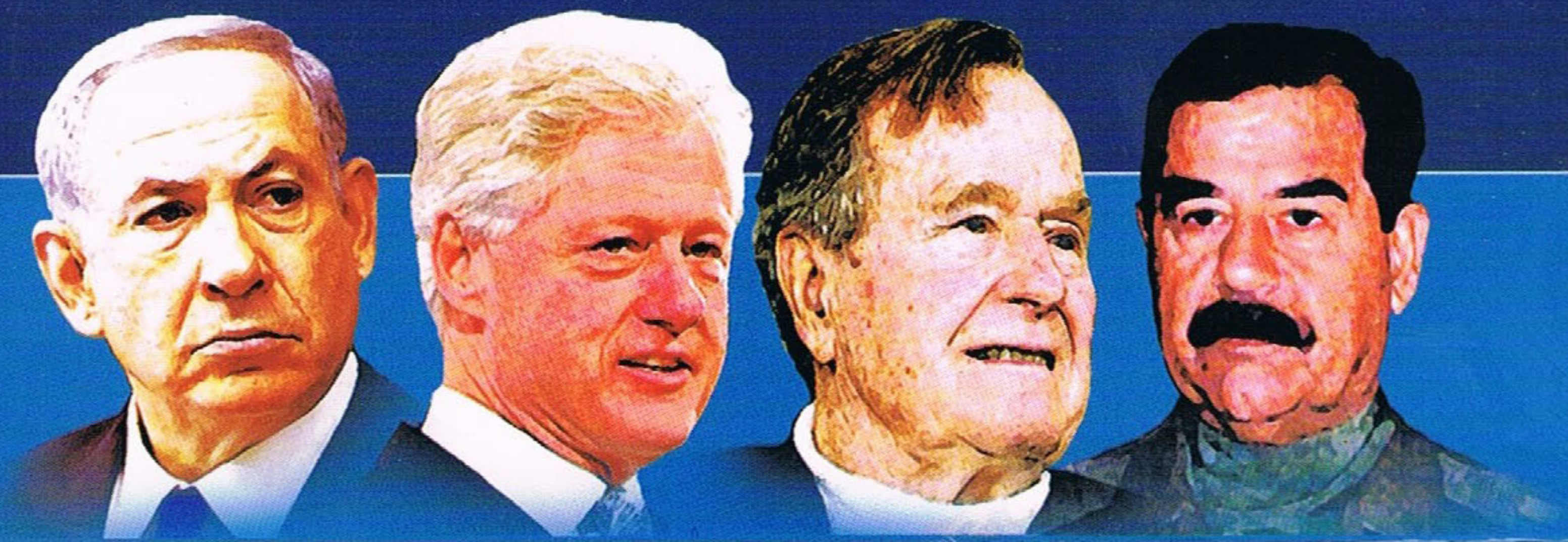


سِرُّه
قَدَّس

محمد الصدر
بين
الولاية العامة
و
سياسة السلطة

علي الزبيدي



محمد الصلير
الولاية العامة
سياسة السلطة

محمد الصدر قدس سره

بين
الولاية العامة
و
سياسة السلطة

علي الزبيدي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢٦٤٢ لسنة ٢٠١٧

دار
الكتاب
العربي للطباعة والنشر والتوزيع



هاتف: ٠٣/٢٥٧٩٨٤ - فاكس: ٠٥/٤٦٣٢٠٧ - ص.ب: ٢٥/٣٥٥ - جبيري - بيروت

E-mail : darelkatelarabi@hotmail.com

الإهداء

الى الكوكب الدرّي الذي مدّ فلك
الحوزة بنظام جديد، يستطيع
المؤمنون به مجاراة زمن الفينة
ببعدها الطويل..

لتشرق شمس الإمام فيه، تاركة
أفلاك غيره، التي لم تعرف نقطة
وجودها وحجم تأثيرها في هذا العالم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ * وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ * قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴾ * وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُخْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ * وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ * وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾ الأنعام: ٤٨-٥٣.

صدق الله العلي العظيم

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين واللعن الدائم
على اعدائهم اجمعين .

إن سبب تأليف هذا الكتاب الذي بين يديك هو قراءتي لكتاب منذ فترة
من الزمن بعنوان (الوصايا الضائعة) تكلم فيه المؤلف عن السيد الشهيد محمد
الصدر قدس سره، وفي الحقيقة أن العنوان يوهم لمن أراد القراءة بأن الكاتب
يتكلم عن وصايا قد أوصى بها السيد الشهيد قدس سره ولكنها ضاعت ولم
يلتزم بها أحد، ولكن بمجرد أن تفتح الكتاب تجد المعنى بالنقد وإثارة
الإشكالات عليه هو السيد الشهيد نفسه وليس الأتباع، ولم يتكلم عن وصايا
أو وصية السيد الشهيد قدس سره إلا في أواخر الفصل الأخير من كتابه.

ولا أدري لماذا الأقدار تريد أن تنحى ببعض الكتاب هذا المنحى الذي
يظنون من خلاله أنهم يحسنون صنعا، أو أنهم أقرب للقراءة الجادة والصائبة
من الشخص المعني بالدراسة أو البحث، فيهبون لأنفسهم الإسترسال
بمغالطاتهم وأوهامهم، أو حتى بوعيتهم المحدود ليدركوا ما لم يحيطوا به علماً أو

دراية، ومن ثم ليعرضوا أنفسهم على أنهم قد قرأوا الواقع قراءة صحيحة، بينما غابت وخفيت قراءاتهم بالمرّة عن المرجع السيد الشهيد قدس سره.

وما ذلك إلا كونهم عاملوه كفرد له مؤهلات قريبة من مؤهلاتهم، وتصوروا أن لديهم قدرة النقد والتقويم، وتشخيص أخطاء الآخرين، علما أنهم بعيدون عن ممارسة نفس العمل الذي أنتقدوه، بل لم يصلوا الى مرتبة من مراتب العلم والدراية السياسية التي وصل إليها من قاموا وتحاملوا على نقده. ولذلك فقد برهنوا على زج أنفسهم فيما ليس من صنيعها ومحط رحالها وخبرتها، فكانت إنتقاداتهم وآراءهم، ليس لها مكان في عالم التطبيق لأنّها عبارة عن دقيق قد عبث به الريح في يوم عاصف.

وهذه هي مشكلتنا مع الذين لم يستوعبوا الى هذه اللحظة هذا الأمر، بحيث يبقى الفرد منهم مصراً على السير في هذا الاتجاه ظناً منه أنّه قد بلغ المراتب العليا من الفكر الذي يستطيع به القيام بالنقد والحكم على الآخرين، من دون أن يمتلك قدرة المقارنة بين الأجيال وما تحتاجه من التغيير في السيرة والمنهج المتبع لتحريك مفاصل الحياة اليومية، وليس هذا فحسب، فهم كثيراً ما يمرون بواحدة من حالات ثلاث:

الأولى: أنهم يضطرون في بعض الأحيان الى الكذب على من يتعرضون له

بالنقد، من أجل دعم وإسناد الفكرة التي أرادوا إثباتها للغير، وخصوصاً
الناس البسطاء الذين تنطلي عليهم التمويهات والتلاعب بالألفاظ.

الثانية: عدم وجود مساحة لإعطاء الإجابات المقنعة لما قاموا بالإعترض
عليه أو نقده، وغالباً ما تترك فراغات كثيرة من دون أن يكون بمقدورهم
الإجابة عليها. وهذا إن دل على شيء فيدل على قلة خبرتهم وإفتقارهم العلمي
في هذا الشأن.

الثالثة: أن تكون لهم بعض الأجوبة حول المسائل المطروحة، ولكنها في
الحقيقة عبارة عن عورة قد كشفت للآخرين عدم قدرتهم لإيجاد الحلول البديلة
للحالة التي انتقدوها مما يزيد في المشكلة تعقيداً.

وأما ما يخص صاحب كتاب (الوصايا الضائعة) فقد تكلم في كتابه عن
الولاية العامة وقول السيد الشهيد قدس سره بها، وقد حاول جاهداً إعطاء
أدلة وبراهين على بطلان القول بها، وأعرض على أعلمية السيد الشهيد قدس
سره بكونه أعلم الأموات والأحياء، ثم تكلم عن سياسة السيد الشهيد مع
السلطة، ثم عرج على كيفية تعامله قدس سره مع الحوزة، ثم تكلم في آخر
فصول كتابه عن طلبية السيد الشهيد قدس سره وكيفية قبولهم في حوزة
النجف، وكان يصبو سهام النقد والإشكالات بشكل لا يستند إلى الرؤية

الكاملة والقراءة الموضوعية لما جرى في تلك المرحلة، بل في بعض الأحيان يكشف عن عدم إحاطته بما يقوم بنقده، وأنّ هناك الكثير من الأمور التي غابت عنه أو تجاهلها عمداً في كتابه.

وقد جاء هذا الكتاب ليثبت خطأه وتوهمه وكيف أنّه قد ذهب بعيداً وحيل بينه وبين الحقيقة بمسافات طويلة.

وسيجد القارئ في هذا الكتاب أن الردّ في بعض الأحيان يكون بالمباشر على إشكالات ونقد الكاتب، وفي أحيان أخرى تكون الإجابات من خلال طرح مواضيع جديدة والتوسع لتكون الفائدة أعمّ وأشمل.

ولم يتقيد الكتاب بالإجابة عن الإشكالات فقط، بل تجاوزها بالكثير من المباني الفكرية التي لم يتعرض لها من قبل، والتي يتم من خلالها استعراض الكثير من المفاهيم ورفع الغموض عن تساؤلات قد تخطر في بال المثقف عموماً أو المتخصص في هذا المجال.

هذا وقد إنتظم الكتاب في أربعة فصول:

الفصل الأول: الولاية العامة.

١- معنى الولاية.

- ٢- ولاية الفقيه.
- ٣- هل القول بالولاية ضرورة من ضروريات الدين؟.
- ٤- هل الولي الفقيه هو الوحيد المؤهل لإدارة البلاد؟.
- ٥- هل القول بالولاية هو من أجل ممارسة العمل السياسي فقط؟.
- ٦- هل ولاية الفقيه نظرية حديثة؟.
- ٧- هل أهمل فقهاء المذهب موضوع الولاية؟.
- ٨- الأسباب التي قد تؤدي الى عدم القول بالولاية.
- ٩- قول السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره بالولاية العامة.
- ١٠- الفروق بين القيادة المعصومة وغيرها.
- ١١- كيف ينظر الأئمة عليهم السلام لحاكمية وسلطة من هو دونهم.
- ١٢- هل استمرار عصر الإمامة لا يدعم أن يلي غيرهم مقاليد الأمور؟.
- ١٣- هل إقامة الحكم الإسلامي يؤجل الى زمن الظهور؟.

الفصل الثاني: أعلمية السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره.

- ١- هل يعتبر السيد محسن الحكيم قدس سره استاذاً للسيد الشهيد قدس سره؟.
- ٢- هل أن السيد الشهيد قدس سره لم يحصل على إجازة الاجتهاد؟.

٣- هل أعلمية السيد الشهيد قدس سره على وجه الإطلاق؟.

٤- هل الفقيه الأعلم هو الأعلم بالأصول؟.

الفصل الثالث: رفض المؤسسة الدينية لمرجعية السيد الشهيد قدس سره.

١- تعامل المؤسسة الدينية مع السيد الشهيد قدس سره قبل تصديه للمرجعية.

٢- تعامل المؤسسة الدينية مع السيد الشهيد قدس سره بعد تصديه للمرجعية وقوله بالأعلمية.

٣- تعامل المؤسسة الدينية خارج العراق مع مرجعية السيد الشهيد قدس سره وقوله بالولاية العامة.

٤- إعلان الحرب ضد مرجعية السيد الشهيد قدس سره.

٥- موقف الجمهورية الإسلامية في إيران من مرجعية السيد الشهيد قدس سره.

٦- الحصار الذي تعرض له قدس سره من قبل السلطة.

الفصل الرابع: مواجهة السلطة.

١- هل فكرة مواجهة النظام التكريتي هي فكرة حاملة أو مثالية؟.

٢- هل أن سعي المرجعية للتعاون مع حكومات الدول ذات الثقل العالمي يمنحها ثقلاً أكبر ويدعمها دعماً غير متوقع؟.

٣- هل يصلح تحريك السيد الخميني قدس سره الى فرنسا لأن يكون مثلاً يحتذى به في مرجعية العراق؟.

٤- سياسة السيد الشهيد قدس سره في قبول الطلبة للدراسة في حوزة النجف.

وأخيراً فإنني لا أدّعي الكمال فيما كتبت، وإنما يبقى الكمال لله تعالى وحده، ولمن إجتباهم من عباده المُخْلِصين، وما توفيقني إلا بالله العلي العظيم، عليه توكلت وإليه أنيب، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلّى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين

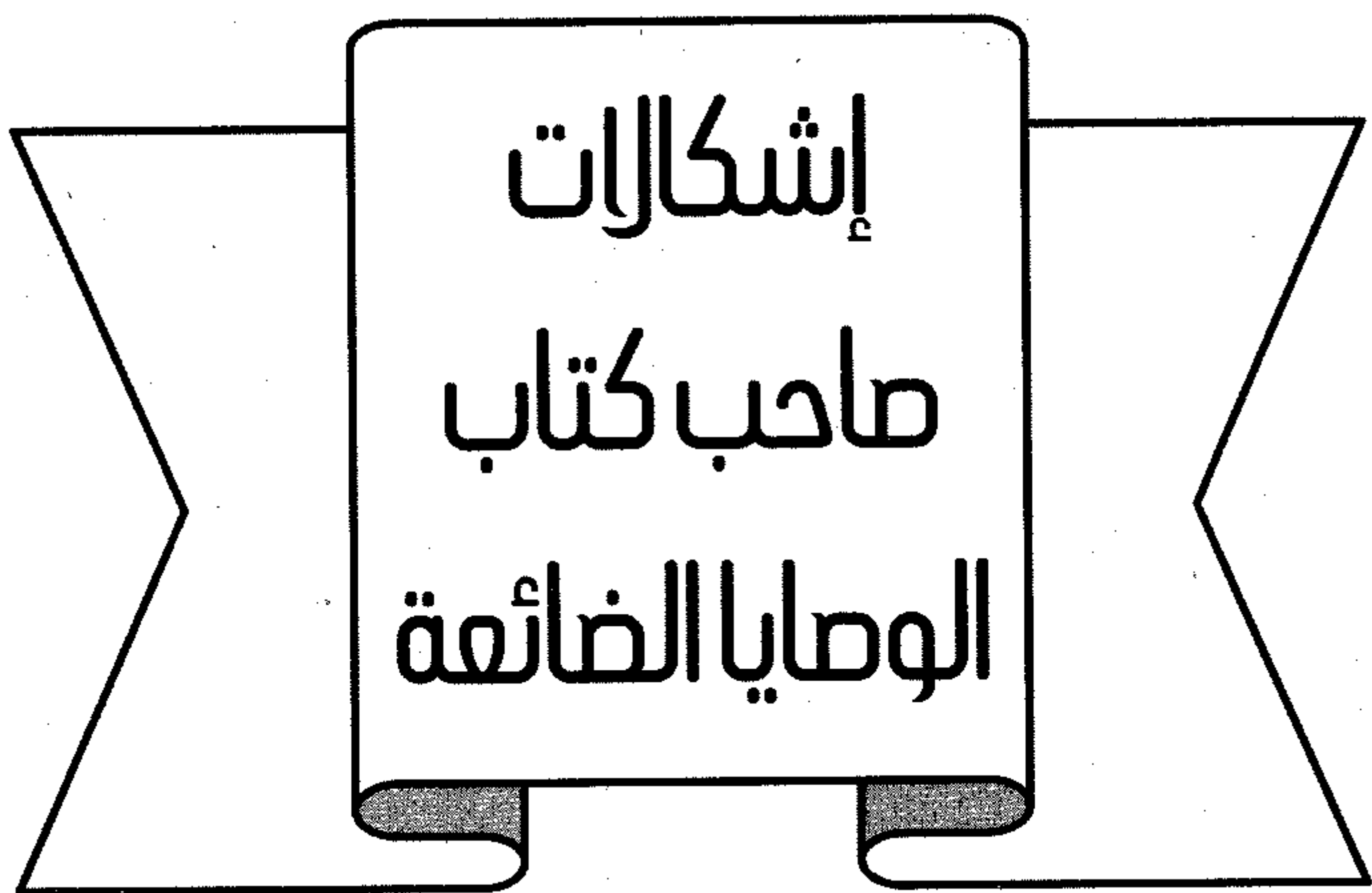
علي الزيدي

٨ شوال ١٤٣٨ هـ

قبل أن تقرأ

في البدء ارتأينا أن نعرض الإشكالات التي حاول صاحب كتاب (الوصايا الضائعة) أن يتكلم بها، ونجمعها كلها ليطلع عليه القارئ الكريم وليكوّن بالتالي صورة كاملة عما أراد أن يصل إليه.

علماً أننا تركنا الرد على إشكالاته التي عرضها في الفصل الثالث المعنون - بطلبة السيد الصدر - لأننا قد أجبنا على قسم منها في كتابنا الموسوم (مقتدى الصدر قيادة فوق الشبهات) فمن أحب فليراجع، وقسم منها قد تمت الإجابة عنها من خلال بحوث هذا الكتاب الذي بين يديك، وتركنا الاعتراضات التي لا تنهض الى مستوى الطرح العلمي الذي يستحق الإجابة عليها حفاظاً على القيمة العلمية للكتاب، فأرجو الالتفات لذلك رجاءً.



إشكالات
صاحب كتاب
الوصايا الضائعة

الإشكال الأول:

(ولاية الفقيه نظرية حديثة عمد قلة من الأصوليين الى تبنيها الأمر الذي انتج لهم بموجبها فرصة ممارسة العمل السياسي وإنشاء أو الدخول الى فلك العمل الحزبي، بل تم فيها الدعوة الى كون الفقيه هو الوحيد المؤهل والقادر على إدارة البلاد وشؤون الدولة ولا يحق لغيره (شرعاً) الوصول الى هذا المنصب بسبب قصور غير الفقيه عنه)^(١).

الإشكال الثاني:

ثم يقول (إفتقرت نتائج أتباع الأئمة المعاصرين لهم لأي تصريح وفي نظري أي إشارة لمثل هذا التوجه كذلك الأمر لردح طويل من الزمن ولأجيال متعاقبة من فقهاء المذهب بقسميهم الإخباري والأصولي، على الرغم من ذلك إن أقدم التنظيرات لهذه النظرية - ولاية الفقيه - يرجع الى قرن واحد فقط على يد النراقي والأنصاري، وعليه يتحقق إتهام واضح لفقهاء مذهب آل البيت عليهم السلام بإهمال موضوع شديد الحساسية أو كما يوصف الآن بأنه مقدس لمدة تقترب من ألف وثلاثمائة سنة دون مبرر

(١) الوصايا الضائعة، بهاء زهير صالح، نشر دار المحجة البيضاء، بيروت، ط ١،

واضح^(١).

الإشكال الثالث:

(كيف ينظر الأئمة عليهم السلام لحاكمية وسلطة من هو دونهم من الأتباع في الوقت الذي يواجهون صراعاً من مختلف الجهات حول أحقيتهم بولاية الأمور وكونهم المرجع والحاكم الشرعي للمسلمين)^(٢).

ثم يستشهد بعدة نصوص حول هذا الأمر فيقول:

(هناك العديد من النصوص التي تؤكد حاكمية أئمة أهل البيت على الشريعة والناس وتحذر مخالفهم من الظلال لتنصيبهم خلافة زائفة دونهم وتنبه فقهاء مذهب آل البيت من الوقوع في المزلق الذي سقط فيه غيرهم من السابقين بعد تجاوزهم حدود صلاحياتهم وتبني وسائل وبدع لمعرفة الحكم الشرعي.

الحديث: (عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿اتَّخِذُوا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ التوبة، ٣١. فقال: والله

(١) المصدر السابق: ص ٤٦-٤٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ٥١.

ما صاموا لهم ولا صلّوا لهم ولكن أحلّوا لهم حراماً وحرّموا عليهم حلالاً
فأتبعوهم).

ثم يعلق ويقول: هل يخطر ببال القارئ لهذا النص الشريف أن عوام بني
إسرائيل قد عرفوا الحلال من الحرام وعلموا بمخالفة أحبارهم لنصوص
الشريعة ومع ذلك أطاعوهم؟

كلا بل إن أساس الخطأ كان في أسلوب الأخذ عنهم حيث جعلوهم
بمنزلة الأنبياء والأوصياء، ولم يتفكروا أو يراجعوا أحكامهم، بل أخذوا عنهم
أخذ اليقين.

الحديث: (عن أبي إسحاق النحوي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث
قال: (والله لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا وتصمتوا إذا صمتنا ونحن فيما بينكم
وبين الله عز وجل وما جعل الله لأحد خيراً في خلاف أمرنا).

ثم يقول: هذا الحديث لا يختص بالعامّة من بسطاء الناس فليس من
ديدنهم أن يقولوا إذا صمت أئمة آل البيت، وإنما هو مختص بفقهاء المذهب
دون غيرهم الذين ترد عليهم المسائل والشبه حيث يجعلهم الناس قضاة
وحكام فيما شجر بينهم فهم الموضوعون في حلقة الإبتلاء هذه.

الحديث: (عن إبراهيم بن أبي محمود عن الرضا عليه السلام في حديث

طويل قال: أخبرني أبي عن آبائه عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: (من أصغى إلى ناطق فقد عبده، فإن كان الناطق عن الله فقد عبد الله وإن كان الناطق عن إبليس فقد عبد إبليس، إلى أن قال يا بن أبي محمود إذا أخذ الناس يمينا وشمالاً فالزم طريقتهما فإنه من لزمنا لزمناه ومن فارقنا فارقناه، فإن أدنى ما يخرج الرجل من الإيمان أن يقول للحصاة هذه نواة ثم يدين بذلك ويبرأ ممن خالفه، يا بن أبي محمود احفظ ما حدثتك به فقد جمعت لك فيه خير الدنيا والآخرة).

الحديث: (عن محمد بن خالد عن أخيه سفيان بن خالد قال: (قال أبو عبد الله عليه السلام: إياك والرئاسة فما طلبها أحد إلا هلك فقلت: قد هلكنا إذا ليس أحد منا إلا وهو يجب أن يذكر ويقصد ويؤخذ عنه، فقال: ليس حيث تذهب إنما ذلك أن تنصب رجلاً دون الحجة فتصدق به في كل ما قال وتدعو الناس إلى قوله)

ثم يعلق ويقول: على وفق هذا الحديث نرى بوضوح تعلق الأمر بحكومة لا بفقاهة.

الحديث: (عن الحجاج بن الصباح قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام إننا نحدث عنك الحديث فيقول بعضنا قولنا قولهم، قال: فما تريد؟ أتريد أن تكون

إماماً يقتدى بك؟ من رد القول إلينا فقد سلم).

ثم يعلق: أقل ما يفعله الفقيه إذا أراد أمراً غير ما نص عليه أئمة الهدى هو أن قد نصب نفسه إماماً سواء أدرك هذا أم لم يدركه (١).

الإشكال الرابع:

(استمرار عصر الإمامة الشريف وهو من ضروريات المذهب لقوله صلى الله عليه وآله (لا تخلو الأرض من حجة) لا يدعم أن يلي غيرهم مقاليد أمور المسلمين، فإن قيل نحن في عصر الغيبة، أقول أين نص الإمام الغائب عليه السلام الذي يمثل فيه نفسه الشريفة بالشمس التي يغيبها السحاب؟ فهل ينكر ضوء الشمس المغيبة بالغيام!! فإن قيل لا، أقول أين تطبيق هذا عندكم.

ثم يستشهد بعدة أحاديث هي:

الحديث: (عن داود الرقي عن العبد الصالح عليه السلام قال: إن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام حتى يعرف).

الحديث: (عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: إن الأرض لا تخلو إلا وفيها إمام: كيما ان زاد المؤمن شيئاً ردهم وإن

(١) المصدر نفسه: ص ٥١ وما بعدها.

نقصوا شيئاً أتمه لهم).

ثم يعلق: هذه مهمة الإمام كما بين الحديث السابق ولا يكون إماماً وهو دون مهمته الإلهية حتى وإن كان غائباً وإلا ما الفائدة من وجوده إذن.

الحديث: (عن عبد الله بن سليمان العامري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما زالت الأرض إلا والله فيها الحجة يعرف الحلال والحرام ويدعو الناس إلى سبيل الله).

الحديث: (عن أبي حمزة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أتبقى الأرض بغير إمام؟ قال: لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت).

الحديث: (عن بشير العطار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: نحن قوم فرض الله طاعتنا وأنتم تأثمرون بمن لا يعذر الناس بجهالته).

الحديث: (عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا والله ما فوض الله إلى أحد من خلقه إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمة قال عز وجل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ النساء، ١٠٥، وهي جارية في الأوصياء عليهم السلام).

الحديث: (وأما وجه الإنتفاع بي في غيبي فكالإنتفاع بالشمس إذا غابتها

عن الأبصار السحاب وإني لأمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء، فاغلقوا أبواب السؤال عما لا يعينكم ولا تكلفوا علم ما قد كفيتم وأكثروا الدعاء بتعجيل الفرج فإن ذلك فرجكم^(١).

الإشكال الخامس:

(العقبة الثانية: الطريف أن هذه العقبة كانت من صنع السيد محمد الصدر نفسه فهو الذي وضعها في طريقه الطويل وذلك بادعاءين حرجين:

أولهما: قوله بالولاية العامة المطلقة وتعيين نفسه لها.

ثانيهما: ادعاء الأعلمية على عامة فقهاء الشيعة الأحياء والأموات.

ثم يعلق بالهامش ويقول: (إن إصطلاح فقهاء الشيعة يشمل أيضاً معاصري أئمة آل البيت عليهم السلام من أتباعهم وخاصتهم وحتى أولئك الأفراد الذين جرى مدحهم على أفواه أئمة الهدى (صلوات الله عليهم) فهذا الإدعاء من هذه الجهة اعتبره ساقطاً أساساً ولا يحتاج إلى نقاش. ثم يستشهد بعدة أحاديث هي:

الحديث: عن جميل بن دراج قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

(١) المصدر نفسه: ص ٥٣ وما بعدها.

(بشر المخبتين بالجنة: بريد بن معاوية العجلي وأبا بصير، ليث بن البختري المرادي، ومحمد بن مسلم، وزرارة، أربعة نجباء آمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة واندرست).

الحديث: (عن شعيب العرقوفي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ربما احتجنا أن نسأل عن الشيء فمن نسأل؟ قال: (عليك بالأسدي يعني أبا بصير).

الحديث: (عن يونس بن يعقوب قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فقال: أما لكم من مفزع؟ أما لكم من مستراح تستريحون إليه؟ ما يمنعكم من الحارث ابن المغيرة النصري).

الحديث: (عن عبد العزيز بن المهدي - وكان خير قمي رأيته - وكان وكيل الرضا عليه السلام وخاصته قال: سألت الرضا عليه السلام فقلت: إني لا ألقاك في كل وقت فعمّن آخذ معالم ديني؟ فقال: خذ عن يونس بن عبد الرحمن).

ثم يقول: إزدحمت أقدام رجالات الشيعة في مضمار التأليف والتصنيف والدفاع والمناظرة عن المذهب كالكليني، والمفيد، والشريفان، والطوسي، والأمين، والأسترآبادي، والطبرسي، والعياشي، والحر العاملي، والبحراني،

والفيض الكاشاني، والمجلسي، وغيرهم كثير، ولا يخفى فضل وإطلاع هذه النخبة التي غدت نتاجاتها الفكرية منهاج واستنادات لمعرفة الحكم الشرعي، على الأخص جهودهم في مجال جمع وحفظ السنّة المعصومة، بل تسنى لبعضهم أخذ الحديث وسماعه من معاصري الأئمة مباشرة ومن السفراء الأربعة (رضوان الله عليهم) وحصل من ذلك عشرات الآلاف من النصوص التي يتم الاعتماد عليها الآن عند مختلف فرق الشيعة فشمول هؤلاء بإطلاق الأعلمية يحتاج تأمل^(١).

ثم يقول: (تبنى علم الأصول وقام بإدخالها الى آلية استنباط الحكم الشرعي داخل منظومة مذهب آل البيت عدد من فقهاء الشيعة كابن الجنيد الإسكافي وفقهاء بني فضال المعاصرين للإمامين العسكريين وابن ادريس والعلامة الحلي، والمقدس الأردبيلي، والوحيد البهبهاني، وكاظم اليزدي، والمحقق الحلي، والشهيدان الأول والثاني، والنائيني، والأنصاري، وكاشف الغطاء الكبير، وكاظم الخراساني، هذه المجموعة كان لها قدم السبق في التأسيس للأصول الشيعية، وبعضهم كان قد خاض التجربتين الاخبارية والاصولية، أما نتاجاتهم، فيحتج بها أهل الأصول الشيعة ويعتبرونها قواعد للإنطلاق الفكري هنا وهناك، فأعلمية غيرهم عليهم في الأصول يرفضه

(١) المصدر نفسه: ص ٩٦-٩٧.

الأصوليون قبل غيرهم، ولقد سأل السيد محمد صادق الصدر عن الدليل الذي اعتمده في إدعاء أعلميته على العلامة الحلي مثلاً، فكان جوابه رحمه الله على ذلك هو لكون العلامة الحلي لم تتح له فرصة الإطلاع على علم المنطق^(١).

الإشكال السادس:

يقول: (فما تخيله بعض الفقهاء بعد أن يدرس الأصول والفلسفة ويتعمق فيها بأنه أصبح أكثر علماً في مقدمات الإجتهد وأنه أكثر شخص بذل جهده فيها فيكون استنباطه أفضل).

أنّ هذا التخيل خاطئ في كثير من الأحيان، إذ قد يصير إجتهاده أبعد عن الواقع نتيجة تأثيره الذهني المسبق^(٢).

ثم يعلق في الهامش على هذه الفقرة بقوله:

(شدد السيد محمد صادق الصدر على وجوب توفر الأعلمية في مرجع التقليد على الخصوص المتصدي - للولاية العامة - ولم يبوب السيد الصدر مصدر هذه الأعلمية بالقرآن والسنة المعصومة، بل حدّدها بسعة الإحاطة

(١) المصدر نفسه: ص ٩٧-٩٨.

(٢) المصدر نفسه: ص ٧١.

بأصول الفقه دون غيرها مع العلم أنّ الأصول وفكرة الإجتهد بصورة عامة قد تم مواجهتها من قبل الأئمة عليهم السلام وأغلب فقهاء المذهب الى حدود القرن السابع كما وعرفنا من تقرير استاذ السيد محمد باقر الصدر^(١).

الإشكال السابع:

يقول: (دخل محمد الصدر ميدان التأليف والتصنيف في عقد الستينات من القرن الماضي، وبدأ بحضور بحث الخارج أواخر هذا العقد عند السيد محسن الحكيم، ودأب كذلك على حضور بحث قريبه السيد محمد باقر الصدر وحرص غيره على حضور بحث استاذ الفقهاء الأصوليين السيد أبو القاسم الخوئي، وحصل له من دروس البحث حوالي الخمسة عشر عام كما قد أحصاها بنفسه)^(٢).

ثم علق بالهامش على ما قال بما يلي:

(....) حضر محمد الصدر بحث الحكيم لشهرين فقط وعلق على هذه المدة الوجيزة بقوله إنّه لم يستفد شيئاً فيها، هذا على الرغم من حرص أساطين النجف الآخرين على حضور بحث الحكيم ولكن السيد الصدر رجع الى

(١) المصدر نفسه: ص ٧٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ٩٠-٩١.

القول أنه لا يمانع من عدّ السيد الحكيم من ضمن اساتذته، وفي هذه الفقرة نقطتين غير مترابطتين:

النقطة الأولى: لا يمكن عد السيد الصدر من طلاب السيد محسن الحكيم لسببين:

الأول: اعترافه بأنه لم يستفد شيئاً منه.

الثاني: قصر المدة التي حضر له فيها وهي مما لا يعتد بها حوزياً ولا أكاديمياً ولا عرفياً.

النقطة الثانية: انقلاب المعادلة في الحوزة وذلك لأن الطالب أصبح له حق تقييم أستاذه وليس العكس، فالمفروض أن تقييم الأستاذ هو الذي يرفع مكانة الطالب وهو الذي يحدد مستواه العلمي، لقد إعتد ثلّة من المراجع المتأخرين على موسوعة السيد محسن الحكيم الفقهية الموسومة بمنهاج الصالحين وعلّقوا عليها أو غيّروا بعض فقراتها بما يتلاءم مع آرائهم ومن هؤلاء السيد أبو القاسم الخوئي، والسيد علي السيستاني، والسيد محمد صادق الصدر، فلا أعتقد أن من له مثل هذا النتاج المعتمد لا يمكن الاستفادة منه بشيء على الرغم من أن القائل عمد إلى إقتباس رسالته العملية كما قلنا^(١).

(١) المصدر نفسه والصفحة.

الإشكال الثامن:

يقول: (واجهت محمد الصدر العديد من الظروف غير المؤاتية عند محاولته التصدي لمنصب الإفتاء والمرجعية خصوصاً بعد تسلمه مسؤولية المدارس والطلبة في النجف الأشرف وربما استطيع إيجاز هذه العقبات بنقاط عدة:

العقبة الأولى: عدم حصول الصدر على إجازة في الإجتهد من أي من الأعلام الذين حضر لهم، وبرر رحمه الله هذا الواقع من جهتين:

الجهة الأولى: غياب استاذة الرئيس وهو قريبه السيد محمد باقر الصدر بصورة مبكرة وبطريقة فرضت عليه وعلى عموم عائلته وحتى على مجموع طلبته ظرفاً خاصاً، حلّه الوحيد كان الهروب خارج العراق أو الإنزواء بعيداً عن مرصد النظام.

الجهة الثانية: عدم إكمال محمد باقر الصدر لكامل المطالبات التي يراها مهمة نظراً لكونه في أواسط عمره وفي أعلى مراحل الانتاج العلمي، فلم يحصل منه الإطمئنان للمستوى الذي يريد إيصال طلبته إليه لكي يمنح إجازة الإجتهد^(١).

(١) المصدر نفسه: ص ٩٢-٩٣.

الإشكال التاسع:

يقول: (العقبة الثالثة: رفض عامة المؤسسة الدينية من المجتهدين الى صغار المعممين وترددهم من مرجعية محمد الصدر ووجود قائمة إتهامات مسبقة لإدارته وتولييه مسؤولية حوزة النجف الأشرف)^(١).

ثم يعلق في الهامش ويقول: (من أسباب هذه الترددات النجفية إضافة الى ما تم عرضه سابقاً:

التردد الأول: انقطاع الصدر عن الحوزة ومراجع النجف لفترة غير قصيرة وتميزت علاقته بهم بالكثير من التوتر.

التردد الثاني: عدم وضوح شهرته العلمية في الوسط الحوزوي نفسه، بل عدم معرفته كشخصية معنية أصلاً.

التردد الثالث: ظهوره المفاجئ كمسؤول رئيس عن حوزات النجف وتسمية نفسه ودون تردد بالمرجع الأعلى، وغير هذه الترددات التي تطيل أكثر في المقام)^(٢).

(١) المصدر نفسه: ص ٩٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ٩٧-٩٨.

الإشكال العاشر:

وتحت عنوان سياسة الصدر يقول كان رد فعل محمد الصدر قد تترجم الى محاورين:

(المحور الأول: حاول السيد محمد الصدر الاستفادة من محاولات استغلال سلطة البعث له عن طريق وضع يده على المدارس الدينية كافة، وكان الهدف الذي طرحه الصدر الإسراع بتوحيد قيادة النجف المرجعية فيها تحت ظل مجتهد أعلى لغرض توحيد الصفوف أمام النظام القائم، أي حاول الصدر أن يقلب السحر على الساحر)^(١).

ثم يعلق في الهامش على ما قاله:

(... إنَّ الفكرة التي تستند الى فرضية توفر الإمكانيات لدى المرجعية العراقية لأجل مواجهة النظام التكريتي، أستطيع أن أصفها بالفكرة الحاملة أو المثالية لأن حجم الجروح التي تركتها مخالب وأنياب النظام كانت غائرة ودائمة الى الدرجة التي جعلت معارضيتها في الداخل والخارج كمن يعيش سكرة الموت. فكان لا بد لأي مرجعية تريد أن تتوفر لها عنصر القدرة على التغيير أن

(١) المصدر نفسه: ص ١٠٣-١٠٤.

تراعي التحولات الدولية وأن تنتظر هذه التحولات، بل أعتقد أن المرجعية يجب أن تسعى الى خلقها عن طريق محاولة إيجاد نقاط التقاء أو حوار مع الدول ذات الثقل العالمي، وإظهار حسن النوايا لها والرغبة في إيجاد صيغة للتعاون معها، الأمر الذي يمنح المرجعية ثقلاً أكبر ودعماً لن يكون بأي حال من الأحوال في الحسابان، لقد أصبح لجوء السيد الخميني الى فرنسا (عندما رأى البعثيون أن هذه الورقة التي بحوزتهم قد احترقت) على الأخص بعد إتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين شاه إيران وصدام التكريتي وقيام السيد واستخدام فرنسا كقاعدة لإدارة الصراع مع الشاه. وكذلك نزوله رحمه الله برفقة الطيار الفرنسي أصبحت نقطة منيرة في تأريخ الخميني، ...

ثم يقول: ... لقد غدت سياسة السيد محمد الصدر مع أسفي البالغ عين السياسة الخارجية لإيران، وثم ترديد ذات الشعارات التي يطلقها علي الخامنئي ورفسنجاني وجنتي وحسن نصر الله حول معادات الغرب وأمريكا، كان هذا النوع من التداخل اللوني عين مشكلة المعارضة الإسلامية العراقية ولفرة طويلة^(١).

(١) المصدر نفسه: ص ١٠٥-١٠٦.

الإشكال الحادي عشر:

يقول: (أضف عقد التسعينات أنواع مبتكرة من القمع الفكري والاقتصادي والسياسي وشهد كذلك نسبة عالية أو ربما خيالية من التضخم الفاحش وسريان البطالة في عموم الغالبية الشيعية، وأكثر المناطق - كما قلنا - تعرضاً لكل هذا الأذى كانت المناطق الشيعية والحديثة التكوين، ونتيجة للحصار الاقتصادي الداخلي والخارجي وإستراتيجية الستار الحديدي الذي فرضته السلطة ظهرت النجف والدراسة الدينية فيها كنوع ورد فعل طبيعي للتنفيس إزاء الكبت المتراكم وأصبحت الى حد ما مصدراً للدخل والمعيشة بواسطة جباية الحقوق الشرعية.

إضافة الى هذه المزايا كانت الدراسة الدينية الوسيلة الوحيدة المطروحة للوجاهة والبروز الاجتماعي بعد أن حرم النظام السلفي عامة الشيعة من المستوى المرتفع للدرجات الوظيفية والتمثيلية.

شهد النجف الشريف توافد الآلاف للدراسة في حوزاته وغالبيتهم من سكان تلك المناطق المظلومة، وازدادت هذه الظاهرة حدة بعد سياسة التشجيع والترغيب التي اتبعها السيد محمد الصدر. ولكن مجرد القدوم للدراسة الحوزوية كان وما زال يعني تزيي القادم بلباس رجال الدين الشيعية، وبرزت

سهولة هذا الإجراء عند مكتب السيد الصدر حيث حقق رقماً قياسياً بعدد المعممين الجدد، لقد كانت الغالبية الوافدة هي من غير المؤهلين للعب مثل هذا الدور الذي كان ولفترة طويلة حكراً على عدد من عوائل المزارات الشيعية وعامة العوائل العلمية ذات الشهرة، التي تقترب من شهرة ومكانة وربما سلطات نبلاء وأثرياء أوروبا أبان عصر النهضة الذين تحدد تصرفاتهم وأقوالهم العديد من البروتوكولات.

حصلت لي ملاحظة هذه الظاهرة عن قرب في مدارس النجف الدينية وكان لي الإختلاط الدراسي مع العديد منهم لدى توفرت لي القناعات الكافية للقيام بمحاولات عديدة في بداية عقد التسعين من القرن الماضي لدى السيد علي السيستاني ومثلها لدى السيد محمد محمد صادق الصدر، لوضع حدّ للتدفق الكمي الذي يفتقد النوعية المطلوبة، ومحاولة إيجاد مستوى علمي معين أو مرحلة دراسية مع سيرة خلقية مرضية قبل السماح بإرتداء لباس رجال الدين الشيعة ...

على كل حال فقد باءت جميع محاولاتي بالفشل لدى هذين المرجعين في اللقاءات العامة والخاصة، وامتألت حوزات النجف بأبناء الأحياء الشعبية من بغداد وعموم المحافظات الأكثر تعرضاً للإفقار الفكري والاقتصادي، وكما

قلت كان هذا رد فعل طبيعي للإضطهاد وانعدام الحرية ومحاولة منهم للترفع عن الواقع البائس المعاش.

من الطبيعي أن يكون هؤلاء الوافدون أرباب مهن مختلفة ليس لأغلبها صلة بتحصيل العلوم أو بنمط الدراسة الحوزوية، كالبقالين، وعامة الكسبة، والبائعين المتجولين، وسائقي النقل الخاص، وعمال البناء، وأصحاب العربات التي تجرها الخيول.

وحتماً سيحمل هؤلاء ثقافتهم الى حيث يذهبون فانتشرت في الحوزات على أثر ذلك ثقافة طارئة ولغة تعامل جديدة وألفاظ مبتكرة^(١).

(١) المصدر نفسه: ص ١٢٠ وما بعدها.

الفصل الأول

الولاية العامة

معنى الولاية

الولاية في اللغة: جاء في لسان العرب: ولى: في أسماء الله تعالى، الولي هو الناصر، وقيل: المتولي لأموال العالم والخلائق القائم بها، ومن أسماؤه عز وجل: الوالي، وهو مالك الأشياء جميعها المتصرف فيها. قال ابن الأثير: وكأن الولاية تشعر بالتدبير والقدرة والفعل، وما لم يجتمع ذلك فيها لم ينطلق عليه إسم الوالي.

والولي: ولي اليتيم الذي يلي أمره ويقوم بكفايته، وولي المرأة: الذي يلي عقد النكاح عليها ولا يدعها تستبد بعقد النكاح دونه، وفي حديث أيما امرأة نكحت بغير إذن مولاهها فنكاحها باطل. وفي رواية وليها^(١).

وجاء في كتاب العين الولي: ولي النعم. والموالاة إتخاذ المولى. والولي: المطر الذي يكون بعد الوسمي^(٢). واستولى فلان على شيء إذا صار في يده، واستولى

(١) لسان العرب، العلامة ابن منظور، نشر دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م:

ج ٩، ص ٤٠٦.

(٢) الوسمي: أول مطر الربيع.

الفرس على الغاية أي: بلغها^(١)

وفي معجم مقاييس اللغة لابن فارس الولي: الواو واللام والباء: أصل صحيح يدل على قرب من ذلك الولي. يقال تباعد بعد ولي. أي قرب ... ومن الباب المولى: المعتق والمعتق، والصاحب، والخليف، وابن العم، والناصر، والجار، كل هؤلاء من الولي وهو القرب ... والباب كله راجع الى القرب^(٢).

وقال الراغب في مفرداته: الولاء والتوالي أن يحصل شيئان فصاعدا حصولاً ليس بينهما ما ليس منهما، ويستعار ذلك للقرب من حيث المكان ومن حيث النسبة ومن حيث الدين، ومن حيث الصداقة والنصرة والإعتقاد. والولاية النصرة، والولاية تولى الأمر. وقيل الولاية والولاية نحو الدلالة والدلالة. وحقيقة تولى الأمر. والولي والمولى يستعملان في ذلك كل واحد منهما يقال في معنى الفاعل أي الموالي، وفي معنى المفعول أي

(١) كتاب العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٥هـ)، نشر دار

إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م: ص ١٠٦٨.

(٢) معجم مقاييس اللغة، أبي حسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، اعتنى به

الدكتور محمد عوض مرعب، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٩هـ -

٢٠٠٨م: ص ١٠٦٥.

الموالي^(١).

وجاء في كتاب الكليات: الولاية بالفتح بمعنى النصرة والتولي.
وبالكسر: بمعنى السلطان والملك. أو بالكسر في الأمور، وبالفتح في الدين.
يقال: (هو وال على الناس) أي متمكن الولاية، بالكسر، (وهو ولي الله تعالى)
أي بَيَّنَّ الولاية، بالفتح، والولاء بالكسر: المتابعة. (وشرعاً: متابعة فعل
بفعل). وبالفتح، لغة: القرابة. وشرعاً: التناصر. والولاء، كالنسب يقصد به
التناصر والتعاون^(٢).

وقال صاحب مجمع البيان: الولي هو الذي يلي النصرة والمعونة، والولي هو
الذي يلي تدبير الأمر، يقال فلان ولي المرأة إذا كان يملك تدبير نكاحها، وولي
الدم كان إليه المطالبة بالقود والسلطان، ولي أمر الرعية ويقال لمن يرشحه
لخلافته عليهم بعده ولي عهد المسلمين.

قال الكميّ يمدح علياً:

(١) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق وضبط: محمد خليل عيتاني،

نشر دار المعرفة، بيروت، ط ٤، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م: ص ٥٤٧.

(٢) الكليات، أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ)،

تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، نشر ذوي القربى، قم، ط ١، ١٤٣٣ هـ:

ونعم وليُّ الأمر بعد وليِّه ومنتجعُ التقوى ونعم المؤدِّبُ^(١)

ويقول السيد الطباطبائي: والولاية وإن ذكروا لها معاني كثيرة لكن الأصل في معناها إرتفاع الواسطة الحائلة بين شيئين، بحيث لا يكون بينهما ما ليس منهما، ثم استعيرت لقرب الشيء من الشيء، بوجه من وجوه القرب، كالقرب نسباً أو مكاناً أو منزلة أو بصداقة أو غير ذلك^(٢).

فيظهر من جميع ما ذكرناه أنَّ الولاية تأتي بمعنى التدبير والتصرف. وقال بعض العلماء أنَّ تفسير الولاية بخصوص المحبة مما لا يمكن المساعدة عليه، ولو أريد بيان مجرد المحبة التي هي أمر قلبي لأستعمل لفظ الحب أو الود، وفي قبالتها البغض أو الكراهة^(٣).

والحقيقة أنَّه لا يمكن الأخذ بهذا القول على إطلاقه وإنما الولاية بمعنى

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن، الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تصحيح وتحقيق وتعليق السيد هاشم الرسولي المحلاتي، نشر مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م: ج ٢، ص ٢٦١.

(٢) الميزان في تفسير القرآن، للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، نشر مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م: ج ١٠، ص ٨٩.

(٣) ينظر: دراسات في ولاية الفقيه، سماحة الفقيه آية الله العظمى المنتظري، نشر الدار الإسلامية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م: ج ١، ص ٥٥.

التصرف تحتاج الى ولاية بمعنى المحبة والمناصرة. بل هي مترابطة أكثر من ترابط التولي والتبري، حيث أنّ التصرف والمحبة قد يكونان من سنخ واحد على عكس التولي والتبري، فإنهما من سنخين مختلفين ولو دقياً^(١).

وأما مفهوم الولاية إصطلاحاً: ونعني به الإصطلاح الفقهي، فإنه ليس بعيداً عن الجذر اللغوي لتلك الكلمة ولا بعيد عن استعمالها في القرآن الكريم أو التي جاءت في الأحاديث، ولذلك فهي تأتي بمعنى الحكومة أو السلطة أو الإمارة، وهذه التفسيرات أتت من لوازم المعنى، لا من بيان المعنى الحقيقي والواقعي لها. ولذلك سيكون من لوازم الولاية القيام بتدبير شؤون المولى عليه، وعليه الطاعة والإمثال.

(١) ينظر: الولاية حقيقتها ومصادقها، السيد مقتدى الصدر، نشر هيئة تراث السيد

الشهيد الصدر، النجف الأشرف: ص ٥٩.

ولاية الفقيه

يقول العلامة الطهراني: (إنّ الولاية أمر في غاية الأهمية، ترتبط به حقيقة دين الإنسان ودنياه، لأن من شؤون الولاية، الأمرية والحكومة على المسلمين، بل على جميع أفراد البشر. وهي الطريق الوحيد الذي يرتبط به جميع مصاديق السعادة والشقاوة، والخير والشر، والنفع والضرر، والجنة والنار، وأخيراً أمر نجاة الناس. فكل كمال وصلت إليه أمة من الأمم فإنما نالته بسبب ولاية وليها الذي جرّها باتجاه آرائه وأهوائه الشخصية، وصدّها عن المنهاج القويم والصراط المستقيم. وقد جرى البحث كثيراً في الأخبار عن موضوع الولاية، بل يجب القول أساساً بأن الولاية هي المؤسس لمذهب التشيع، وأنّ أصل مذهب التشيع يقوم على هذا الأساس، كما أنّ الآيات القرآنية والأخبار التي تتناول هذه المسألة كثيرة جداً^(١)).

ثم يقول: إذ أن الولاية حكومة على النفوس والأموال والأغراض والنواميس وسائر شؤون الناس، والوالي يتصرف في شؤون الناس كما يريد،

(١) ولاية الفقيه في حكومة الإسلام، سماحة العلامة آية الله الحاج السيد محمد الحسين الحسيني الطهراني، تعريب علي حسين، نشر دار المحجة البيضاء، بيروت، ط ١،

وفي الواقع فإن الولاية تقود العامة بإتجاه مصالحها ونتيجتها الاستغلال لجميع المواهب الإلهية، وفعلية الاستعدادات الكامنة والمكنونة في نفوس الناس، والمذخورة في طبائعهم^(١).

ويقول السيد الخميني قدس سره: فالولاية - أي الحكومة وإدارة البلاد وتنفيذ أحكام الشرع المقدس - هي وظيفة كبيرة ومهمة، لكنها لا تحدث للإنسان مقاماً وشأناً غير عادي، أو ترفعه عن مستوى الإنسان العادي. وبعبارة أخرى فالولاية - التي هي محل البحث، أي الحكومة والإدارة والتنفيذ - ليست إمتيازاً، خلافاً لما يتصوره الكثيرون، وإنما هي وظيفة خطيرة. وهي من الأمور الاعتبارية العقلائية وليس لها واقع سوى الجعل، وذلك كجعل القيم للصغار. فالقيم على الأمة لا يختلف عن القيم على الصغار من ناحية الوظيفة والدور، وكأن الإمام عليه السلام قد عيّن شخصاً لأجل حضانة الحكومة أو منصب من المناصب. ففي هذه الموارد لا يُعقل أن يكون هناك فرق بين الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والإمام والفقيه^(٢).

(١) المصدر نفسه: ج ١، ص ٣٢.

(٢) الحكومة الإسلامية، الإمام روح الله الموسوي الخميني قدس سره، ترجمة واعداد مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، نشر دار الولاء، بيروت، ط ١،

وفي هذا الصدد يقول السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره: يتضمن المعنى اللغوي للولاية مفهوم الإشراف على الشيء وتدير شؤونه، ويقال: ولي الشيء ولاية، وولي عليه أقام به وملك أمره، ومن هنا تنبثق فكرة ولاية الفقيه من فكرة القيادة الإسلامية ككل بإعتباره (الولي العام) قائماً بأمر الأمة ومالكاً لزمّام تدبيرها وقيادتها، فلو اعترفنا بولايته في الإسلام، كان هو قائد الأمة والحافظ لمصالحها العليا، طبقاً للتشريع الإسلامي الصحيح^(١).

ويذهب السيد كاظم الحائري دام ظله الى أن ولاية الفقيه هي إمتداد لفكرة الإمامة كما ثبت بالدليل وبالأخصّوص الرواية التي نقلها الصدوق والتي وردت عن إسحاق بن يعقوب الذي سأل محمد بن عثمان العمري رضوان الله تعالى عليه أن يوصل إليه كتاباً سأل فيه عن عدّة مسائل أشكلت عليه، فورد التوقيع بخط مولانا الإمام صاحب الزمان عليه السلام: (أمّا ما سألت عنه أرشدك الله وثبتك ... وأما الحوادث الواقعة، فأرجعوا فيها الى رواة حديثنا،

(١) مبحث ولاية الفقيه، تأليف آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره،

تحقيق مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، قم، ط ١، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م:

فإنهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله^(١).

ويقول الشيخ وهبي العاملي في مفهوم ولاية الفقيه: بعيداً عن مشتقات ومعاني مادة كلمة (ولاية) فإننا تعني بالولاية المضافة للفقيه الطاعة والإلتزام العملي بما يقوله الفقيه في دائرة الصلاحيات المتاحة له. فهي إذن حق الفقيه على الأمة في أن تطيعه في أحكامه وقراراته في الدائرة المشار إليها^(٢).

وبهذا البيان يظهر لك أن ولاية الفقيه الجامع للشرائط يتمناه ويطمح إليه كل من اعتقد بالإسلام ويراه ضماناً لتنفيذ وتطبيق قوانين الإسلام الجامعة للعدالة وصالح المجتمع. علماً أن الأقليات غير المسلمة سوف تحفظ حقوقها في ظل هذه الحكومة.

ولا يعني هذا أن يتصدى الولي الفقيه لجميع الأمور بنفسه، بل يفوض كل أمر لأهل الاختصاص فيه سواء كانوا أشخاصاً أو مؤسسات مع رعاية التخصص والأمانة فيهم، ويكون هو مشرفاً عليهم هادياً لهم وعليه مسؤولية

(١) الإمامة وقيادة المجتمع، محاضرات سماحة آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني

الحائري، نشر دار المتقين، بيروت، ط ٣.

(٢) الولاية والمرجعية تكامل أم تنافس، الشيخ مالك مصطفى وهبي العاملي، نشر دار

الهادي، بيروت، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م: ص ١٢٣.

حسابهم في حال تقصيرهم. لأن الأمر مرتبط بشؤون الإسلام والمسلمين جميعاً وقد قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ الشورى، ٣٨. وإذا كان عقل الكل وخاتم الرسل خوطب بقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ آل عمران، ١٥٩ فغيره أولى بهذا التكليف^(١).

إذن يفهم من جميع ما ذكرنا أن ولاية الفقيه تمنح للفقيه الصلاحيات التي يستطيع من خلالها إدارة المجتمع أو الدولة ضمن ضوابط وأحكام الشريعة كونه حاكماً عليها، وسيكون له جميع ما للرسول صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام فيما يخص الحاكمية وأمور السياسة مع لزوم مراعاة المصالح العامة، وعلى هذا الأساس لن تنحصر ولاية الفقيه بالأحكام الشرعية المنحصرة بالفعل الإجتهادي فقط وإنما سيكون له نوعاً آخر من الأحكام، هي الأحكام الولائية أو المولوية وهي التي تصدر من الولي الفقيه بحسب ما يشخصه من المصالح والمنافع التي تعود للمجتمع.

(١) دراسات في ولاية الفقيه، مصدر سابق: ج ١، ص ١٢.

هل القول بالولاية ضرورة من ضروريات الدين

يمكن لنا أن نوضح ذلك من خلال بيان النقاط التالية، وإن كان هناك تداخل فيما بينها فذلك من أجل زيادة التوضيح لا غير:

أولاً:

إن الرسول صلى الله عليه وآله كما أنه له مقام الرسالة والنبوة فهو يملك أيضاً مقام الحاكمية والولاية، فهو وبصريح عبارة القرآن الكريم: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ الأحزاب، ٦، ويعني ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله أولى من أي إنسان على نفسه في جميع أموره كالاقتصادية والفردية، مضافاً الى المسائل المتعلقة بالحكومة والقضاء والى غيرها من الأمور.

وتوجد آيات كثيرة تحث على طاعة الرسول صلى الله عليه وآله منها: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ آل عمران، ١٣٢، ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَدْخُلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ النساء، ١٣، وبعد وفاته صلى الله عليه وآله كان حق إقامة الحكومة والطاعة قد انتقل الى الأئمة الاثنى عشر إماماً بعد آخر، وكما كانت مشروعية

حكومة الرسول من قبل الله تعالى، فكذلك مشروعتهم سلام الله عليهم، وكما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ النساء، ٥٩.

وفي هذا الصدد يقول آية الله الشيخ محمد تقي مصباح اليزدي: (والشيعة يعتقدون أنه كما اكتسب حكومة الرسول صلى الله عليه وآله مشروعتها واعتبارها من قبل الله تعالى، فكذلك الأمر بالنسبة لحكومة الأئمة المعصومين الاثنى عشر عليهم السلام بعد النبي، وقد عين الله ورسوله صلى الله عليه وآله هؤلاء الأئمة المعصومين - بغض النظر عن سائر شؤون الإمامة - أولياء لأمر المسلمين والمتصدين لتدبير وإدارة المجتمع الإسلامي. وباعتقاد الشيعة أيضاً أنه ليس للناس والمسلمين أي تأثير ونفوذ في تعيينهم وانتخابهم ولا يملكون حق الاعتراض على ولايتهم وحكومتهم، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ الأحزاب، ٣٦^(١).

(١) النظرية الحقوقية في الإسلام، آية الله الشيخ محمد تقي مصباح اليزدي، ترجمة خليل

عصامي الجليحاي، أشرف على الترجمة الشيخ محمد عبد المنعم الخاقاني، نشر دار

الولاء، بيروت، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م: ج ١، ص ٣٦١.

ويتم ذلك ضمن قاعدة اللطف التي تشكل النواة للكلام السياسي الشيعي الذي له إمتداده في التاريخ الإسلامي فيما يعود الى قضية الإمامة السياسية وخلافة رسول الله صلى الله عليه وآله^(١). وذلك على اعتبار أن اللطف هو ما نعبر عنه الآن بإيجاد المحيط الصالح وتوفير الفرص المناسبة والإمكانات الواجبة لكل إنسان، لكي يتسنى له القيام بواجباته وتبعاته حيال ربه ومجتمعه.

حيث أن اللطف هو تقريب العباد الى الطاعة لا على نحو الإلحاء، إذ لا إكراه في الدين، وعليه فكل لطف من الله يقرب العباد الى الطاعة، لا بد أن يفعله في إرسال الرسل ونصب الأئمة وإنزال الشرائع والكتب السماوية، ولا بدّية اللطف هذا لأنّه حسن بحكم العقل فيأتي الله به لحسنه، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ الأحزاب، ٣٤^(٢).

نستنتج من هذا أن الله تعالى لا يترك عباده في كل زمان من دون إقامة الحجة وإراءة طريق الحق لهم وكما جاء في الحديث عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) فلسفة الدولة في الفكر السياسي الشيعي، الدكتور الشيخ محمد شقير، نشر دار الهادي، اطروحة حائزة على شهادة الدكتوراه من الجامعة اللبنانية.

(٢) الاحكام في علم الكلام، السيد محمد حسين ترحيني، نشر دار الهادي، بيروت،

قال: (ما زالت الأرض إلّا والله فيها الحجة يُعرّف الحلال والحرام ويدعو الناس الى سبيل الله)^(١).

وفي حديث آخر: (إنّ الله لم يدع الأرض بغير عالم ولولا ذلك لم يعرف الحق من الباطل)^(٢).

وعن أبي عبد الله عليه السلام: (الحجة قبل الخلق ومع الخلق وبعد الخلق)^(٣).

إذن إذا كان هذا الأمر ساري المفعول بين العباد من قبل الله تعالى فبعد النبي صلى الله عليه وآله يوجد الإمام المعصوم الذي هو حجة، وفي حال غيابه لا بد أن يكون هناك من يقوم بهذا الأمر لبيان الأمور الشرعية وإدارة شؤون المجتمع، فكما أنّ الله عزّ وجلّ قد أعطى حق الولاية على الأمة لرسوله الأعظم صلى الله عليه وآله وأولي الأمر الذين هم الأئمة المعصومين من بعده وكما جاء في القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ أما في عصر غيبة الإمام المهدي عليه السلام فلا بد أن يبيّن للأمة لمن

(١) الأصول من الكافي، ثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، نشر مؤسسة

أنصاريان، قم، ط ٢، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م: ج ١، ص ٤٠.

(٢) المصدر السابق: ج ١، ص ٤٠.

(٣) المصدر نفسه والصفحة.

ترجع في هكذا ظرف، وكما أن الله تعالى قد بيّن للأمة لمن ترجع في عصر الرسالة وما بعد الرسول صلى الله عليه وآله، فهذا الأمر لا بد من أن يستمر الى آخر يوم من الدنيا.

ولذلك حتى لا يلتبس الأمر على المسلمين ومن باب اللطف الإلهي في استمرار الحجة على العباد أصبح من الضروري أن يبيّن الإمام المهدي عليه السلام في حال غيابه لمن يرجع المسلمون، ولذلك عندما سئل سلام الله عليه عن عدة مسائل في غيبته الصغرى كان جوابه عن أحدها: (...) وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم (...)^(١).

فبهذا الأمر يتم إستكمال نفوس المكلفين وذلك بإنتظام أمور معاشهم ومعادهم عن طريق الإبتعاد عن المعصية والقرب من الطاعة.

وفي هذا الشأن يقول العلامة المحقق جعفر السبحاني: (إنّ الطريقة المتعارفة والمعمول بها بين البشر ماضياً وحاضراً هو أنّ الحاكم والقائد يقوم ببعض الأعمال بنفسه مباشرة، ويقوم ببعض الآخر وكلاؤه ونوابه.

(١) كمال الدين وتمام النعمة، للشيخ الجليل الأقدم الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن

الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ)، قم، ط ١، ١٤٢٥هـ: ص ٤٤٠.

صحيح أن عللاً مختلفة تسببت في غيبة الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف فحرمت البشرية من الاستفادة المباشرة من ذلك الإمام، ولكن ولحسن الحظ لم يغلق باب الاستفادة من وكلائه ونوابه، وهم الفقهاء العدول الأتقياء في اتباعه ومريديه.

فالفقهاء والمجتهدون الأجلّة كانوا ولا يزالون نواب الإمام المهدي الذي أوكل أمر بيان الأمور الشرعية والحكومية وإدارة شؤون المجتمع الإسلامي في عصر الغيبة اليهم^(١).

إذن يفهم من ذلك أنّ الولاية تبقى كأصل ثابتة للإمام المعصوم ولا يصل التعيين إلى الفقيه ليتلبس بالولاية ويكون مصداقاً لها إلا بعد غياب الإمام سلام الله عليه وذلك من باب اللطف الإلهي.

وعليه فإن مصداقية ولاية الفقيه للطف إنّما تصدق في حال عدم وجود الإمام المعصوم عليه السلام، وأما مع وجوده فلا يصل التعيين إلى الفقيه، لأن المعصوم عليه السلام سوف يكون المصداق الأكمل للطف، ومع وجود

(١) العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت، للعلامة المحقق الاستاذ جعفر

السبحاني، نقله إلى العربية جعفر الهاادي، نشر مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام،

المصداق الأكمل وتحقق الغرض فيه، عندها سيكون خلاف الحكمة تعلق اللطف بالمصداق الأقل كمالاً.

وفي المقابل إذا عُدَّ المصداق الأكمل للطف، لا يلزم منه إنعدام مصداقية المصداق الأقل كمالاً، بل نقول أننا لو فرضنا أن الحكمة اقتضت إنعدام المصداق الأكمل للطف فإن اللطف يقتضي تعلقه بالمصداق الأقل كمالاً، إلا إذا ثبت لدينا أن الحكمة تقتضي أيضاً زوال المصداقية عن هذا المصداق الأقل كمالاً. ومع عدم ثبوت ذلك، بل مع وجود ما يشير من العقل والنقل الى مصداقية ذلك المصداق الأقل كمالاً فلا بد أن يكون مشمولاً لقاعدة اللطف.

وبالتالي يمكن القول أن الفقيه الحائز على أعلى درجة من المواصفات المطلوبة في ولي الأمر ونتيجة لقدرته - بحكم تلك الصفات - على توفير البيئة المناسبة للمجتمع البشري لفعل الطاعة والإبتعاد عن المعاصي، بل لسيره التكاملي الى الله تعالى، هو مما يعدّ مصداقاً آخر لقاعدة اللطف^(١).

ثانياً:

إنَّ الغرب وإن كانت غالبية من النصارى، وبعض اليهود، وبالرغم مما يبدو من بعضهم أنهم متدينين ظاهراً، إلا أنَّهم لم يجدوا في إنجيلهم أو توراتهم

(١) فلسفة الدولة في الفكر السياسي الشيعي، مصدر سابق : ص ١٥٨.

ما يصلح لأن يكون تشريعاً يفي بحاجاتهم المدنية والشخصية والقضائية وما شابه ذلك. وهم يعيشون عصر التحول والتغير تحت محركات التطور التكنولوجي، وعندما حاولت الكنيسة أن تسيطر على شعوبها بتشريعاتها الدينية ظلمتهم، بل استفزتهم في كثير من الأحيان، وما ذلك إلا لأنها لم تكن تمثل البعد الديني الكامل، وأنها لا زالت ناقصة وبحاجة إلى تشريعات جديدة تملئ منطقة الفراغ التي تركت لما بعد عصر عيسى عليه السلام.

وبسبب ذلك فقد ابتعد الكثير عن الدين لأنهم ظنوا وجود التجافي بين الدين الذي مثلته الكنيسة وبين التحولات الحياتية المتطورة، التي من سماتها الفقر والاحتياج إلى ضوابط تقنن وجودها الحاضر. ولذلك فهم اعتقدوا بأن الالتزام بالجانب الديني يعني السكون والتحجر ومحاربة الحركة والتطور.

وبعبارة أخرى: حسبوا أن مزية الدين هي الثبات ومعالجة مرحلة من مراحل الزمن دون غيرها للحفاظ على صورة الواقع القائم وإطاره^(١).

ولذلك اضطروا إلى إيجاد تشريعات وقوانين وضعية تكون بديلة عن ضيق ومحدودية تشريعاتهم الدينية التي لا تكاد أن تلبى الأقل القليل من

(١) حقوق المرأة في النظام الإسلامي، للشهيد مرتضى مطهري، نشر الدار الإسلامية،

احتياجاتهم الدنيوية، وفي زمن لا تكاد تمر لحظة من لحظاته دون تغير وتطور حضاري هائل.

بينما الدين الإسلامي له القابلية والقدرة على مسايرة الحياة فكلما تطورت واتخذت منحى يختلف عن سابقه ظهر المشرع الإسلامي بكل ثقة ليعطي الأحكام المناسبة للتغيير.

فلم يكتف الإسلام في تعاليمه بعدد من العبادات والأذكار والأوراد، والوصايا الأخلاقية، فكما أوضح علاقة الإنسان مع ربه، فقد أوضح أيضاً الخطوط العامة للعلاقات الإنسانية وحقوق وواجبات الفرد إزاء الفرد الآخر في صيغها المختلفة، ومن المحتم أن نعثر على الإجابة على التساؤل بصدد إنسجام مثل هذا الدين مع الزمن بشكل أكبر مما عليه الحال في الأديان والمذاهب الأخرى، ولذلك فإن الإسلام يتمتع بخصوصية منحته إمكانية التكيف مع تحولات الزمن وإن رسالته منسجمة مع التقدم والرفق والتطور^(١).

يقول برناد شو الكاتب الإنجليزي الشهير: (إنني أكنّ كامل الاحترام على الدوام لدين محمد، بحكم ما يتمتع به هذا الدين من الحيوية المدهشة، وأنا أعتقد أن الإسلام هو الدين الوحيد الذي يمتلك قدرة الإنسجام والسيطرة

(١) المصدر السابق: ص ١.

على الحالات المختلفة والأشكال المتغيرة للحياة، وإمكانية التطابق مع العصور المختلفة.

أتنبأ، وتبدو ملامح هذا التنبؤ في الأفق بأن إيمان محمد سيكون مورد إستقبال وإذعان الأوربيين في الغد.

فقد رسم رجال الدين في القرون الوسطى صورة مظلمة لدين محمد جرّاء الجهل أو التعصب، فقد أبدوه حاقدًا ومعادياً للمسيح.

لقد قرأت الكثير حول هذا الرجل - الرجل الخارق للعادة - وانتهيت الى أنّه لم يك معادياً للمسيح فحسب، بل لابد أن يدعى بـ (منقذ البشرية) وأنا على إعتقاد بأن رجلاً نظير محمد لو إستلم زمام الأمور في دنيا اليوم، فسوف يفلح بشكل مذهل على طريق حل مشكلات العالم المعاصر. بحيث تضمن البشرية تطلعاتها في السلم والسعادة^(١).

إذن من هذا المنطلق كان لزاماً من وجود الولي الفقيه في فترة غياب الإمام المعصوم عليه السلام ليثبت أصالة وقدرة الإسلام بقيادة الأمة عملياً، وهي تواجه مرحلة التطور والتغير الذي يعمّ العالم الإنساني.

(١) المصدر نفسه: ص ٩٤.

وفي حالة إكتفاء الفقيه بتولي الأمور الحسبية فقط، عندها سيكون الخلل واضحاً بعدم القدرة على قيادة المجتمع المسلم ضمن ضوابط الشريعة الإسلامية، وعندها سنعطي الفرصة أو قل نفتح الباب على مصراعيه لقبول القوانين الوضعية لتشكل بالتالي دستوراً يلوي أعناق المسلمين لمن أسسه وتبناه ليكون بديلاً عن المشرع الإسلامي.

والحقيقة أننا إذا قبلنا بذلك فهذا يعني بأننا ساهمنا في القضاء على الدين الإسلامي من حيث عدم قدرته على إدارة شؤون الحياة العامة والخاصة للإنسان مع هكذا محيط يزخر بالتطور والتقدم، وحينها سيصبح أمره كأمر الأديان السابقة من حيث قصورها وعدم شموليتها لما يأتي بعدها من تغيير.

ثالثاً:

يرى السيد الخميني قدس سره: (لم يكن الأمر مقتصرأ في زمان الرسول صلى الله عليه وآله على مجرد بيان القانون وإبلاغه، بتطبيق القوانين الجزئية مثلاً: قطع يد السارق، وأقام الحد، ورَجَم، والخليفة مُعَيَّن لهذه الأمور أيضاً، فالخليفة ليس مشرعاً، بل الخليفة مُعَيَّن لأجل تنفيذ أحكام الله التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وآله، ومن هنا يجب إقامة الحكومة والسلطة التنفيذية والإدارية.

إنَّ الإعتقاد بضرورة تأسيس الحكومة وإقامة السلطة التنفيذية والإدارية

جزء من الولاية، كما أنّ النضال والسعي لأجلها من الاعتقاد وبالولاية أيضاً^(١).

ويقول قدس سره في مكان آخر: (فالقانون والنظم الاجتماعية تحتاج أساساً الى منفذ، ففي جميع بلاد العالم كان الأمر دوماً بهذا النحو، فالتشريع وحده لا فائدة فيه، التشريع وحده لا يؤمن السعادة للبشر، وبعد التشريع يجب أن توجد سلطة تنفيذية تنفذ القوانين وأحكام المحاكم لتعود ثمرة القوانين والأحكام العادلة للحاكم على الشعب. لذا فكما قام الإسلام بالتشريع، فإنّه أقام سلطة تنفيذية أيضاً، وولياً للأمر يتصدى للسلطة التنفيذية)^(٢).

فيفهم من ذلك أنّ وظيفة الولي الفقيه ليس مجرد بيان الأحكام الشرعية فقط، بل عليه أن ينفذ هذا القانون والتشريع في المجتمع، كتطبيق القوانين الجزئية والإدارية أو في الأمور السياسية وغيرها.

فالولي الفقيه ليس مشرعاً ولكن مبيّناً للأحكام الشرعية، وفي نفس الوقت هو مخوّل بتنفيذها. وهذا هو الأساس من بعثة الرسل، فالغرض منها

(١) الحكومة الإسلامية، مصدر سابق: ص ٣٣.

(٢) المصدر نفسه: ص ٤٠.

هو ليس الدعوة الى وجود خالق للكون فقط وعليكم بعبادته ومن ثم بيان تشريعاته وقوانينه، وإنّما المهم هو تطبيق تلك التشريعات في هذا الكون الواسع لتتم سعادة البشرية من خلال التطبيق، وعلى هذا الأساس فالغرض عقلائي ويصبح من الأمور اللابديّة في التطبيق حتى تنال البشرية سعادتها المرجوة لها من خلال وجودها الدنيوي. ولذلك لا بد أن يستمر هذا الفعل حتى ما بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله، وليس ما جرى بعد وفاته من موانع من قبل الظلمة والطواغيت والتي حالت دون أن يستلم أمر الأمة الإمام المفترض الطاعة والمنصب من قبل الله ورسوله، مما أدّى الى حجب الكثير من التشريعات الإسلامية الحقّة عن حيز التطبيق، لأن تكون علة وداعي لهجر هذا المبدأ، ومن ثم الإتكاء على البدائل الوضعية الظالمة. ولذلك علينا التمسك بهذا المبدأ والحفاظ على الهوية الإسلامية بالقدر المستطاع، بل والعمل على اتساعها في ربوع البشرية.

رابعاً:

من خلال القول بالولاية العامة يمكن تدريب المجتمع تدريجياً للوصول الى قيادة الإمام المهدي عليه السلام وكيفية التسليم له كقائد بيده مجريات الأمور، ولولا ذلك لكان من الصعب الرضوخ والإمثال لأوامره سلام الله

عليه والإذعان لها بيسر، كون المجتمع لم يمر بحالة قبول الأوامر الولائية، وخصوصاً تلك التي في تطبيقها تضحية بالأموال والأنفس أو حتى هجر الملذات المباحة، أو الأوامر التي قد تخالف في بعض الأحيان الأحكام الأولية لأمر ما. وهذا الشيء مناسب جداً وملائم لجو الرواية التي تبين فيه حركة الإمام المهدي عليه السلام في ظهوره المبارك، من أنه يأتي بأمر جديد أو دين جديد، حيث جاء في الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

(... والله لكأني أنظر إليه بين الركن والمقام يبايع الناس على كتاب جديد، على العرب شديد، وقال: ويل لطغاة العرب من شر قد إقترب)^(١).

وعن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام يقول: (يقوم القائم عجل الله فرجه بأمر جديد وسنة جديدة وقضاء جديد...)^(٢).

مضافاً الى ذلك تدريب المجتمع على كيفية قبول الحكم الإسلامي

(١) الغيبة، للشيخ الجليل أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب المعروف بـ (أبن أبي زينب النعماني) ت حدود سنة ٣٦٠هـ، تحقيق فارس حسون كريم، نشر مدين، ط ١، ١٤٢٦هـ: ص ٢٠٠.

(٢) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، العلامة الحجة فخر الأمة المولى الشيخ محمد باقر المجلسي، نشر دار الأميرة، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م: ج ٥٢، ص ٣٤٩.

والتعايش معه يومياً، وإن لم يكن الولي الفقيه مبسوط اليد بشكل كامل، إذ أن مجرد المعاشة ولو لبعض الأحكام بمفهومها الإسلامي الصحيح ونفوذها في المجتمع، فإنه سوف يحفزهم لقبول باقي الأحكام وسريانها فيه.

خامساً:

إن القول بالولاية سيري أفراداً مستعدين لأن يكونوا ضمن جيش الإمام المهدي عليه السلام إذا ما تشرفوا بالوجود في مرحلة الظهور، وذلك لأن كل منتظر مخلص في استعداد له لخدمة الإمام، لا بد له من أن يعيش مرحلة الطاعة المطلقة لجهة الحق. وهذه الجهة لا يمكن لها أن تعمل بهذا الاتجاه دون القول بالولاية العامة، وذلك لأن الولي الفقيه له القدرة على توجيه المسلمين بالاتجاه الصحيح الذي يقربهم بالطاعات نحو الله عز وجل، مضافاً إذا ما حصل شيء ما فإنه يستطيع أن يوجه الأمة إلى القيادة التي تأتي من بعده، والتي تستطيع أن تسير بهم نحو بر الأمان، إذا ما واجهتهم البلاءات والمحن، ولذلك إنك تجد في الغالب أن الأمة التي تعيش فترة وجود الولي الفقيه تكون أمة نشطة متحركة واعية صبورة على أوامر الولي الفقيه، حتى وإن كانت شديدة، وبالتالي فإنها ستربي رجالاً مخلصين متفانين في سبيل مبادئهم وأهدافهم.

سادساً:

إنّ القول بالولاية العامة هو مرتبة عالية من مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، على إعتبار أنّ من يتبناها قد طرح للمجتمع أسس الإسلام وتشريعاته التي يمكن أن تقوده في جميع شؤون الحياة. فإن كان الولي الفقيه مبسوط اليد في مجتمعه فهذا شيء جيد وهو المطلوب، وإن واجه صعوبات وعدّة معرقات تعيقه عن استخدام صلاحياته وتحول بينه وبين تطبيق الشرع، ففي هذه الحال هو قد أدّى تكليفه أمام الله تعالى والإمام المعصوم وأمتّه، كونه قد عرض التشريعات الإسلامية على بساط التطبيق، ولكن هناك أمور منعه وحالت بينه وبين تنفيذ كل مستلزمات الشريعة، وسيبقى من منعه من التطبيق يعيش شعور ظلم الآخر كونه قد سلب منه حقاً إلهياً قد منحه المعصوم للفقيه ليمارس دوره عند غياب الإمام عليه السلام، ولكن على كل حال فالولي الفقيه مأجور من هذه الناحية وعلى أقل التقادير على صبره وتحمله على المظلومية التي يعيشها من عدم السماح له بتطبيق شرع الله عزّ وجلّ في أرضه.

سابعاً:

إنّ الولي الفقيه يشكل في وجوده عنصراً من عناصر القوّة التي تزرع القلق والخوف عند قادة الشرف في العالم، فإذا تحرك الولي الفقيه كنائب عن

الإمام المعصوم عليه السلام، وسرت طاعته بين أفراد المجتمع المسلم كشيء أساسي وملموس، وبانت نتائجه الإيجابية على المستوى الفردي والجماعي، بحيث يتفاعل معها المؤمنون بالقدر الذي يمكن ملاحظته كرسالة يمكن إيصالها لأعداء الدين والإنسانية، بأن هؤلاء المؤمنين هكذا يطيعون من هو دون الإمام المهدي عليه السلام في بناء الدولة الإسلامية، فكيف ستكون حركة الأصيل الذي هو الإمام المهدي عليه السلام في قيادة المسلمين، وكيف ستكون طاعتهم يا ترى في تنفيذ أوامره والإبتعاد عن نواهيه؟ فلا بد أن تكون أشد وأمضى، وحينها ستترك عندهم الحيرة والقصور عن تصور حجم الطاعة عند الظهور المبارك.

ولذلك هم يعملون بأقصى طاقاتهم من أجل الحيلولة دون وجود الولي الفقيه في المجتمعات الإسلامية، من خلال نشر ودعم الأفكار التي تدعي تخلف ورجعية من يقرّ بهذا الأمر، وذلك على إعتبار أن العالم في تغير مستمر وهناك متطلبات جديدة علينا أن نبعد الفقيه عنها لأنها تمثل مرحلة من مراحل الإحتياج للنوع الإنساني وهو يمر في أشد مراحل التطور والحضارة التي لا يمكن لمبتنيات الشريعة التي أنزلت قبل أكثر من ١٤٠٠ سنة أن تأتي بها لمعالجة الظروف الطارئة التي يمر بها العالم الآن. مضافاً الى دعم الميول والعواطف التي تتجاوب وتنسجم مع الفقيه الذي لا يتوافق في رؤياه مع الولاية العامة،

ويميل فقط بالإعتناء في الأمور الحسبية فقط، لأنّه بالتالي لا يشكل عليها ذلك الضرر المحسوس، بل حتى تجد أنّه من النادر أن يعارض أهدافها ومخططاتها في المنطقة - على إعتبار أنّها ليست من صلاحياته - وخير مثال على ذلك، ما يمر به العراق الجريح الآن وخلال أربعة عشر عاماً مضت، والقوانين الوضعية التي أرساها المحتل البغيض ورقص لها أذنا به بحيث تلقفوها تلقف الصبيان للكرة، لا تزال هي التي تتحكم برقاب العراقيين، وهي التي يتقرر بها مصيرهم، ولا من فقيه يتكلم، ولا من فقيه يحس بدوره تجاه ما يحدث ويدور حوله، بل بدوا وفي كثير من الأحيان وكأن الأمر لا يعنيه بشيء - بالرغم من إرتفاع التقية عندهم حسب ما يقولون !!! - .

هل الولي الفقيه هو الوحيد المؤهل لإدارة البلاد؟

لا بد لنا من توضيح هذا الأمر ومعرفة الخطوات العملية التي يتحرك من خلالها الفقيه، فولاية الفقيه ليست نظرية تختزل الشروط لتشمل كل فقيه، فالفقيه إن لم تتوفر فيه الشروط المناسبة لهذا المنصب فلن يكون مؤهلاً للحكم مهما بلغ من الفقه مراتبه، وليست ولاية الفقيه نظرية تبيح للفقيه أن يتصرف كما يحلو له، بل هو كغيره من المسلمين محكوم للقانون الإسلامي لا يجوز له أن يتعداه، فإن تعداه فقد صفة العدالة والتقوى، وإن لم يحسن تطبيقه لجهله بوقائع الأمور وما يجري في الزمان والمكان فقد صفة الكفاءة^(١).

والحكومة الإسلامية ليست سلطنة أيضاً، فضلاً عن أن تكون ملكية إمبراطورية. ففي هذا النوع من الحكومات سيكون الحكام مسلطين على أرواح وأموال الناس، وهم يتصرفون فيها بحسب آرائهم، والإسلام يحلّ عن هذا النهج والنمط من الحكم. ولذا لا تجد في الحكومة الإسلامية - وخلافاً لأنظمة السلطنة والملكية والإمبراطورية - أثراً للقصور الكبيرة والعمارات

(١) ينظر: الولاية والمرجعية، تكامل أم تنافس، مصدر سابق: ص ١٢٤.

المجللة، والخدم والحشم والمكاتب الخاصة، ومكاتب ولي العهد، وسائر لوازم السلطنة والتي تقضي على نصف، أو على قسم كبير من ميزانية البلاد^(١).

وقد يقول البعض من أن نظرية ولاية الفقيه تمنع على المسلم أن يبدي رأياً فقهياً أو فكرياً مخالفاً لرأي الفقيه الذي إستلم الولاية والحكم، فهذا توهم ناشئ عن عدم فهم نظرية ولاية الفقيه.

إن نظرية ولاية الفقيه لا تعطي ولاية للفقيه في غير الموارد التي تحتاج إليها الحكومة. أمّا في موارد الأفكار والمعتقدات فإنه لا ولاية للفقيه علينا فيها. فلو كان صاحب نظرية فكرية فلسنا ملزمين بالأخذ بها، بل لنا أن نحاوره ونناقشه كمفكر صاحب وجهة نظر، دون النظر الى كونه ولياً وحاكماً. كما لنا أن نخالفه في رأيه، سواء في الأمور الفكرية العامة أو في الأمور الفقهية، ولذا لو أمرنا الفقيه بأمر فإننا لسنا ملزمين بالإقتناع الفكري والنظري بهذا الرأي لكن علينا التنفيذ والطاعة، ...

وعدم وجوب الإلتزام الفكري والعقلي بآراء الفقيه الولي، هو في الحقيقة من جملة الفوارق بين ولاية الفقيه وولاية المعصوم الذي لما كان قوله وفعله وتقريره حجة إلهية علينا، كان الواجب موافقته وعدم مخالفته^(٢).

(١) الحكومة الإسلامية، مصدر سابق : ص ٦٧.

(٢) الولاية والمرجعية، مصدر سابق، بتصرف : ص ١٣٠-١٣١.

ثم أنّ في ولاية الفقيه هناك حق الاعتراض وإبداء الرأي، فإننا لا نجد في الأدلة الشرعية ما يمنع ذلك، كما إنّ مبدأ ولاية الفقيه لا ينافيه، حتى وإن كان الاعتراض متوجهاً الى الولي نفسه، فربما يرسم الولي سياسة البلاد ويكون لبعض المسلمين من أتباع الولاية رأي خاص يخالف للولي، فهم وإن إلتمزوا عملياً وفق هذه السياسة، لكن لهم حق إلفات نظر الولي وتقديم النصيح له من خلال إبراز النقد وبيان مواطن الضعف في السياسة التي إختارها وبيان الطرح البديل ووجوه القوّة فيه ... فضلاً عما إذا كان النقد والاعتراض متجهاً الى رئيس الجمهورية وسياسة برنامجه، فهذه كلها حقوق ثابتة شرعاً لا نجد ما يدل على خلافها، ويمكن ممارسة حق النقد باستعمال الوسائل المشروعة كالصحف والبيانات والرسائل التي يمكن توجيهها للقائد.

إنّ حق الاعتراض المذكور يندرج بحسب المصطلحات الإسلامية في دائرة النصيح، ولا ينبغي أن ينظر الى هذا الأمر على أنّه أمر عدائي ضد الحكومة أو ضد الولاية ... كيف لا وهذا قول أمير المؤمنين عليه السلام: (فأعينوني بمناصحة خلية من الغش، سليمة من الريب) فكيف يمكن تقديم هذا النصيح من دون أن تكون هناك حرية سياسية^(١).

(١) المصدر نفسه، بتصرف: ص ١٣٩-١٤١.

إذن ما قد يخطر على البال سريعاً من أن المعارضة، في ظل ولاية الفقيه غير مشروعة مثلما هي غير مشروعة في ظل حكم المعصوم بإعتبار أن نظرية ولاية الفقيه تقول: (إن ما للإمام عليه السلام للفقيه، فإن كان لا يحق لأحد أن يعارض الإمام عليه السلام فلا يحق لأحد أن يعارض الفقيه هو كلام غير صحيح، فقد فات هؤلاء أن ما يثبت للإمام عليه السلام إنما يثبت للفقيه إن كان ما ثبت له من حيث هو قائد لا من حيث هو معصوم، والمنع من معارضة المعصوم لم يكن لأنه حاكم، حتى يقال: إن كل حاكم في الإسلام لا تجوز معارضته، بل لأنه معصوم وهذا الوصف منفي عن الفقيه الحاكم بلا إشكال. وبالتالي لن تصح الإجابة بنحو قاطع اعتماداً على هذه الطريقة^(١).

إذن ينبغي العلم أن القول بالولاية العامة للفقيه لا يمنحه سلطنة على الرعية كسلطنة السيد على مملوكه كما يشيعه أعداء الدين من العلمانيين وغيرهم، ولا تكون تصرفاته استبدادية كما يتوهم المتوهمون، بل تخضع للقوانين والنظم الشرعية والمصالح العامة، ولذا ليس له التصرف مستقلاً بأنفس الناس وأموالهم من دون رضاهم كالتزويج والتطليق والبيع والشراء، ومن يوسع صلاحية الولي الفقيه إلى هذه المرتبة لا يرضى أن تمارس هذه الصلاحية عليه، بل يبحث لنفسه عن تخريجات للتخلص منها، كما حكي أن

(١) المصدر نفسه: ص ١٤٣.

أحد معاصري صاحب الجواهر كان يقول بالولاية العامة للفقهاء على نحو ولاية الإمام، وقد إعترض عليه صاحب الجواهر في مجلس فقال: زوجتك طالق، فأجابه ذلك الفقيه المعاصر: بأنّي لو كنت أعتقد إجتهدك لأجتنبت عن زوجتي، إلّا أنّ إجتهدك محل كلام عندي، وكان له مقام علمي شامخ^(١).

فالولي الفقيه لم تكن له مرتبة الحاكمية اعتباراً أو تشهياً وحباً للرئاسة أو إستحساناً لها بل هو تكليف شرعي يتضمن حكمة عالية يستند الى النص الثابت والدليل العقلي حيث لا يستغني عن هذا المنصب وأمثاله عموم البشر على إختلاف إتجاهاتهم الدينية واللا دينية تحت مسميات وعناوين مختلفة وكثيرة لأنّه لا بد للشعوب من نظام وقيادة، والقدر المتيقن منها هو النظام الرسالي العالمي والخاتم للشرائع المتمثل بالنظام الإسلامي الذي يعالج بموضوعية وعدالة كافة المسائل الحياتية، كما أن القدر المتيقن في القيادة ترجع الى الفقيه الجامع للشرائط حيث يتصف بالإجتهد والإيمان والعدالة والضبط وطهارة المولد والحكمة والقدرة المتميزة على إدارة وتدبير شؤون البلاد والعباد^(٢).

(١) حاكمية الفقيه وحدود ولايته على الأمة، أبو الحسن حميد المقدس الغريفي، نشر

مكتبة أنصار الحجة الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م: ص ١٥٢.

(٢) المصدر السابق: ص ١٥٣.

فأين من يعترض على الولي الفقيه من هذا التوسع في الصلاحيات عند من يؤمن بولاية الحسبة؟!!! بل الرؤساء والملوك والأمراء والقادة العرفيين للدول يستعبدون شعوبهم ويمارسون صلاحيات أوسع بكثير من صلاحيات الولي الفقيه ولا أحد يستشكل على هذه الأنظمة المستبدة المتوارثة جيلاً بعد جيل، فرئيس البلاد وزعيمها الأوحدي في أمته مهما كانت صفاته استبدادية أو ديمقراطية حسب المصطلح الغربي إلا أنه يمتلك صلاحيات متعددة ومتنوعة كرئاسة الدولة وقيادة القوات العسكرية ورسم خارطة العمل والعلاقات والمعاهدات والتحالفات والسياسة المالية مع إمتلاكه لقرارات واسعة وكثيرة وخطيرة كخوض الحرب وغزو البلدان الأخرى واستعمارها وما الى ذلك، بينما ولاية الفقيه المعتمدة على قيام حاكمية للأمة تدير شؤونها وترعى مصالحها وترتكز على نظام عادل وقيادة تتصف بالإجتهد والإيمان والعدالة والحكمة والنزاهة والضبط والإستقلال وحسن الإدارة في تدبير شؤون العباد والبلاد، فإن الإستكبار العالمي وحلفاءه تقوم الدنيا عندهم ولا تقعد في مواجهتها وتشويه صورة النظام ورموزه ما دام لا يخضع لأوامرهم ولا يستجيب لإملاءاتهم ويسلك خطأ يعرض منهجهم^(١).

(١) المصدر نفسه: ص ١٥٩.

إذن ليس معنى ولاية الفقيه، أن يتصدى الفقيه لجميع الأمور بنفسه، بل هو يفوض كل أمر إلى أهله من الأشخاص أو المؤسسات مع رعاية القوة والتخصص والأمانة فيهم، ويكون هو مشرفاً عليهم هادياً لهم، مراقباً لهم بعيونه وأياديه ومسؤولاً عن أعمالهم لو تساهلوا أو قصرُوا، ويشاور في كل شعبة من الحوادث والأمور الواقعة المهمة، الخواص المضطلعين فيها، حيث أن الأمر لا يرتبط بشخص خاص حتى يكون الإشتباه فيه قابلاً للإغماض عنه، بل يرتبط بشؤون الإسلام والمسلمين جميعاً، وقد قال تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ الشورى، ٣٨، وإذا كان عقل الكل وخاتم الرسل خوطب بقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ آل عمران، ١٥٩، فتكليف غيره واضح وإن تفوق ونبغ^(١).

وبعد هذا الذي استعرضناه من أقوال الفقهاء والأعلام يتبين ما وقع فيه كاتب ((الوصايا الضائعة)) من وهم ابتعد به عن الحقيقة مسافات طويلة، فالولي الفقيه وحاكميته على الأمة ليست مشابهة لأنماط الحكومات الوضعية التي عايشناها ورأينا صلاحياتها في هذه الأرض، ومدى استبدادية أغلبها، وما تعانيه أغلب شعوب الأرض من مظلومية وضياح لحقوقها بأيدي الحكام الاستبداديين الذين تفردوا بآرائهم الضالة المضلّة، بحيث جعلوا أرواح

(١) دراسات في ولاية الفقيه، مصدر سابق: ص ١٢.

شعوبهم وخيراتهم محطاً للعب واللهو يتصرفون بها كيفما تأمرهم أنفسهم
الأمارة بالسوء بحيث يقتلوا من يشاؤون ويُنعَموا عمن يشاؤون بلا حساب
ولا كتاب منير. *

فلا رسول الله صلى الله عليه وآله ولا أمير المؤمنين ولا باقي المعصومين
عليهم السلام لهم مثل هذه الصلاحيات.

وعلىنا أن نفهم بأنّ الحكومة الإسلامية والتي ينادي بها الولي الفقيه هي
ليست استبدادية ولا هي مطلقة، بل هي حكومة بشروط تقيد الفقيه في التنفيذ
والإدارة والتدبير بعدّة من الشروط التي تستمد قوتها وفاعليتها من القرآن
الكريم والسنة الشريفة، واعتقد أنّ في هذا المقدار الكفاية ولا حاجة الى
التطويل والبيان.

هل القول بالولاية هو من أجل ممارسة العمل السياسي فقط؟

وقبل الإجابة عن هذا التساؤل يمكن لنا أن نضيف سؤالاً آخر ليكون جوابنا أتم وأشمل، والسؤال هو: هل أن الإسلام قادر على إدارة المجتمع في عصر التمدن والتنوع الحضاري، وسيكون جواب السؤالين بالشكل التالي:

أما قول صاحب كتاب "الوصايا الضائعة": إن القول بولاية الفقيه يتيح بموجبه فرصة ممارسة العمل السياسي أو الدخول الى فلك العمل الحزبي فإنه من المضحكات المبكيات فمتى كانت السياسة أوسع من الدين وأشمل حتى يحاول الفقيه أن يزحف إليها، أليست السياسة من المهام والثوابت الأساسية في الشريعة الإسلامية وهي تريد أن تقود المجتمع.

وفي هذا الصدد يقول السيد الخميني قدس سره: أن هذا التصور الخاطيء عن الإسلام الذي يلقي في أذهان عامة الناس، والشكل الناقص الذي يُعرض فيه الإسلام في الحوزات العلمية، هدفها سلب الخاصية الثورية والحياتية للإسلام، ومنع المسلمين من السعي للقيام والتحرك والثورة، ومن أن يكونوا متحررين وساعين لتطبيق الأحكام الإسلامية، ومن أن يؤسسوا حكومة تؤمّن

سعادتهم ويكونوا الحياة اللائقة بالإنسان. فكانوا يشيرون مثلاً أن الإسلام ليس ديناً جامعاً. فهو ليس دين حياة، وليس فيه أنظمة وقوانين للمجتمع، ولم يأت بنظام وقوانين للحكم، الإسلام أحكام حيض ونفاس فحسب، وفيه بعض التوجيهات الأخلاقية أيضاً، لكن ليس فيه شيء مما يرتبط بالحياة وإدارة المجتمع. ومن المؤسف أن دعاياتهم السيئة هذه قد أثرت ... وحالياً - فضلاً عن عامة الناس - فإن الطبقة المثقفة، سواء من الجامعيين أو الكثير من رجال الدين، لم يفهموا الإسلام جيداً، وهم يمتلكون تصورات خاطئة تجاهه^(١).

ثم يقول: ولكي يتضح شيئاً ما عظم الفرق بين الإسلام وبين ما يُعرض على أنه الإسلام، ألفت نظركم إلى التفاوت الموجود بين القرآن وكتب الحديث والتي هي مصادر الأحكام والقوانين من جهة، وبين الرسائل العملية التي تكتب من قبل مجتهد العصر ومراجع التقليد من جهة أخرى، من ناحية الجامعة والتأثير الذي يمكن أن تتركه في الحياة الاجتماعية، فنسبة الاجتماعيات في القرآن للآيات العبادية تتجاوز المئة مقابل واحد، كما نجد في كتب الحديث التي تشتمل الدورة منها على حوالي خمسين كتاباً وتحتوي على جميع الأحكام الإسلامية، نجد أن هناك ثلاثة أو أربعة كتب حول عبادات الإنسان ووظائفه تجاه ربه، وشيئاً من الأحكام الأخلاقية، والباقي كله مما يتعلق بالأمور

(١) الحكومة الإسلامية، مصدر سابق: ص ١٧.

الاجتماعية والاقتصادية والحقوق السياسية وتدير المجتمع^(١).

فلقد قام أعداؤنا ببث دعاياتهم، والمؤسف هو وقوع بعض أفراد مجتمعنا تحت تأثيرهم، مع أنه ما كان ينبغي لهم ذلك، لقد أوحى إلينا المستعمرون أن الإسلام ليس فيه حكومة ولا يمتلك نظام حكم وعلى فرض وجود أحكام فيه فليس لديه سلطة تنفيذية (حاكم) خلاصته أن الإسلام مشرع فحسب، ومن الواضح أن هذه الدعايات جزء من مخطط المستعمرين لإبعاد المسلمين عن السياسة وأساس الحكومة، وهذا الكلام يخالف عقائدنا ومفاهيمنا الأساسية^(٢).

ولقد رتب الأجانب أساس هذه الأمور بواسطة دعاياتهم ودعاتهم، فأخرجوا جميع القوانين القضائية والسياسية للإسلام من ساحة التطبيق، ووضعوا مكانها المفاهيم الأوربية ليضعفوا الإسلام، ويخرجوه من المجتمع، ويأتوا بأتباعهم لتسليم الأمور، بينما يقومون هم بإستغلال الوضع^(٣).

ويقول الشيخ المنتظري: أنه قد حصلت لنا من السبر الإجمالي للأخبار

(١) المصدر نفسه: ص ١٨.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٢.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٠.

والفتاوى نتيجتان:

الأولى: أن دين الإسلام ليس كما يزعمه بعض البسطاء السذج من المسلمين، بل وبعض السذج من علماء الدين أيضاً - نتيجة لإلقاءات المستعمرين وعملائهم - ليس منحصراً في عدّة أعمال عبادية وآداب ومراسيم شخصية فقط، بل هو نظام واسع كافل لجميع ما يحتاج إليه الإنسان ويواجهه في معاشه ومعاده من بدو تكوّنه إلى آخر مراحل حياته من المصالح الفردية والاجتماعية، وما يجب أو ينبغي أن يكون عليه الإنسان في قبال خالقه وعائلته وبيئته، وعلاقاته الاقتصادية والسياسية وروابط الحاكم والرعية وعلاقته مع سائر الأمم ونحو ذلك.

الثانية: أن الإسلام ليس ينحصر في التقنين والتشريع فقط من دون الالتفات إلى القوّة المنفذة وشرائطها، بل شرعت أحكامه ومقرراته على أساس الحكومة الصالحة العادلة التي تقدر على إجراء المقررات وتنفيذها. فاشتبك فيه التقنين والتنفيذ معاً وكانت الحكومة الصالحة المنفذة للقوانين من أهم برامجها وداخلها في نسجه ونظامه، بنحو يوجب تعطيل الحكومة تعطيل الأحكام وإهمالها. فيجب على المسلمين الاهتمام بأمر الحكومة^(١).

(١) دراسات في ولاية الفقيه، مصدر سابق: ج ١، ص ١٦٢.

ويقول في مكان آخر: وبالجملية نفس تشريعات الإسلام وقوانينه تشهد على لزوم دولة وحكومة إسلامية تحفظها وتنفذها. وعليه كان العمل في عصر النبي صلى الله عليه وآله وكذا بعده. اللهم إلا أن يدعى إهمال القوانين ونسخها في عصر الغيبة وإن طالت ما طالت، وإن الله ترك عنايته بالإسلام والمسلمين جميعاً بسبب غيبة إمام العصر عجل الله تعالى فرجه الشريف، فليتعطل الإسلام وليترك المسلمون مغلوبين مقهورين تحت سلطات الكفار والجائرين بلا حكومة صالحة حتى يظهر صاحب الأمر عليه السلام فيجدد الإسلام من رأس. فهل يمكن الالتزام بأن هذا حكم الله والتكليف الشرعي؟!^(١).

إذن هناك خطط قد أعدت مسبقاً من قبل اعداء الإسلام قد أثرت تأثير كبيراً في إيجاد الأرضية المناسبة التي تنمو من خلالها مفاهيم عزل الدين عن السياسة وقد ساعدها في هذا الجانب بعض من المسلمين المنحرفين والذين كانت في الغالب السلطة بأيديهم، مضافاً إلى ما وجد في التأريخ من إنحراف خط الخلافة والحكومة الإسلامية الذي بانته خطته في العصر الأموي والعباسي لما قاموا به من مخالفات واضحة للخلافة وشرعها المقدس. ومع توالي حكّام باسم الإسلام بعد العهد العباسي وإلى زماننا الحاضر لم يعرفوا من الإسلام إلا اسمه، وما حقيقتهم في الواقع إلا وحوش كاسرة قد منعوا أهل

(١) المصدر نفسه: ج ١، ص ١٦٤.

الحق من الوصول الى حقهم، بينما في المقابل وفي المعسكر الغربي خصوصاً وبعد الثورة الصناعية الكبرى وما أولدته من نتاج حضاري مادي بإعتباره قد وصل الى خطوات حققت جزءاً من رفاهية الفرد المادية دون غيرها من الأبعاد والقيم الروحية، هذا بدوره أدّى الى إيجاد ضعف داخلي وإنهزام نفسي لدى الكثير من المسلمين أمام التمدن والصور الحضارية الذي ساهم الى بعد كبير في إيجادها الإعلام ودعايات المستعمرين.

وفي هذا الصدد يقول الشيخ محمد تقي مصباح اليزدي: هذا ما جعل بعض من المسلمين يقولون إن جملة (الدين أفيون الشعوب) تعبر عن جانب من الحقيقة، فليس الدين أفيون الشعوب فقط، بل هو أفيون الحكومات أيضاً، بينما المعروف أن ماركس نفسه قد قال: (أنا ماركس لكنني لست ماركسياً) فأنظر الى مدى التأثير الذي حصل لدى بعض المسلمين بحيث فاقوا تأثير ماركس نفسه بأقواله^(١).

فلو تحققت الحكومة الإسلامية كما أرادها الرسول صلى الله عليه وآله لكان

(١) النظرية الحقوقية في الإسلام، آية الله الشيخ محمد تقي مصباح اليزدي، ترجمه خليل عصامي الجليحاوي، أشرف على الترجمة الشيخ محمد عبد المنعم الخاقاني، نشر دار الولاء، بيروت، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م: ج ١، ص ٢١٦.

الأمر مختلفاً بكل تأكيد، ولما وصلنا الى هذا الحال من إنعدام الثقة بالقانون الإسلامي وتشريعاته ومدى كفاءته في قيادة المجتمع.

ولو رجعنا الى الوراء والى زمن الرسالة تحديداً لوجدنا أن الأمر لم يكن منحصرأ على مجرد بيان الأحكام الإلهية وإيصالها الى الناس، بل كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقوم بدوره كحاكم رئيسي في المجتمع المسلم. وييده تنفيذ التشريع الإسلامي وتطبيقه على جميع الأفراد دون إستثناء، فقد قام بتطبيق القوانين الجزائية وإقامة الحدود وتثبيت النظم الإسلامية وإدارة المجتمع وتدبير أموره وعقد المعاهدات والإتفاقيات بين الطوائف والقبائل من المسلمين وبينهم وبين اليهود وإرسال الولاة ومخاطبة الملوك والقبائل وبعث القضاة والجابة لأخذ الزكاة، مضافاً الى قيادته صلى الله عليه وآله للحروب المختلفة التي كانت تجري من أجل الحفاظ على دولة الإسلام ومنجزاتها الإنسانية، فقاتل المشركين والناقضين للعهود من اليهود وغيرهم، حتى عدّ المؤرخون أكثر من سبعين غزوة وسرية.

ولو دققنا النظر في ماهية القوانين الإسلامية أو قل الأحكام الشرعية لوجدنا بأنها لم تشرع لمجرد التشريع وإعلام الناس بها حتى تصبح مجرد حكايا بين الأفراد ليتزين بها فكر الفرد وعقله، وإنما شرعت من أجل إقامة دولة

وقيادة أمة بجميع نواحيها الإدارية والسياسية.

ولذلك لم يغفل الرسول صلى الله عليه وآله عن تحديد الخليفة والحاكم من بعده لإكمال حياة هذه الأمة بالشكل الذي أراده الله عز وجل، وحتى يبقى المحيط الإداري والسياسي والاقتصادي بيد الشخص الذي نُصّب ولا يحق لغيره هذا المقام، خوفاً على هذه الجوانب من الضياع لسوء الإدارة والتدبير أو تسليمها إلى الغير ومن ثم التخلي عنها بشكل كامل.

ويشهد لهذا الأمر الكثير من الآيات القرآنية التي إشتملت على أحكام سياسية عامة يحتاج تنفيذها إلى بسط اليد، ومن هذه الآيات:

- ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾
المائدة، ٣٣.

- ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾
المائدة، ٣٨.

- ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ النور، ٢.

- ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ الأنفال، ٣٩.

هل ولاية الفقيه نظرية حديثة؟

ما من شيء تطور ووصل الى مراحل متقدمة من العلم والاستفادة القصوى منه سواء كان مادياً أو معنوياً إلا وقد كانت بداياته بسيطة وعلى مستوى ضيق من الاستعمال والفائدة ومن ثم كلما تعقدت وتكاثرت البشرية وتباينت طرق معيشتها ومعارفها أنبثقت أشياء تحتاج الى وضع الحلول لها، وهكذا تتكاثر وتنمو وتتطور الأشياء بحسب الطبيعة التي تحيطها.

فهناك مواضيع كبيرة بدأت بومضة تنقذح في الذهن ثم تنمو وتزدهر حتى تصبح موضوعاً علمياً قائماً على أركان متينة من الاستدلالات والبراهين وبعد حين تتفرع منه أقسام وتشعبات كثيرة لم تكن قد بانّت في البدء. وحتى الإنسان تبدأ حياته بشيء ثم يبلغ بشيء آخر وكما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ* ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ* ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ المؤمنون ١٢-١٤. فأنت ترى الانتقال والتحول من نطفة الى علقه فمضغة ثم عظاماً فيكسوها لحماً حتى يخرج الى الدنيا، وحتى بعد خروجه هناك تحول وانتقال من حال الى حال وكما قال تعالى: ﴿... ثُمَّ

يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِيَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ ثُمَّ لِيَكونُوا شيوخاً وَمِنْكُمْ مَّنْ يُتَوَفَّى... ﴿٦٧﴾
 غافر، ٦٧، فهذا هو ينتقل من الطفولة الى الصبا والفتوة والشباب والى
 الشيخوخة والكهولة وحتى انتقلته الى الموت فما هي إلا مراحل انتقالية
 تكاملية يستتبع بعضها البعض الآخر.

وهكذا الأفكار والحاجات البشرية لا تنفك عن هذا القانون الإلهي وسننه
 في عالم الوجود الإمكانى، ولا يمكن لها أن توجد بشكل دفعي وبالمباشر، وإنما
 تحتاج الى طي مسافات وعبور مراحل وأدوار من التجارب يفرضها الإحتياج
 البشري حيناً بعد حين وعلى مر العصور.

وهذا القانون يسري على الأفكار البشرية دون إستثناء، حتى وإن كانت
 نابعة من شرائع وأديان سماوية أو مستقاة منها، وذلك لأن الشريعة حينما
 تنزل فهي تنزل لتتكلم بحدود ما هو موجود على الأرض في حينها، أما ما
 سيحدث في المستقبل فيحتاج الى فهم جديد لإستنباط ما تحتاج له البشرية في
 عصرها، بشرط أن يكون هذا الإستنباط نابعاً من ذات الشريعة الإلهية المنزلة،
 وليس من عنديات الفرد، فكل ما هنالك نحتاج الى عقول تمرست وبذلت جل
 عمرها في فهم الشريعة لكي تتمكن من صياغة ما هو منزل في حينه وإخراجه
 بصورة عملية تناسب إحتياجات المرحلة الراهنة.

ومن هذه الأفكار التي يسري عليها هذا القانون هي فكرة ولاية الفقيه التي تعتبر من أمهات مسائل الفكر الشيعي التي تبتني عليها إقامة الحكومة الإسلامية، حيث يحدث لها التطور والنمو والظهور كنظرية واضحة الملامح لها أسسها ومبانيها الاستدلالية المحكمة، كما في غيرها من المسائل الفقهية والأصولية يحدث فيها التطور والإهتمام بقضايا لم يكن الضوء قد سلط عليها، وكمثال على ذلك مسألة الأصول العملية في الجانب الأصولي للفقه وفي هذا الصدد يقول السيد الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره: هناك حالة أخرى من الاستنباط وهي حالة عدم حصول الفقيه على دليل يدل على الحكم الشرعي وبقاء الحكم مجهولاً لديه. فنتيجة البحث في هذه الحالة إلى محاولة تحديد الموقف العلمي تجاه ذلك الحكم المجهول بدلاً عن اكتشاف نفس الحكم.

ومثال ذلك: حالة الفقيه تجاه التدخين، فإن التدخين نحتمل حرمة شرعاً منذ البدء، ونتجه أولاً إلى محاولة الحصول على دليل يعين حكمه الشرعي، فلا نجد دليلاً من هذا القبيل، ويبقى حكم التدخين مجهولاً لدينا لا ندري أحرمه هو أم إباحه؟ وحينئذ نتساءل ما هو الموقف العملي الذي يتحتم علينا أن نسلكه تجاه ذلك الحكم المجهول، هل يتحتم علينا أن نحتاط فتجنب التدخين، لأن من المحتمل أن يكون التدخين حراماً، أو لا يجب الاحتياط بل نكون في حرية وسعة ما دمنا لا نعلم بالحرمة؟.

هذا هو السؤال الأساسي الذي يعالجه الفقيه في هذه الحالة، ويجب عليه في ضوء الأصول العملية بوصفها عناصر مشتركة في عملية الاستنباط^(١).

وجاء في كتاب رسائل في ولاية الفقيه: فلو نظرنا الى أية مسألة علمية أو الى أي علم من العلوم المتداولة في زماننا، وبحثنا أولياته، لوجدناه أنه كانت له في بداية الأمر صورة بسيطة ومحدودة، ثم ازدادت أصوله وفروعه شيئاً فشيئاً عبر الزمن، وبحثت كل زوايا وخفاياها المختلفة حتى خلُصت الى هذه الصورة المتعارفة في زماننا. فهناك بون شاسع بين كيمياء الأمس وعلم الكيمياء الحديث، وبين حساب الأمس والرياضيات المعاصرة، وبين الفقه الروائي للسلف وفقه المعاصرين من أمثال الفقه الجواهري. وهناك فارق واسع بين حجم هذه العلوم ودائرة مسائلها المتفرعة. والحديث الشريف: (رُبَّ حَامِلٍ فقه الى من هو أفقه منه) يشير الى جانب من هذا القانون. والنظر الى تاريخ العلوم ومراحل تطورها يبرهن صحة هذه الحقيقة، ويدل على شفافيتها، ومثلما تنطبق هذه القاعدة على العلوم، فهي تصدق على مسائلها.

(١) المعالم الجديدة للأصول، آية الله العظمى السيد الشهيد محمد باقر الصدر، نشر مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر قدس سره، قم، ط ٢، ١٤٢٥ هـ:

ومن الواضح أنّ هذا المنهج التكاملي لا يعاب عليه الماضون، ولا يلام عليه المتأخرون، فالماضون تلقوا المسائل حسبها وسعه عليهم، واستفاد المتأخرون من تجاربهم وأضافوها الى خبراتهم، فساروا بالعلوم نحو التقدم والرقى.

ومن الأفكار التي تخضع لهذا القانون فكرة "ولاية الفقيه" التي تعتبر جوهر الفكر السياسي الشيعي، وتمتلك رؤيتها الخاصة للحكومة الدينية على الأرض. فقد طوت هذه الفكرة مراحل عديدة الى أن غدت اليوم موضع إهتمام المفكرين الدينيين والباحثين المتخصصين في هذا المجال على نطاق واسع، إذ يبدو للمتتبع أنّ هذه الفكرة قد مرّت بأربع مراحل، وها هي تمر اليوم بمرحلتها الخامسة.

فحتى النصف الأول من القرن الثالث للهجرة كانت هذه الفكرة مطروحة على صعيد الأحاديث، وكان يستدل عليها بتعابير مثل: (العلماء ورثة الأنبياء) و(الفقهاء أمناء الرسل) و(مجاري الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله) و(فإني قد جعلته عليكم حاكماً) و(فأرجعوا الى رواية أحاديثنا). وفي هذه المرحلة أُلقيت بذور هذه الفكرة في حقل الأفكار الدينية.

وفي أعقاب ذلك - أي منذ بدايات عهد تدوين الفقه والى القرن العاشر -

وضع الفقهاء هذه الفكرة في كل مكان من أبواب الفقه، من خلال إرجاعهم للكثير من المسائل الفقهية إلى الإمام العادل وإلى السلطان العادل والحاكم، ويمكن العثور على هذا المعنى في كل أبواب الفقه: ابتداءً من الطهارة وإنهاءً بالديات. ووردت في أقوال الفقهاء في هذا العهد مصطلحات مثل: (النصب) و(النيابة) و(التولية) ولكنهم مرّوا عليها مروراً إجمالياً.

وفي القرن العاشر انتعشت الكثير من البحوث الإسلامية ذات البعد الاجتماعي، ودخلت فكرة ولاية الفقيه المرحلة الثالثة من مراحل حياتها، حيث برزت كمنظريّة علمية في الفقه، وجرت على أقلام الفقهاء عبارات مثل: (نيابة الفقيه) و(الخلافة) و(النصب) و(الولاية) واستدلّوا عليها بإيجاز وتحديثاً عن صلاحيات الفقيه بإيجاز كذلك.

وبدأت المرحلة الرابعة منذ النصف الأول من القرن الثالث عشر ودخلت عهدها الجديد بزعامة الملا أحمد النراقي (المتوفى سنة ١٢٤٥ هـ) وقد أُقيمت في هذه المرحلة أدلة عقلية ونقلية مختلفة لإثبات هذه النظرية، بيد أن بعضها واجه إشكالات ومؤاخذات من قبل بعض الفقهاء، سواء الذين كانوا مقتنعين بأصل النظرية من طريق آخر من أمثال الميرفتاح الميرزاغي، أم الذين كانوا يشككون فيها من الأساس، ورغم أن بحوثاً كثيرة قد أُنجزت، ودراسات متعددة قد

كتبت في هذه البرهة إلا أنّ الكثير من زواياها بقيت بعيدة عن أنظار العلماء بسبب غيابها عن ساحة تطبيقها عملياً.

ثم إنه تبلورت المرحلة الخامسة لهذه النظرية حينما وضعت حيز التطبيق العملي عند إنتصار الثورة الإسلامية المباركة في إيران^(١).

والآن نأتي لبسط وشرح أوفى لهذه المسألة وبيان معالمها من خلال هذا البحث المستل من كتاب "رسائل في ولاية الفقيه" لأنني قد وجدته كافياً وافياً مفيداً في هذا الباب مع تصرف بسيط قد يستدعي حذف أو إضافة أو إختصار في بعض الأمور التي لا تضر بالبحث إن شاء الله تعالى.

تطور ولاية الفقيه تاريخياً

(تعود الأفكار الدينية في جذورها الى ما ورد في القرآن الكريم والسنة الصحيحة من نصوص في هذا المجال. فالقرآن الكريم يضم بين دفتيه كليات وأصول الفكر الديني، أما تبين وبسط هذه الكليات والأصول فتضطلع به

(١) رسائل في ولاية الفقيه، تحقيق محمد كاظم الرحمان ومهدي المهريزي، إعداد مركز

العلوم والثقافة الإسلامية، معهد بحوث الفقه والحقوق، الناشر مؤسسة بوستان

كتاب، قم، ط ١، ١٤٢٦هـ : ص ١٦ وما بعدها بتصرف.

سنة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة المعصومين عليهم السلام،
وأما بالنسبة الى جذور مسألة الحكومة الدينيّة فلا بد من تقصيها في السنة
الشريفة.

ومن هنا فقد استند علماء الشيعة عند طرحهم لهذه الفكرة الى ما ورد في
المصادر الحديثية من أحاديث منقولة عن الرسول والأئمة الأطهار في هذا
الصعيد، وقد أشار كبار الفقهاء - في ما كتبوه في بداية عصر الغيبة - الى هذه
الأحاديث ولكنهم لم يستندوا الى حديث معيّن منها بشكل صريح وشفاف،
كما هو الحال بالنسبة الى الشيخ المفيد (المتوفى سنة ٤١٣ هـ) الذي قال بعد ذكر
صلاحيات الفقهاء في عصر الغيبة: (الأئمة عليهم السلام قد فوضوا إليهم
ذلك عند تمكنهم منه بما يثبت عنهم فيه من الأخبار، وصحّ به النقل عند أهل
المعرفة به من الآثار)^(١).

ورأى الشيخ الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠ هـ) استناداً الى هذه الأخبار أيضاً
أن القضاء من حق فقهاء الشيعة: (وقد فوضوا ذلك الى فقهاء شيعتهم في حال
لا يتمكنون فيه من توليه بنفوسهم)^(٢).

(١) المقنعة، ص ٨١١.

(٢) النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، ص ٣٠١.

وتجدر الإشارة الى أنّ أبا الصلاح الحلبي (المتوفي سنة ٤٤٧هـ) قد بين أحكاماً في هذا المجال منها أنّ ولاية القضاء للفقهاء الجامع للشرائط، ثم قال بعد ذلك: (وقد تناصرت الروايات عن الصادقين بمعنى ما ذكرناه) ثم روى أخبار كثيرة، منها رواية عمر بن حنظلة ورواية أبي خديجة^(١).

وكان أول من استند صراحة الى مقبولة عمر بن حنظلة المذكورة المحقق الحلّي (المتوفي سنة ٦٧٦هـ) في كتابه شرائع الإسلام^(٢). كما استند الى هذا الحديث من بعده العلامة الحلّي (المتوفي سنة ٧٢٦هـ) في كتابه مختلف الشيعة^(٣). ثم وسّع العلماء المتأخرين عن العلامة الحلّي دائرة إسناد وحجية ومدلول الأخبار التي جعلوها موضع بحث وإستدلال في هذا الصعيد، نذكر منهم الفاضل المقداد (المتوفي سنة ٨٢٦هـ) الذي استدل بعموم الأحاديث: (العلماء ورثة الأنبياء) و (علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل) على مسألة إجراء الحدود من قبل الفقهاء^(٤).

(١) الكافي في الفقه، ص ٤٢٤ وما بعده.

(٢) شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٦٨.

(٣) مختلف الشيعة: ج ٤، ص ٤٧٩.

(٤) التنقيح الرائع: ج ١، ص ٥٩٧.

وفضلاً عن هذه الأحاديث العامة التي فهم منها البعض نيابة الفقيه بشكل عام، وردت أحاديث أخرى أيضاً في موضوعات خاصة، وقد استدل بها على ولاية الفقيه بعد إسقاط خصوصية الحالات التي وردت فيها، حتى أنّ الملا أحمد النراقي وسع دائرة الأحاديث الواردة في هذا الحقل فبلغت (١٩) حديثاً^(١).

وكان غالباً ما يدور البحث بعد المرحوم النراقي حول مفهوم وحدود ودلالة هذه الأحاديث، حتى ظهور شخص الإمام الخميني على مسرح التاريخ الحديث، فعكف على الأحاديث الواردة برؤية جديدة وعمق أكبر تختلف عن المنهج الذي سار عليه الماضون وطرح نظرية ولاية الفقيه استناداً إلى هذه الأحاديث الشريفة^(٢).

وفي أعقاب ذلك ظهر كتاب دراسات في ولاية الفقيه الذي أبرز اهتماماً كبيراً وخاصاً بإحصاء هذه الأحاديث وركز لأول مرة على بحث وتحليل الأحاديث المعارضة^(٣) لها ودراستها من حيث المتن والسند. ولكن يمكن القول

(١) عوائد الأيام: ص ١٨٥-١٨٧.

(٢) راجع ولاية الفقيه أو الحكومة الإسلامية.

(٣) دراسات في ولاية الفقيه: ج ١، ص ٨٥-٢٥٦.

إن آخر بحث أجري في هذا المجال هو كتاب الحكومة الإسلامية في أحاديث الشيعة الإمامية^(١) الذي إهتم بشكل لا نظير له بجمع وتنظيم كل الأحاديث والروايات التي تتعلق بالحكومة الإسلامية وولاية الفقيه، ونقل فيه (٧٧٥) حديثاً. أما الموضوعات التي يدور حولها محور هذه الأحاديث والأخبار فتتلخص في ثلاثة موضوعات هي:

- جواز ولزوم وجود الحكومة الدينية في جميع العصور، ومنها عصر الغيبة.

- الشروط الواجب توافرها في الحاكم.

- حدود صلاحيات الحاكم.

أما المفاهيم التي عالجتها هذه الأحاديث فتتضمن الموضوعات التالية:

(العلماء بالله) و(العلماء) و(رواة أحاديثنا) و(الفقهاء) و(خلفائي). وفي مرحلة بداية الغيبة الكبرى حصلت أولى أدوار الاستنباط من النصوص، وحدد الفقهاء في هذا العصر ثلاثة ميادين من الشؤون الاجتماعية التي يمكن أن يتدخل فيها الفقيه الجامع للشرائط وهي:

(١) من تأليف: غلام رضا سلطاني، حسين مظاهري، أبو الحسن مصلحي، محسن

خرازي، رضا استادي، طبع مؤسسة در راه حق، قم.

١- إقامة الصلوات السياسية الجامعة، كصلاة الجمعة والعيد.

٢- التدخل في الشؤون المالية.

٣- إقامة العدل وإجراء الحدود والتعزيرات.

والأمر المشهود في كلام الفقهاء على إمتداد هذه المرحلة هو إرجاع الأمر في هذه الميادين الثلاثة الى الفقهاء الذين يعبر عنهم تارة بإسم (الفقيه) ويعبر عنهم تارة أخرى بتسميات أخرى مثل (الحاكم العادل) أو (السلطان) وما شابه ذلك.

ونورد فيما يلي مقتطفات من أقوال الفقهاء بشأن أمثال هذه الأمور:

١- الشيخ المفيد (المتوفى ٤١٣هـ).

قال: (وللفقهاء من شيعة الأئمة عليهم السلام أن يجمعوا بإخوانهم في الصلوات الخمس وصلوات الأعياد والإستسقاء والكسوف والخسوف، إذا تمكنوا من ذلك وأمنوا فيه من معرة أهل الفساد)^(١).

وقال فيه أيضاً في موضع آخر: (فلما وجد النبي صلى الله عليه وآله كان الفرض حمل الزكاة إليه، ولما غابت عينه من العالم بوفاة صار الفرض حمل

(١) المقنعة: ص ٨١١.

الزكاة الى خليفته، فإذا غاب الخليفة كان الفرض حملها الى من نصبه من خاصته لشيعته، فإذا عدم السفراء بينه وبين رعيته وجب حملها الى الفقهاء المأمونين من أهل ولايته لأن الفقيه أعرف بموضعها ممن لا فقه له في ديانتها^(١).

وقال فيه أيضاً في موضع آخر منه: (والقضاء بين الناس درجة العالية، وشروطه صعبة شديدة، ولا ينبغي لأحد أن يتعرض له حتى يثق من نفسه بالقيام به. وليس يثق أحد بذلك من نفسه حتى يكون عاقلاً، كاملاً، عالماً بالكتاب وناسخه ومنسوخه... عالماً باللغة، مضطلعاً بمعاني كلام العرب، بصيراً بوجوه الإعراب، ورعاً عن محارم الله عز وجل، زاهداً في الدنيا، متوفراً على الأعمال الصالحة، مجتنباً للذنوب والسيئات، شديد الحذر من الهوى، حريصاً على التقوى)^(٢).

وقال في مكان آخر منه: (فأما إقامة الحدود فهو الى سلطان الإسلام المنصوب من قبل الله تعالى، وهم أئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام ومن نصبوه لذلك من الأمراء والحكام، وقد فوضوا النظر فيه الى فقهاء شيعتهم مع الإمكان، فمن تمكن من إقامتها على ولده وعبداه ولم يخف من سلطان الجور

(١) المصدر نفسه: ص ٢٥٢.

(٢) المصدر المتقدم، ص ٧٢١.

إضراراً به على ذلك فليقمها، ومن خاف من الظالمين إعتراضاً عليه في إقامتها، أو خاف ضرراً بذلك على نفسه أو على الدين فقد سقط عنه فرضها، وكذلك إن استطاع إقامة الحدود على من يليه من قومه وأمن بوائق الظالمين في ذلك، فقد لزمه إقامة الحدود عليهم، فليقطع سارقهم، ويجلد زانيهم^(١)، ويقتل قاتلهم^(٢).

وقال أيضاً فيه: (وإذا عدم السلطان العادل، كان الفقهاء أهل الحق العدول من ذوي الرأي والعقل والفضل أن يقولوا ما تولاه السلطان، فإن لم يتمكنوا من ذلك فلا تبعة عليهم فيه)^(٣).

٢- أبو صلاح الحلبي (المتوفي سنة ٤٤٧ هـ).

(١) أقول: وهنا في قول الشيخ المفيد قدس سره بيان واضح عن ولاية الفقيه وسعة صلاحياته في إقامة الحدود، بحيث يقطع يد السارق، ويجلد الزاني، ويقتل القاتل مع الإمكان، فأَيُّ غرابة أو إشكال على من يذهب الى القول بالولاية العامة بعد أن نظروا لهذا الأمر وفصلوا وبيّنوا مواضع القوّة والصلاحيّة فيه، علماً أنّ هذا القول يصدر من فقيه عالم تفصله مسافة قليلة بينه وبين نهاية الغيبة الصغرى للإمام المهدي عليه السلام، ولا تزال أحكام وأقوال المعصومين جاهزة وطريّة بين يديه.

(٢) المصدر المتقدم نفسه: ص ٨١٠.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ٦٧٥-٦٧٦.

قال: (يجب على كل من تعيّن عليه فرض زكاة أو فطرة أو خمس أو أنفال أن يخرج ما وجب عليه من ذلك إلى سلطان الإسلام المنصوب من قبله سبحانه، أو إلى من ينصبه لقبض ذلك من شيعته ليضعه مواضعه، فإن تعذر الأمران فإلى الفقيه المأمون)^(١).

وقال: (فمتى تكاملت هذه الشروط فقد أذن له في تقليد الحكم وإن كان مقلّده ظالماً مغلباً، وعليه متى عرض لذلك أن يتولاه - لكون هذه الولاية أمراً بمعروف ونهياً عن منكر - تعيّن فرضها بالتعريض للولاية عليه وإن كان في الظاهر من قبل المتغلب، فهو نائب عن ولي الأمر عليه السلام في الحكم ومأهول له، لثبوت الإذن منه وآبائه عليهم السلام لمن كان بصفته في ذلك، ولا يحل له القعود^(٢) عنه)^(٣).

(١) الكافي في الفقه ضمن سلسلة الينابيع الفقهية: ج ٥، ص ١٠٧.

(٢) أقول: من المهم جداً أن نلتفت أن الذهاب إلى القول بالولاية العامة، هو ليس من باب غلبة هوى النفس ونيل مساحة من صلاحيات الفقيه أكبر من حجمه، فهذا بعيد ولا يمت للمطلب بصلة وإنما لكون الولاية أمراً بمعروف ونهياً عن منكر فمتى ما سنحت الفرصة للعمل بها فعلى الفقيه أن يتحرك بهذه المساحة المأذون بها، فإن تركت فقد ترك أمراً مهماً تقوم عليه الثوابت الإسلامية الحقّة، ألا وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(٣) المصدر السابق: ج ١١، ص ٥٤.

٣- سَلَّار بن عبد العزيز (المتوفي سنة ٤٤٨ هـ).

قال: (ولفقهاء الطائفة أن يصلّوا بالناس في الأعياد والإستسقاء، وأمّا الجُمع في الجُمع فلا)^(١).

وقال فيه أيضاً: (فقد فوّضوا عليهم السلام الى الفقهاء إقامة الحدود والأحكام بين الناس)^(٢).

٤- الشيخ الطوسي (المتوفي سنة ٤٦٠ هـ).

حيث يقول: (ويجوز لفقهاء أهل الحق أن يجمعوا بالناس الصلوات كُلّها، وصلاة الجمعة والعيدين ويخطبون الخطبتين، ويصلّون بهم صلاة الكسوف ما لم يخافوا في ذلك ضرراً، فإن خافوا في ذلك الضرر لم يجز لهم التعرض لذلك على حال)^(٣).

وقال أيضاً فيه: (أمّا الحكم بين الناس والقضاء بين المختلفين فلا يجوز أيضاً إلا لمن أذن له سلطان الحق في ذلك، وقد فوّضوا ذلك الى فقهاء شيعتهم

(١) المراسيم العلوية ضمن سلسلة النبايع الفقهية: ج ٩، ص ٦٨.

(٢) المصدر السابق: ص ٦٧.

(٣) النهاية: ص ٣٠٢.

في حال لا يتمكنون فيه من تولّيه بنفوسهم، فمن تمكن من إنفاذ حكم أو إصلاح بين الناس أو فصل بين مختلفين فليفعل ذلك وله بذلك الأجر والثواب، ما لم يخف في ذلك على نفسه ولا على أحد من أهل الإيمان، ويأمن الضرر فيه^(١).

٥- ابن حمزة (كان على قيد الحياة حتى سنة ٥٦٦ هـ).

قال: (فإن عرض حكومة للمؤمنين في حال إنقباض يد الإمام فهي الى فقهاء شيعته)^(٢).

٦- قطب الدين الراوندي (المتوفى سنة ٥٧٣ هـ).

حيث يقول: (فإذا عدم السفراء بينه وبين رعيته وجب حملها الى الفقهاء المأمونين من أهل ولايته، لأن الفقيه أعرف بموضعها ممن لا فقه له)^(٣).

٧- ابن إدريس الحلّي (المتوفى سنة ٥٩٨ هـ).

قال: (أمّا الحكم بين الناس والقضاء بين المختلفين فلا يجوز أيضاً إلا لمن

(١) المصدر السابق: ص ٣٠١-٣٠٢.

(٢) الوسيلة ضمن سلسلة الينايع الفقهية: ج ١، ص ١٩٩.

(٣) فقه القرآن ضمن سلسلة الينايع الفقهية: ج ٥، ص ٢١١.

أذن له سلطان الحق في ذلك، وقد فوضوا ذلك الى فقهاء شيعته المأمونين المحضّلين الباحثين عن مآخذ الشريعة^(١).

٨- المحقق الحلّي (المتوفّي ٦٧٦هـ).

قال: (يجب أن يتولّى صرف حصّة الإمام في الأصناف الموجودين من إليه الحكم بحق النيابة، كما يتولّى أداء ما يجب على الغائب)^(٢).

وقال فيه أيضاً في مكان آخر: (وقيل: يجوز للفقهاء العارفين إقامة الحدود في حال غيبة الإمام، كما لهم الحكم بين الناس مع الأمن من ضرر سلطان الوقت، ويجب على الناس مساعدتهم على ذلك)^(٣).

٩- العلامة الحلّي (المتوفّي سنة ٧٢٦هـ).

حيث قال: (وللفقهاء إقامتها (أي الحدود) حال الغيبة مع الأمن، ويجب على الناس مساعدتهم، ولهم الفتوى والحكم بين الناس)^(٤).

(١) السرائر ضمن سلسلة الينابيع الفقهية: ج ٩، ص ١٩٠.

(٢) شرائع الإسلام: ج ١، ص ١٨٤، وأنظر أيضاً ج ١، ص ١٧٦، والمعتبر: ص ٥٨٧-

٦٤١.

(٣) المصدر السابق: ج ١، ص ٣٤٤.

(٤) تبصرة المتعلمين: ص ٨٤.

وقال أيضاً في بعض مصنفاته الأخرى: (والأقرب عندي جواز ذلك للفقهاء: أن تعطيل الحدود يفضي الى ارتكاب المحارم وإنتشار المفساد، وذلك أمر مطلوب الترك في نظر الشرع، وما رواه عمر بن حنظلة عن الصادق عليه السلام ... وغير ذلك من الأحاديث الدالة على تسويغ الحكم للفقهاء، وهو عام في إقامة الحدود وغيرها)^(١).

وقال أيضاً في موضع آخر منه: (... إذ من القواعد الكلية تولى الفقهاء مثل هذه الأمور)^(٢).

١٠ - فخر المحققين (المتوفى سنة ٧٧١ هـ).

قال: (وللفقهاء الحكم بين الناس من الأمن من الظالمين، وقسمة الزكوات والأخماس، والإفتاء بشرط استجماعهم لصفات المفتي)^(٣).

وقال فيه أيضاً: (وأما إقامة الحدود فإنها الى الإمام خاصة أو من يأذن له ولفقهاء الشيعة في حال الغيبة ذلك)^(٤).

(١) مختلف الشيعة: ج ٤، ص ٤٧٨ - ٤٧٩.

(٢) المصدر السابق: ج ٦، ص ٣٥٨.

(٣) إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٣٩٩.

(٤) المصدر السابق: ص ٣٩٨ - ٣٩٩.

١١- الشهيد الأول (المتوفى سنة ٧٨٦هـ).

يقول: (تجب صلاة الجمعة ركعتين بدلاً من الظهر بشرط الإمام أو نائبه، وفي الغيبة تجمع الفقهاء مع الأمن)^(١).

وقال أيضاً في سائر كتبه: (ويجب دفعها - أي الزكاة - إلى الإمام مع الطلب بنفسه أو بساعيه، قيل: والفقهاء في الغيبة)^(٢).

وقال أيضاً في موضع آخر منه: (وفي الغيبة ينفذ قضاء الفقيه الجامع لشرائط الإفتاء فمن عدل عنه إلى قضاء الجور كان عاصياً)^(٣).

وقال أيضاً في مكان آخر منه: (ويجوز للفقهاء حال الغيبة إقامة الحدود مع الأمن)^(٤).

وقال في بعض كتبه الأخرى: (والحدود والتعزيرات إلى الإمام ونائبه ولو عموماً، فيجوز حال الغيبة للفقهاء... إقامتها، مع المكنة، ويجب على العامة

(١) الدروس الشرعية: ج ١، ص ١٨٦، وراجع اللمعة الدمشقية: ص ١٥، وذكرى

الشيعة: ج ٤، ص ١٠٤.

(٢) اللمعة الدمشقية: ص ٢٤.

(٣) المصدر السابق: ص ٥٠.

(٤) المصدر المتقدم نفسه: ص ٤٦، وأيضاً الدروس الشرعية: ج ٢، ص ٤٨-٦٧.

تقويته ومنع المتغلب عليه من الإمكان، ويجب عليه الإفتاء مع الأمن، وعلى العامة المصير إليه والترافع في الأحكام^(١).

١٢ - الفاضل المقداد (المتوفي سنة ٨٢٦هـ).

يقول: (إن الفقيه المأمون كما ينفذ أحكامه حال الغيبة كذا يجوز الإقتداء به في الجمعة)^(٢).

وقال في بعض كتبه الأخرى: (في ضبط ما يحتاج إليه الحاكم: كل قضية وقع التنازع فيها بين اثنين فصاعداً في إثبات شيء لأحدهم أو نفيه أو كفيته، وكل أمر مجمع على ثبوته وتعيين الحق فيه ولا يؤدي إنتزاعه إلى الفتنة، يجوز إنتزاعه من غير إذن الحاكم، ولو لم يتعين جاز في صورة المقاصة. ومن المرفوع إلى الحاكم: كل أمر فيه إختلاف بين العلماء كثبوت الشفعة مع الكثرة، أو احتيج فيه إلى التقويم كالإرش وتقدير النفقات، أو إلى ضرب المدّة، كالإيلاء والظهار، أو إلى الألفاظ كاللعان والقصاص طرفاً أو نفساً والحدود والتعزيرات مطلقاً، وقد يفيد القصاص بخوف فتنة أو فساد، وحفظ مال الغياب كالوديعة واللقطات)^(٣).

(١) الدروس الشرعية: ج ٢، ص ٤٧-٤٨.

(٢) التنقيح الرائع: ج ١، ص ٢٣١.

(٣) نضد القواعد الفقهية: ص ٤٩١-٤٩٢.

١٣- ابن فهد الحلّي (المتوفّي سنة ٨٤١هـ).

قال: (إنّ الفقيه المأمون منصوب عن الإمام حال الغيبة، ولهذا يجب الترفع إليه ويمضي أحكامه، وعلى الناس مساعدته على إقامة الحدود والقضاء بين الناس)^(١).

فالمحصل مما تقدم أنّه يمكن أن نستخلص من تحليل معطيات هذا العصر ما يلي:

١- تفويض المسائل الاجتماعية في الإسلام على صعيد الحقوق المذكورة الى الفقهاء.

٢- أنّ أكثر ما ورد التأكيد في هذا العهد على نيابة الفقهاء عن الإمام المعصوم عليه السلام.

٣- إنحصار البحث والإستدلال بنصوص العهد الأول.

وتجدر الإشارة في هذا السياق الى حالتين تقدمتا: الأولى: هي إستناد المحقق في الشرائع والثانية إستناد العلامة في كتاب مختلف الشيعة.

وكان للظروف الاجتماعية والسياسية التي كانت تحيط بالشيعة في الفترة

(١) المذهب البارع: ج ١، ص ٤١٤.

من (٩٠٧ الى ١١٤٨ هـ) تأثير بالغ على مستوى الثقافة والعلوم، وحجم الرؤى والإستنباط للمسائل المستحدثة في أكثر من ميدان. ومن أهم الميادين التي أثرت فيها تلك الظروف والأوضاع هي المسائل الإجتماعية المتعلقة بالأحوال الشخصية والإجتماعية، وكذلك نظرة الفقهاء الى موضوع الحكومة الدينية والحاكم الإسلامي وقد طرحت بحوث لم تكن معروضة على بساط البحث سابقاً في مجال ولاية الفقيه وحكومة الفقهاء منها:

١- ماهية القيادة في عصر الغيبة.

٢- تبين الأدلة.

٣- حدود صلاحيات الفقيه العادل.

نقتطف فيما يلي نبذاً من آراء الفقهاء في هذا المجال:

١- المحقق الكركي (المتوفى سنة ٩٤٠ هـ).

يقول في إحدى رسائله الفقهية: (لا يقال: الفقيه منصوب للحكم والإقتداء والصلاة (أي صلاة الجمعة) خارج عنها، لأننا نقول: هذا في غاية السقط، لأن الفقيه منصوب من قبلهم عليهم السلام حاكماً في جميع الأمور الشرعية)^(١).

(١) رسائل المحقق الكركي: ج ١، ص ١٥٣.

وقال أيضاً في إحدى كتبه: (وفي زمان الغيبة النائب العام، وهو المستجمع لشرائط الفتوى والحكم، وإنّا سمي نائباً عاماً لأنّه منصوب على وجه كلي بقولهم عليهم السلام انظروا الى من كان منكم، ولا يخفى أنّ الحاكم حيث أُطلق لا يراد به إلا الفقيه الجامع للشرائط)^(١).

٢- الشهيد الثاني (المتوفى سنة ٩٦٥هـ).

قال في شرح اللمعة: (في الغيبة ينفذ قضاء الفقيه الجامع لشرائط الإفتاء...) وإذا تحقق المفتي بهذا الوصف وجب على الناس الترافع إليه، وقبول قوله، والتزام حكمه، لأنّه منصوب من الإمام عليه السلام على العموم قوله: أنظروا الى رجل منكم ...) وفي بعض الأخبار: فأرضوا به حكماً فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً)^(٢).

وقال أيضاً في بعض كتبه الأخرى: (وإنّا كان الفقيه جامع الشرائط حاكماً عاماً لأنّه منصوب من قبل الإمام لا بخصوص ذلك الشخص، لعموم قولهم: أنظروا الى من كان ...)^(٣).

(١) جامع المقاصد: ج ١١، ص ٢٦٦-٢٦٧، رسائل الكركي: ج ١، ص ١٦، نفحات

اللاهوت في لعن الجبت والطاغوت: ص ٣٩-٤٠.

(٢) الروضة البهية: ج ٣، ص ٦٢-٦٣.

(٣) مسالك الإفهام: ج ٦، ص ٢٦٥.

٣- المحقق الأردبيلي (المتوفى سنة ٩٩٣هـ).

قال: (نعم ينبغي الإستفسار عن دليل كونه حاكماً على الإطلاق، وعن رجوع جميع ما يرجع إليه عليه السلام، كما هو المقرر عندهم، فيمكن أن يقال: دليله الإجماع أو لزوم إختلال نظم النوع والخرج والضيق المنفيين عقلاً ونقلاً)^(١).

وقال فيه أيضاً في موضع آخر منه: (... ولأنه قائم مقام الإمام ونائب عنه، كأنه بالإجماع والأخبار - مثل خبر عمر بن حنظلة - فجاز له ما جاز للإمام الذي هو أولى بالناس من نفسه)^(٢).

وقال أيضاً في مكان آخر منه: (أنه (أي الفقيه) خليفة الإمام عليه السلام، فكأن الواصل إليه واصل إليه عليه السلام)^(٣).

٤- السيد محمد العاملي (المتوفى سنة ١٠٠٩هـ).

يقول في شرحه للشرائع: (المراد بمن إليه الحكم: الثقة، العدل الإمامي،

(١) مجمع الفائدة والبرهان: ج ١٢، ص ٢٨.

(٢) المصدر السابق: ج ٨، ص ٢٦١.

(٣) المصدر المتقدم: ج ٤، ص ٢٠٦.

الجامع لشرائط الفتوى، وإنما وجب تولّيه لذلك لما أشار إليه المصنّف من أنّه منصوب من قبله على وجه العموم^(١).

٥- محمد باقر السبزواري (المتوفى سنة ١٠٩٠ هـ).

قال في كفايته: (للفقهاء الحكم بين الناس من الأمن من الظالمين، وقسمة الزكوات والأخماس، والإفتاء بشرط الإستجماع لشرائط الإفتاء ومستندة قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ...﴾.

٦- الفيض الكاشاني (المتوفى سنة ١٠٩١ هـ).

يقول: (فإن للفقهاء المأمونين إقامتها (أي الحدود والتعزيرات) في حال الغيبة بحق النيابة عنه عليه السلام إذا أمنوا الخطر على أنفسهم أو من المسلمين على الأصح...، لأنهم مأذونون من قبلهم عليهم السلام في أمثالها، كالقضاء والإفتاء وغيرها^(٢)).

٧- الفاضل الأصفهاني المعروف بالفاضل الهندي (المتوفى سنة ١١٣٧ هـ).

قال في كشفه: (في حال الغيبة ينفذ قضاء الفقيه الجامع لشرائط الإفتاء وإن

(١) مدارك الأحكام: ج ٥، ص ٤٢٧.

(٢) كفاية الأحكام كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لم يرضيا بحكمه من رأس اتفاقاً...، فإنه منصوب من الإمام في نحو ما سمعته من الخبرين، بل ظاهرهما العموم بحال الحضور^(١).

٨- الشيخ يوسف البحراني (المتوفى سنة ١١٨٦ هـ).

قال في حداثته: (قد صرح جملة من الأصحاب بل الظاهر أنه لا خلاف فيه - بأنه يجوز للحاكم الشرعي أن يبيع على السفية والمفلس والغائب مع المصلحة، وظاهر أخبار نيابته عن الإمام عليه السلام يقتضي ذلك)^(٢).

وقال أيضاً في موضع آخر منه: (وبالجملة فإن غاية ما يستفاد من الأخبار بالنسبة إلى الحاكم الشرعي هو إختصاص الفتوى في الأحكام الشرعية والقضاء بين الخصوم به، كذا ما يتعلق بالحقوق الإلهية)^(٣).

هذا ويضاف إلى كل تلك البحوث التي طرحت في ثنايا الكتب الفقهية الشائعة في هذا العصر، أنه دوّنت كتب أخرى تخصصية تدور موضوعاتها حول المسائل ذات العلاقة بالشؤون الحكومية والسياسية للدولة.

أما في العصر الممتد ما بين (١١٩٣ - ١٣٩٩ هـ) أضحت مسألة ولاية

(١) كشف اللثام: ج ٢، ص ٣٢٠ من كتاب القضاء.

(٢) الحقائق الناضرة: ج ٢، ص ٧٢.

(٣) المصدر السابق: ج ١٣، ص ٢٦١.

الفقيه فيه أكثر نضجاً من خلال ما تمتلكه من رؤية واسعة باتجاه تكاملها، وغدت بحكم القاعدة الثابتة المتفق عليها بين الفقهاء. وأول فقيه نظر الى هذه المسألة بهذه الرؤية الملائمة أحمد النراقي (المتوفى سنة ١٢٤٥ هـ) في كتابه الشريف (عوائد الأيام) حيث أفرد العائدة (٥٤) لهذا الغرض، وجمع خلالها اثني عشر حديثاً أسند فيها هذه القاعدة وأكد عليها. وكتب في تبيان من وراء تناوله لهذا الموضوع ما يلي:

(اعلم أنّ الولاية من جانب الله سبحانه على عباده ثابتة لرسوله وأوصيائه المعصومين عليهم السلام وهم سلاطين الأنام، وهم الملوك والولاة والحكام، ويبدعهم أئمة الأمور، وسائر الناس رعاياهم والمولى عليهم. وأمّا غير الرسول وأوصيائه فلا شك أنّ الأصل عدم ثبوت ولاية أحد إلا من ولّاه الله سبحانه أو رسوله أو أحد من أوصيائه على أحد في أمر، وحيثئذ فيكون هو ولياً على من ولّاه فيما ولّاه فيه، والأولياء كثيرون، كالفقهاء العدول، والآباء والأجداد، والأوصياء، والأزواج، والموالي، والوكلاء فإنهم الأولياء على العوام، والأولاد، والموصى له، والزوجات والماليك والموكّلين ولكن ولايتهم مقصورة على أمور خاصّة على ما ثبت من ولاية الأمر. ولا كلام لنا هنا في غير الفقهاء، فإن أحكام كلّ من الباقيين المذكورة في موارد مخصوصة من كتب الفروع، والمقصود لنا هنا بيان ولاية الفقهاء الذين هم الحكّام في زمان الغيبة

والنواب من الأئمة، وأن لا يتهم هل هي عامّة فيما كانت الولاية فيه ثابتة لإمام الأصل أم لا؟.

ثم قال بعده: (وبالجملة: في أن لا يتهم فيما هي؟ فإنّي قد رأيت المصنفين يحيلون كثيراً من الأمور إلى الحاكم في زمن الغيبة، ويولّونه فيها، ولا يذكرون عليه دليلاً، ورأيت بعضهم يذكرون أدلة غير تامّة، ومع ذلك كان ذلك أمراً مهماً غير منضبط في مورد خاص، وكذا نرى كثيراً من غير المحتاطين من أفاضل العصر وطلاب الزمان إذا وجدوا في أنفسهم قوّة الترجيح والإقتدار على التفريع يجلسون مجلس الحكومة، ويتولون أمور الرعية، فيفتون لهم في مسائل الحلال والحرام، ويحكمون بأحكام لم يثبت لهم وجوب القبول عنهم، كثبوت الهلال ونحوه، ويجلسون مجلس القضاء والمرافعات، ويجرون الحدود والتعزيرات، ويتصرفون في أموال اليتامى والمجانين والسفهاء والغيباب، ويتولّون أنكحتهم، ويعزلون الأوصياء وينصبّون القوّام، ويقسمون الأخماس، ويتصرفون في مال المجهول مالكة، ويؤجرون الأوقات العامّة، إلى غير ذلك من لوازم الرئاسة الكبرى، ونراهم ليس بيدهم فيما يفعلون دليل، ولم يهتدوا في أعمالهم إلى سبيل، بل اكتفوا بما رأوا وسمعوا من العلماء الأطياب، فيفعلون تقليداً بلا إطلاع لهم على محط فتاويهم، فيهلكون ويهلكون، (ء الله أذن لكم أم على الله يفترون) فرأيت أن أذكر في هذه العائدة الجليلة وظيفة الفقهاء وما فيه

ولايتهم، ومن عليه ولايتهم في سبيل الأصل والكلية، ولنقدم أولاً شطراً من الأخبار الواردة في حق العلماء الأبرار المثبتة لمناصبهم ومراتبهم ثم نستتبعه بما يستفاد منها كلية، ثم نذكر بعد ذلك بعض موارد هذه الكلية^(١).

ثم إنه بحث هذه المسألة من بعده المير فتّاح المراغي (المتوفى سنة ١٢٦٦ هـ) في كتاب العناوين تحت العناوين: (٧٣ و ٧٤ و ٧٥) ونظر إلى النراقي برؤية ناقدة متحمسة ورغم أنه طعن في الأحاديث المؤكدة الواردة فيه إلا أنه أقرّ سيادة الفقيه استناداً إلى الإجماع، وتعاطى معه بنظرة تحليلية فاحصة.

وكان السيد محمد بحر العلوم (المتوفى سنة ١٣٢٦ هـ) ثالث فقيه يفرد رسالة لهذا الموضوع في كتابه "بلغة الفقيه"، ويبحثها تحت عنوان رسالة في الولايات وتناول بحثه هذه الجوانب التصورية والتصديقية للمسألة.

وجاء من بعدهم الفقيه البارع المحقق النائيني (المتوفى سنة ١٣٥٥ هـ) الذي تناول هذا الموضوع في كتابه تنبيه الأمة وتنزيه الملة.

ومن الجدير بالتأمل أن عصر النائيني اقترن مع حركة المشروطة، وما تزامن معها من طرح آراء سياسية أخرى. واستمرت سلسلة الكتابات والتعرضات في هذا الصعيد حتى ظهور إطلالة الإمام الخميني رحمه الله

(١) عوائد الأيام: ص ٥٢٩-٥٣٠.

وإشراقه على مسرح الأحداث السياسية والمعاصرة بما كانت تحمل من ثقل وقوة، وتمتلك من مساحة عريضة من الجرأة والإقدام، من خلال الدروس والمحاضرات التي كان يلقيها في النجف الأشرف عام ١٣٨٩ هـ والتأملات التي كان يدونها ويمليها كانت تعتبر بمثابة منعطف بارز في تطور هذه الفكرة وحركتها باتجاه الكمال.

ذلك لأن هذه التأملات التي كان يملئها، والدروس التي كان يلقيها وما أعقبها من إنطلاق كفاح الشعب الإيراني ضد الحكم البهلوي الغاشم، جاءت كلّها في وقت كان سماحته قد نُفي فيه من البلاد، وأبعد عن أهله ومريديه، بسبب مواقفه الجهادية، ومخالفته الكاملة لنهج السلطة البهلوية.

ولا يخفى أنّ نظرة الإمام الخميني الى مسألة ولاية الفقيه تختلف عن نظرة السابقين من جوانب متعددة، يمكن تلخيصها بما يلي:

أحدها: أنّه قال بضرورة الحكومة الإسلامية في عصر الغيبة، وسيادة الفقيه من خلال الاستفادة من طبيعة القوانين الاجتماعية والسياسية في الإسلام، بشكل يجعل هذه النظرية قابلة للإثبات والتطبيق حتى وإن لم تتوفر الأدلة اللفظية لإثباتها.

والجانب الثاني: في رؤية الإمام الخميني قدس سره هو دعوته لمجاهدة

الحكومة البهلوية الجائرة وإسقاطها، وقلع جذور الفتنة من مجاري حياة الإيرانيين، ولزوم إقامة الحكومة الإسلامية القائمة على الشرع الحنيف، وبسطها في كل مجالات حياة الدولة.

وأما الجانب الثالث: فيتمثل في إشارات المتكررة الى دائرة صلاحيات حكومة الولي الفقيه وتبيينها. وقد ورد قسم من تلك الإشارات في دروسه الشريفة بينما ورد القسم الآخر في كتابه تحرير الوسيلة حيث إبتدأ أولاً ببيان طبيعة منصب الرسول والإمام، ثم حدّد ما يمكن نقله الى الفقيه الجامع للشرائط من صلاحيات ذلك المنصب الشريف في عصر الغيبة.

كما أنّه قد وظّف هذه الرواية ذاتها أيضاً عند تحليله لقاعدة (لا ضرر ولا ضرار) وقدم لهذه القاعدة رؤية جديدة وفهماً جديداً.

وإضافة الى ما اتسمت به هذه المرحلة الرابعة من رؤية ذات أسس وشواخص واضحة سبقت الإشارة إليها، برز نوعان من الجهود العلمية أيضاً على هذا الصعيد وهما:

أ- طرح هذه المسألة بين ثنايا النصوص الفقهية، وتذكر فيما يلي أمثلة من

ذلك:

١ - الوحيد البهبهائي (المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ).

حيث يقول في إحدى رسائله: (يجوز للمجتهد الترافع إليه، بل قد يجب...، فحكمه ماض على المجتهد والعامي والمقلد له، وغير المقلد له، لأن من بلغ رتبة القضاء فهو منصوب من قبل المعصوم عليه السلام على سبيل العموم)^(١).

ثم يقول بعد ذلك: (وأما حاكم الشرع فقد أشرنا إلى أشغاله ومناصبه، مما ينتظم به أمر المعاد والمعاش للعباد، والظاهر أن حكمه مثل حكم القاضي ماض على العباد: مجتهدين أم مقلدين، مقلدين له أم لغيره، أم لا يكونون قلّدوا أحداً، لإشتراك العلة وهي كونه منصوباً من المعصوم عليه السلام، ولأن حصول النظام لا يكون إلا بذلك، ولأنه نائب المعصوم عليه السلام)^(٢).

٢ - السيد محمد جواد العاملي (المتوفى سنة ١٢٢٦ هـ).

قال: (هو - أي الفقيه - نائب ومنصوب عن صاحب الأمر صلى الله عليه وعلى آبائه الطاهرين، ويدل عليه العقل والإجماع والأخبار، أمّا العقل فإنه لو لم يأذن يلزم الحرج والضيق واختلاف النظام، وأمّا الإجماع فبعد تحقيقه - كما

(١) الفوائد الحائرية: الفائدة (٣٣) ص ٥٠١.

(٢) المصدر السابق: ص ٥٠١-٥٠٢.

اعترف به - يصحّ لنا أن ندّعي أنّه انعقد على أنّه (أي الفقيه) نائب عنه عجل الله تعالى فرجه، واتفاق أصحابنا حجة، وإلا لوجب الظهور ... الى أن قال: (على أنا - والله الحمد - عندنا من الأخبار ما يدل على ذلك صريحاً، وفي ذلك بلاغ وكفاية، منها: ما رواه الصدوق في إكمال الدين ... وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة أحاديثنا فإنهم حجّتي عليكم وأنا حجة الله عليهم)^(١).

٣- كاشف الغطاء (المتوفى سنة ١٢٢٨ هـ).

حيث يقول في كشفه: (لا يجوز لرئيس المسلمين أن ينصب قاضياً أو شيخ إسلام إلا عن إذن المجتهد، ويجب عليه الرجوع الى المجتهد أولاً إن أمكنه ثم الحكم)^(٢).

وقال أيضاً في موضع آخر منه: (ولو أقام المجتهد المنصوب من السلطان حداً وجب عليه نية أن ذلك عن نيابة الإمام دون الحاكم)^(٣).

وقال أيضاً فيه: (الحدود والتعزيرات ... مرجعها الى الإمام أو نائبه الخاص أو العام، فيجوز للمجتهد في زمان الغيبة إقامتها ...، ولا يجوز الرجوع

(١) مفتاح الكرامة: كتاب القضاء.

(٢) كشف الغطاء: ص ٤٢٠ وأنظر ص ٤١٥.

(٣) المصدر السابق: ص ٤٢١ وأنظر أيضاً: (٣٤٣ و ٣٩٤ و ٤٠٩ و ٤١٣).

إلا الى المجتهد الحيّ حين التقليد وإن مات بعده^(١).

وقال أيضاً فيه: (يدخل في البغاة كل باغ على الإمام أو نائبه الخاص أو العام)^(٢).

وقال في مكان آخر منه: (... مع التعذر (أي تعذر الإمام) كما في الغيبة، يرجع الأمر الى النائب العام، ومع عجزه عن القيام بما يصلح النظام يرجع الأمر بإذنه مع إمكانها، وبدونها مع عدمها الى السلاطين من أهل الحق والحكام)^(٣).

٤ - الميرزا القمي (المتوفى سنة ١٢٣١ هـ).

قال: (وأما مع عدمه (أي الإمام) فهو (أي من بيده الأمر) الفقيه العادل الثابت عته بالأدلة مثل مقبولة عمر بن حنظلة، ومثل قوله: العلماء ورثة الأنبياء، وعلماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل، وفي نهج البلاغة عن أمير المؤمنين عليه السلام: أنّ أولى الناس بالأنبياء أعلمهم بما جاؤا به ... ولذلك يختار في مسألة الخراج أنّ المعيار في جواز التصرف فيه وتقسيمه في أهله إنّما هو الفقيه

(١) المصدر المتقدم: ص ٤٢٠.

(٢) المصدر السابق نفسه: ص ٤٠٤.

(٣) نفس المصدر المتقدم: ص ٤١٦.

العادل مع التمكن منه^(١).

٥- محمد حسن النجفي (المتوفى سنة ١٢٦٦هـ).

فيقول في جواهره: (بل الضرورة من المذهب نيابته في زمن الغيبة عنهم عليهم السلام على ذلك ونحوه)^(٢).

ويقول في موضع آخر: (فمن الغريب وسوسة بعض الناس في ذلك، بل كأنه ما ذاق من طعم الفقه شيئاً، ولا فهم من لحن قولهم: إني جعلته عليهم حاكماً وقاضياً وحجة وخليفة ونحو ذلك مما يظهر منه إرادة نظم زمان الغيبة لشيعتهم في كثير من الأمور الراجعة إليهم، ولذا جزم فيما سمعت من المراسم بتفويضهم عليهم السلام لهم في ذلك)^(٣).

٦- الشيخ مرتضى الأنصاري (المتوفى سنة ١٢٨١هـ).

حيث يقول: (...) وطلبها (أي الزكاة) الفقيه، فمقتضى أدلة النيابة العامة وجوب الدفع، لأنّ منعه ردّ عليه، والرادّ عليه رادّ على الله تعالى كما في مقبولة عمر بن حنظلة، ولقوله عجل الله تعالى فرجه في التوقيع الشريف الوارد في

(١) غنائم الأيام: ص ٥٨٩.

(٢) جواهر الكلام: ج ٢١، ص ٣٩٩.

(٣) المصدر السابق: ج ٢١، ص ٣٩٧.

وجوب الرجوع في الوقائع الحادثة الى رواية الأحاديث، قال: فإنهم حجته عليكم، وأنا حجة الله^(١)..

وقال أيضاً في موضع آخر منه: (ثم إن الظاهر من الروايات المتقدمة: نفوذ حكم الفقيه في جميع خصوصيات الأحكام الشرعية، وفي موضوعاتها الخاصة، بالنسبة الى ترتب الأحكام عليها)^(٢).

وقال في بعض كتبه الأخرى: (ومنه يظهر كون الولي الفقيه مرجعاً في الأمور العامة، مثل: الموقوفات، وأموال اليتامى والمجانين والغيب، لأن هذا كله من وظيفة القاضي عزماً)^(٣).

٧- عبد الحسين اللاري.

يقول في تعليقه بعد كلام طويل وعرض جملة من الأخبار: (فتلخص مما ذكرنا: ثبوت دلالة الأخبار المذكورة على أن منصب النبي صلى الله عليه وآله الخلافة المطلقة من قبل الله تعالى في كل ماله تعالى من السلطنة والقدرة إلا ما

(١) كتاب الطهارة: ص ٥١٠.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٦٨.

(٣) كتاب القضاء والشهادات ضمن مجموعة تراث الشيخ الأعظم: ج ٢٢، ص ٤٨-٤٩،

وانظر أيضاً: ص ٦٦ و ٢٤٤، وكتاب المكاسب: ج ٣، ص ٥٧١.

خرج من خصائصه تعالى، ومن غير فرق بين السلطتين سوى كون الأول بالأصالة والإستقلال والثاني بالتبع والإستقبال من حضرة ذي الجلال. وكذلك منصب الأئمة هي الخلافة المطلقة عن النبي صلى الله عليه وآله في كل ماله من السلطنة والولاية إلا ما خرج بالدليل كالخصائص من غير فرق بين السلطتين أيضاً إلا في تلقّي الأولى من حضرة المولى بلا واسطة والثاني بواسطة، وكذلك منصب الفقيه هي الخلافة المطلقة عن الأئمة في كل ما لهم من السلطنة والولاية إلا ما خرج كالخصائص، من غير فرق بين السلطتين إلا في تلقّي الأولى من الله تعالى بواسطة والثانية بواسطتين. فالمناصب المذكورة للنبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام والفقهاء مناصب مطلقة عامة، كلّ لاحق على نمط سابقه، من غير فرق إلا في الخصائص الخارجية بالدليل الخارجي، لثبوت كلّ لاحق منها بما ثبت به سابقه من ألفاظ العموم والإطلاق^(١).

٨- آية الله البروجردي (المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ)

يقول في بعض رسائله: (وبالجملة كون الفقيه العادل منصوب من قبل الأئمة عليهم السلام كمثل تلك الأمور العامة المهمة التي يتولى العامة ممّا لا

(١) التعليقة على المكاسب: ج ٤، ص ١١٣، وانظر ص ١٤٩، ص ١٥٩.

إشكال فيه إجمالاً بعد ما بيّناه ولا نحتاج الى إثباته الى مقبولة عمر بن حنظلة، غاية الأمر كونها أيضاً من الشواهد^(١).

كما تناول هذه المسألة أيضاً بالبحث والتمحيص فقهاء آخرون في هذا العصر، كآية الله الشهيد مصطفى خميني وآية الله الكلبايكاني، وكذلك لكل من آية الله الحكيم المتوفى (١٣٩٠ هـ)^(٢) وآية الله الخوئي (المتوفى ١٤١٣ هـ)^(٣). بحوث في هذا المضمار، ألتما فيها بالقدر المتيقن من صلاحيات الفقيه في عصر الغيبة.

ب:- طرح هذه المسألة في طي فصول الكتب والرسائل التي كتبت في مجال الفكر السياسي الشيعي وتعرضت الى بعض مباحثها، إشارة أو تفصيلاً، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١- رسالة المقيم والمسافر التي ألفها آقا نجفي.

(١) البدر الزاهر في صلاة الجمعة والمسافر: ص ٥٧.

(٢) راجع نهج الفقاهة ص ٢٩٩، مستمسك العروة الوثقى: ج ١، ص ١٠٦ و ج ٨، ص ٤٦٠.

(٣) راجع مصباح الفقاهة: ج ٥، ص ٩ ص ٤٥، التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ١،

ص ٤١٨، ج ٢، ص ٩١ ومباني تكملة المنهاج: ج ٢، ص ٢٢٤-٢٢٧.

٢- قانون مشروطة مشروعة من تأليفات السيد عبد الحسين اللاري الذي كتبه عام ١٣٢٥ هـ.

٣- قانون در اتحاد دولت وملت، للسيد اللاري أيضاً كتبه عام ١٣٢٥ هـ.

هذا وإلى جانب الجهود العلمية والفكرية التي حصلت في هذه الفترة، كانت هناك أيضاً حركات عينية وعملية تحققت في ميادين الحياة على الصعيد السياسي ونشاطات ثورية بررت على الصعيد نفسه، تصدى لها الفقهاء والمجتهدون، نذكر منها ما يلي:

١- فتوى تحريم التبغ من قبل الميرزا الشيرازي.

٢- إذن كاشف الغطاء لفتح علي شاه بالجهاد وتدمير العساكر والجنود، لرد أهل الكفر والجحود^(١).

٣- مشاركة الفقهاء في حركة المشروطة (ثورة الدستور).

٤- حركة تأميم النفط بقيادة آية الله الكاشاني.

٥- جهاد الشعب العراقي بزعامة العلماء والمجتهدين ومقاومتهم الطواغيت والمحتلين.

(١) راجع كاشف الغطاء: ص ٣٩٤.

٦- بداية جهاد الإمام الخميني عام (١٩٦٣ م).

ووجد الفكر السياسي الشيعي طريقه الى التطبيق العملي لأول مرّة عند إنتصار الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني، ولأوّل مرّة في تاريخ الغيبة تقوم مسألة ولاية الفقيه مقامها الثابت في القانون الأساسي للدولة.

وتلى ذلك صدور كتاب من أربع مجلدات تحت عنوان دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية الذي اعتبر حتى ذلك الوقت أضخم عمل فقهي دوّن في هذا المجال بشكل إصولي وموفق.

كما تجدر الإشارة أيضاً الى أنّه قد صدرت في هذه الفترة كتب كثيرة ونشرت مقالات عديدة حول هذا الموضوع سنشير هنا أول ما نشير الى مسارد عالم الكتب الصادرة في هذا الشأن لغرض بيان ضخامة تلك المؤلفات، ومدى إهتمام المفكرين والمتخصصين في هذا الإتجاه:

- كتابنا مة ولايت فقيه، قام بتأليفه حسين واثقي، نشرته مجلة (مشكاة) في العدد (٢٣) و (٢٤) ص ٣٠٥ - ص ٣٣٢. ويتضمن هذا الفهرس الذي صدر عام ١٣٦٨ هـ ش.

- مسرد بكتب ولاية الفقيه، تأليف إسماعيل كرما نشاهي، قامت بنشره مجلة (حضور) الفصلية في العدد (٢٤)، ص ١٧٩ - ١٩٤، والعدد (٢٦)،

ص ١٩٥ - ٢٠٢، ويتضمن هذا الفهرس الذي صدر في عام ١٣٧٧ هـ ش

المعلومات التالية:

أ- الكتب الصادرة على نحو مستقل المطبوعة باللغة الفارسية، وقد وصل

تعدادها الى ٧٧ كتاباً.

ب- الكتب الصادرة على نحو مستقل المطبوعة باللغة العربية، قد وصل

تعدادها الى ١٩ كتاباً.

ج- الكتب غير المستقلة المطبوعة باللغة الفارسية، وقد بلغ عددها ١٠٥

كتاب.

د- الكتب غير المستقلة المطبوعة باللغة العربية، وقد إنتهى عددها الى ٩٤ كتاباً،

وبذلك يبلغ عدد الآثار المذكورة في هذا الفهرس (٢٩٥) أثراً.

- فهرس مقالات ولاية الفقيه، نظّمه شهرام أصغر نيا، نشرته فصلية

(حضور) في العدد (٢٨) ص ٤٣٠ - ٤٤١ والعدد (٢٩) ص ٤٢٧ / ٤٤١

والعدد (٣١) ص ٣٢٧ - ٣٦١ اهتم هذا الفهرس بنحو عام بتعريف

(٨٦٨) مقالة متعلقة في هذا المجال.

- فهرس كتب ولاية الفقيه، ابتكره سيد مسعود نوري، بإشراف مركز البحوث الإستراتيجية نشر عام ١٣٧٢ هـ ش وقد ورد في هذا الفهرس التعريف بـ (٢٨) كتاباً أصلياً مطبوعاً باللغة الفارسية و (٨) كتب أصلية مطبوعة باللغة العربية، و (٢٩) أثراً غير أصلي باللغة الفارسية و (٣١) أثراً غير أصلي باللغة العربية، فيبلغ مجموعها الكلي (٩٦) أثراً، وقد جاء التعريف بالكتب الأصلية بالتفصيل.

وأخيراً قد جمع كتاب رسائل في ولاية الفقيه إثنتي عشرة رسالة مرتبة وفق التسلسل الزمني الذي كتبت فيه هذه الرسائل، حيث دوّنت في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، وأن بعضها لم ينشر قبل طبع الكتاب، وبعضها الآخر نشر.

وقد أرادوا جامعوا الرسائل في هذا الكتاب ما كتب مستقبلاً، أو بعنوان قاعدة فقهية، أو بحث مستوفى بعنوان ولاية الفقيه، دون ما كتب شرحاً على متن الكتب كشرح المكاسب أو العروة أو نحوهما. والغرض من جمع هذه المجموعة هو تبين مدى إهتمام العلماء الأعلام بالبحث في هذا الموضوع استقلالاً، وكونه محط نظرهم منذ القرون الأخيرة، بعدما كان هذا الموضوع مطروحاً في ضمن المصادر الفقهية الضخمة المؤلفة منذ أقدم عصور تاريخ

الفقه الى الآن.

ويعلن جمع الرسائل في هذا الكتاب بأن نظرية ولاية الفقيه لم تكن نظرية جديدة مخترعة من قبل المتأخرين، بل هي مستفادة من النصوص في طيّ القرون والأعصار، وإن اختلفوا في حدود صلاحيات الفقيه، وصارت النظرية محطاً للبحث عن عوارضها، كما اتفق ذلك في أكثر المباحث الفقهية. فلم تبق على صورتها الأولى، بل قد تطورت في خلال تاريخ الفقه.

كما يعلن أيضاً أن السيد الخميني قدس سره على الرغم كونه محيياً لهذه النظرية ومجسداً لها إجتماعياً، وبنى عليها أساس الحكم الإسلامي، إلا أنه لم يكن مخترع أصل النظرية، كما صرح السيد قدس سره نفسه بذلك في ختام كتاب الحكومة الإسلامية.

ولابد أن نشير الى أن كثيراً من الفقهاء بحثوا عن هذه المسألة في كتاب البيع كما قد بحثها بعضهم في الإجتهد والتقليد أو القضاء أيضاً، وحيث أن آراء هؤلاء - بما لها من الدقة والقيمة - كتبت تعليقاً وشرحاً على كتاب المكاسب أو العروة ونحوهما فيمكن تنسيق هذه الآراء بعنوان شروح للمكاسب - مثلاً - ومن خلالها نأتي بمسألة ولاية الحاكم من كتاب المكاسب وما علّقوا عليه أمثال الأخوند الخراساني والسيد اليزدي والنائيني والأصفهاني

والسيد الخوئي والسيد الخميني قدس الله أسرارهم وغيرهم.

ففي الحقيقة مجموعة ما كتبوا شرحاً على المكاسب ونحوه يُعدّ مجلداً ثانياً لهذه المجموعة - من الرسائل - وهذه الرسائل هي مرتبة حسب تسلسلها الزمني:

١- عوائد الأيام: الفاضل المحقق المولى أحمد النراقي (١١٨٥ - ١٢٤٥ هـ).

٢- العناوين: مير عبد الفتاح علي الحسيني المراغي (كان حياً في سنة ١٢٤٦ هـ).

٣- النّبيه في وظائف الفقيه: محمد رسول بن عبد العزيز الكاشاني (م ١٢٥٨ هـ).

٤- خزائن الأحكام في بيان ولاية الفقهاء بعد فقد النبي والأئمة: فاضل الدربندي (١٢٠٨ - ١٢٨٥ هـ).

٥- ينابيع الولاية: للسيد أبو طالب بن أبي تراب الحسيني الخراساني (م ١٢٩٣ هـ).

٦- مناط الأحكام: ملا نظر علي الطالقاني (١٢٤٠ - ١٣٠٦ هـ).

٧- رسالة في الولايات: محمد علي النجفي (١٢٧١ - ١٣١٨ هـ).

- ٨- ولاية الفقيه: أبو المعالي محمد بن محمد إبراهيم كلباسي (١٢٤٧ - ١٣١٥هـ).
- ٩- بلغة الفقيه: السيد محمد آل بحر العلوم (١٢٦٠ - ١٣٢٦هـ).
- ١٠- بحث في ولاية الحاكم الفقيه: محمد تقي نجفي (١٢٦٢ - ١٣٣١هـ).
- ١١- الإسلام والحكومة أو (ولاية الفقيه) السيد آية الله مصطفى الخميني (١٣٠٩ هـ ش - ١٣٥٦ هـ ش).
- ١٢- الهداية الى من له الولاية: السيد محمد رضا الكلبايكاني (١٣١٦ - ١٤١٤هـ) ^(١) انتهى.

(١) رسائل في ولاية الفقيه، مصدر سابق: ص ١٩ - ٤٧ بتصرف.

هل أهمل المذهب موضوع الولاية ولا يوجد لهم تصريح أو إشارة لمثل هذا التوجه

وتحت هذا العنوان سنبحث مسألة ولاية الفقيه بصوره لعلها تسند وتعاضد ما بحثناه في الموضوع السابق، وحينها قد تكون نتائج الإجابة واحدة لكنها صيغت برؤية جديدة تفيد ذائقة بعض ممن يبحثون عن هكذا إجابة، وبالنتيجة سنظفر بطرح المطلبين بإجابة أدق وأعمق.

فهناك عدة إجابات حول هذا الإشكال منها:

أولاً: وجود السلطة الظالمة

عاش المسلمون وخصوصاً أتباع مذهب أهل البيت في فترات قاسية جداً من الزمن، كيف لا وأئمتهم المعصومين سلام الله عليهم هم أنفسهم لم يكونوا في مأمن من تسلط وظلم الحكام، الذين سعوا بخطوات جريئة تم من خلالها إنحراف أصل الخلافة، وخصوصاً في العصرين الأموي والعباسي، حيث خالفوا بشكل واضح وصريح خط الخلافة الذي أراده الإسلام، فشبهوا حكمهم بحكم القياصرة والفراعنة.

وفي هذا الصدد يقول الشيخ محمد جواد مغنية: (ولذلك فإن صنوف الشدائد والمحن التي لاقاها أهل البيت وشيعتهم يرجع سببها إلى الحكومة التي جعلت الدين شعاراً لها، وما هي من الدين في شيء حيث يشعر الحاكم من نفسه النقص أو عدم الأهلية، فينتقم لنفسه من أهل التقى والكمال، هذا إلى أنه يبرر مظالمه ومفاسده بالدين أو أمره بفتوى فقهاء الإسلام والعلماء الأعلام)^(١).

هذا الشيء الذي أدى بالتالي إلى غياب الإمام المهدي عليه السلام، وذلك لخوف بني العباس من هذا الموعود بأن يجردهم من السلطة متى ما ظهر ووجد بين الناس، فعملوا بتلك السنوات بنشر مختلف وسائل الخوف والرعب بأوساط الأمة الإسلامية، فإذا كان بمستوى إمام معصوم لا يستطيع أن يطالب بحقه بالمباشر في تلك الحقبة من الزمن، فكيف لمن هو دونه من الفقهاء، بحيث يأتي أحدهم ويطالب بولايته العامة على الأمة وليمارس دوره في تنفيذ الأحكام الشرعية، وهو بين فكيّ وذراعيّ الحاكم الظالم، الذي يبحث على ما هو أقل من ذلك بكثير ليقضي عليه فكيف لمن يريد أن يسلب الطاعة منه لتتحول إليه

(١) الشيعة والحاكمون، محمد جواد مغنية، وثق أصوله وحققه وعلّق عليه الاستاذ سامي

الغريري، نشر مؤسسة دار الكاتب الإسلامي، قم، ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م:

وبإسم الدين!!!.

ثانياً: بعض النصوص الدالة على الولاية

إن قول صاحب كتاب "الوصايا الضائعة" أن نتاجات أتباع الأئمة والمعاصرين أفتقرت لأي تصريح أو إشارة لمثل هذا التوجه هو كلام غير تام ويحتاج الى توجيه، وذلك لأن هناك عدّة نصوص صدرت من فقهاء أجلاء ورواة ثقة بهذا الاتجاه، ولكن بكل تأكيد لم تكن المسألة بهذه السهولة لإيضاح النص، وإنما يحتاج الى قراءة متفحصة ودقيقة خصوصاً إذا ما كان النص سياسياً. ولكن لتطور مناهج البحث وعملية الاجتهاد، وتنوع أدواته وهبت للفقيه القدرة الكافية لفهم النص واستنطاقه، مضافاً الى شيء آخر مهم وهو أن تباعد الأزمنة وما يحمله التفاوت والتباين الفكري والمعرفي بين ذلك الزمن والزمن الحاضر يتطلب من الفقيه دراسة ما يحيط بالنص من ظروف خاصّة به ومعرفة البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية التي دار في فضائها النص.

فلتباعد الزمن وما يحويه من اختلاف حضاري وطبائع تلزمها كل مرحلة من مراحل سريانه تؤثر بشكل وآخر في فهم النص، ومن ثم الخروج بنتائج أراد من صدر عنه النص أن تصل إليها، سواء في الظرف الراهن لصدور النص أو لما يأتي من بعده. وهذا الأمر يتفاوت ويختلف بحسب موارد تعيين

وتشخيص الموضوع الخارجي البحث أو موارد ملء الفراغ التي تركت من قبل الشريعة لولي الأمر.

ففي الأول لا يمكن فهم النص بحسب إختلاف الزمن ومناشئ التغير الحضاري كموضوع الحد الشرعي لشارب الخمر أو ثبوت الزنا أو الصيام الى غير ذلك من الأحكام.

أمّا الثاني فلا إختلاف الزمان والمكان وما يحيط بهما من ظروف يمكن أن يفهم فهماً يناسب المرحلة المعاشة والغرض منه إملاء منطقة فراغ تركت من قبل الشريعة، كما حدث مع أمير المؤمنين عليه السلام عندما فرض الزكاة على غير الأعيان الزكوية التسع بالنسبة للخيل أو غيرها من الأمور.

وهنا يقول السيد كاظم الحائري دام ظله: (وملء منطقة الفراغ ليس أمراً تكون يد الولي طليقة فيه كي يملأها بالشكل الذي يترجح لديه على الإطلاق، بل يجب أن يكون هذا الملء لمنطقة الفراغ بوضع عناصر متحركة في إطار العناصر الثابتة التي تستنبط من الكتاب والسنة^(١)).

إذن على الفقيه أن ينتقل الى زمن النص ويعايش الظرف الذي صدر فيه،

(١) ولاية الأمر في عصر الغيبة، آية الله العظمى السيد كاظم الحائري الحسيني الحائري،

ليعرف إحتياج السائل الذي حرّكه للسؤال، ومادة الإجابة التي عرضها المجيب، مع الأخذ بنظر الإعتبار قابلية الإمام المعصوم عليه السلام على أن يقول كلاماً له سمة التجدد بحيث يكون مناسباً لكل العصور التي نريد تطبيق النص عليها، وهذا هو الفرق بين كلام المعصوم وغيره.

فمن هذه الناحية يكون من الخطأ أن نحدد سمة البحث بإيجاد نصوص تدل على ولاية الفقيه وحاكميته بالدلالة المطابقة فقط، ونترك القيم الدلالية الأخرى كالتلازمة والتضمنية ولا نعير لها أي نوع من الأهمية والإلتفات. فهذا الأمر سوف يحجب عنا الكثير من النشاط الفكري والدلالات المعرفية التي تثري الجانب العقلي لدى الإنسان عند محاولته الإستفادة من كلام أهل العصمة فضلاً عن فهم آيات القرآن الكريم.

والآن لو استعرضنا بعضاً من هذه النصوص لوجدناها تأخذ بيدك نحو القول بالولاية والحاكمية بإنسيابية واضحة أكثر مما يتكلفه المتكلفون لجرحها عنوة من أجل أن يضيّقوا من خلالها عملهم في خدمة الأمة، وإليك بعضاً من هذه النصوص:

الرواية الأولى:

محمد بن يعقوب الكليني عن اسحاق بن يعقوب قال: سألت محمد بن عثمان

العمري رحمه الله أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ،
فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام: (... وأما
الحوادث الواقعة فأرجعوا فيها الى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا
حجة الله عليهم ...) (١).

بصدد التعليق على هذه الرواية يقول السيد الخميني قدس سره: ليس
المقصود بالحوادث الواقعة المذكورة في هذه الرواية المسائل والأحكام
الشرعية، فلا يريد الكتاب - السائل - أن يسأل ما العمل حول الأحكام
المستجدة، لأن هذا الموضوع كان من الواضحات في مذهب الشيعة وهناك
روايات متواترة على لزوم الرجوع في المسائل إلى الفقهاء. وقد كانوا في زمان
الأئمة يرجعون للفقهاء ويسألونهم.

فالمقصود بالحوادث الواقعة هي الحوادث الاجتماعية المستجدة والمشاكل
التي تواجه المسلمين. كان سؤاله بشكل عام، ونحن نموه أنه: نحن الآن لا
نستطيع الوصول إليك، فماذا يجب أن نفعل تجاه المستجدات الاجتماعية؟ وما
هو التكليف؟ أو أنه ذكر بعض الحوادث وسأله أنه: لمن نرجع في هذه
الحوادث، والذي يبدو في النظر أنه قد سأل بشكل عام، والإمام أجابه طبق

(١) كمال الدين وتمام النعمة، مصدر سابق: ب ٤٥: ج ٤، ص ٤٨٤.

السؤال، أنّه في الحوادث والمشاكل ارجعوا إلى رواية حديثنا - أي الفقهاء -
فهؤلاء حجتي عليكم وأنا حجة الله عليكم.

ما معنى حجة الله؟ أنتم ماذا تفهمون من كلمة حجة الله؟ هل تعني أن
خبر الواحد حجة؟ وأنّه إذا نقل زرارة رواية ما، تكون حجة؟ وأنّ الإمام علي
عليه السلام مثل زرارة فيما لوروى خبراً عن رسول الله صلى الله عليه وآله
فيجب أن نقبله ونعمل به؟ فما يقولونه من أنّ (ولي الأمر) حجة الله، هل هو
حجة في المسائل الشرعية لكي يبين لنا الأحكام؟ فعندما يقول الرسول الأكرم
صلى الله عليه وآله إنّني راحل وأمير المؤمنين حجتي عليكم، فهل تفهمون من
ذلك أنّه عندما يرحل النبي صلى الله عليه وآله تتعطل جميع الأمور، ويبقى مجرد
بيان الأحكام الذي قد أوكل إلى أمير المؤمنين عليه السلام أم أن (حجة الله)
تعني أنّه كان رسول الله صلى الله عليه وآله حجة ومرجعاً لجميع الناس، حيث
عيّنه الله تعالى ليرجعوا إليه في جميع الأعمال، فالفقهاء أيضاً مسؤولون عن
الأمور، ومراجع عامة لجماهير الناس؟ (حجة الله) هو الشخص الذي نصبه الله
لتنفيذ أمور معينة، وجميع أعماله وتصرفاته وأقواله حجة على المسلمين، فلو
تخلف أحدهم، قام بالاحتجاج عليه...^(١).

(١) الحكومة الإسلامية، مصدر سابق: ص ١١٣ وما بعدها.

الرواية الثانية:

عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين بن شَمُون، عن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة، قال: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا يكون بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة، أيحلّ ذلك؟ فقال: من تحاكم إلى الطاغوت، فحكم له فإنما يأخذ سحتاً وإن كان حقاً ثابتاً لأنّه أخذ بحكم الطاغوت، وقد أمر الله عزّ وجلّ أن يكفر بها، قلت: فكيف يصنعان؟ قال: انظروا إلى من كان منكم ممّن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه، فإنّما بحكم الله استخف، وعلينا ردّ، والرادّ علينا الرادّ على الله، وهو على حدّ الشرك بالله عزّ وجلّ^(١)).

هذه الرواية تلقاها الفقهاء بالقبول حتى اشتهرت بالمقبولة، وهي الحديث الذي يقبل العلماء مضمونه، ويعملون وفقه دون الالتفات إلى صحة سنده أو عدمها. فمن الأشياء الثابتة لدينا هو أنّ الرسول صلى الله عليه وآله قد عيّن

(١) تهذيب الأحكام، للشيخ الطوسي، نشر الأميرة، بيروت، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

بعده حاكماً بأمر الله تعالى للمجتمع الإسلامي، وهذا يعني أكيداً دوام الحكومة الإسلامية بعد النبي، وبعد أن وصلت الإمامة وقيادة الأمة للإمام المهدي عليه السلام أصبح هو صاحب الحكومة الإسلامية، ولكن وجود الظلمة والطواغيت قد منعه من إستخدام صلاحياته في المجتمع على نحو إقامة الحكم الشرعي فيه، وإدارة أمور الأمة كالسيطرة على النظام الحقوقي والقضائي والاقتصادي والسياسي في الإسلام. وعندما حان وقت الغيبة الكبرى لزم هنا، إعطاء توكيل أو قل تحويل لمن يقوم مقام الإمام المهدي عليه السلام في المحافظة على إمتداد وإستمرار الحكومة والعمل بها بالجانب الإمكان، والظروف المسموح بها.

والحاكم الذي جعله هنا الإمام عليه السلام ليس لبيان الأحكام فقط، وإنما هو لأجل الحكومة وتنفيذ القوانين، فكما قام الإسلام بالتشريع فإنه بنى سلطة تنفيذية تسير معه، وولياً للأمر يتصدى لها، ولذلك جاء مقام جعل الحاكمية من قبل الإمام المهدي عليه السلام للفقهاء العارفين بأحكام الحلال والحرام وإدارة أمور المجتمع بمختلف جوانبها.

الرواية الثالثة:

عن أبي الحسن محمد بن علي بن الشاه الفقيه المروودي، قال: حدثني أبو عبد

الله الحسين محمد الأشناني الرازي، قال: حدثنا علي بن محمد بن مهورية القزويني، عن داود بن سليمان الفراء، عن علي بن موسى الرضا عليه السلام عن آبائه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (اللهم ارحم خلفائي) قيل له: ومن خلفائك؟ قال: الذين يأتون من بعدي ويروون احاديثي وستتي فيعلمونها الناس بعدي^(١).

وللشيخ آية الله المنتظري تعليق على هذه الرواية حيث يقول: وأما الدلالة: إن أمهات شؤون النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كانت ثلاثة:

الأول: تبليغ آيات الله وأحكامه وإرشاد الناس.

الثاني: فصل الخصومات والقضاء بينهم.

الثالث: الولاية عليهم وتدبير أمورهم.

وإطلاق الخلافة عنه صلى الله عليه وآله يقتضي العموم لجميع الشؤون الثلاثة لو لم نقل بكون الأخير هو القدر المتيقن، إذ المعهود من لفظ الخلافة عنه في صدر الإسلام كان هو الخلافة عنه في الرياسة العظمى على الأمة وتدبير

(١) عيون أخبار الرضا، للشيخ الأقدم والمحدث الأكبر أبي جعفر الصدوق، منشورات

أمورهم. والخلفاء جمع الخليفة. وهل يحتمل أحد أن المقاد من لفظ الجمع كان يغير المقاد من المفرد سنخاً؟ وتوهم إرادة خصوص الأئمة الاثني عشر في غاية الوهن، إذ التعبير عنهم عليهم السلام برواة الحديث غير معهود فإنهم عترة النبي صلى الله عليه وآله وخزّان علمه.

وليس المراد من قوله عليه السلام: (يروون حديثي وسنتي) الحفاظ لألفاظ الحديث نظير المسجّلات بل المتفقهون في أقواله وسنته. ويشهد لذلك قوله في بعض النقول: (فيعلموها الناس من بعدي) إذ التعليم شأن من روى الرواية وتفهمها^(١).

الرواية الرابعة:

عن سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى، عن أبي عبد الله المؤمن، عن ابن مسكان، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (اتّقوا الحكومة، فإنّ الحكومة إنّما هي للإمام العالم بالقضاء، العادل في المسلمين لنبي، أو وصي نبي)^(٢).

(١) دراسات في ولاية الفقيه، مصدر سابق: ج ١، ص ٤٦٣ وما بعدها.

(٢) تفصيل وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة، للفقهاء المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت سنة ١١٠٤ هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت، بيروت، ط ١،

وعلى هذه الرواية يعلق السيد الخميني قدس سره حيث يقول:

نلاحظ هنا إنَّ من يريد أن يحكم (يقضي) فيجب أن يكون:

أولاً: إماماً، والإمام هنا بالمعنى اللغوي الذي هو الرئيس والقائد، لا بالمعنى الاصطلاحي، ولذا اعتبر النبي إماماً أيضاً. ولو كان المراد الإمام بالمعنى الاصطلاحي لكان التقييد (بالعالم) والعادل تقييداً بأمر زائد.

ثانياً: أن يكون عالماً بالقضاء، فلو كان إماماً بدون أن يكون على علم بالقضاء، أي لا يملك الإطّلاع على قوانين القضاء ومبادئه، فلا حق له في ممارسة القضاء.

ثالثاً: أن يكون عادلاً.

فالقضاء إذاً هو لمن يمتلك هذه الشروط الثلاثة (أي الرئاسة والعلم والعدالة) ثم يقول عليه السلام: (إن هذه الشروط لا تنطبق إلا على نبي أو وصي نبي).

لقد ذكرت سابقاً أنَّ منصب القضاء هو للفقهاء العادل، وهذا الأمر من ضروريات الفقه، ولا خلاف فيه. فيجب أن نرى الآن أن شروط القضاة موجودة في الفقيه أم لا. ومن الطبيعي أن المقصود هو الفقيه العادل، لا كل

فقيه، الفقيه بالطبع عالم بالقضاء، لأن الفقيه لا يطلق على الشخص الذي يكون عالماً بقوانين ومبادئ القضاء الإسلامية فقط، بل الذي يكون عالماً بالعقائد والقوانين والأنظمة والأخلاق، أي الذي يكون خبيراً بالدين بكل ما للكلمة من معنى، وعندما يكون الفقيه عادلاً، فقد حاز شرطين، والشرط الآخر هو أن يكون إماماً، أي رئيساً.

وقد قلنا أن الفقيه العادل يمتلك مقام الإمامة والرئاسة لأجل ممارسة القضاء، وذلك بحسب تعيين الإمام عليه السلام.

وقد حصر عندها الإمام عليه السلام وجود هذه الشروط في نبي أو وصي نبي، وبما أن الفقهاء ليسوا أنبياء، فهم إذاً أوصياء للنبي، أي خلفاؤه، بناءً على هذا يتضح ذلك المجهول من هذا المعلوم، فيكون الفقيه وصياً للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله ويكون في عصر الغيبة إمام المسلمين ورئيس الأمة، ويجب أن يكون هو القاضي، ولا حق لغيره في القضاء والحكم^(١).

الرواية الخامسة:

(مجاري الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله، الأمناء على حلاله

(١) الحكومة الإسلامية، مصدر سابق: ص ١١١.

وحرامه ...^(١).

فهذا الحديث يوكل مسؤولية الحكم وتدبير أمور الأمة ونظام المجتمع الإسلامي إلى الفقهاء الملتزمين بشريعة الله ودينه، ويدل على أن أحكام الله لا تطبق إلا بتولي أمور المجتمع والأمة^(٢).

الرواية السادسة:

عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن القاسم، عن المنقري، عن حفص بن غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (الفقهاء أمناء الرسل ما لم يدخلوا في الدنيا. قيل: يا رسول الله وما دخولهم في الدنيا؟ قال: اتباع السلطان. فإذا فعلوا ذلك، فأحذروهم على

(١) تحف العقول عن آل الرسول: للشيخ الثقة الجليل الأقدم أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحرّاني، من أعلام القرن الرابع، قدم له وعلق عليه الشيخ حسين الأعلمي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ٧، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م: ص ٢٣٧.

(٢) الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه، للأستاذ محمد تقي مصباح اليزدي، ترجمة عبد الكريم محمود، الناشر العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م: ص ١٣٣.

دينكم^(١).

إذن فالفقهاء أمناء الرسل وهذا يعني أنّ الفقهاء العدول مكلفون ومأمورون بالقيام بجميع الأمور التي كانت في عهدة الأنبياء، ولئن كانت العدالة من الأمانة فمن الممكن أن يكون الإنسان أميناً في الأمور المالية، دون أن يكون عادلاً. إلا أن المراد من أمناء الرسل هو أولئك الذين لا يتقاعسون عن أداء أي تكليف، والذين يكونون طاهرين ومنزهين. إذ يقول عليه السلام في ذيل الحديث: (ما لم يدخلوا في الدنيا).

فالفقهاء العدول وحدهم هم الذين يقومون بتنفيذ أحكام الإسلام، وإقرار نظمهم، وإقامة الحدود، وتنفيذ القصاص، وحراسة حدود الوطن الإسلامي وكافة أراضيه^(٢).

والخلاصة أنّ إجراء جميع القوانين ذات العلاقة بالحكومة هو في عهدة الفقهاء بدءاً من استلام الأخماس والزكوات والصدقات والجزية والخراج

(١) الأصول من الكافي، لثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني الرازي، ت سنة ٣٢٨/٣٢٩ هـ، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، نشر دار الكتب الإسلامية، طهران، ط ٣، ١٣٨٨ هـ: ج ١، ص ٤٦.

(٢) الحكومة الإسلامية، مصدر سابق: ص ١٠١.

وصرفها في مصالح المسلمين، إلى إجراء الحدود والقصاص - الذي يجب أن يكون تحت الإشراف المباشر للحاكم، ولا يستطيع ولي المقتول أن يقوم بذلك دون إشرافه - إضافة إلى حفظ الحدود وتنظيم المدن وسائر ما هنالك من أمور^(١).

نكتفي بذكر هذا العدد من الروايات والأحاديث ولا نريد أن نطيل في هذا المقام بذكر روايات أخرى.

إذن فالحقيقة القائلة بأن الولي الفقيه ينوب عن الإمام المعصوم عليه السلام في شؤون الحكم والولاية، لم تأت جزافاً وإنما لها جذور فقهية وعقائدية يتظافر معها الدليل العقلي نفسه، ويمكن أن نكشف من مجموعها رضا الإمام المهدي عليه السلام بولاية الفقيه الذي يتمتع بشروط الولاية.

ثالثاً: إثبات الشيء لا يستدعي عدم وجود غيره

لو تنزلنا عن السبب في الإجابة السابقة، فإننا نستطيع أن نلتزم بمبدأ أن (إثبات شيء لا يستدعي عدم أو نفي وجود غيره) فإنه من المتيقن هناك الكثير من الأحاديث والروايات عن أهل البيت كثرات إسلامي قد فقدت أو تعرضت إلى التخريب والضياع. وهذا ما ثبت في التاريخ، ولا يستطيع أحد أن ينكر

(١) المصدر السابق: ص ١٠٢.

ذلك، وقد تكون تلك الأحاديث والروايات المفقودة أشد وضوحاً وأبين في دلالتها وسندها من غيرها، ولكن لسوء الحظ قد فقدت نتيجة ما مرت به الأمة الإسلامية من هجمات همجية من قبل المغول والصليبيين وغيرهم.

وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: واستولوا المغول من قصور الخلافة وذخائرها على ما لا يحصره العدد والضبط، وألقيت كتب العلم التي كانت في خزائنهم بدجلة^(١).

وعن صلاح الدين الأيوبي وما فعله من إتلاف للمكتبات يحدثنا التاريخ:

(ولم تقف مظالم صلاح الدين عند سفك الدماء، ونهب الأموال، وتشريد النساء المخدرات والأطفال، بل تعداه إلى العلم والتراث، ومفاخر الدين والإسلام، لقد كانت الدولة الفاطمية تعتني عناية خاصة باقتناء الكتب وإنشاء المكتبات العظيمة، وكان بالقصر الفاطمي مكتبة جامعة يفيض المؤرخون في وصف عظمتها، ونفاسة محتوياتها، وكان بها ما يزيد عن مئتي ألف مجلد في سائر العلوم والفنون، وفي الفقه والحديث واللغة والتاريخ والأدب والطب والكيمياء والفلك وغيرها، وكانت من عجائب الدنيا، حتى قيل: ليس في جميع

(١) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر، لعبد الرحمن ابن خلدون، نشر دار

بلاد الشام بأعظم منها. وكان في دار الحكمة مكتبة أخرى تعد خلفاً لمكتبة الاسكندرية الشهيرة وكان في الجامع الأزهر مكتبة خاصة به، كل هذه المكتبات والآثار أبادها وشتتها صلاح الدين^(١).

كما فعل الجزار والي عكا من قبل العثمانيين، بجبل عامل فعل الحجاج في العراق فبعد أن قتل العلماء والرؤساء إنتهب أموال العاملين ومكتباتهم، وكان في مكتبة آل خاتون خمسة آلاف مجلد، وبقيت أفران عكا توقد اسبوعاً كاملاً من كتب العاملين^(٢).

إذن لهذه الأعمال الهمجية التي إمتلأت حقداً وجهلاً الدور الكبير في ضياع جزء مهم من تراثنا المعرفي الذي قد يثري الكثير من إحتياجات الأمة في الظروف الراهنة وما تعانيه من إفتقاد للكثير من مباني العلوم التي أسس لها ائمتنا عليهم السلام والعلماء الأعلام.

(١) الشيعة والحاكمون، مصدر سابق: ص ٢٩٤ نقلاً عن المقرئ في الخطط المجلد الثاني

والثالث، والأزهر في ألف عام، وابن الأثير، وأعيان الشيعة.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٩٨.

الأسباب التي قد تؤدي الى عدم القول بالولاية العامة

والآن يمكن لنا أن نذكر بعض الأسباب التي قد تؤدي الى عدم القول بالولاية العامة والتي منها:

السبب الأول:

أنّ القول بالولاية العامة يحتاج الى شعور عال بالمسؤولية الملقاة على عاتق الفقيه وهو يتولى زمام بيان أحكام الله للعباد في زمن الغيبة، ويتعمق هذا الشعور كلما كانت قناعة الفقيه عالية بعدم إنفكاك الدين عن السياسة.

السبب الثاني:

أنّ القول بالولاية العامة وما يستتبعها من آثار، يحتاج الى فقيه يكون هو الأعلام والأقدر من غيره في عملية إستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، مضافاً الى أن يكون صاحب رؤية سياسية واجتماعية ثاقبة تجعل منه ذو دراية كاملة لما يدور حوله من أحداث وظروف طارئة، وهذه المواصفات لا تتوفر في كل مجتهد كما هو معروف، بل تجد أنّ الأعم الأغلب منهم دون ذلك.

السبب الثالث:

سار الفقهاء سيراً تقليدياً في إقتفاء أثر من سبقهم من الفقهاء في عدم القول بالولاية العامة، وتناسوا بأن الظرف الذي كان يعيشه السابقون لا يمكن أن نجعل منه مقياساً ومعياراً لما نعيشه الآن، وكأن الفقيه قيّد نفسه بقيد عدم مخالفة المشهور، حتى وإن كان في مبانيه الإستدلالية يخالف ذلك المشهور. ولكي لا يصطدم بصخرة الخروج عن المألوف.

وفي هذا الصدد يقول الاستاذ الشيخ محمد تقي مصباح اليزدي: فمن الملاكات والصفات التي ذكرت للحاكم الإسلامي تجد أن السبيل ممهد أمام حكم أليق الأفراد، ففي الماضي حيث كانت إمكانية تولّي السلطة من قبل مثل هؤلاء الأفراد ضعيفة جداً وأحياناً تبدو مستحيلة، لم تكن تطرح مثل هذه البحوث، بل كانت القضية المطروحة هي (مرجعية التقليد) فقط، ولهذا وجدنا عظماءنا الذين كانوا حريصين على مصلحة الإسلام يسعون إلى العثور على شخص قادر على تقديم أفضل الخدمات للمجتمع الإسلامي بعنوان (مرجع التقليد)^(١).

(١) الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه، مصدر سابق: ص ١٢٩.

السبب الرابع:

أنّ الفقيه الذي يذهب الى القول بالولاية العامة يجعله في مواجهة الأخطار بالمباشر، خصوصاً وأنّ الظلمة من الحكّام غالباً هم المسيطرون على زمام الأمور، ويبدّهم سلطة الدولة، فالقول بالولاية سيجعل من الفقيه في ظرف حتمية الإصطدام مع الحاكم الظالم، مما يجعله يعيش مرحلة مواجهة الأخطار في كل حين، وهذا الأمر مما لا يروق للبعض وخصوصاً إذا ما وجد الفقيه في مبدأ التقيّة مخرجاً يبعده عن الكثير من الأزمات.

السبب الخامس:

يحتاج القول بالولاية العامة الى قوّة قلب بمقدار عالي، وهي لا تصدر من فقيه إن لم يكن عارفاً شامخاً، وقد سلك عمراً طويلاً في هذا الطريق، لأنّه سيكون هو الأقرب للحقائق من غيره، ممن لا يحملون هذه الجنبّة من العرفان، وخير مثال على ذلك وفي عصرنا الحديث هو السيد الخميني قدس سره والسيد الشهيد محمد الصدر قدس سره وما عملاه وقدّماه من تفاني وإخلاص في سبيل إعلاء كلمة الله في أرضه.

وفي هذا الصدد يقول السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره: (وذلك أنّه ظهر متعدّدون من المشهود لهم بالوثاقة والعلم لهم هذا المسلك، أحدهم السيد

روح الله الخميني قدس سره ... حينما يأتي ذكر الأئمة سلام الله عليهم، وفضائلهم وتمجيدهم كان هناك يشير الى أمور عرفانية وباطنية معتد بها، فعرف على أية حال، أنا عرفت وآخرين متعددين ربما ممن يعرفون أو لا يعرفون عرفوا أن هذا السيد (الله يقدر روحه) عنده على ما يعبرون شمة عرفان، ثم جاء السيد عبد الأعلى السبزواري قدس سره عنده عرفان ... المهم أنه جاء ثالث القوم، وإن كان أنا لا أريد أن أكرر الشقشقية وهو (داعيكم) أنا أيضاً يدّعي الناس أنه لي جنبه باطنية ويختلفون في تفسيرها ومقدارها، ولا يعرف مقدارها إلا الله سبحانه وتعالى، حتى أنا لعلّه لا أعرفها، وإنما الذي يعرفها هو علام الغيوب جل جلاله، وكل من يدّعي معرفتها من زاويته ومقدار إدراكه واستحقاقه^(١).

ولعل لهذا السبب لا يتمكن بعض الفقهاء من القول بالولاية لإحتياجها الى الأعلّم والعارف الذي يكون قد إمتلأ ورعاً وتقوى ومخافة الله عزّ وجلّ، والذي يقدم على خدمة المسلمين وقضاء حوائجهم، والأخذ بيدهم الى ما ينجيهم ويقربهم لله تعالى بأقصى حد ممكن ولا تأخذه في الله لومة لائم. ولذلك

(١) مواعظ ولقاءات، آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، نشر هيئة

تراث السيد الشهيد الصدر النجف الأشرف، بيروت، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م:

إحتاج الى قوّة قلب من طراز خاص لكي يتمكن من خلالها أن يسد فراغ غياب الإمام المعصوم بالمقدار الذي يحفظ فيه الأُمّة من التشتت والضياع.

السبب السادس:

هناك بعض من الفقهاء من سكت عن القول بالولاية العامة خوفاً من حدوث فتنة بين أوساط الشيعة، وخصوصاً فيما إذا كان الطرف غير مهياً لإستيعاب وإستقبال مثل هكذا فقيه يريد أن يقوم بأمر الولاية العامة، كونه محاط بالكثير من الموانع التي يصعب إزاحتها، فيضطر بالتالي الى التنازل عن مثل هذا القول رضوخاً للمصلحة العامة، ولذلك حُرِم المسلمون في كثير من الأوقات مثل هكذا كفاءات لو سمح لها بقيادة المجتمع لكان هناك الكثير من التغيير نحو الأفضل والأكمل.

السبب السابع:

إصرار الإستعمار والغرب بشكل عام على الترويج لفصل الدين عن السياسة، وحصر الدين مع سعته وشموله لجميع نواحي وشؤون الحياة، في العبادات الصورية، وإرتباط الفرد بخالقه فقط، مضافاً الى بعض الآداب الشخصية، مستغلين هالة تقدمهم وحضارتهم بأنها لم تتم لولا أن فصلوا الكنيسة عن الدولة، ولذلك كان أثر هذه الضغوط بالغاً وشديداً على الكثير

من الأوساط الدينية، مما شكل بالتالي عائقاً في وجه من يذهب الى القول بالولاية العامة، خوفاً من التدخل في السياسة.

قول السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره بالولاية العامة وتعيين نفسه لها

بعد أن أثبتنا بأن الولاية العامة من قبل الفقيه ضرورة ملحة من ضروريات السير الصحيح باتجاه تكامل المسلمين والسعي الجاد لتطبيق حكم الله عز وجل في أرضه.

وبعد أن رأى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره أهليته لهذه الولاية ذهب الى القول بها، ولا دخل لسعة بسط اليد فيها، فهو في الأمور التي بإمكانه بسط يده فيها يكون قد استخدم صلاحيته المترشحة عليه من هذه الولاية، أمّا إذا لم يستطع كونه غير مبسوط اليد في هذا الاتجاه فيصبر ويكون مظلوماً، فكما أن الأئمة عليهم السلام لم يكونوا مبسوطي الأيدي في كثير من الأمور، ولم يتمكنوا من ممارسة حقهم في الولاية بشكل كامل، ولعله حتى أمير المؤمنين عليه السلام لم يتمكن من بسط يده على الشام وغيرها من الأمور، ولكن لا يمكن في أي حال سلب الولاية العامة عن أي إمام منهم لأن ولايته على الناس مفروضة، ولكن لسوء توفيقهم وعدم إستحقاقهم يحرمون من فوائد هذه الولاية، وفي هذا الصدد يقول السيد الشهيد قدس سره: (أنا أقول بالولاية العامة والدليل الرئيسي على ذلك هو مقبولة عمر بن حنظلة، لأنها تناقش

طبعاً سنداً ودلالة، ولسنا الآن في مقام الإستدلال، ولكن بإختصار شديد: الإشكال المشهور على رواية عمر بن حنظلة - على مقبولة عمر بن حنظلة - هو عمر بن حنظلة نفسه لأنّه لم يوثّق، أنا استطعت إقامة قرائن على وثاقته، أو أنّه واصل إلى درجة ملازمة للوثاقة بشكل من الأشكال، إذن فهو حجة والباقي من الرواة كلهم حجة أي معتبرين وموثقين، فصح السند، وأمّا الدلالة أيضاً بإختصار شديد يقول: (فإنّي قد جعلته حاكماً). الحاكم غير القاضي، جعلته قاضياً، وتوجد كثير من الروايات هذا قد جعلته حاكماً، والحاكم أي الحاكم العرفي حينما نفهم الكتاب والسنة فهماً عرفياً فالحاكم هو الحاكم العرفي، كان في زمن الأئمة حاكم، وقبل عصر الأئمة حاكم، وبعد عصر الأئمة حاكم، ودائماً الدنيا لا تخلو من حكام، أي مسيطرين على المجتمع، إنّي قد جعلته حاكماً يعني ماذا؟ يعني الولاية العامة. يتصرف هذا المجمعول من قبل الإمام سلام الله عليه، كما يتصرف الحاكم العرفي، له أن يتصرف في المجتمع كما يتصرف الحاكم العرفي، ليس أكثر من ذلك ولا أقل أيضاً، فهذا هو معنى الولاية العامة، وأمّا قضية بسط اليد، بسط اليد ليس ضرورياً في هذا الجانب الشرعي أي جعل الولاية العامة، وإلا ينقض بإمامة الأئمة سلام الله عليهم، أيضاً لم يكونوا مبسوطي اليد، اليوم أو أمس شخص أشكل هذا الإشكال وأجبت أنّه ماذا تقول، لا الإمام الصادق والباقر، ولا

الكاظم، ولا السجاد، ولا أي واحد منهم سلام الله عليهم كانوا مبسوطي اليد، فإذا كان إشتراط بسط اليد في العنوان ضرورياً، إذن ينبغي أن لا يكونوا أئمة، ولا هم ولاية مع العلم أنهم سلام الله عليهم على العين والراس ولاية وأئمة وخير الخلق فمن هذه الناحية، ماذا سوف نقول؟ نقول أنه إذا كان مشروطاً بسط اليد ففي كلا الجانبين غير مشترط بسط اليد، بسط اليد رزق يسوقه الله سبحانه وتعالى الى أحد عباده، أنه يجعله مبسوط اليد وليس كل أحد، بل لا يوجد أحد تقريباً أنه مبسوط اليد من جميع الجهات، لا وإنما يقدر على شيء ولا يقدر على شيء، فالشيء الذي يقدر عليه هو مبسوط اليد فيه، أشياء متعددة وموجودة وبسيطة، مثلاً أنا مبسوط اليد فيها، وإذا كنت مبسوط اليد فيها فلا توجد ضرورة للكلام الزائد، أنا مبسوط اليد فيما أتمكن وغير مبسوط اليد فيما لا أتمكن، فلان أيضاً مبسوط اليد فيما يتمكن وغير مبسوط اليد فيما لا يتمكن، أمّا تريد أنه مبسوط اليد مائة بالمائة، بمعنى دنيوي وفعلي، حتى أمير المؤمنين لم يكن مبسوط اليد بهذا المعنى سلام الله عليه، له القدرة التكوينية هذا باب آخر، ولكنه بالمعنى الدنيوي لم يكن لا علي ولا الحسن ولا الحسين ولا حتى صاحب الزمان الى يومنا هذا مبسوط اليد، ولا حتى الشيخ الطوسي ولا السيد مرتضى، ولا السيد الداماد، ولا الوحيد البهبهاني، ولا الشيخ المجلسي مبسوط اليد، مع العلم أن عدداً من العلماء يقولون بالولاية

العامة، صح هو خلاف المشهور، المشهور هو الإحتياط من هذه الناحية، ولكن من يقول بالولاية العامة حتماً لا يشترطها ببسط اليد خلاف إطلاق الدليل لأنه هو أنا جعلته هكذا، أمّا يستطيع أن يتصرف بمقدار جعله، أمّا لا يستطيع أن يتصرف، إذا لا يستطيع أن يتصرف فهو مظلوم ومحروم، ولكن الجهة العقلية موجودة له وهو أنه جُعِلَ حاكماً حقيقة^(١) انتهى.

(١) مواعظ ولقاءات، مصدر سابق: ص ٤٧ وما بعدها.

تعداد القيادات الإسلامية

ينبغي لنا تعداد القيادات الإسلامية وبيانها بحسب المفهوم الإمامي للقيادة. وفي هذا الصدد يذكر السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره ستة قيادات هي:

القيادة الأولى: النبوة، وهي خاصّة برسول الله صلى الله عليه وآله، ولا تشمل غيره من بعده بضرورة الدين. وكان صلى الله عليه وآله يمارس عملين مزدوجين في المجتمع الإسلامي، أحدهما: الرسالة الإسلامية، أي تبليغ الأحكام الإسلامية من الله عزّ وجلّ إلى الناس. وثانيهما: الولاية على المجتمع الإسلامي وقيادته وتدبير شؤونه.

القيادة الثانية: القيادة المعصومة، ونعني بها: أن يوكل تطبيق نظام الإسلام ككل إلى رئيس معصوم نصّاً من قبل الله عزّ وجلّ. وشمول هذه القيادة للأئمة عليهم السلام من واضحات المذهب، وهي التي اعتقد الأئمة وتابعيهم إلى حدّ الآن، بأنها مغصوبة منهم قهراً على خلاف القانون الإسلامي الصحيح.

القيادة الثالثة: القيادة على مستوى النيابة الخاصة بالنص الشخصي المباشر من قبل المعصوم عليه السلام، وقد تحقق لهذه القيادات وجود في التاريخ، فكان لبعضها فرصة ممارسة الحكم الفعلي والرئاسة العامة، كما لك

الأشتر النخعي رضوان الله عليه، وحُرِّمَ البعض الآخر منها من ممارسة الحكم الفعلي بحكم الظروف القاهرة، كما في النواب الأربعة عن صاحب الأمر الحجة المهدي عليه السلام.

القيادة الرابعة: القيادة غير المعصومة، بمعنى أن يتولّى شخص غير معصوم رئاسة الدولة الإسلامية، بدون نصّ خاصّ عليه من قبل أحد المعصومين عليهم السلام.

وهذه هي أجلى مظاهر القيادة وأعلاها من أنحاء السلوك القيادي الذي تقتضيه ولاية الفقيه، وقد يسمّى القائد بـ (النائب العام) عن الإمام عليه السلام تمييزاً له عن (النائب الخاص) الذي عرفناه في القيادة الثالثة.

القيادة الخامسة: المرجعية الواعية، أو المرجعية كما ينبغي أن تكون. وميزتها الرئيسية هي أنّها لا تتولى الحكم الفعلي، وإنّما تحاول المحافظة على المستوى العقائدي والسلوكي في قواعدها الشعبية في المجتمع المنحرف.

القيادة السادسة: المرجعية بشكلها التقليدي، كما وجدت بين علمائنا في التاريخ منذ عدّة قرون وإلى العصر الحاضر.

وخصيصة الرئيسة: أنّها تأخذ الصلاحيات السابقة المسندة في الإسلام إلى الفقيه بشكل ضيق وفي غاية الإحتياط والحذر. وتتصف - في الأغلب -

بالفهم الفردي للإسلام، وتحاول غض النظر عن الأحكام الاجتماعية، وتبريرها الرئيسي في ذلك: هو الاعتقاد بالعجز واليأس عن تطبيق تلك الأحكام، وإيكالها إلى القيادة المعصومة المتمثلة بالحجة المهدي المنتظر عليه السلام بعد ظهوره^(١).

(١) مبحث ولاية الفقيه، مصدر سابق: ص ١٠٧ وما بعدها بتصرف.

أي نوع من القيادات تبني السيد الشهيد قدس سره

وعلى ضوء هذا التعداد الذي قام به السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره للقيادات الإسلامية يظهر منه قدس سره إنه تبني القيادة الرابعة، ولكنه تحرك بدائرة القيادة الخامسة، مضافاً إلى ممارسة وتطبيق مصاديق القيادة الرابعة متى ما سنحت الفرصة لذلك. وقد قام بمهامها فعلاً داخل الحوزة والمجتمع أثناء توليه للمرجعية، بحيث يبين استمداد المشروعية لهذا النوع من القيادة من دليلين رئيسيين هما:

الدليل الأول: أدلة ولاية الفقيه، فإنها بعد أن ساعدت على جواز تولي الفقيه العادل للحكم الفعلي في البلاد الإسلامية، فإنها تساعد لا محالة على جواز توليه لمثل هذه المرجعية، فإنها إنما تقوم ببعض الأعمال السابقة التي رأيناها مشروعة للفقيه العادل في الإسلام، فتكون أدلة الولاية دليلاً على ما هو أعم وأشمل من سلوك هذه القيادة، والدليل على الأعم دليل على الأخص لا محالة.

الدليل الثاني: سيرة الأئمة عليهم السلام، فإنهم بعد إقصائهم عن الحكم الإسلامي، ووقوع المجتمع المسلم في بوتقة القيادات المختلفة - منحرفة تارة وكافرة أخرى وعنصرية ثالثة وتشكيكية رابعة - كرّسوا عليهم السلام

جهدهم الرئيسي في المحافظة على قواعدهم الشعبية لصيانتها عن الانحراف العقائدي من ناحية وعن الإبادة والإستئصال من ناحية أخرى. كما كرّسوا جهودهم أيضاً على بثّ الثقافة الإسلامية المعمقة، كما يعتقدونها عليهم السلام بين أوساط المسلمين، لتحقيق غرضين مزدوجين:

أحدهما: تعميق الثقافة الإسلامية الصحيحة لدى قواعدهم الشعبية.

ثانيهما: عرض الأطروحة الإسلامية الصحيحة على الآخرين، من مسلمين وغير مسلمين، حتى يفهم الجميع صدقها وإخلاصها ومطابقتها لتعاليم الإسلام، كما أرسل به النبي صلى الله عليه وآله وأنزل به القرآن الكريم. وبذلك أعطانا الأئمة عليهم السلام صورة واضحة عن القيادة الإسلامية وكيف يجب أن تكون عليه عند انحسارها عن الحكم، وهذا هو معنى المرجعية الواعية. ويجب أن يكون لنا بهم اسوة حسنة^(١).

إذن كان من أهداف القول بالولاية للسيد الشهيد قدس سره هو الحفاظ على المستوى العقائدي والسلوكي للقواعد الشعبية في المجتمع المنحرف، بعد تعميق الثقافة الإسلامية الصحيحة عندهم، مضافاً الى عرض الأطروحة الإسلامية الصحيحة على الآخرين.

(١) المصدر السابق: ص ١١٢ وما بعدها.

وهذا التحرك بهذا النحو من القيادة ما هو إلا إعطاء صورة واضحة عن القيادة الإسلامية وكيف يجب أن تكون عند انحسارها عن الحكم.

وهذا يعني إننا إذا إفتقدنا هذا النوع من القيادة في زمن الغيبة الكبرى سوف نساهم في ضياع الصورة الحقيقية للإسلام في كيفية تعامله مع المجتمع المسلم في حالة وجود ظروف طارئة وحادة تسعى بقوة لطمس هوية الإسلام وانحساره عن مداه الطبيعي في النواحي الرئيسية التي تمدّ المجتمع بالحياة.

وأعتقد أنه سوف يكون من المعيب علينا في ظرف ما تتسلط قوى الإستكبار على بلادنا الإسلامية ومنها العراق بالخصوص من أجل التغيير في الكثير من خصائصه الفكرية والعقائدية، ويبقى الفقيه مكتوف الأيدي تجاهها بحجة عدم القول بالولاية العامة، وثم فسح المجال لأناس غير مؤهلين ليتسلطوا على رقاب الناس بلا هدى ولا كتاب منير.

الثمار التي أنتجها القول بالولاية العامة للسيد الشهيد **قدس سره**

من أهم الأمور التي أنتجها القول بالولاية العامة للسيد الشهيد **قدس سره** هو أمره بإقامة صلاة الجمعة المباركة في عموم العراق، بعد أن كانت مغيّبة لقرون طويلة، ولقد كان لها كبير الأثر في توعية القواعد الشعبية فيما يدور حولها من مخططات طاغوتية للقضاء على الإسلام، مضافاً إلى كشف الكثير من الحقائق المغيّبة عنهم، أو قل التي كانت لا تظهر لهم بشكلها الصحيح بسبب الجهل من جهة، والتحريف من جهة أخرى.

مضافاً إلى أن السيد الشهيد **قدس سره** برهن على قدرة الولي الفقيه على تحريك الجماهير أو إيقافهم حتى مع وجود السلطان الجائر، ولو كان على مقدار التدريب فقط، أو التلاعب بمشاعر السلطة الغاشمة، بحيث تفهم أن نفوس المؤمنين لا زالت تحتفظ بقوى كامنة من الممكن والوارد جداً أن تتحرك بأية لحظة تمتلك فيها الجو المناسب للخروج من القوة إلى الفعل.

وهذا ما حدث فعلاً عندما طلب من أتباعه ومحبيه السير إلى كربلاء في أربعينية الإمام الحسين عليه السلام، ثم بعد ذلك أمرهم بعدم المشي لزيارة الأربعين، وفي حينها عندما سُئل عن سبب منعه المشي، قال: (المنع داخل في شيء أستطيع أن أسميه تربية المجتمع وتدريب المجتمع على الطاعة للحوزة

العلمية سواء كان خرج الأمر من السيد محمد الصدر أو من أي عالم من العلماء، فإن المفروض الشارع كما يعبرون أن يطيع الحوزة ولولا طاعة الحوزة إذن يفشل الشارع بطبيعة الحال، ويتدهور، ويؤدي أمره إلى الفساد وإلى الفسق، فالحافظون للدين في الحقيقة إنما هم علماء الدين والحوزة ككل، فالمفروض طبعاً إطاعة أوامرها، وكذلك فرعاً لذلك المفروض التدريب لإطاعة أوامرها، لأنه ربما يحصل أمرٌ فيه شيء من الصعوبة من قبيل - ولمجرد المثل - أنه شخص أمر بالولاية (مدخن) أنه يقطع السيكرة لا يدخن إطلاقاً يقع في حيص وبيص وصعوبة، لكن لا، مع التدريب على ذلك فالمسألة تكون أسهل، هذه الصعوبة تتدلل، فالمفروض أن يكون التدريب جماعياً أو اجتماعياً في الحقيقة، وليس فردياً بطبيعة الحال، وإن كان المثال مجرد تدريب فردي - محل الشاهد - فمن جملة التدريبات هو توجيه أوامر مولوية إلى المجتمع لأجل أخذ الإنطباع الصحيح منه، والحمد لله الذي جرب في الواقع، وأنا أيضاً قلت في صلاة الجمعة التي شكرتهم على ذلك أنه بالرغم من أنكم ترغبون ومتحمسين للذهاب جزاكم الله خيراً إلى هذا الشعار الديني، مع ذلك أنتم فضلتُم الجانب الآخر وهو الأمر الحوزوي المولوي بعدم الذهاب...^(١).

ومن بوادر هذه الولاية التي دعا إليها السيد الشهيد محمد الصدر قدس

(١) مواعظ ولقاءات، مصدر سابق: ص ١٤٨ وما بعدها.

سره هو إنشاء المحكمة الشرعية وتعيينه لثلاثة قضاة فيها. وعندما سئل قدس سره عن ذلك قال: (لست أنا الذي أوجدته - أي القضاء - وإنما الله أوجده، وكذلك الأئمة امروا به، والأئمة طبقوه سلام الله عليهم، فكل ما في الأمر أنه - طبعاً - الشيعة كانوا جيلاً بعد جيل بدرجة من التقية التي تمنع التصريح، حتى أشخاص الأئمة سلام الله عليهم كانوا أيضاً بدرجة من التقية، وكذلك الكثير من علمائنا كانوا بدرجة كبيرة من التقية، ولكنه ليس الأمر كما نتصور أنه لم يوجد شيء من هذا القليل، حتى أن جملة من العلماء أقام الحدود والتعزيرات وقطع اليد وقتل و... الخ. في سبيل تطبيق الحكم القضائي الشرعي جزاهم الله خيراً، لأنهم كانوا يرون وجوب إقامة القضاء، ومثلاً يرون الولاية العامة، واعتيادي قد أجروها ربما السيد الداماد أو غيره - حسب المنقول - أنه من المقيمين، وكذلك السيد بحر العلوم جد الأسرة، وليس غريباً، الله تعالى على كل حال منّ بالفرصة لإمكان تأسيس شيء من هذا القليل، وليس هذا تغيير للحكم الشرعي، وإنما أيضاً أكرر: أي مجتهد يستطيع أن يقوم بالمهمة القضائية، لكنه الطرف الآخر الذي له العقلية الأخرى التي لا تفكر بها ليس لهم مزاج أو يشعرون بتقية مكثفة من هذه الناحية، لا، أنا الحمد لله، الله تعالى منّ عليّ بشيء من قوة القلب الذي استطيع أمشي به بهذا الاتجاه...)^(١).

(١) المصدر السابق: ص ١٤٠ وما بعدها.

إذن فالسيد الشهيد بهذا القسم من أقسام القيادة الإسلامية استخدم الولاية وتحرك من خلالها لبث الوعي والإرشاد، ويمكن لنا أن نذكر شيئاً من فوائدها التي عمّت على المجتمع:

أولاً: أنها كانت السبب الرئيسي في إسقاط الطاغية صدام، وذلك لأن الهيمنة والاستحواذ على الشارع العراقي كان واضح الملامح بأنه يميل الى كفة السيد محمد الصدر قدس سره، مما أدّى الى إيجاد تيار بدأ بالنمو والتكاثر ويتجه بقوة نحو تطبيق ما يأمره به السيد الشهيد قدس سره، فأصبح سحب البساط من تحت قدمي الطاغية وشيكاً، مما أدّى ذلك الى الإسراع بالقضاء على السيد الشهيد خوفاً من اسقاط النظام على يديه، وخصوصاً أنه استخدم المنحى المولوي في أوامره، وهذا الأمر الذي امتعزت منه القوى المهيمنة في المنطقة لم يحدث لها من قبل أية مرجعية أخرى بعيدة عن القول بالولاية.

فلما شعروا بضعف صدام اللعين وعدم إمتلاكه للأدوات التي تستطيع إيقاف مشروع الصدر قدس سره الذي حرك الشارع العراقي، قرّروا حينها أمرين مهمين:

الأول: القضاء على السيد الشهيد قدس سره.

الثاني: بعد أن يتم القضاء على السيد الشهيد قدس سره، يتم القضاء على

"صدام" كونه أصبح غير قادر على تأدية الدور المناسب للمرحلة القادمة ولذلك نفذوا ما أرادوه وبأعذار مختلفة حتى يضيع ويلتبس الأمر على العوام من الناس.

ثانياً: إنتشار الوعي والثقافة الإسلامية المعمقة بين أوساط المجتمع العراقي بحيث أصبح التعامل بالمنحى الفقهي والإسلامي واضحاً جداً لمن خالط المجتمع في تلك المرحلة من التاريخ، ولم يمر العراق في تأريخه بمثل هذه الصحوّة الإسلامية، وخصوصاً بوجود نظام البعث الكافر، وما كان ليتم ذلك لولا تلك الحركة والصوت الولائي الذي اعتمده السيد الشهيد قدس سره.

ثالثاً: عاش المجتمع تجربة الشجاعة في مواجهة الطواغيت، لأنهم قد وصلوا الى مرحلة الإطمئنان بأن حفظ الدين أهم من حفظ الروح، وما ذلك إلا لأنهم قد رأوا الشجاعة الفائقة التي كان يمتلكها السيد الشهيد قدس سره في مواجهة أعداء الله وكيف أنه يهتف في وسط مسجد الكوفة المعظم بالشجب والإستنكار لأفعالهم.

رابعاً: إنّ القاعدة التي أوجدها السيد محمد الصدر قدس سره والفكر الذي أوجده في المجتمع والذي نشأ عليه جيلاً معتداً به من الشباب في حياته، هو نفسه الذي قاوم المحتل البغيض، بعد أن كان الأغلب قد رحب به، وحتى

الحركات الإسلامية التي تدّعي الآن مقاومتها للمحتل وطرده، لم يكن لها أي صوت أو أثر في ذلك، وبقي المقاوم الوحيد للمحتل وتحمل ما تحمّل من أجل ذلك هو التيار الصدري لا غير، وتحت مسمّى جيش الإمام المهدي، ولولا هذه النهضة التي أوجدها السيد الشهيد قدس سره، لكان للمحتل أوراق قابلة للتنفيذ داخل المجتمع العراقي، لو تحققت، لما بقي للدين أثر ولمحقت وسحقت الهوية الإسلامية من هذا البلد، وهو الهدف الأساس من دخول المحتل للعراق، وفي هذا الصدد يقول صاحب كتاب العراق أرض النبوءات والفتن: ولكن الهدف من إحتلال العراق هو الإطاحة "بصدام حسين"، وهذا ما أعلنه بوش الابن بصراحة يوم ١٩ مارس ٢٠٠٣ من أنّ القوات الأمريكية ستدخل العراق حتى لو تنحى "صدام حسين" عن الحكم لفرض العلمانية التركية، وإقتلاع الدين الذي يولّد الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط^(١).

(١) العراق أرض النبوءات والفتن، منصور عبد الحكيم: ص ٩٦.

الفروق بين القيادة المعصومة وغيرها

قد بين العلماء الأعلام عدّة فروق بين قيادة المعصوم وغيرها من القيادات وسنذكر أقوال بعض منهم في هذه المسألة:

يقول السيد كاظم الحائري دام ظله: (ولكن وحسب ما نفهمه من مجموع الأدلة أنّ ولاية الفقيه تختلف عن إمامة الإمام المعصوم في عدّة جوانب، وهذه الجوانب هي:

١ - الإمام المنصوص عليه معصوم عن الزلل والخطأ وهو قدوة للمؤمنين ويجب عليهم إتباعه بشكل عام ومطلق وبلا إستثناء، بينما الشروط اللازمة للوليّ الفقيه هو العدالة وليست العصمة، وقد يتفق أن يزلّ أو ينحرف - لا سمح الله - فتسقط عندئذ عنه الولاية.

٢ - الإمام تستمر ولايته لما بعد موته، فله أن يحكم بحكم ما في حال حياته ويستمر حتى بلحاظ ما بعد وفاته، بينما الفقيه تنتهي ولايته بمجرد موته.

٣ - إنّ الولاية الثابتة للنبي صلى الله عليه وآله وللإمام تعني الأولوية على نفوس المؤمنين من أنفسهم ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾، بينما هذا المعنى غير ثابت بالنسبة للفقيه، بمعنى أنّ الفقيه الذي ورد الدليل على ولايته لا يعدو أن يكون من سنخ سائر أدلة الولايات الإعتيادية، كولاية

الأب على الأطفال وما شابه ذلك، وولاية الأب على طفله لا تجعله أولى بالطفل من نفسه، وإنما هي رعاية مصلحة الطفل، وسدّ نقصه بإعتباره طفلاً.

فالمقصود بولاية الفقيه على الناس والمجتمع هو سدّ النقص والقصور الحاصل لذيها، ويكون أمره نافذاً^(١).

ويذكر صاحب كتاب الولاية والمرجعية من جملة الفوارق بين ولاية الفقيه وولاية المعصوم هو: عدم وجوب الإلتزام الفكري والعقلي بأراء الفقيه الولي. بينما في ولاية المعصوم الذي لما كان قوله وفعله وتقريره حجة إلهية علينا، كان من الواجب موافقته وعدم مخالفته. وذلك لأن الصلاحيات التي تثبت للفقيه هي ما كان ثابتاً للمعصوم، من حيث هو حاكم ورئيس أول للدولة، وليس من حيث هو معصوم، فأى صفة تثبت له من حيث هو معصوم، فهذا لا يثبت للفقيه لأنه بكل بساطة ليس معصوماً بالمعنى الثابت في الإمامة^(٢).

أمّا السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره فيقول: وتتلخص مهم الفروق

(١) الإمامة وقيادة المجتمع، محاضرات سماحة آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني

الحائري، نشر دار المتقين، بيروت، ط ٣: بتصرف.

(٢) الولاية والمرجعية، تكامل أن تنافس، مصدر سابق: ص ١٣١.

بين القيادة المعصومة وغيرها في النقاط التالية:

النقطة الأولى: أنَّ الإمام المعصوم عليه السلام منصوص عليه في أصل التشريع بشخصه ومسمّى بإسمه، بخلاف القائد غير المعصوم، فإنّه يستمدّ صلاحياته من النيابة العامة، أي: كونه مصداقاً للعنوان الذي وقع موضوعاً للولاية في أدلتها، وهو كونه فقيهاً عادلاً.

النقطة الثانية: أنَّ الإمام المعصوم عليه السلام بصفته أحد مصادر التشريع الإسلامي يستطيع أن يطبق الحكم الإسلامي الواقعي، كما يراه الله عزّ وجلّ، وكما أنزله على رسوله وعلى صفحات كتابه الكريم، بخلاف القائد غير المعصوم، فإنّه قد لا يصل إلى الحكم الواقعي لبعده عن عصر التشريع، فيضطر إلى تطبيق الحكم الظاهري، وهو تكليف أو مجموعة التكاليف المجعولة في الإسلام لمن يجهل الأحكام الواقعية، ويكون عمله على أيّ حال صحيحاً ومجازاً شرعاً.

النقطة الثالثة: أنَّ الإمام المعصوم عليه السلام يجب إطاعته في أوامره ونواهيه الشخصية، بخلاف القائد غير المعصوم فإنّه لا يجب إطاعته في ذلك.

النقطة الرابعة: أنَّ الإمام المعصوم عليه السلام غير قابل للعزل ولا يجوز له التنازل، كما هو مبرهن عليه في محله. وهذا بخلاف القائد غير المعصوم، فإنّه

قابل للعزل ويجب عليه التنازل لو آنس من نفسه آثار الانحراف أو السقوط عن الأهلية.

النقطة الخامسة: أن الإمام المعصوم عليه السلام إذا جزم بالقيام بأي عمل أو إصدار أي تعليم فإنه يجب امتثاله ولا تجوز مخالفته أو مناقشته أو التدخل في تغييره. بخلاف القائد غير المعصوم، فإنه بالإمكان أن نتصور مجلساً أعلى يكون مشرفاً على تصرفاته وتعاليمه من ناحية، وعلى بقاء لياقته وأهليته للحكم من ناحية أخرى، وإصدار الحكم بعزله عن السقوط عن الأهلية، أو رفض حكمه عندما يتفق المجلس على مخالفته لقواعد الإسلام أو للمصلحة العامة^(١).

ويمكن لنا أن نضيف فرقاً آخر وهو: من غير الممكن أن يوجد شخص آخر مع الإمام لتكون له ولاية في عرض ولاية المعصوم عليه السلام، بينما من الممكن أن تكون هناك ولاية لفقيه هي في عرض ولاية الفقيه الآخر، ويمكن أن يتحقق هذا الفرض العقلي فيما إذا كان كل من الفقيهين يعيشان في منطقتين بعيدتين عن بعضيهما، بحيث لا يوجد في البين تعارض بينهما، عند قيامها بالأحكام الولائية التي تنشأ من المصالح العامة للمجتمع المتواجدان فيه.

(١) مبحث ولاية الفقيه، مصدر سابق: ص ١٢١.

مقارنة السيد الشهيد قدس سره بين الأسلوب التقليدي للمرجعية وبين أسلوبها الواعي

ثم يقارن السيد الشهيد قدس سره بين الأسلوب التقليدي للمرجعية وبين أسلوبها الواعي كما يجب أن يكون في عدة نقاط:

النقطة الأولى: أنه في إمكان المرجعية الواعية الأخذ بالقسط الوافر من الصلاحيات المسندة الى الفقيه بإعتبار ولايته في حدود إمكانها وظروف عملها. ولا ينبغي أن يقع في ذلك إشكال وإحتياط من الناحية الفقهية لمن تمت لديه أدلة ولاية الفقيه، وقال بثبوت هذه الولاية، إلا أنها ينبغي أن تأخذ بنظر الإعتبار أن تطبيق جملة منها في مجتمع منحرف يحتاج الى حذر من التخريب والانحراف، والى تخطيط سليم ضامن للنجاح. فإن الإسلام جاء بأحكامه - بما فيها ولاية الفقيه - كلاً مترابطاً يسند بعضه بعضاً. وأمّا إذا طبق قسم من أحكامه دون قسم - كما هو المفروض في عمل هذا الفقيه الواعي - فإنه يلاقي في طريقه مصاعب وعقبات لا بدّ من دراستها وأخذها بنظر الإعتبار.

وأما المرجعية التقليدية فقد قلنا أنها تأخذ بالإحتياط من الناحية الفقهية في تطبيق تلك الأحكام، وقد يذهب أهلها الى الإعتقاد بالعجز واليأس عن تطبيقها جملة وتفصيلاً، فيما عدا المجاهدين من الفقهاء (رضوان الله عليهم).

النقطة الثانية: أنّ المرجعية الواعية تأخذ زمام المبادرة الواسعة لنشر الثقافة الإسلامية الواعية بين الناس على أوسع نطاق، لكي تصل الى ذات النتيجة التي توخاها الأئمة عليهم السلام من نشر مثل هذه الثقافة بعد انحسارهم عن الحكم وهما:

أولاً: تعميق الثقافة الصحيحة الواعية لدى قواعدها الشعبية، دفعاً للفراغ العقائدي والتيارات المنحرفة والكافرة، والتوصل في نتيجة المطاف الى إيجاد مجتمع إسلامي يتمتع أكثر أفراداه بفهم الإسلام طبقاً لمصادره الأصلية، خالياً عما ألصق به من الشبهات والانحرافات.

ثانياً: إبراز أطروحة الإسلام التي يؤمنون بها الى الخارج ليفهمها عنهم المسلمون من المذاهب الأخرى، وغير المسلمين في مختلف أقطار العالم، حتى يعود للإسلام إحترامه ومكانته أمام الرأي العام العالمي، بعد أن شوهه المستشرقون وطعن فيه المغرضون.

النقطة الثالثة: أنّها تبدأ بتطوير نظام الوكلاء. وهم عبارة عن المبعوثين للتبليغ الإسلامي الى الأطراف. وهو يفتقد، بقليل او بكثير الى جهتين مهمتين لا بدّ ان يأخذ الفقيه الواعي زمام المبادرة الى إيجادها:

الجهة الأولى: تطهير هذا الجهاز من العناصر القاصرة والمقصرة، والإكتفاء

بإرسال الأفراد الأكفاء من الناحيتين الثقافية والعملية الى الخارج، لكي يحفظوا للإسلام رونقه ويعمقوا الوعي الإسلامي في المجتمع تحقيقاً للغايات التي سبقت في النقطة الثانية من هذا الكلام.

الجهة الثانية: توسيع هذا الجهاز لكي يشمل وبصورة واسعة البلاد الإسلامية كلّها، بل العالم كلّه، حتى تكون المرجعية الواعية قد أدّت مسؤوليتها تجاه الإسلام من عرضه أمام الرأي العام العالمي.

النقطة الرابعة: أنّها تبدأ بتطوير وتوسيع الحوزة العلميّة التي هي - في الحقيقة - تحت قيادتها المباشرة، وألصق الحياة بوجودها ومسؤوليتها، وذلك للحصول على نتيجتين مزدوجتين:

النتيجة الأولى: تعميق الوعي الإسلامي الإجتماعي في أفراد الحوزة، والمهم في ذلك إشعارهم بمسؤوليتهم بخدمة الإسلام في نشره في العالم وتطبيقه على أنفسهم وعلى الآخرين، وإشعارهم بدورهم القيادي في ذلك.

النتيجة الثانية: تكثير أفراد الحوزة العلمية ومضاعفتهم بالنحو الواعي المطلوب، لكي يحصلوا على المقدار الكافي من الأيدي العاملة في سبيل الدين الحنيف، لأجل الحصول على النتائج الكبرى التي حملنا عنها فكرة في النقاط السابقة..

النقطة الخامسة: أنّ المرجعية الواعية تنفتح على العالم بحوادثه وآلامه وعواطفه، في حدود مصلحة الإسلام، بحيث يرى العالم أعمالها ويسمع صوتها، ويحاول التجاوب معها، كأى قيادة شعبية بصيرة واسعة النفوذ، لتنال من ذلك نتيجتين إسلاميتين مزدوجتين:

النتيجة الأولى: انفتاح العالم عليها، ومعرفته بآرائها فيما يعيشه من مشاكل وما يتجرعه من غصص لكي يجدها بصيرة واعية تستطيع أن تضع النقاط على الحروف في مجال النقد السياسي، ووضع الحلول للمشاكل الاجتماعية، وبذلك تكتسب المرجعية إحترام العالم وتقديره.

النتيجة الثانية: أنّها تستطيع أن تقف عندئذ - بنحو وآخر - مع دعاة بعض المذاهب والأديان الأخرى في تخطيط مشترك قائم على حرية العمل واستهداف الهدف الأعلى المشترك، وهو ضرب المادية ومحاولة تفنيد أفكارها وكفكفة انتشارها.

وبهذا تعرف أنّ المرجعية الواعية تستطيع أن تكون أقوى وجوداً وأبعد تأثيراً وأوسع نفوذاً وأسهل تحصيلاً لأهداف الإسلام من الأسلوب التقليدي الموروث^(١).

(١) المصدر السابق: ص ١٢٦ بتصرف.

وقد سعى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره حثيثاً في العمل بثبات من أجل تحقيق النقاط الخمسة التي ذكرها لبيان مقام عمل المرجعية الواعية داخل العراق. ولقد كان لها أثراً كبيراً في الحياة اليومية للشارع العراقي وأخذت آثارها تظهر للعيان بقوة يصعب الوقوف حائلاً ضدها.

إذن يتضح من كل ذلك، أن ولاية الفقيه هي ضابطة بينها المعصوم عليه السلام ورخصها بعده للفقيه الجامع لشرائطها، من أجل الإستمرار بآلية عمل لا تضيق من خلاله الهوية الإسلامية، وهي تواجه الانحرافات التي يتعرض لها المجتمع المسلم، فمن غير المعقول أن يبقى الفقيه يعيش في مرحلة التقية من دون أن يبادر للخروج منها والمجتمع المسلم يغرق بالمتاهات والشبهات الفكرية والانحرافات العقائدية، والظلم المستشري في البلاد والذي يؤدي الى مزلق شيطانية، الله العالم بنتائجها.

وهنا حتى يخرج الفقيه من الإنغلاق على مجرد بيان الأحكام الشرعية، فيما إذا سئل عنها، الى الخروج لمعالجة المسائل الخارجة عن بيان الحكم الشرعي والتي تتعلق بالمصالح العامة للمسلمين، والتي تجعلهم في حركة مستمرة للنضج والتكامل الذي تتطلبه المرحلة المعاشة من قبلهم، ومن هذا المنطلق كان لزاماً على المعصوم عليه السلام إعطاء مثل هذا الإذن في تحرك الولي الفقيه لحفظ بيضة الإسلام والذود عن الثوابت التي لا يمكن التخلي عنها بحال.

أوضح تجربتين للولاية العامة في العصر الحديث

لقد كانت أوضح تجربتين في عهدنا الحديث هي تجربة السيد الخميني قدس سره، وممارسته لولاية الفقيه، وكان من ثمارها هو تخلص الأمة الإيرانية من نير وظلم الشاه، الذي عاث في الأرض فساداً، وجعل من الشعب الإيراني آلة بيد الغرب يفعل ما يشاء، دون أن يعبأ للثوابت والمقدسات الإسلامية بشيء، ولولا تحرك السيد الخميني قدس سره، وقوله بالولاية العامة ودعوته لإقامة الحكومة الإسلامية، وتحركه العملي بهذا الاتجاه، لما إنزاح ذلك الطاغوت عن الشعب الإيراني.

ولو بقي الفقهاء يعيشون مرحلة التقية وقولهم بالولاية الخاصة وتمسكهم بالأمور الحسبية فقط، لما حدث شيء من التغيير قط ولظل المسلمون في ساحة مغلقة من العبادات الضيقة يخافون أن يتخطفهم الطير في كل لحظة.

والتجربة الأخرى هي تجربة السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، حيث تحرك داخل العراق، واستخدم صلاحيات الولي الفقيه بتقنية ذكية للغاية، بحيث باغت بها صنيعة أمريكا في المنطقة، وسحب البساط من تحت قدميه، ثم صعد به بيديه إلى جبل المشنقة. وذلك بعد أن أعلن وجوب إقامة صلاة الجمعة المباركة والمغنية التي لم يجرؤ أي فقيه داخل العراق بالأمر بإقامتها

إستحباباً فضلاً عن الوجوب، فكان ما كان لها من قيمة إيمانية تفردت بها دون سائر العبادات والطاعات، التي تصل بالفرد المؤمن الى تذوق طعم الحرية وقرع آذان الظالمين، وذلك بالمطالبة بحقوقهم والتنديد من خلالها بأسياء صدام نفسه، من أمريكا وإسرائيل ومن لف لفهم، مضافاً الى أمره بإنشاء المحاكم الشرعية، مما أدى الى توجه الكثير من المؤمنين إليها، وعدم ذهابهم الى محاكم الدولة الظالمة.

وكذلك استخدام الأوامر الولائية للذهاب مشياً على الأقدام الى الإمام الحسين عليه السلام، ناهيك عن قوله فيما يخص القضية الفلسطينية حينما قيل له قدس سره: بأن مجلة الهدى نشرت في عددها العاشر بياناً بتوقيع أبناء القدس يطلبون به توثيق أمركم بدعم المجاهدين تحريرياً، ثم سُئل قدس سره: ما قصة هذا البيان وما هو موقفكم تجاه قضية فلسطين بمعارضتها وبحكومتها المزعومة ومحتليها؟ فأجاب قدس سره:

(أنا في هذا الصدد لا أعرف أكثر مما تعرفون. أنا في الحقيقة في إحدى خطب الجمعة أيدت الثورة الفلسطينية ودعمتها بشكل إجمالي، أي بلا تركيز على حركة معينة منها أو على اتجاه معين أو اعتقادات معينة، وإنما أيضاً بصفتها تمثل الوجود الجهادي ضد العدو المشترك الذي هو إسرائيل، هذا الوجود

الجهادي العام الموجود في الفلسطينيين جزاهم الله الف خير أنا أدعمه ولا زلت أدعمه، وأعلنت على دعمه في الجمعة، ويبدو أن هذا أثر تأثيراً حقيقياً - نستطيع القول - في بعض أبناء فلسطين الذين أوصلوا لي في الحقيقة منشوراً، الظاهر أنهم طبعوا منه نسخاً ولا أعرف لمن أعطوه، أنا وصلتني نسخة - بالعرف نسميه (منشور) - وهذا بالعبارة الموجودة في مجلة الهدى أعطيتها للهدى وقلت لهم اطبعوه حتى يعلن ويعرف ردّ الفعل لأبناء فلسطين ولمجاهدي فلسطين بالتأييد الذي أيده لهم، كما أنّه أنا أيديهم هم أيّدوني جزاهم الله خيراً - هذا مختصر مفيد - وهذا الذي حصل، وأنا لا أعرف شيئاً أكثر من ذلك، لأنّه اتصال مباشر بيني وبينهم لم يحصل وإلى هذه الليلة - محل الشاهد ليس هذا - والشيء المتوقع أن يحصل أمران:

أولاً: أنّه كل شخص يقول لي أنّه أنا أذهب فأجاهد مع الفلسطينيين، أنا سوف أعطيه الضوء الأخضر بكل تأكيد، لربما غيري من المراجع أنه يقول له هذا به إشكال، أنت إفحص عن القيادة هل هي حقّة، هل هي باطلة، إفحص عن - مثلاً - الوضعية الإجتماعية، الوضعية العسكرية، أن لا تلقي نفسك بالتهلكة، لا، أنا أقول له أنت اذهب، إنّما قلبك مخلص لله وعقلك أيضاً مع الله، وهذا يكفي في أنّه إذا قتلت، فإنك سوف تموت شهيداً، وهذا جداً كاف، ما عليك من القيادة، لأن القيادة صحيح ربما تكون بعض القيادات مشكوكة أو

ربما قابلة للمناقشة، إلا أنه مع ذلك إذا كانت قيادتك قابلة للمناقشة فالله تعالى لا يحاسبك كما يحاسب القيادة، وإنما أنت جندي مجاهد وتموت في سبيل الله، وهذا جداً كاف.

والشيء الآخر الذي متوقع أن يحصل هو الدعم المالي، وإلى الآن أنا لم أدمع مالياً وذلك لأنه موارد قليلة ولو كان لي موارد معتد بها في داخل العراق أو في خارج العراق لفعلت، وأنا بودي أن أفعل وهذا أيضاً نداء لهم، لكنه هذا بعد أن يكون هناك موارد معتد بها، لأنه طبعاً المسألة سلاح معتد به ينبغي أن يقوموا به وليس بندقية أو مسدساً وإنما - مثلاً - دبابات أو راجمات أو شيء من هذا القبيل، وهذا ما لا أستطيع القيام به، والله تعالى يعلم إن شاء الله أول فرصة في الإمكان أنا أقوم بذلك - وأما - وإن كان هي ليست لطيفة لكن لمجرد الترويح - إذا كان السلاح هو الحجارة، فالحجارة رخيصة ومتوفرة لا يحتاج إلى مال، إن السلاح بالمعنى المنطقي والذي يكون مضرراً بالعدو كما هو المتوقع يكون على ذمتي غالباً، إن شاء الله أتمنى من الله أنه الله تعالى يوسع حالي، وينصرني بمعنى من المعاني حتى أستطيع أن أنصرهم بعون الله سبحانه وتعالى^(١).

(١) مواعظ ولقاءات، مصدر سابق: ص ٢٩٦ وما بعدها.

وفي سؤال آخر عن جنوب لبنان وعن رأيه بالموقف هناك، فقال: (ليس هناك فرق في الجهاد ضد إسرائيل، وضد الإستعمار بين أن يكون في داخل إسرائيل أو في داخل فلسطين، بتعبير آخر أو في خارجها هي نفس النتيجة، مثلاً يكونون في لبنان مجاهدين ضد إسرائيل أو في الأردن مجاهدين ضد إسرائيل أو في السعودية مجاهدين ضد إسرائيل والله تعالى يتقبل منهم، وأيضاً يعطيهم النتائج الدنيوية والأخروية المتوقعة بطيبة الحال، وإننا طبعاً نحن نسمي هذه الدول كدول محايدة لإسرائيل، وإلا لو كان شخص ضد إسرائيل في العراق أو في البرازيل أو في كندا أيضاً لا يهم إذا استطاع أن يعمل شيئاً مما يخفف من الغلوى الإستعمارية، طبقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ التوبة، ١٢٠، وهذا لا يفرق فيه بين داخل دويلتهم أو خارج دويلتهم، في المناطق المحايدة أو في غير المناطق المحايدة، إن شاء الله ما دام الإخلاص والإيمان متوفرًا عند أي واحد من المؤمنين والمسلمين، إذن فهو مثاب ومجاهد ووفاته قتلاً أيضاً شهادة في سبيل الله، فمن هذه الناحية المسألة متتهين منها، ويعني في الحقيقة أستطيع أن أقول ليس قلبي فقط بل قلب جميع المخلصين هنا مع الجنوب اللبناني الذي كان ولا زال مظلوماً في الحقيقة بمبادرات متعددة ومستمرة من القصف الإسرائيلي ضده في الحقيقة، وهذا شيء مؤسف وظالم بطبيعة الحال ونستنكره

من هنا وأنا سئلت في يومٍ ما من قبل بعض اللبنانيين: أن هناك العلماء يستشكلون أنه أنتم، لا تذهبون وتقومون بعمليات فدائية، حتى لا يكون هناك رد فعل إسرائيلي ضد - مثلاً - القرية الفلانية أو المدينة الفلانية أو كذا، قلت لهم: لا، اذهبوا افعلوا ولكم الثواب والأجر وعليهم الوزر، هم إذا ردّوا بالمثل أو أكثر من المثل، إننا وزرهم عليهم ليسوا أنتم سببتم - بمعنى من المعاني - هذا وإننا نستطيع أن أقول النفس الأمارة بالسوء والتعصب الشديد الذي عند اليهود هو الذي أنتج ذلك، وليس هي العمليات الفدائية التي هي من أجل الإخلاص لله تعملها لا أكثر ولا أقل، فمن هذه الناحية إن شاء الله بمقدار ما أستطيع، طبعاً هنا أيضاً ظروف في العامة والخاصة لا تكاد تساعد على شيء من هذا القليل وإلا بمقدار ما أستطيع أنا متجاوبٌ جداً مع أولئك المجاهدين جزاهم الله خير جزاء المحسنين^(١).

ولو تمعنّا بكلام السيد الشهيد قدس سره، للاحظنا بأنه يتكلم وكأنه صاحب دولة قائمة بذاتها، أو قل أقام دولة داخل دولة، ولذلك بدأت تظهر بوادر ضعف "صدام" وجهازه القمعي في كيفية مواجهة ما يخطط له السيد الشهيد قدس سره، فهو في كل يوم كان له تحرك جديد يزيد من تلهف المجتمع إلى التعرف أكثر على الشريعة الإسلامية الحقّة وتطبيقها في مفرداتهم اليومية،

(١) المصدر نفسه: ص ٢٧١ وما بعدها.

مما أوجد عند المؤمنين شعوراً بالإستهانة بسلطة صدام وغيرها. هذا الأمر أدى بتعجيل مؤامرة إغتيال السيد محمد الصدر قدس سره من أجل الخلاص من الخطر الذي أوجده في العراق، والذي يهدد جميع مصالحهم في المنطقة وليس العراق فحسب، فهم استعجلوا بذلك ليعودوا مرة أخرى ويعالجوا الخلل الذي حصل في زمن "صدام اللعين" بحيث سمح لفتيه مثل السيد الشهيد محمد الصدر أن يعمل عمله المؤثر داخل منظومة الدولة الصدامية التي تعب الثالث المشؤوم من أجل إيجادها وتقويتها. فتيقنوا بأن "صدام" أصبح عاجزاً عن مواجهة أمثال السيد الصدر قدس سره، وحتى لا يعطوا الفرصة لفتيه آخر يدعو إلى الولاية العامة أن يسقط "صدام" بنفسه ويستلم زمام الأمور في العراق - فليس كل مرة تسلم الجرة - فسعوا إلى تغيير صدام بنظام استبدادي جديد يقودون من خلاله العراق. ولذلك اختلقوا الأعذار الواهية والتي أصبح العالم بأسره غير مقتنع بها من أجل احتلال العراق.

إذن الآن يمكن لنا القول: لولا تمكن الفقيه من استخدام الإذن من قبل الإمام المعصوم عليه السلام في استخدام صلاحياته الولائية على الأمة وإدارة أمورها بما يخدم قضية استمرار الإسلام بثوابته ثم التكامل من خلالها، لما تمكنت الأمة الإيرانية من الخلاص من نظام الشاه وتشكيل دولة إسلامية بهذا الحجم، وكذلك لولا تحرك السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، من خلال

قوله بالولاية العامة، لما إنزاح كابوس المجرم صدام عن العراق، ولو بقي الفقهاء يدورون بمدار الولاية الخاصة، لما أمكن للمجتمعات الإسلامية من أن ترى النور، لأننا لا نستطيع مواجهة المد المضاد للإسلام، كونه أكبر من حجم الفقيه الذي يقيد نفسه بمبدأ الولاية الخاصة، وحينها لن نتمكن من رؤية البعد الحقيقي للإسلام وخصوصاً إن بقينا تحت مقولة: (لا تتحرك الآن فإن الوقت غير مناسب) وياليت شعري متى يحين الوقت المناسب لديهم؟!.

كيف ينظر الأئمة عليهم السلام لحاكمية وسلطة من هو دونهم

يُشكك صاحب كتاب "الوصايا الضائعة" ويقول: (كيف ينظر الأئمة عليهم السلام لحاكمية وسلطة من هو دونهم من الأتباع في الوقت الذي يواجهون صراعاً من مختلف الجهات حول أحقيتهم بولاية الأمور وكونهم المرجع والحاكم الشرعي للمسلمين)^(١).

ثم يذكر عدّة أحاديث يستشهد بها لما ذهب إليه فيقول: (هناك العديد من النصوص التي تؤكد حاكمية أئمة أهل البيت على الشريعة والناس وتحذر مخالفتهم من الظلال لتنصيبهم خلافة زائفة دونهم وتنبه فقهاء مذهب آل البيت من الوقوع في المزلق الذي سقط فيه غيرهم من السابقين بعد تجاوزهم حدود صلاحياتهم وتبني وسائل وبدع لمعرفة الحكم الشرعي).

ثم يذكر الأحاديث التي هي:

الحديث الأول: عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ التوبة، ٣١. فقال: والله

(١) الوصايا الضائعة، مصدر سابق: ص ٥١.

ما صاموا لهم ولا صلّوا لهم ولكن أحلّوا لهم حراماً وحرّموا عليهم حلالاً
فأتبعوهم).

ثم يعلق ويقول: هل يخطر ببال القارئ لهذا النص الشريف أنّ عوام بني
إسرائيل قد عرفوا الحلال من الحرام وعلموا بمخالفة أحبارهم لنصوص
الشريعة ومع ذلك أطاعوهم؟ كلا بل إنّ أساس الخطأ كان في أسلوب الأخذ
عنهم حيث جعلوهم بمنزلة الأنبياء والأوصياء، ولم يتفكروا أو يراجعوا
أحكامهم، بل أخذوا عنهم أخذ اليقين.

الحديث الثاني: عن أبي إسحاق النحوي عن أبي عبد الله عليه السلام في
حديث قال: (والله لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا وتصمتوا إذا صمتنا ونحن فيما
بينكم وبين الله عزّ وجلّ وما جعل الله لأحد خيراً في خلاف أمرنا).

ثم يقول: هذا الحديث لا يختص بالعامة من بسطاء الناس فليس من
ديدنهم أن يقولوا إذا صمت أئمة آل البيت، وإنما هو مختص بفقهاء المذهب
دون غيرهم الذين ترد عليهم المسائل والشبه حيث يجعلهم الناس قضاة
وحكام فيما شجر بينهم فهم الموضوعون في حلقة الإبتلاء هذه.

الحديث الثالث: عن إبراهيم بن أبي محمود عن الرضا عليه السلام في
حديث طويل قال: أخبرني أبي عن آبائه عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال:

(من أصغى إلى ناطق فقد عبده، فإن كان الناطق عن الله فقد عبد الله وإن كان الناطق عن إبليس فقد عبد إبليس، إلى أن قال يا بن أبي محمود إذا أخذ الناس يميناً وشمالاً فالزم طريقتنا فإنه من لزمنا لزمناه ومن فارقنا فارقناه، فإن أدنى ما يخرج الرجل من الإيمان أن يقول للحصاة هذه نواة ثم يدين بذلك ويبرأ ممن خالفه، يا بن أبي محمود احفظ ما حدثك به فقد جمعت لك فيه خير الدنيا والآخرة).

الحديث الرابع: عن محمد بن خالد عن أخيه سفيان بن خالد قال: (قال أبو عبد الله عليه السلام: إياك والرئاسة فما طلبها أحد إلا هلك فقلت: قد هلكنا إذا ليس أحد منا إلا وهو يجب أن يذكر ويقصد ويؤخذ عنه، فقال: ليس حيث تذهب إنما ذلك أن تنصب رجلاً دون الحجة فتصدقه في كل ما قال وتدعو الناس إلى قوله).

ثم يعلق ويقول: على وفق هذا الحديث نرى بوضوح تعلق الأمر بحكومة لا بفقاهة.

الحديث الخامس: عن الحجاج بن الصباح قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام إنا نحدث عنك الحديث فيقول بعضنا قولنا قولهم، قال: فما تريد؟ أتريد أن تكون إماماً يقتدى بك؟ من رد القول إلينا فقد سلم.

أن الغياب يمثل مرحلة من مراحل التكامل، أو قل إنتقالة لا بد من أن يمر بها المؤمنون، لما غيَّب الله عزَّ وجلَّ وليَّه وكما جاء في الحديث: (عن الفضل بن عمر الجعفي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: أقرب ما يكون العباد من الله وأرضى ما يكون عنهم إذا افتقدوا حجة الله فلم يظهر لهم ولم يعلموا بمكانه وهم في ذلك يعلمون أنه لم تبطل حجة الله ولا ميثاقه، فعندها توقعوا الفرج صباحاً ومساءً، فإنَّ أشدَّ ما يكون غضب الله على أعدائه إذا افتقدوا حجَّته، فلم يظهر لهم)^(١).

وهذه المرحلة التي يختبر من خلالها المؤمنون قد أشار لها القرآن الكريم بواضح العبارة حينما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ البقرة، ٢-٣. والإيمان بالغيب هنا وكما فسرهُ بعض المفسرين هي مرحلة زمان غيبة الإمام المهدي عليه السلام ووقت خروجه^(٢). لأنه قد غاب عن الحس، أو قل هي مرحلة ما يدرك بالدلائل والآيات، وبما إنها مرحلة مهمة للغاية بالنسبة لتكامل

(١) كتاب الغيبة، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠ هـ)،

تحقيق الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ علي أحمد ناصح، نشر مؤسسة المعارف

الإسلامية، قم، ط ٣، ١٤٢٥ هـ: ص ٤٥٧.

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج ١، ص ٤٨.

الفرد لذلك وصف الله تعالى أتباعها بالمتقين.

مراحل التكامل التي يمرّ بها المؤمنون

وعليّنا أن نلتفت الى جانب مهم قد مرّ به المؤمنون خلال تعاملهم ومعاشتهم مع الأئمة المعصومين عليهم السلام أو ما سيمرون به في المستقبل، يمكن لنا أن نقسّمه الى ثلاث مراحل، وكل مرحلة تختلف في بناها التكاملية والمعرفية عن الأخرى وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة تكامل المؤمنين بوجود المعصومين عليهم السلام.

وهي مرحلة تواجد المؤمنين تحت رعاية وتربية المعصومين مباشرة، بحيث يتلقون أوامرهم ويستمعون حديثهم، ويوصلون لهم الأسئلة، ويخبرونهم عن احتياجاتهم وكيفية الوصول الى المعرفة بأقصر الطرق وأنقاها. وبعد أن نجح المؤمنون في هذه المرحلة وحسب التخطيط الإلهي استحقوا الانتقال الى المرحلة الأخرى.

المرحلة الثانية: مرحلة تكامل المؤمنين بغياب الإمام المعصوم.

وهي مرحلة تكامل المؤمنين في حال غياب الإمام المعصوم عليه السلام، ولكن هل غياب الإمام يعني غياب الحجّة؟ فالحديث واضح وصريح يقول:

(... لم تبطل حجج الله عنهم وبيّناته ...) إذن لابد من أن تبقى الحجة قائمة في هذه المرحلة والمعصوم سلام الله عليه ملتفت الى ذلك، بل هو مأمور في إيجاد سبباً يجعل المؤمنين في حالة عدم الشك والريب عند خفائه. فكان الوقت مناسباً لإظهار نتائج البعد التربوي والعلمي لطلاب الأئمة المعصومين وهم يقودون المجتمع، كونهم قد مروا بمراحل زمنية متتابعة، ومعصوم بعد معصوم ولمدة ما يقارب ٣٢٥ سنة، حتى إذا ما وصلوا الى مرحلة من مراحل التخطيط الإلهي التي يكون فيها حتمية غياب الإمام المهدي عليه السلام، يكون لهم الدور الحركي في قيادة المسلمين وعدم الجمود والتحجر أمام التغيرات والتحويلات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع الإنساني، وهذا هو معنى الإسلام يقود الحياة، حتى وإن كان الإمام غائباً فهناك مرحلة تحتاجها الأمة وهي تمر بقيادة ما دون العصمة.

ولذلك أخذ الأئمة المعصومون عليهم السلام بتغذية طلابهم ومريديهم بالعلوم الإلهية ومعرفة طرق التوصل للأحكام الشرعية، وكيفية قيادة الأمة من خلال الإرشادات والتوجيهات والوصايا، وكمثال على ذلك ما جاء في وصية أمير المؤمنين عليه السلام الى مالك الأشتر عندما أرسله والياً الى مصر، وكيف بيّن له الطرق الكفيلة في نجاح مهمته، فأمره في جباية خراجها، وجهاد عدوّها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها، وأمر بتقوى الله، وإيثار طاعته،

وإتباع ما أمر به في كتابه، من فرائضه وسننه، التي لا يسعد أحد إلا بإتباعها، ولا يشقى إلا مع جحودها وإضاعتها، وأن ينصر الله سبحانه بقلبه ويده ولسانه^(١) الى نهاية كتابه الشريف الذي يبين فيه دقائق الأمور في قيادة المجتمع المسلم.

وما تلك التوصيات والتربية إلا من أجل عبور هذه المرحلة بنجاح أيضاً كما تمت في سابقتها، ولذلك عيّن الإمام عليه السلام من ينوب عنه، وعلى الأمة الرجوع إليه في حال غيابه وجعله الحجة البديلة على العباد وكمعنى من معاني الوكالة التي تزول بقدوم الأصيل، ولذلك قال عليه السلام: (... فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم...).

المرحلة الثالثة: مرحلة تكامل المؤمنين ما بعد غياب الإمام المهدي: (مرحلة التكامل في عصر الظهور).

وهي المرحلة التي تحتاجها الأمة لإستكمال الخط التكاملي، بعد أن مرت بقرون طويلة من غياب الإمام المعصوم عنها، وما حوته هذه المرحلة من بلاءات وتمحيصات صُقل الفرد من خلالها وخرج ناجحاً - طبعاً الفرد المؤمن

(١) ينظر نهج البلاغة، ضبط نصه الدكتور صبحي الصالح، نشر انوار الهدى، قم، ط ١،

المخلص وليس غيره - فأستحق أن يكمل مسيره بخطوات تربوية يشرف عليها المعصوم مباشرة وقد تختلف في بعض جوانبها، إختلافاً كبيراً عما مرّت به في العهود السابقة.

شرح وبيان الأحاديث وهل الإستشهاد بها صحيح؟

أمّا إستشهاده بالنصوص التي تؤكد حاكمية أئمة أهل البيت على الشريعة والناس وتحذر من الضلال، فلنأتي إليها واحداً بعد الآخر لبيان مدايلها ومصاديقها كي تتضح الصورة ولنرى إستشهاده بهذه النصوص هل هو بوجه صحيح أم خلافه؟

الحديث الأول:

(عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ فقال: والله ما صاموا لهم ولا صلّوا لهم ولكن أحلّوا لهم حراماً وحرّموا عليهم حلالاً فأتبعوهم).

والآن يمكن لنا مناقشة إستدلّاله بهذا الحديث وبيان خطأه من عدّة

وجوه:

الوجه الأول:

إنّ كلمتي الأحرار والرهبان لم تجتمعا سوياً إلّا في موضعين في القرآن

الكريم وكلاهما في سورة التوبة، وتحديدًا في الآية ٣١، ٣٤ من السورة إذ قال تعالى:

- ﴿اتَّخِذُوا أَخْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾
التوبة، ٣١.

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ التوبة، ٣٤.

روي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنهما قالَا: (أما والله ما صاموا لهم ولا صلّوا، ولكنهم أحلّوا لهم حراماً وحرّموا عليهم حلالاً فأتبعوهم وعبدوهم من حيث لا يشعرون)^(١).

ويقول صاحب تفسير الفرقان بخصوص هذه الآية: (ولقد يروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله تفسير للآية: (أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم ولكنهم كانوا إذا أحلّوا لهم شيئاً استحلووه وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه) ولا يعني التحليل والتحريم الإفتاء، بل هو تحليل ما حرّم الله وتحريم ما أحلّ

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج ٥، ص ٣٣.

الله قاصرين أو مقصرين أو مقصرين وقاصرين، فلا يحل التقليد الطليق، بل ولا أصل التقليد ممن هذه صفته بتقصير أم قصور^(١).

ويقول الجنازدي في تفسيره: (المقصود من الرب ههنا هو الرب في الطاعة حيث قالوا لهم: هذا حلال وهذا حرام وهذا من التوراة والإنجيل، فسمعوا منهم مثن غير حجة)^(٢).

ويقول الرازي في تفسيره الكبير: قال الربيع: قلت لأبي العالية كيف كانت تلك الربوبية في بني إسرائيل؟

فقال: أنهم ربوا وجدوا في كتاب الله ما يخالف أقوال الأخبار والرهبان، فكانوا يأخذون بأقوالهم وما كانوا يقبلون حكم كتاب الله^(٣).

(١) الفرقان في تفسير القرآن، لسماحة الشيخ الدكتور محمد الصادقي، نشر الأميرة، بيروت، ط ١، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م: ج ١٢، ص ٣٢٦.

(٢) بيان السعادة في مقامات العبادة، للعارف الشهير الحاج سلطان محمد الجنازدي الملقب بسلطان علي شاه، نشر مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م: ج ٢، ص ٢٥٢.

(٣) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن ابن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (٥٤٤ - ٦٠٤ هـ)، قدم له هاني الحاج، حققه وعلق عليه عماد زكي البارودي، نشر مكتبة التوفيقية، القاهرة: ج ١٦، ص ٣٣.

إذن نستنتج من ذلك:

١- أنهم أطاعوا الأئمة والرهبان من غير حجة، وكانت طاعة لهم على وجه طليق، وهذا خلاف الفقيه الذي يقول بالولاية العامة، فإنه لا يقول قولاً أو يصدر حكماً معيناً من دون حجة وبيان الداعي الى هذا الأمر.

٢- إن الأئمة والرهبان ليسوا في مقام الأنبياء، بل حلّلوا وحركوا مقصرين أو قاصرين، أو مقصرين وقاصرين معاً، وهذا أيضاً بخلاف الولي الفقيه فإنه غالباً ما يتحرك من مقام الإفتاء، وله من اللياقة والأهلية بحيث يكون بعيداً عن مرتبة القصور والتقصير، لأن كلا الوصفين لو اجتمع أحدهما فيه لأخرجه من مقام الإفتاء والمرجعية فضلاً عن مقام الولاية العامة.

٣- اتّخذوهم أرباباً في الطاعة على وجه الإطلاق، بحيث كانوا يجدون في كتاب الله عزّ وجلّ ما يخالف أقوال الأئمة والرهبان، ولكنهم يأخذون بأقوالهم، تاركين حكم كتاب الله تعالى. وهذا الأمر أيضاً غير موجود بإتباع وطاعة الولي الفقيه، فالطاعة ليست مطلقة، ولها موارد قد بيّناها في البحوث السابقة، مضافاً الى عدم وجود المخالفة بما يحكم به الولي الفقيه وبين أحكام الله الموجودة في كتابه العزيز، لا بل لو علم المسلمون بمخالفة الولي الفقيه لحكم واحد من أحكام الله تعالى لهجروه ولو وضعوه في موضع التهمة.

الوجه الثاني:

يقول السيد الطباطبائي قدس سره في تفسير آية: ﴿... اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ...﴾: ﴿الأحبار جمع حبر وهو العالم وغلب استعماله في علماء اليهود، والرهبان جمع راهب وهو المتلبس بلباس الخشية، وغلب على المتنسكين من النصارى، وإتخاذهم الأحبار والرهبان أرباباً من دون الله هو إصغائهم لهم وإطاعتهم من غير قيد أو شرط، ولا يطاع كذلك إلا الله سبحانه^(١).

فيفهم من ذلك أن الذين كانوا يطاعون طاعة عمياء من قبل اليهود والنصارى هم صنفان:

الأول: العلماء الذين كانوا يدعون علمهم بالكتاب وتعاليمه.

الثاني: الرهبان المتلبسين بلباس الخشية والزهد والتنسك.

أما الصنف الأول فقد تكلمنا عنهم في الوجه الأول، وأما الثاني فلا يستقيم تشبيههم بالولي الفقيه، وذلك لأنه لم يطاع ويؤخذ بفتاواه وأوامره الولائية على أساس كونه عابداً زاهداً متنسكاً، فهذا الشيء لا يوجد له مدخلية

(١) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج ٩، ص ٢٥٣.

بالإتباع والطاعة، نعم له مدخلية على وجه التقدير والإحترام والتبجيل على نحو التبرك لا غير.

أما إتباع الولي الفقيه فعلى نحو الأعلمية بكتاب الله عز وجل وسنة أهل البيت عليهم السلام، مضافاً الى ورعه وعدالته وتقواه.

الوجه الثالث:

لو تتبعنا كلمة "الأخبار" في الآيات القرآنية الأخرى نجدها قد جاءت مقترنة بكلمة الربانيين في موضعين أيضاً، وقد جاءت أيضاً بسورة واحدة وهي المائدة، والآية الأولى:

- ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِي وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ المائدة، ٤٤.

والآية الثانية:

- ﴿لَوْ لَا يَنْهَاهُمْ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ الشَّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ المائدة، ٦٣.

والمحصلة تكون كلمة "أخبار" قد ذكرت في أربع مواضع في القرآن الكريم مقرونة مرة بكلمة "الرهبان" والأخرى بكلمة "ربانيين"، ولكن بيّنت الآيتان هنا الوظيفة العملية للأخبار والربانيين وما عليهم فعله داخل مجتمعهم من بيان أحكام الله تعالى وعليهم أن لا يخشوا الناس في تنفيذ تلك الأحكام، مضافاً إلى قيامهم بوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أجل الحفاظ على توازن المجتمع.

يقول الرازي في تفسيره: أن الله تعالى استبعد من علماء الكتاب أنهم ما نهوا سفلتهم وعوامهم عن المعاصي، وذلك يدل على أن تارك النهي عن المنكر بمنزلة مرتكبه لأنه تعالى ذمّ الفريقين في هذه الآية على لفظ واحد، بل نقول: إن ذمّ تارك النهي عن المنكر أقوى لأنه الله تعالى قال في المقدمين على الإثم والعدوان وأكل السحت (لبئس ما كانوا يصنعون) والصنع أقوى من العمل^(١).

ويقول صاحب تفسير الميزان: (والربانيون والأخبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء): أي ويحكم بها الربانيون وهم العلماء المنقطعون إلى الله علماً وعملاً، أو الذين إليهم تربية الناس بعلومهم بناءً على اشتقاق

(١) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مصدر سابق: ج ٦، ص ٣٤.

اللفظ من الربّ أو التربية، والأخبار وهم الخبراء من علمائهم يحكمون بما أمرهم الله به وأرادهم أن يحفظوه من كتاب الله، وكانوا من جهة حفظهم له وتحملهم إياه شهداء عليه لا يتطرق إليه تغيير وتحريف لحفظهم له في قلوبهم، فقلوه: ﴿وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ بمنزلة النتيجة لقلوه: ﴿بِمَا اسْتُحْفِظُوا﴾: أي أمروا بحفظه فكانوا حافظين له بشهادتهم عليه^(١).

ويقول صاحب تفسير الفرقان: (لولا وهلاهما بمعنى التوبيخ والتحضيض والتحفيض للموقف الموجه إليهم. وذلك صوت قرآني صارخ على مدار الزمن في رسالته العالمية، أن على العلماء الربانيين تكفل الأمر والنهي في أوساط الأمة، فلا بد من حافظين لحدود الله في كل أمة هم ربانيوها كرعيل أعلى من علمائها، ثم أخبارها حيث المكانة التالية للربانيين.

فليس الأمر والنهي فوضى جزاف يتكفلها أي كان، فشرط الربانية علمياً وعملياً شرط أصيل بمراتبها في حقل الأمر والنهي، مع سائر الشروط الفرعية المسرودة في الكتاب والسنة.

إذا فسمة السكوت لمدرء الشرعة والربانية عما يقع في الأمة من إثم وعدوان وأكل السحت - وهي رؤوس المحرمات في أية شرعة - هي وصمة

(١) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج ٥، ص ٣٥٠.

المجتمعات التي كسدت وفسدت، أذنة بالإنهيار.

فالمجتمع الذي يسوده الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من قبل الصالحين هو المجتمع الراقى الحبيب والذي لا يسودانه هو المجتمع الباغي الكئيب.

وهنا سوط اللائمة على الربانيين والأخبار لتركهم المتخلفين عن قولهم الإثم وأكلهم السحت، إنه سوط على كافة العلماء والمؤمنين الذين لهم ذلك المنصب، صوت النذير بذلك السوط لكل ودونها إختصاص بالربانيين والأخبار، وهو أشد وألم لرباني الأمة الإسلامية حيث الشرعة كلها نضجت وأرتقت وأخلدت وتوسعت أكثر فالمسؤوليات أمامها حملها وسائر متشرعيها أكثر، والخروج عن عبء هذه المسؤوليات أعسر^(١).

ويقول الشيخ الطبرسي في توضيح كلمة "الربانيين": الربانيين هم العلماء البصراء بسياسة الأمور وتدبير الناس^(٢).

فيكون الظاهر من هاتين الآيتين هو دور الربانيين والأخبار داخل مجتمعاتهم وما يجب عليهم القيام به من إقامة أحكام الشريعة بينهم وعدم التسامح وغض الطرف عن ذلك، كونهم أمروا بحفظ كتاب الله وأصبحوا على

(١) الفرقان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج ٨، ص ٣٨٢ وما بعدها.

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج ٣، ص ٢٤٧.

ذلك من الشاهدين، مضافاً إلى أنهم - أي الأخبار والربانيين - كان من الواجب عليهم أن يأمرُوا بالمعروف وينهون عن المنكر، حتى يستقيم المجتمع وينعموا بالتطبيق الحقيقي للشريعة الإلهية. ولعل قول الشيخ الطبرسي في معنى الربانيين: (أن معناه كونوا مدبري أمر الناس في الولاية)^(١) يتضح المعنى بشكل أكثر، ويتبين المراد من الأخبار والربانيين وما يجب أن يقوموا به داخل مجتمعاتهم.

إذن يتضح مما ذكرنا أن ذكر توبيخ الأخبار والرهبان والربانيين لم يكن لمجرد أنهم أحلّوا حراماً وحرّموا حلالاً، لا وإنما أصل التوبيخ هو لعدم قيامهم بدورهم المطلوب داخل مجتمعاتهم وبدلاً من أن يديروا ويدبّروا أمر الناس بالنزول إلى الساحة والتحرك بسياسة ناجحة بهذا الاتجاه، ومن ثم مراقبة أي انحراف داخل المجتمع والقضاء عليه وردعه من خلال النهي عن المنكر، أخذوا منحى آخر هو تحريف الكتاب بحسب ما يلائم أهواءهم وأطماعهم، ولم ينهوا الناس عن الآثام وأكل السحت.

إذن فيدل المجموع من هذه الآيات أو قل المحصّل منها هو على الفقيه أن ينزل إلى المجتمع ولا يكون بعيداً عن سياسة وإدارة البلاد، آمراً بالمعروف،

(١) المصدر نفسه: ج ٣، ص ٢٤٧.

ناهياً عن المنكر وهو الأقرب من الأصل لإرسال الرسل أو إستخلافهم من قبل العلماء. وعندما يتعد الفقيه ولا يتدخل في الأمور المصيرية للأمة فقد أصبح داخلاً في دائرة التقصير من هذا الجانب وكما بينت الآية المباركة في قضية الأحبار والربانيين.

وعليه يكون استشهاد صاحب كتاب "الوصايا الضائعة" بهذا الحديث ليس في محله كما تصور.

الوجه الرابع:

إن التحريف وتحليل الحرام وتحريم الحلال قد حدث في التوراة والإنجيل في أصل كتابتهما على حد سواء، إذ من المعروف أنّهما لم يكتبتا في عهد موسى ولا في عهد عيسى عليهما السلام، وإنما كتبا بعدهما بزمان طويل.

ومن أبرز الفلاسفة اليهود الذين نفوا نسبة التوراة الى موسى (باروخ اسبينوزا) من أعلام القرن السابع عشر، حيث جزم بأنها إنما كتبت من قبل شخص آخر جاء بعد موسى بقرون عديدة. وقدّم البراهين القطعية من نفس هذه التوراة المزعومة على مدّعا^(١).

(١) اليهودية ليست ديانة توراتية، لمحمد جعفر شمس الدين، نشر دار الهادي، بيروت،

ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م : ص ٦٨ نقلاً عن كتاب رسالة في اللاهوت والسياسة.

فالقارئ للعهد القديم إذا ما لزمه منهج التكامل الموضوعي في النظر فإنه سيجد نفسه أمام إنعدام تام لفكرة التكامل الموضوعي أو العقائدي في العهد القديم. وذلك لأن معظم القصص الديني أو التاريخي فيه لا يستقيم أبداً وطبائع الأشياء فضلاً عن قداسة الوحي الإلهي حين يقص أو يسجل أو يوجه. والدارس للعهد القديم لا يطمئن تماماً إلى الفكرة القائلة بعصمة الكتاب المقدس^(١).

والإنطباع العام الأول الذي يبقى في نفس قارئ التوراة ككتاب تاريخ أنها لا تكاد تزيد عن كونها مجموعة من الخرافات والقصص التي صيغت في جو اسطوري حافل بالإشارة، محاف للعقل والمنطق، خاص بالمتناقضات، مشبع بالسخف، مفعم بمشاعر العدوان والتعطش إلى الدماء. وهذا الإنطباع الذي يصطدم على الفور بما كان القارئ يتوقع أن يجد فيها ككتاب تاريخ يصبح مفهوماً ومعقولاً إذا نهى عنها هذه الصفة ونظر إليها في ضوء العصر الذي ردت أخباره والحضارات التي إتصلت بها من ناحية والأفراد الذين قاموا على كتابتها والأهداف التي تصدر إليها من ناحية أخرى، فإنها في هذا الضوء تعكس تفكيراً بشرياً محضاً من اللون الذي كان سائداً في الشرق الأدنى القديم

(١) التاريخ اليهودي العام، لصابر طعيمه، نشر دار الجليل، بيروت، ط ٣، ج ٢،

في ذلك العصر. كل ذلك في إطار سمات نفسية تغذيها نزعات الجشع والغرور والإستعلاء وتحركها دوافع الجنس والعدوان الذي لا يهدأ حتى مع الدم المراق^(١).

هذا التحريف الذي طال التوراة نفسها، فكيف بالتحريف الذي طال شرحها، والذي اعتبر هو الآخر مقدساً بل جعل في بعض الأحيان مقدساً أكثر من التوراة نفسها.

وهذه الظاهرة تكاد تكون بدعاً بين الأمم والشعوب، بل إنها ظاهرة شاذة في تاريخ العقيدة الدينية أو تتحول الإجتهدات والتفاسير والتعاليم المنبثقة من مصدر مقدس الى أهمية سياسية وقداسة دينية في وقت واحد وتفوق في أهميتها وقداستها والتعلق بها المصدر الديني الأمّ والتي هي أصلاً من أجله، ذلك هو أمر التلمود بالنسبة للتوراة، بينما هو في الأصل تفاسير الحاخامات ورجال الكهانة الدينية اليهودية لآيات التوراة، وهي التي تملأ عقيدة القوم ووجدانهم بأنها أفكار وحي وتعاليم سماء، قد أصبح حظها من التعلق بها والإرتباط بها أقل بكثير، وذلك مما تفصح عنه القرائن وتؤكدده الشواهد من خمس وتعلق

(١) المصدر نفسه: ج ١، ص ١٧٧ نقلاً عن التراث اليهودي الصهيوني والفكر الفرويدي

الجماعات اليهودية في إيمانها بتعاليم التلمود وتقديرها المفرط للقائمين على أمره، ولقد عمل الحاخامات من اليهود على إذكاء روح الحماس والتعلق العاطفي والديني عند الجماعات اليهودية فراح واحد من الحاخامات يقول كما سجل عند اليهودي الذي ألّف الكتاب المسمى "كرافت" والذي طبع ١٥٩٠م يقول: (إعلم أن أقوال الحاخامات أفضل من أقوال الأنبياء) ومن قبله حوالي ١٥٠٠م قال أحد الحاخامات: (أنّ من يقرأ التوراة بدون المشنا والجمارا^(١))

(١) الميشنا: هي مجموعة قوانين اليهود السياسية والحقوقية والمدنية والدينية التي تتضمن القواعد والأحكام بغير نقاش غالباً. والميشنا أشبه ما تكون بالكتاب القانوني أو مصنف الأحكام الشرعية والفقهية التي تدعى (هالاغا)، أي المذهب أو المسلك أو الطريق الذي يذكّر بالأحكام والفرائض والتشريعات الواردة في أسفار (الخروج واللاويين والثنية والاشتراع)، ويبقى الحلال والحرام والطهارة والنجاسة وغيرها مما ورد ذكره في التوراة وفسره الفقهاء اليهود ووضعوا له حدوداً وقيوداً تلائم حاجة العصر الذي كانوا يعيشون فيه.

الميشنا تتألف من ستة أقسام رئيسية تدعى (سداريم) جمع سدر. وكل سدر يضم عدداً من الأسفار أو المقالات أو الكتب، تضم عدداً من الإصحاحات أو الفصول تسمى (برقيم) وتكوّن بمجموعها ٦٣ مقالة.

أما الجمارا (الإضافات): فهي مجموعة أخرى ضمت إلى الميشنا واستقلت بهذا الاسم. وأصلها من عمل المعلمين الذين كانوا في عصر الرباي يهوذا، ولم يكونوا =

فليس له إله^(١).

فانظر الى عمق التحريف الذي حدث في كتاب التوراة فضلاً عن التلمود، وهذا إن دلّ على شيء فيدل على المرونة الفائقة في ذلك الزمان على التلاعب بالفاظ التوراة حسب ما يشتهي العقل اليهودي المتزمت وذلك لغياب الرقيب

=أعضاء في مجلسه، فقد عملوا من جانبهم على جمع روايات أقل شهرة، كما جمعوا الروايات التي استبعدوها يهوذا من مشناه، ولكن هذه لم تكن قليلة الأهمية ولا مما يليق التخلي عنها، ومنها أقوال وروايات نجمت عن مدرسة عقيبا وإسماعيل ونسجت حولها شروح وتفسير في أقوال المعلمين. فرأى الدارسون أن يجمعوا ذلك كله مع بعض الأحكام الشرعية والإجابات عن المشاكل التي عرضت، كل ذلك جمع أخيراً وكون "الجمارا"، وهي بمعنى الإنهاء والإنجاز، وهي كما هو واضح، وسعت الميشنا، لأنها تحوي أحكاماً ومواد ليست من الميشنا، منها القديم الذي لم يأخذه يهوذا، ومنها المستحدث.

لم تجمع الجمارا إلا بعد ٣٠٠ عام من اكتمال الميشنا، وقد ثار جدال طويل بين المفسرين حول المواد التي تكونت منها الجمارا، وبالرغم من كونها مجمعة من الروايات الشفوية والميشنا، كان يراد لها أن تكون معتمدة على نصوص التوراة. وقد كتبت باللغة الآرامية. (الموسوعة الكبرى للمذاهب والفرق والأديان)، للدكتور سليم الياس: ج ٦، ص ١٦ وما بعدها.

(١) التاريخ اليهودي العام، مصدر سابق: ج ٢، ص ١١١.

والمحاسب.

أما بالنسبة للأناجيل فليس حظها أفضل من التوراة، فقد توصل الباحثون والعلماء من إنقطاع سند الأناجيل الأربعة برسول الله عيسى عليه السلام، وإنقطاع سند نسبتها الى كتابها من الحواريين والوقت الذي كتبت فيه والبيئة التي كان يعيشها الكاتب بالإضافة الى الإعترافات التي ذكرتها هذه الأناجيل بوجود إنجيل واحد كان يبشر به عيسى عليه السلام وضاع خبر هذا الإنجيل نهائياً.

ورد ذلك على لسان "بولص" في رسائله مثل الرسالة الثانية الى أهل كروفيثوس - فصل ١١ فقرة ١٣-١٥ - أن هؤلاء الذين يحرفون إنجيل المسيح رسل كذبة فعلة ماكرون مغيرون شكلهم الى رسل المسيح.

وفي أعمال الرسول - فصل ١٥ - ما يوضح هذه المسألة وهي أن اليهود كانوا ينبئون بين المسيحيين ويعلمونهم غير ما يعلمهم رسل المسيح، وأن الرسل واجهوا هذه العملية بعمليات تبشير موجهة قام بها برنابا وبولص الى أنطاكية محذرين من هؤلاء المعلمين الكذابين، وأن بولص وبرنابا تشاجروا وافترقا هنالك، وكان ذلك بسبب اختلافهما على تعاليم المسيح الحقيقية، فبرنابا يذكر في مقدمة إنجيله أن بولص كان من الذين خالفوا المسيح في تعليمه، ولا

شك أن برنابا أجدر بالتقديم والتصديق من بولص لأنه تلقى عن المسيح مباشرة وكان بولص عدو للمسيح والمسيحيين.

ولكن النصارى رفضوا إنجيل برنابا المملوء بالتوحيد والذي كان سبب تأليفه مخالفات بولص وإضافاته، أثروا عليه رسائل بولص وأناجيل تلاميذه "مرقص" وكذا "يوحنا" كما حققه بعض علماء أوربا - لأن تعاليم بولص كانت أقرب إلى عقائد الرومانيين الوثنية - فكانوا هم الذين رجحوها ورفضوا ما عداها، إذ كانوا أصحاب السلطة الأولى في النصرانية وهم الذين كوّنوها بهذا الشكل^(١).

فإذا عرفنا بأن التحريف قد أصاب التوراة والإنجيل حيثُذ يصبح من السهل جداً وصول الحال الى الجهر والإعلان في التلاعب بأحكام التوراة والإنجيل واتخاذها وسيلة لتمرير مآربهم وأطماعهم الشخصية فضلاً عن وجود محل القابل والإستعداد النفسي للشخصية اليهودية للتطبع الذاتي لمخالفة الشرع والإنحذار الذي لم تعرف شعوب الأرض مثيلاً له.

إذن فهناك عاملان رئيسيان قد ساعد أحدهما الآخر في ضياع الأحكام

(١) أصول المسيحية: للدكتور داود علي الفاضلي، راجعه وقدم له وضبط حواشيه د. عبد

الرحيم محمد السلوادي، نشر دار زهران، عمان، ٢٠٠٨م: ص ٢١٥ وما بعدها.

الإلهية التي أتى بها الأنبياء وهما: الأول هو تلاعب الأحبار بكتابهم، والثاني وجود العامل والباعث النفسي لدى الأفراد في قبول مثل تلك التحريفات، وهذا الأمر معروف ويسجل لبني إسرائيل، فعندما ينزل الله تعالى عليهم المن والسلوى طلبوا تغيير ذلك الى ما هو أدنى منه وكما قال تعالى: ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ البقرة، ٥٧، ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمُسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ البقرة، ٦١.

وبعد أن نجّاهم الله تعالى من آل فرعون وفرق بهم البحر فبدلاً من أن يشكروا الله أسرعوا الى عبادة العجل وكما بين الله تعالى حالهم: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ * وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ * وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ البقرة، ٤٩ - ٥١.

وعندما قالوا لموسى عليه السلام لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ البقرة، ٥٥.

وعندما قال لهم موسى عندما تدخلوا الباب قولوا حطة فبدلوا ذلك القول، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ * فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ البقرة، ٥٨، ٥٩.

وعندما خالفوا أمر موسى وخروجهم للصيد يوم السبت، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ البقرة، ٦٥. الى غيرها الكثير من مخالفاتهم الصريحة لأوامر موسى عليه السلام.

المهم من كل ذلك أنّ مثل هذا التحريف والتلاعب لم يمس ويطول القرآن الكريم، وبقي هذا القرآن طوال القرون المنصرمة محافظاً على قدسيته من عدم التلاعب بألفاظه وبُعِدَت يد التحريف عنه، فهو الذي دوّن منذ عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وبقي في صدور الصحابة يقرأونه ويتدارسونه يوماً بعد

يوم فظل غصاً طرياً، تحس بحلاوته وعذوبته كلما عطّرت سمعك بآية من آياته، فقد أرادت القدرة الإلهية الحفاظ عليه من التلاعب والتحريف: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر، ٩. وهذا الأمر جعل من الصعوبة أن يأتي شخص ويقوم بالتحليل والتحريم بحسب أهواءه وأمراضه النفسية وخصوصاً من علماء وفقهاء مذهب أهل البيت عليهم السلام، لأنّه بالمباشر سوف يحارب من العلماء الآخرين، كونه قد خرج عن جادة أهل الحق، فعلى الآخرين أن يهجروه ولا يقيموا له وزناً.

ولذلك لا تجد أحداً من الفقهاء يسقط أو يعيب على من يقول بالولاية ويخرجه من الإسلام، على أساس أنّه قد حرّف بكتاب الله، فهذا الأمر غير موجود، ولكن تبقى مساحة الاختلاف لا تتعدى الحوارات والإستدلالات وسعة الدليل من ضيقه، علماً أنّ الاختلاف ليس في جوهر الولاية وإنّما في سعتها وشمولها، وهنا فرق شاسع بين ما ذهب إليه صاحب كتاب (الوصايا الضائعة) في إستدلّاله بهذا الحديث وبين الواقع العملي والمتحرك بأروقة النقاش الفقهي الدائر بين الفقهاء.

الوجه الخامس:

إنّ تحليل الحرام وتحريم الحلال مثلما قد يتلبس به الولي الفقيه كما ذهب إليه

المعترض، فإنه من الممكن أيضاً أن يتحرك الإحتمال بنفس هذا المنحى أو أشد عند المجتهدين والمراجع الذين لم يدعوا الولاية، وأيضاً يستطيعون أن يقولوا، كأعذار بأن هناك وجود مصالح خاصة كدفع الضرر الأعلى بالأدنى، أو المصلحة التي تطوي تحتها عدد من القواعد كقاعدة سدّ الذرائع وقاعدة المصالح المرسلة وقاعدة التزامهم، ودور الزمان والمكان في الإجتهد وحكم العقل بتقديم الأهم وقاعدة العناوين الثانوية ومنطقة الفراغ الى غيرها.

وإذا ما إعترضنا وقلنا يمنعهم الورع والتقوى والعدالة من فعل ذلك، فهذا الإعتراض ينسحب الى الولي الفقيه نفسه، فهذا أيضاً تمنعه التقوى والورع والعدالة، وفي حالة تمسكنا بهذا المبدأ فسوف تسري الشكوك الى جميع المجتهدين والمراجع وسننسف ركن أساسي من أركان الشيعة، فيما إذا بقيت الشكوك والإعتراضات من قبل غير المتخصصين والمتطفلين وهم يخوضون في هذا الشأن.

علماً أن هناك شروطاً ومواصفات عالية جداً يجب أن تتوفر في مرجع التقليد فضلاً لمن يقول بالولاية العامة، فإن نفس هذه الشروط تكون مانعاً ذاتياً لأي إنحراف وتوجه نفسي مضطرب، ومن هذه الشروط الإيمان والعدالة والإجتهد والأعلمية والخلو من العيوب الذهنية والنفسية، علماً أن

من ليس أهلاً للمرجعية والتقليد يحرم عليه الفتوى بقصد عمل غيره بها. كما أن من ليس أهلاً للقضاء يحرم عليه القضاء، ولا يجوز الترافع إليه ولا الشهادة عنده^(١).

هذا علماً أن الفقيه الذي يقول بالولاية العامة تضاف إليه شروطاً أخرى كأن يكون أعلم الناس وأعدلهم وأتقاهم وأقواهم بالأمر وأبصرهم بمواقع الأمور والحوادث، الرؤوف الحافظ لحقوق الناس حتى الأقليات غير المسلمة.

فالحاكم في الحقيقة هو الله تعالى والوالي منفذ لأحكامه. وقد يعبر عن هذه الحكومة "بالحكومة التثوقراطية" بمعنى حكومة القانون الإلهي على المجتمع. وأما في النظام الديموقراطي الانتخابي الدارج فملاك الانتخاب فيه رضا الناخبين، والهدف منه تحقيق أهواءهم ومشتياتهم كيف ما كانت، فلا يتقيد الناخب ولا المنتخب لا بمقررات شرعية ولا بمصالح عقلية وفضائل أخلاقية^(٢).

(١) منهج الصالحين، فتاوى آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، نشر

هيئة تراث السيد الشهيد الصدر، بيروت، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م: ج ١،

ص ١١.

(٢) دراسات في ولاية الفقيه، مصدر سابق: ج ١، ص ١٠.

الوجه السادس:

هناك فرق ومائز أساسي بين تحرك الأحرار والرهبان في تلك الحقبة من الزمن وبين تحرك الولي الفقيه في الوقت الحاضر، فالولي الفقيه يعيش ويفتي ويأمر وهناك شخص حي يراقبه له واقعية الوجود، ولكن بخفاء عنوانه فيكون وجوده حينئذ كالشمس يغيبها السحاب، هذا الشخص هو الإمام المهدي عليه السلام، فالفقيه وإن لم يره، لكنه يعيش في وجدانه وعقله، ولا يمكن أن يفارقه مثل هذا الشعور وحينئذ سيكون من هذه الناحية تحت سلطة الرقيب وسيصعب الإنفكاك عنها.

ولذلك سيعمل بكل وسعه لمرضات الإمام المهدي، لأنه بالتالي حجة الله عليه، بينما الأحرار والرهبان يفتقدون مثل هذا الأمر، فلا سلطة ولا ولاية من قبل الأنبياء عليهم، لأنهم قد ماتوا، لا بل الأكثر من ذلك لأنهم كانوا كثيراً ما يقتلون الأنبياء بغير الحق كما أخبر القرآن الكريم عنهم حيث قال تعالى:

﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا تَقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمُسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ آل عمران، ١١٢،

فأي واعز سيمنعهم من القيام بالتحريف والتلاعب إذا هم يُقدمون على

جرائم أكبر من ذلك!!!.

وعندئذ ستبقى عليهم سلطتان لا غير، الأولى: هي سلطة الحاكم الدنيوي والتي تجعلهم يميلون حيث ما مالت مصلحته، والثانية: سلطة نفسه الأمانة بالسوء وهي التي تحركه كيف ما يشاء.

الحديث الثاني:

عن أبي عبد الله عليه السلام: (والله لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا وتصمتوا إذا صمتنا ونحن فيما بينكم وبين الله عز وجل وما جعل الله لأحد خيراً في خلاف أمرنا).

والجواب عن استدلاله بهذا الحديث يكون كالآتي:

لعل هذا الحديث يختص بالفقهاء والعلماء الموجودين في زمن المعصومين عليهم السلام وعليهم أن يقولوا قولهم، أمّا إذا صمت إمامهم فعليهم أن يصمتوا وإتباع فعلهم الذي يريدون أن يظهروه. وما يناسب هذا المقام قول الإمام الباقر عليه السلام لأبان بن تغلب: (إجلس في مسجد المدينة وأفت الناس، فإنّي أحب أن يرى في شيعتي مثلك)^(١).

(١) معجم رجال الحديث لآية الله العظمى السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي قدس

سرّه، نشر مكتبة الإمام الخوئي: ج ١، ص ١٣٦.

وأيضاً عن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أقعد في المسجد فيجيء الناس فيسألوني فإن لم أجبهم لم يقبلوا مني، وأكره أن أجيبهم بقولكم، وما جاء منكم، فقال لي: انظر ما علمت أنه من قولهم، فأخبرهم بذلك^(١).

وقد يفهم من هذا الصمت المذكور في الحديث ما يلي:

١ - الصمت الذي يفرض على الفقيه فرضاً إضطرارياً، لأنه لو تكلم لكان يشكل ضرراً وخطراً على الفقيه نفسه وعلى الإمام الذي يعاصره.

٢ - من معاني الصمت هو السكون، فعندما يقولون: قد خيم السكون على القرية أي الهدوء - كما جاء في قاموس المعجم الوسيط - وسكن الشيء أي ذهب حركته. فيكون معنى الصمت هنا هو السكون وعدم مواجهة أعداء الله بإقامة الثورات أو الخروج على حكام الجور، وذلك على اعتبار أن الظروف غير ناضجة، ولم يصل الأمر بعد إلى المستوى الذي يحقق إنتصاراً متكاملًا من جميع الجهات، وهذا مقابل الكلام الذي يعني الحركة والقيام، مثل ثورة الإمام الحسين عليه السلام.

(١) المصدر السابق، الجزء والصفحة.

٣- معنى الصمت والكلام في هذا الحديث هو النظر التام الى المعصومين عليهم السلام وعدم القيام بأي فعل قبل أن يقوموا هم به، وإن كان ظاهراً يحمل معاني الخير.

إذن يمكن لنا أن نستدل بهذا الحديث بما يلي:

إنّ الحديث لا يختص بمرحلة ما بعد المعصومين عليهم السلام، أي في مرحلة الغيبة الكبرى للإمام المهدي عليه السلام، وإنما هو حديث يشمل مرحلتين، الأولى: مرحلة الفقيه الموجود في زمن الإمام المعصوم وهو ظاهر، والثانية: مرحلة الفقيه في زمن الغيبة.

ففي مرحلة وجود الإمام ظاهراً فعلى أصحاب الإمام أن يلتزموا الصمت في حالة الأمور الحرجة والتي تحتاج الى عدم الإفصاح عن شيء، وإن كان صادقاً، ما دام الإمام لم يتكلم، وما تكلم إلا لوجود المصلحة في ذلك، وهو يدركها كونه معصوماً، ولا يمكن لغيره أن يدركها ما دام غير معصوم، وإن كان عالماً فظناً صالحاً تقياً، وقد يكون تكلم أصحاب الإمام يشكل خطراً عليهم وعلى أئمتهم في نفس الوقت وإن كان قولهم حقاً، ولعل هذا الأمر يدخل من باب التقية التي جعلها الله رخصة لدرء الكثير من الأخطار عن أتباع المذهب الحق، وذلك من باب ((أنّ المقام لا يسمح بالبيان)).

أمّا إذا كان الأمر يستدعي نشر علوم أهل البيت في مختلف الأصقاع من الأرض وإفتاء الناس على ضوء ما قال المعصومون عليهم السلام فهذا شيء حسن وهو المطلوب أولاً وبالذات، خصوصاً عندما يكون الأمر مهياً ومناسباً من قول الحق وإبداء رأي المعصوم للناس في حوادثهم، فهذا هو المطلوب الواقعي.

ولا يظن أحد بأنه قد عرف علماً عنهم سلام الله عليهم ويريد أن يبوح به في كل مكان وزمان ومع كل شخص، بل على العالم أن ينظر الى إمامه ليعرف متى يتكلم ومتى يصمت ولا يتوقع أن ينال خيراً بخلاف ذلك.

أمّا إذا كان مصداق هذا الحديث في زمن الغيبة فإننا سنواجه مشكلة من الصعوبة الخروج منها، بل ستصبح إشكالاً ناهضاً أمام ما ندّعيه نحن كشيعّة واتباع لأهل البيت عليهم السلام، هذه المشكلة يمكن أن نعرضها بالشكل الآتي:

إنّ الإمام عليه السلام قال: نحب أن تقولوا إذا قلنا، وهو يعني أنّ المعصوم أعطى أحاديث يبيّن من خلالها الأحكام الشرعية التي يحتاجها الناس في أمورهم الشخصية والاجتماعية وفي الأمور القضائية والجزائية وغيرها. فعلى الفقيه أن يتخصص في علوم أهل البيت لكي يتمكن من الرجوع إليها

متى ما أحتاج الى بيان الحكم الشرعي، وعليه أن يقول بقولنا ولا يخالفه.

وحينما قال الإمام أن تصمتوا إذا صمتنا، ويطبّق هذا الحديث في زمن الغيبة الكبرى، فهذا معناه أنهم إذا واجهوا حادثة أو واقعة تحتاج الى بيان الموقف العملي منها أو بيان الحكم الواقعي لها، فإن صمت الإمام عن بيان حكمها الشرعي، فعلى الفقيه أن يسكت أيضاً، وهنا يقع الإشكال وتستبين المشكلة، إذ يصبح الإسلام غير قادر على بيان جميع الأحكام الشرعية التي يحتاجها الناس، وحينها ستتفني القاعدة القائلة: (أن لكل واقعة حكماً) وكذلك سيكون هناك قصوراً واضحاً من قبل الأئمة المعصومين عن عدم الإحاطة الكاملة لما تحتاجه الأمة من أحكام، وحينئذ سيكون هذا الأمر خلاف العقل وما بيّنه صاحب الشريعة من قواعد العصمة ومبنياتها.

وفي هذه الحالة يسقط استدلال صاحب الكتاب المذكور في أمره الذي عناه، لأنّه حديث قد صدر من قبل المعصوم عليه السلام وكان مصداق التطبيق له في مرحلة تواجد الأئمة المعصومين عليهم السلام بين أفراد الأمة، ولا يمتد الى مرحلة الغيبة الكبرى وكما بيّناه، فالتفت الى ذلك ملياً لكي تظفر.

الحديث الثالث:

عن إبراهيم بن أبي محمود عن الرضا عليه السلام في حديث طويل قال:

أخبرني أبي عن آبائه عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: (من أصغى إلى ناطق فقد عبده، فإن كان الناطق عن الله فقد عبد الله وإن كان الناطق عن إبليس فقد عبد إبليس، إلى أن قال يا بن أبي محمود إذا أخذ الناس يمينا وشمالاً فألزم طريقتهما فإنه من لزمنا لزمناه ومن فارقنا فارقناه، فإن أدنى ما يخرج الرجل من الإيمان أن يقول للحصاة هذه نواة ثم يدين بذلك ويبرأ ممن خالفه، يا بن أبي محمود احفظ ما حدثتك به فقد جمعت لك فيه خير الدنيا والآخرة).

والجواب على ما استدل عليه بهذا الحديث يكون بالشكل التالي:

إنَّ هذا الحديث لا يدل بالفاظه على حصر مصداق الناطق فقط بالفقيه، ولا يوجد قدر متيقن في مقام التخاطب بحيث يكون الفقيه هو المقدار المقطوع إرادته للمتكلم، وإنَّما دلالة بينة واضحة على أنَّ المقصود هو الفقيه وغيره، أي هناك حصص أخرى تكون مصداقاً للناطقية كحصاة الفقيه، أي جميع من له رأي يسمع أو قول يؤثر في الآخرين، فلا توجد قرينة في المقام تخصص المصداق.

ثم أنَّ دلالة لفظ "ناطق" على الإطلاق واضحة لوجود مقدمات الحكمة

وهي:

المقدمة الأولى: إحراز أن لا يكون ثمة مانع يمنع المتكلم عن بيان تمام

مراده، من تقية أو نحوها.

المقدمة الثانية: إحراز كون المتكلم في مقام البيان، لا أن يكون في مقام الإهمال والإجمال.

وفي هذا السياق يقول الشيخ جعفر السبحاني: (إنَّ إنعقاد الإطلاق رهن إحراز كون المتكلم في مقام بيان كل ما هو دخيل في متعلق الحكم، بحيث لو أُخِلَّ بالقيّد لأُخِلَّ بالغرض، ويُعدّ عمله منافياً للحكمة، لإفترض أن المتكلم في مقام بيان تمام ما هو موضوع للحكم)^(١).

المقدمة الثالثة: أن لا ينصب المتكلم قرينة على التقييد. فإن لزوم ذلك من الواضحات حيث أن المفروض في جواز التمسك بالإطلاق وعدمه، عدم وجود قيد بالنسبة الى الجهة التي نحاول التمسك بإطلاق الكلام فيها، ولذلك لم يتكلم حولها في عباراتهم ولم ينكر اعتبارها أحد^(٢).

(١) المبسوط في اصول الفقه، لسماحة آية الله العظمى الشيخ جعفر السبحاني، نشر

مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ط ١، ١٤٣١ هـ: ج ٢، ص ٥٦٤.

(٢) أنوار الأصول، تقريراً لأبحاث سماحة آية الله العظمى الشيخ ناصر مكارم

الشيرازي، بقلم أحمد القدسي، نشر دار نشر الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام،

قم، ط ٣، ١٤٣٢ هـ: ج ٢، ص ١٨٨.

المقدمة الرابعة: وقد تبناها المحقق صاحب الكفاية، وهي أن لا يكون ثمة قدر متيقن في مقام التخاطب، فمعه لا ينعقد ظهور في الإطلاق، وقد أشرنا الى ذلك في بداية الكلام. ومع وجود وتامة مقدمات الحكمة في المقام، إذن نحرز بأن المعني بالناطق هو مطلق الناطق الذي له نحو تأثير في الآخرين والإستماع والإنصات الى قوله.

والآن لنأتي ونبيّن دلالات هذا الحديث:

الدلالة الأولى:

أنّ هذا الوجود الدنيوي لا يزال في صراع منذ عهد آدم والى يومنا هذا، صراع بين الحق والباطل، بين الشر والخير، بين الكفر والإيمان، والغريب في الأمر إنّ أصحاب الطريقين كلاهما ناطقان، أيّ أنّ لهم صوت يُسمَع، ويتأثر به الفرد حسب إستعداده وتوجهه للخير أو قل أنّ كلاّ منهما يؤثر في البيئة الصالحة لإلقاء بذره فيه لكل يحیی وينمو.

الدلالة الثانية:

أنّ الصامت والساكت لا يمكن أن يؤثر في الآخرين، بحيث تكون له آثاراً إيجابية في المجتمع، نعم قد يرتاح لسكوته وصمته وعدم تفاعله مع الأحداث

الكثير من هم على شاكلته في الرضوخ للواقع وعدم التحرك رغبة في التغيير، وذلك طمعاً بالأمان وعدم مواجهة الأخطار التي تفتك بالأمّة.

ولذلك فإنّ الإمام لم يذكره في الحديث لعدم وجود أي تأثير واضح له في المجتمع وبعبكسه كان هناك ناطق يتحرك بإسم الله من أجل الأمّة، وهناك ناطق بإسم الشيطان يتحرك لهدم الأمّة.

ومن هذا المنطلق قال السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره قوله المشهورة: (نحن اتباع الحوزة الناطقة ولسنا من الحوزة الساكنة)، لأنه قدس سره قد رأى عدم تأثير الحوزة السكوتية في المجتمع خصوصاً أمام ما يلاقيه من الأفكار الهدامة، والسعي الحثيث من قبل أتباع الشيطان لهدم الدين.

الدلالة الثالثة:

بيّن الإمام المعصوم عليه السلام بأنّه لا منجاة ولا هداية إلّا بلزوم طريقهم والثبات عليه وعدم مفارقتة والذهاب لأية جهة خارجية لا تمت إليهم بصلة.

الدلالة الرابعة:

قد يختلط الحق بالباطل لوجود الشبهات والتضليل المتقن، بحيث يقلّبوا لك الحقائق حتى تبدو لك بخلاف واقعها، يروك الحق باطلاً والباطل حقاً،

وعندما قال الإمام: (... أدنى ما يخرج الرجل من الإيمان أن يقول للحصاة هذه نواة ثم يدين بذلك) لبيان هذه الحقيقة، وذلك لوجود الشبه بين الحصاة والنواة، فمن الممكن أن يتم إقناع بعض الناس بأن النواة هي حصاة أو بالعكس أن الحصاة هو نواة، ويتم بعدها ترتيب الأثر على هذا المعنى.

والآن قد إتضح لنا ورأينا بعدم وجود مناسبة للإستشهاد بهذا الحديث لضرب القول بالولاية العامة، بل رأينا العكس من ذلك، بأن هذا الحديث يحث على الولاية، لأن صاحبها لابد أن يكون ناطقاً، ولا بد أن يكون نطقه من الله وإلى الله وفي سبيل الله.

علماً أن فقهاء الشيعة قد لزموا طريق أهل البيت عليهم السلام ولم يغادروه أو يفارقوه طرفة عين أبداً، حتى لاموهم واعترضوا عليهم أصحاب المذاهب الأخرى، بل حتى حاربوهم لشدة تمسكهم بأهل البيت، وعدم قبول أي شيء يأتي من غيرهم.

ويبقى الفارق بين فقهاء مذهب الإمامية هو في فهم النص، وكيفية استنطاقه ومن ثم كيفية التعامل الدلالي معه، لا بالإبتعاد والتجافي بعدم لزوم طريق أهل البيت عليهم السلام.

الحديث الرابع:

عن محمد بن خالد عن أخيه سفيان بن خالد قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إِيَّاكَ والرئاسة فما طلبها أحدٌ إلَّا هلك فقلت: قد هلكنا إذا ليس أحدٌ مِنَّا إلَّا وهو يجب أن يذكر ويقصد ويؤخذ عنه، فقال: ليس حيث تذهب إنَّما ذلك أن تنصب رجلاً دون الحجة فتصدقه في كل ما قال وتدعو الناس إلى قوله.

ويمكن الجواب على ما استدل به بالشكل التالي:

إنَّ استدلال صاحب الكتاب بهذا الحديث غريب وبعيد عما يريد إثباته، فالحديث واضح بأن الإمام عليه السلام قد نهى عن الرئاسة التي تنصب بها رجلاً دون الحجة واستحقاقه لهذا المنصب - أي منصب الفقيه - الذي تؤخذ منه الأحكام الشرعية، بلا مراعاة لحجّيته في ملء هذا العنوان.

ولا علاقة لهذا النهي بالحكومة والرئاسة الخالية من الفقاهاة كما فهمها صاحب الكتاب المذكور. والدليل على ذلك أن السائل كان ملتفتاً إلى ذلك بشكل جيد، وعرف قصد الإمام بأنّه يتكلم عن منصب الرئاسة المتعلق بالفقيه الذي يدعو الناس إلى نفسه ويبين لهم الأحكام الشرعية من دون استحقاق أو أهلية لهذا المنصب، وذلك واضح من قول السائل: ... قد هلكنا إذا ليس أحدٌ

منّا إلّا وهو يجب أن يذكر ويقصد ويؤخذ عنه) وهو يعني بأن يقصد لأخذ الأحكام والمعارف عنه كفقيه لا كحاكم.

وما يؤيد هذا القول هو جواب الإمام عليه السلام بقوله: (إنّما ذلك أن تنصب رجلاً دون الحجّة فتصدقه في كل ما قال وتدعو الناس إلى قوله)، والمعروف أنّ تنصيب الحجّة في مقام السائل هو مقام الفقاهاة لا غير، فالإمام عليه السلام قد نهى أن ندعوا الناس إلى شخص لم يرتو من معين وعلوم أهل البيت، ولم يحفظ ويفهم حديثهم ثم نصدق بقوله ونعمل به.

أما الفقيه الذي يقول بالولاية العامة فهو غير مقصود بالنهي الصادر من قبل الإمام، بل هو عين مطلب المعصوم عليه السلام الذي أراد الرجوع إليه والأخذ بأقواله، متى ما امتلك مقام الحجّة.

وأما الحجّة فقد بيّنها الإمام المهدي عليه السلام في جوابه على سؤال إسحاق بن يعقوب: (... وأما الحوادث الواقعة فأرجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنّهم حجّتي عليكم وأنا حجّة الله عليهم ...)، فالرجوع إلى رواة الحديث الذين هم كفهاء عالمين، وليس مجرد راوي فحسب، هو الذي جعله الإمام حجّة على المؤمنين في زمن غيبته.

فإذا كان الإمام عليه السلام قد نصبه كحجّة فكيف نستطيع أن نسحب

منه هذه الحجّة؟.

الحديث الخامس:

عن الحجاج بن الصباح قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إنّنا نحدّث عنك الحديث فيقول بعضنا قولنا قولهم. قال: فما تريد؟ أتريد أن تكون إماماً يقتدى بك؟ من رد القول إلينا فقد سلم.

والجواب على استدلاله بهذا الحديث يكون كالآتي:

إنّ قول الراوي للإمام الباقر عليه السلام: (إنّنا نحدّث عنك الحديث فيقول بعضنا قولنا قولهم) هو أنّ الفقيه عندما يتكلم يرجع قوله الى المعصومين عليهم السلام ولا ينفرد بآراء من عنده وهذا هو المطلوب.

أما قول الإمام عليه السلام: (... أتريد أن تكون إماماً يقتدى بك ...) يعني أن يأتي الفقيه بآراء وأحكام من عندياته ولا يرجع بها الى من عصمة الله تعالى من الخطأ ليكون إماماً في عرض الأئمة الاثني عشر، ترجع إليه الناس ولا يرجع هو الى ركن وثيق، سوى تسولات النفس الأمّارة بالسوء.

أي من اراد أن يكون إماماً يقتدى به على نحو المشابهة والمطابقة للأئمة المعصومين عليهم السلام، في كل شيء بلا تفاوت بينهما، وهذا الأمر لا يدّعيه

هل صحيح أن السيد الشهيد قدس سره استدل بأعلميته على العلامة الحلي كون الأخير لم يطلع على علم المنطق؟

أما قوله: (ولقد سأل السيد محمد صادق الصدر عن الدليل الذي اعتمده في إدعاء الأعلمية على العلامة الحلي مثلاً، فكان جوابه على ذلك هو لكون العلامة الحلي لم تتح له فرصة الإطلاع على علم المنطق).

وجواب ذلك:

أنا أتعجب من كاتب أو رجل علم من المفروض أن تتصف كتاباته بالموضوعية، والنقل العلمي الدقيق، كيف أتى بمثل هذه المعلومة، ومن أي مصدر قد حصل عليها واعتمدها كإشكال على السيد الشهيد قدس سره، ثم أرسلها إرسالاً وكأنها من المسلمات من دون أن يذكر مصدرها؟!.

فلقد بحثت جدياً وبشكل حثيث عليها فلم أجدها في أي مصدر سواء في كتاب أو في أحد اللقاءات الخاصة أو اللقاءات الصوتية والمرئية ولا حتى في خطبة من خطب الجمعة ولا في منشور أو إستفتاء وما شابه ذلك. فباليت من الكاتب أن يتكرم ويتفضل علينا ويعطينا المصدر الذي اعتمد عليه في نقل هذه المعلومة، ونكون له في أتم الإمتنان. ولكنني أخشى من شيء واحد فقط، وهو أن يقول: لقد سمعتها منه شخصياً وكان اللقاء بيني وبينه فقط!.

والشيء الملفت للنظر أنّ صاحب كتاب "الوصايا الضائعة" كأنّه يتعامل مع أشخاص من خارج مذهب أهل البيت، غير مدركين لفداحة أمر مخالفة المعصوم والخروج عن أمره، وعن دائرة طاعته، مضافاً الى عدم إلتفاته الى كثرة الفقهاء والمجتهدين في مذهب التشيع، بحيث لا يستطيع أحد منهم أن ينحرف عن الخط العام بهذا الشكل ويترك النهج الذي خطّه المعصومون للفقهاء. وذلك لأنّه سيكون لا محال عرضة لسقوط العدالة عنه حتماً وخصوصاً إذا ما تعامل مع أمر خطير كأمر الولاية العامة، ولذلك كثر من تناول هذا الأمر بالبحث والتحقيق حتى وصلوا الى العشرات ممن ذهبوا الى تأييد وإثبات الولاية العامة للفقهاء الجامع للشرائط وكما بيّناه سابقاً في بحوثنا التي مضت فراجع.

هل استمرار عصر الإمامة لا يدعم أن يلي غيرهم مقاليد الأمور

ويشكل صاحب كتاب (الوصايا الضائعة) ويقول: إن استمرار عصر الإمامة الشريف وهو من ضروريات المذهب لقوله صلى الله عليه وآله (لا تخلو الأرض من حجة) لا يدعم أن يلي غيرهم مقاليد أمور المسلمين، فإن قيل نحن في عصر الغيبة، أقول أين نص الإمام الغائب عليه السلام الذي يمثل فيه نفسه الشريفة بالشمس التي يغيبها السحاب؟ فهل ينكر ضوء الشمس المغيبة بالغمام!! فإن قيل لا، أقول أين تطبيق هذا عندكم؟.

ثم يستشهد بعدة أحاديث هي:

الحديث الأول: عن داود الرقي عن العبد الصالح عليه السلام قال: إن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام حتى يعرف.

الحديث الثاني: عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: إن الأرض لا تخلو إلا وفيها إمام: كيما ان زاد المؤمن شيئاً ردهم وإن نقصوا شيئاً أتمه لهم.

الحديث الثالث: عن عبد الله بن سليمان العامري عن أبي عبد الله عليه

السلام قال: ما زالت الأرض إلا والله فيها الحجة يعرف الحلال والحرام ويدعو الناس الى سبيل الله.

الحديث الرابع: عن أبي حمزة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أتبقى الأرض بغير إمام؟ قال: لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت.

الحديث الخامس: عن بشير العطار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: نحن قوم فرض الله طاعتنا وأنتم تأثمرون بمن لا يعذر الناس بجهالته.

الحديث السادس: عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا والله ما فوض الله الى أحد من خلقه إلا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمة قال عز وجل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ النساء، ١٠٥، وهي جارية في الأوصياء عليهم السلام.

الحديث السابع: وأما وجه الإنتفاع بي في غيبتي فكالانتفاع بالشمس إذا غيبتها عن الأبصار السحاب وإني لأمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء، فاغلقوا أبواب السؤال عما لا يعينكم ولا تكلفوا علم ما قد كفيتم وأكثروا الدعاء بتعجيل الفرج فإن ذلك فرجكم^(١) إنتهى.

(١) الوصايا الضائعة، مصدر سابق: ص ٥٣-٥٤.

هل نحتاج الى القول بالرجعة حتى لا تخلو الأرض من حجة؟

قبل الإجابة عن الأحاديث التي إستشهد بها في مقام إعتراضه أود أن أعلق بدءاً على أصل الإعتراض:

في خصوص الكلام على "أن الأرض لا تخلو من حجة" ينقل السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره كلاماً عن العلامة المجلسي قدس سره فيقول: (ويحتوي كلام المجلسي على استدلال ضمني على الرجعة مع جوابه - وملخص الاستدلال: أنه ثبت في الفكر الإسلامي أن الأرض لا تخلو من حجة باستمرار ما دام للبشرية وجود، حتى لو كان اثنان كان أحدهما الحجة على صاحبه. ولكن الأرض بعد الإمام المهدي عليه السلام ستخلو من الحجة. ما لم نقل بالرجعة، ليرجع الأئمة المعصومون عليهم السلام ليكونوا هم الحجج بعده، تطبيقاً لهذه القاعدة. إلا أنه من حسن الحظ أن يكون المجلسي نفسه قد أجاب عن ذلك، وملخص الجواب: (إننا لا نحتاج إلى القول بالرجعة كتطبيق لتلك القاعدة بل أن حكم الأولياء الصالحين تطبيق لها أيضاً، قال المجلسي: (لأن أوصياء الأنبياء وأوصياء الأئمة حجج أيضاً) فالأرض تكون مشغولة بهم بصفاتهم أوصياء للأئمة عليهم السلام، فلا تكون خالية من الحجة)^(١).

(١) تاريخ ما بعد الظهور، لآية الله العظمى السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر

قدس سره، نشر مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١: ص ٥٣٦.

وورد في الحديث عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: ما زالت الأرض إلا والله فيها الحجّة، يعرف الحلال والحرام، ويدعو الناس الى سبيل الله^(١).

وفي هذا الحديث دلالة على أن الحجّة يعرف الحلال والحرام ويدعو الناس الى سبيل الله، والسؤال هنا، في حالة غياب الإمام المهدي عليه السلام، سوف تبطل هذه الحجّة، لأن لا وجود لشخصه المقدس حتى يعرف الناس الحلال والحرام ويدعوهم الى سبيل الله، وهذا خلاف القول بلزوم الحجّة في كل زمان ومكان.

إذن للخروج من هذا الإحراج لابد لنا من الذهاب الى القول بوجود نائباً عن الإمام المعصوم، يحلّ محله ويقوم مقامه في حال الغياب، حفاظاً على استمرار هذه الحجّة وعدم إنقطاعها، ولعل الحديث القائل: (إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه، وإلا فعليه لعنة الله)^(٢). له مدخلة في هذه الجهة.

علماً أنه لا تتم هذه النيابة إلا بموافقة الإمام سلام الله عليه، وهذا ما هو محرز في قوله: (... وأما الحوادث الواقعة فأرجعوا فيها الى رواة أحاديثنا فإنهم

(١) كتاب الحجّة، للحكيم الإلهي والفيلسوف الرباني صدر الدين محمد الشيرازي، ت ١٠٥٠ هـ، نشر مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ص ١٣٩.

(٢) أصول الكافي، مصدر سابق: ج ١، كتاب فضل العلم، باب البدع، ح ٢، ص ٥٤.

حجّتي عليكم وأنا حجة الله عليهم (...).

رأي الأستاذ محمد تقي مصباح اليزدي حول نيابة الفقيه عن الإمام

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ محمد تقي مصباح اليزدي: إنّ الحقيقة القائلة إنّ الفقيه ينوب عن الإمام المعصوم عليه السلام في شؤون الحكم والولاية لها جذور فقهية وعقائدية، وهناك أحاديث تدل على هذه المسألة وتثبت شرعية حكم الفقيه نيابة عن الإمام المعصوم. وإحدى الروايات التي استدلت بها على النيابة في التولي للأمر التي تتعلق بـ (الحوادث الواقعة) حيث كتب ولي العصر عليه السلام في جوابه لكتاب محمد ابن عثمان هذا التوقيع الشريف (وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجّتي عليكم، وأنا حجة الله عليهم) وطبقاً لهذا الحديث، فرواة أحاديث الأئمة والعلماء بفقه أهل البيت وأحكام الله قد عيّنهم الإمام الحجة المنتظر سلام الله عليه نواباً له وأعتبر حكمهم وقضاءهم حكم إمام الزمان.

والحديث الآخر ورد عن الإمام الحسين عليه السلام لعلماء عصره، ففي هذا الكلام المطول يشير إلى الموقع المهم والحساس الذي يحتله العلماء بشأن القضايا الاجتماعية ومصير الإسلام والمسلمين، إذ قال: (... مجاري الأمور

والأحكام على أيدي العلماء بالله، الأمناء على حلاله وحرامه...). فهذا الحديث يوكل مسؤولية الحكم وتدير أمور الأمة ونظام المجتمع الإسلامي إلى الفقهاء الملتزمين بشريعة الله ودينه، ويدل على أن أحكام الله لا تطبق إلا بتولي أمور المجتمع والأمة.

والحديث الآخر (مقبولة عمر بن حنظلة) ففي هذه المقبولة يوضح الإمام الصادق عليه السلام واجب الناس ويحدد ملامح الحاكم الصالح القادر على حل اختلافات الناس، وهو الفقيه، فيقول عليه السلام: (من كان منكم قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً فإنني قد جعلته حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا ردّ، والرادّ علينا كالرادّ على الله، وهو على حدّ الشرك بالله).

ففي هذا الحديث، عيّن منصب الحكم للفقيه من قبل الإمام المعصوم واعتبر حكمه حكم الإمام أيضاً^(١).

عدة قراءات من إستدلال الأستاذ اليزدي

إذن يمكن لنا الخروج بعدة قراءات من هذا الإستدلال للأستاذ اليزدي

منها:

(١) الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه، مصدر سابق: ص ١٣٢ وما بعدها.

أولاً:

أنّ مسألة ولاية الفقيه مسألة لم تكن وليدة المرحلة، وإنّما جذورها تضرب في عمق التاريخ الإسلامي، وقد بيّنها الأئمة سلام الله عليهم ولم يقصروا وحاشاهم في هذا الجانب أو غيره، كما بيّنه في أحاديثهم التي ذكرها.

ثانياً:

أنّ مسألة الحجّة باقية وقائمة على رؤوس العباد، بعد أن نقل الإمام عليه السلام صلاحياتها وأعطاهما للفقيه العالم العارف بروايات أهل البيت - وذلك في حالة غياب المعصوم وعدم حضوره - فأصبح الفقيه حجّة المعصوم على غيره، وبهذا لم ترتفع الحجّة عن الأرض حتى تسيخ بأهلها.

ثالثاً:

أنّ المعصوم عليه السلام لم يغيب عن الناس كونه قد رفع من الأرض، أو مات لكي ترتفع الحجّة بشكل نهائي، وإنّما هو غائب بالعنوان فقط، والناس لا تعرفه بهذا العنوان البديل، ولذلك فهو باق في هذا الوجود الدنيوي، وحجّيته قائمة وباقية معه في تسيير الأمور، ولذلك فالأرض باقية ومستقرة والحياة عليها مستمرة، علماً أنّنا من الخطأ أن نحدد حجّة وعمل الإمام المعصوم على المجتمع الإنساني فقط، أو هو قائم ما دامت الإنسانية قائمة لا غير، بحيث متى

ما إرتفع المجتمع الإنساني رُفِعَ هو أيضاً ولا يبقى مجال لتأثيره بالأشياء الأخرى غير المعنونة بعنوان الإنسانية. فهذا الشعور خطأ، والإمام حجّيته وتأثيره على الإنسان وغيره من الموجودات في الأرض والكون بسعته على حد سواء.

فإذا كانت ذنوبنا وخطايانا قد حجبنا عن رؤية إمامنا، وتسبب الظالمون بغياب الإمام المهدي عليه السلام، فهو واقعاً لم يغب عن مخلوقات الله الأخرى، التي هي غير الإنسان بالطبع، فهو من هذه الناحية لم يغب غياباً كلياً عن جميع الموجودات الأرضية والسمائية، بل هو سلام الله عليه موجود وتأثير وجوده وحجّيته مستمر، كل ما هنالك قد اتخذ طريقاً آخر يعوّض به غيابه عن البشر، بأن جعل وكيلاً أو نائباً عنه يكون هو الحجّة عليهم في هذه الفترة من الغياب، ولعمري هذه هي الحكمة والتدبير العصموي الذي لا يترك الأمور فيها سدى.

إذن فحجّية الإمام باقية على الأرض كلّها ولم ترفع بغيابه، لأنّه واقعاً موجود فيها ولم يرفع، وكل ما في الأمر عوّضت حالة غيابه سلام الله عليه عن البشر فقط بوجود النائب أو قل الولي الفقيه.

وفي هذا الصدد يقول صدر المتألهين قدس سره: ثم لنفهم أنّ وجود النبي

صلى الله عليه وآله والإمام عليه السلام ليس لمجرد أن الخلق محتاجون إليه في إصلاح دينهم ودنياهم - وإن كان ذلك أمراً مترتباً بالضرورة على وجوده - بل إنّما الأرض وما فيها قامت بوجوده، لكون وجوده التكويني علّة غائبة لوجود الأرض، فلا تقوم الأرض ومن فيها لحظة إلا بوجود الإنسان الكامل^(١).

ويقول قدس سره في مكان آخر: ان الغاية الحقيقية من وجود الإمام هي أعلى وأشرف وأرفع من تعلم الناس منه، ومع ذلك يلزم من وجوده الشريف أن يكون هدى للناس إن اهتدوا به، وأمّا عدم اهتدائهم بنوره واستيضاؤهم بضوئه فليس من جهته عليه السلام، بل من جهة الناس، لإحتجابهم عن الحق بالظلمة الغاشية، وغلبة الهوى والشهوات على نفوسهم الى أن يفتح الله من رحمة من عنده ويهب الريح عاصفة يكشف عنهم حجاب الظلمة والهوى فيهدوا بنور الهدى والحجّة البيضاء إن شاء الله تعالى^(٢).

وعلى هذا يمكن القول أنّه من الممكن أن تكون إحدى علل غيبة الإمام المهدي عليه السلام هو عدم إستحقاق الناس لرؤية الإمام والعيش معه، لأنّهم

(١) كتاب الحجّة، مصدر سابق: ص ١٦١.

(٢) المصدر السابق: ص ١٦٩.

لم يتمكنوا من الإهتمام بنوره ولا الاستيضاء بضوئه في وجوده الظاهر، كونهم جعلوا بينهم وبين الحق حجاباً ظلمانياً نتيجة غلبة الهوى والشهوات، ومتى ما تكامل المخلصون واستطاعوا أن يلقوا بهذا الحجاب، ظهر لهم الإمام للاستفادة الكاملة من نوره والذي يناسب حجم البشرية بوجودها الممكن، الذي هو دون العصمة بكثير، وعندئذ سيتمكن الإمام المهدي عليه السلام من قيادة البشرية الى بعدها الموعود وتحقيق هدفها المنشود من وجودها الدنيوي، وما كان ذلك ليحصل لولا الاستفادة الكاملة من نوره والاستيضاء بضوئه، عندما صقل جيشه وأصحابه أنفسهم وربّوها وأعدّوها لإستقبال هذا النور عند الظهور المبارك.

ولكنهم في غيبة الإمام إحتاجوا لنوع من التربية، يحققها أو قل يوفرها لهم من كان مستحقاً لأن يكون نائباً للإمام في غيبته، حتى لا ينحرمون من نور الإمام بالكلية، وإنّما بقي خيط الوصول لنيل المنال ممدوداً بيد أولياء الله الذين جعلهم عزّ وجلّ ظلاً للمعصوم، حفاظاً على العباد من الضياع وإستكمالاً لهم بإستفادتهم من نور الأولياء الكامل، ليكونوا بالتالي في مرتبة من مراتب الأولياء الصالحين الذين ذكروا للإمام المهدي في ظهوره المبارك.

ما هي مدخلية الفقيه بقول الإمام: (كالشمس إذا غيبتها السحاب)؟

إن مسألة وجود الإمام حينما يشبهه بـ (كالشمس إذا غيبتها السحاب) فيمكن أن نعرض لها فهماً خاصاً ولو على نحو الأطروحة:

إن الشمس تمثل الإمام المهدي عليه السلام بكل تأكيد وهذا مما لا شك فيه، وحتى لا يحرم أهل الأرض من فوائد ضوئها وحرارتها، وذلك لأن في حال غيابها بشكل كلي سوف يشكل ضرراً أكيداً على سكان الأرض، بل هو الدمار بعينه، ولكي لا يحدث مثل هذا الأمر، كان السحاب هو الحاجب عن رؤية قرص الشمس فقط من دون أن يؤثر فيكون مانعاً عن وصول اشعتها وحرارتها إلى الأرض، ولكي تتم المنافع ولا تزول. علماً أنه لا يمكن أن يوجد أي حاجب آخر غير السحاب يستطيع أن يؤدي دور السحاب في هذه الحاجة، التي تؤدي دورين من الصعب جداً أن يوجد في آن واحد وهما: حجب الشيء أولاً، مع ضمان استمرار عطاؤه وفوائده ثانياً، إذ من المعروف عن الأشياء متى ما غابت، غابت وأختفت آثارها.

وهنا نستطيع أن نشبه دور الفقيه العادل العالم في حالة غياب الإمام بالسحاب مع الشمس، فأصبح الواسطة أو النافذة التي تصل من خلالها علوم

أهل البيت عليهم السلام إلينا، فصحيح أنّ الإمام المهدي عليه السلام قد حُجب عنا بشكل كامل، وغاب عنا شاخصه بسبب غياب عنوانه، كما غاب عنا قرص الشمس بوجود السحاب، وصحيح علومه أيضاً لم تصل إلينا بشكل كامل، لكن من أجل أن لا نُحرم من كل هذا، وجد الفقيه ليمارس دور النيابة أولاً من أجل أن لا نحرم عطاء المعصوم وخيره، أي يمكن للفقيه أن يمارس دوره في إيصال ما يريد المعصوم إيصاله بالحد الذي يحافظ على الوجود الإسلامي الذي يستطيع الفرد من خلاله أن يتدرب ويتكامل لإستقبال طلعة الإمام البهيّة.

وثانياً: كما أنّ السحاب يُغيّب قرص الشمس عنا فلا نستطيع تحديد وتشخيص مكان الشمس بالدقة العالية، كذلك وجود الفقيه سيكون حاجباً عن رؤية الإمام بالمباشر، وحتى لا يتم الوصول للإمام ومعرفة مكانه بالدقة لإحتياج الأمة لبيان الأحكام ومعرفة ماهيّة العمل تجاه الحوادث، فسيعمل وجود الفقيه كصمام أمان في الحفاظ على المعصوم كونه سيكون البديل المؤقت الذي يستطيع الإمام المهدي عليه السلام بوجوده أن يبقى مجهول العنوان حتى يحين الوقت المناسب للظهور. فإذا عرفنا هذا، سيكون حينئذ من الواجب وجود الولي الفقيه في حال غياب الإمام المعصوم عليه السلام، وذلك لأن وجود الولي الفقيه هو لتعويض الأمة الإسلامية حالة الغياب التي فرضت على

المعصوم في ظروف خاصة ولغايات ليس الآن محل ذكرها. كل ذلك يتم من قبل الفقيه لا على نحو الإستقلال والتفرد النابع من الذات، وإنما على نحو التبعية والطاعة لما يريد المعصوم عليه السلام.

عرض وشرح الأحاديث

الآن لنأتي ونستعرض الأحاديث التي استشهد بها الكاتب لإثبات مطلوبه
والإجابة عليها:

الحديث الأول:

عن داود الرقي عن العبد الصالح عليه السلام قال: إنّ الحجّة لا تقوم لله
على خلقه إلّا بإمام حتى يعرف.

وجواب ذلك: هذا مما لا خلاف فيه فإن من تمامية حجّة الله على خلقه هو
بعث الرسل ومن ثم إقامة الأوصياء وتنصيبهم من بعدهم الذين هم الأئمة
المعصومون عليهم السلام، وعلى جميع المؤمنين الذين يريدون الفوز بالدارين
معرفة هؤلاء الأئمة واحداً بعد الآخر، وليعرفوا في زماننا الحاضر أنّ إمامهم
هو الحجّة بن الحسن عليهما السلام، وقد غيّبه الله عزّ وجلّ لمصالح خاصة، ولم
يقل أحد، بأن إمامهم هو الولي الفقيه، بل الكلّ يعلم بأن الولي الفقيه إذا أراد
أن يمارس عمله، فيمارسه على نحو النيابة لا على نحو الإمامة.

إذن فهذا الحديث لا مدخلية له في إثبات ما يريد الوصول إليه.

الحديث الثاني:

عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: إن الأرض لا تخلو إلا وفيها إمام: كيما ان زاد المؤمن شيئاً ردّهم وإن نقصوا شيئاً أتمه لهم.

ثم يعلق فيقول: (هذه مهمة الإمام كما بين الحديث السابق ولا يكون إماماً وهو دون مهمته الإلهية، حتى وإن كان غائباً، وإلا ما الفائدة من وجوده إذن؟).

والإجابة على هذا الحديث والى ما ذهب إليه الكاتب تتبين فيما يلي:

هذا الحديث يتعلق بأمرين:

الأول: أنّه في حالة وجود الإمام ظاهراً معروفاً فالأمر بين ولا إشكال فيه، وذلك لأن من وظائف الإمام بيان ما يصلح حال الأمة سواء في بيان الأحكام الشرعية أو في تدبير أمورهم اليومية، وحينئذ يصبح لزوماً إذا زاد المؤمنون أو نقصوا ردّهم الى ما هو صواب، أو قل ما يرضي الله ورسوله.

الثاني: في حالة غياب الإمام المعصوم، فإذا غيّر المؤمنون بزيادة أو نقصان، ففي هذه الحالة من ذا الذي يرّد المؤمنين إذا زادوا، ومن ذا الذي يتم الأشياء

لهم إذا نقصوا؟ فالإمام في حال الغيبة لا يمكن الإتصال به أو الوصول إليه بحال، فما العمل حينها ل يتم الحفاظ على الموازين الإسلامية العامة، وعلى الأقل على ثوابتها ومبادئها؟ فهنا سنواجه إشكال لا يمكن الخروج منه، إلا بوجود الفقيه الذي يستطيع أن يحافظ على ميزان الزيادة والنقيصة، وخصوصاً في مرحلة غيبة الإمام الطويلة، قد حدثت في حياة البشر اليومية الكثير من التغيرات والتطور في القيم الحضارية، وأستعرت الحروب، وتحرك الإستعمار، وظهرت أفكار وآيدولوجيات كثيرة، كلّها تدّعي بأن لديها الحلول المناسبة لمشاكل البشرية، مضافاً الى التعقيدات الاجتماعية وما تضيفه على الفرد من سلوكيات مع نفسه ومع أسرته، ومن ثم المحيط الذي حوله.

إذن لابد من وجود مرشد وموجه يستطيع استخدام القواعد العامة التي بينها الأئمة المعصومون والعمل على مبانيها في حالة مواجهة أي متغير يحدث عند غيابهم عليهم السلام، بحيث يحتاج الى بيان حكمه أو الموقف العملي تجاهه. وبالتأكيد فإن هذا الدور لن يستطيع أحد أن يؤديه إن لم يكن فقيهاً عالماً ورعاً تقياً أميناً بصيراً في تدبير أمور المسلمين وحينئذ سيكون استدلال صاحب كتاب (الوصايا الضائعة) بهذا الحديث ضده لا معه، لأنه يُعين ويحث على وجود الولي الفقيه الذي يستطيع بمنصبه أن يردّ الزيادة ويتم النقائص بحسب ما تعلمه وضبطه من علوم أهل البيت عليهم السلام.

الحديث الثالث:

عن عبد الله بن سليمان العامري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما زالت الأرض إلا والله فيها الحجة يعرف الحلال والحرام ويدعو الناس إلى سبيل الله.
وجواب هذا الحديث كسابقه فلا حاجة للتكرار والتطويل.

الحديث الرابع:

عن أبي حمزة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أتبقى الأرض بغير إمام؟ قال: لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت.

وهذا الحديث أيضاً قد بينا جوابه سابقاً علماً أنّ الإمام عليه السلام وإن غاب ونحن نعيش في عصر الغيبة الكبرى، ولكنه موجود يرانا ونراه، وبوجوده الأرض ومن عليها لا بد أن تصل إلى حالة العدالة الكبرى. ولا علاقة لهذا الحديث بالولي الفقيه والقول بالولاية العامة!

الحديث الخامس والحديث السابع لقد تمت الإجابة عنهما في البحوث السابقة فراجع.

الحديث السادس:

عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا والله ما فوّض

الله الى أحد من خلقه إلا الى رسول الله صلى الله عليه وآله والى الأئمة قال عز وجل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ النساء، ١٠٥، وهي جارية في الأوصياء عليهم السلام.

أقول: وإستدلّاه بهذا الحديث غير تام لأننا قد سبق وأن وضحنا عندما ذكرنا الفروق بين الإمام المعصوم وصاحب الولاية العامة من الفقهاء، بأن التفويض الذي جعل الرسول صلى الله عليه وآله أولى بالمؤمنين من أنفسهم، هو جاري له فقط وللائمة من ولده عليهم أفضل الصلاة والسلام. والولي الفقيه لا يدّعي بأي حال هذا المقام من التفويض.

هل إقامة الحكم الإسلامي يؤجل الى زمن الظهور؟

والآن نريد أن نذكر إشكالا آخر يقول به المعترضون على إقامة الحكومة الإسلامية في عصر الغيبة وهو:

أن إقامة الحكم الإسلامي يجب أن يؤجل لزمان ظهور الحجة عجل الله تعالى فرجه، وذلك على أساس أن محاولة استلام الحكم وإدارة الأمة ليست من وظيفة المسلمين في عصر الغيبة، لأن الظروف غير مؤاتية لذلك، ولو كانت الظروف مؤاتية لذلك لكان الله تعالى يظهر المعصوم لإدارة الحكم. وأدلة الجهاد إنما بينت وجوب الجهاد وأحكامه للظروف التي يمكن فيها الانتصار وتحكيم كلمة الحق. ولولا العجز وقصور الظروف عن تحقيق الحق لما غاب الإمام المعصوم عن الساحة.

إجابة السيد كاظم الحائري دام ظلّه حول هذا الإشكال

يقول السيد الحائري في معرض إجابته على هذا الإشكال: (فغيبة الإمام صاحب الزمان عجل الله فرجه، لا تصلح شاهداً على عدم إمكانية إقامة الحكم الإسلامي في فترة زمنية، وأية بقعة من البقاع على الإطلاق قبل الظهور، إذ لا

توجد أيّ قرينة تشهد لكون علّة الغيبة هي العجز المطلق للمؤمنين عن إيجاد حكم إسلامي بهذا الشكل، وقد ذكرت في الروايات في علّة الغيبة عدّة أمور من قبيل:

١ - مخافة القتل، كما في حديث عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: (إنّ للغلام غيبة قبل ظهوره. قلت: ولم؟ قال: يخاف، وأوماً بيده إلى بطنه، قال زرارة: يعني القتل)

٢ - أن لا تقع على عنقه بيعة طاغية، من قبيل ما ورد عن ابن فضال عن أبيه عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام قال: كأني بالشيعة عند فقدانهم الثالث من ولدي يطلبون المرعى فلا يجدونه. قلت: ولم ذلك يا بن رسول الله؟ قال: لأنّ إمامهم يغيب عنهم، فقلت: ولم؟ قال: لئلا يكون لأحد في عنقه بيعة إذا قام بالسيف.

٣ - امتحان الناس، كما في حديث روي عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في علّة غيبته: ليعلم الله من يطيعه بالغيب ويؤمن به.

٤ - أن لغيبته حكمة مجهولة لا يكشف النقاب عنها إلا بعد الظهور، من قبيل ما ورد عن عبد الله بن الفضل الهاشمي، قال: سمعت الصادق جعفر بن محمد عليه السلام يقول: (إنّ لصاحب هذا الأمر غيبة لا بد منها، يرتاب

فيها كلّ مبطل. فقلت له: ولم جعلت فداك؟ قال: لأمر لم يؤذن لنا في كشفه لكم. قلت: فما وجه الحكمة في غيبته؟ فقال: وجه الحكمة في غيبته وجه الحكمة في غيبات من تقدمه من حجج الله تعالى ذكره، إن وجه الحكمة في ذلك لا ينكشف إلّا بعد ظهوره كما لم ينكشف وجه الحكمة لما أتاه الخضر عليه السلام من خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار لموسى عليه السلام إلّا وقت افتراقهما. يا بن الفضل إنّ هذا الأمر أمر من أمر الله وسر من سر الله وغيب من غيب الله، ومتى علمنا أنّه عزّ وجلّ حكيم صدّقنا بأنّ أفعاله كلّها حكمة وإن كان وجهها غير منكشف لنا ...

وعلى آية حال فلعلّ أقرب هذه المضامين إلى الشبهة التي طرحناها هو ما ورد من أنّه عليه السلام غاب خشية القتل.

والواقع أنّ شيئاً من هذه المضامين بما فيها التعليل بحفظ الحياة والهروب من القتل لا علاقة لها بتلك الشبهة، فلعلّ غيبته صلوات الله عليه كانت لأجل أنّه مدّخر لإقامة الدولة الإسلامية العالمية لملء الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، فكان من الضروري الحفاظ على حياته إلى أن يحقق هذه المهمة.

وهذا لا ينفي فرضية إمكان تحقّق الحكم الإسلامي بشكل جزئي في فترة

من الزمان أو في بقعة من البقاع بأيدي المؤمنين وبجهودهم المباركة) انتهى^(١).

تعليق وإضافة

قول السيد الحائري دام ظله: (... فلعل غيبته صلوات الله عليه كانت لأجل أنه مدّخر لإقامة الدولة الإسلامية العالمية لملء الأرض قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً...) هذا مما ينبغي أن يكون واضحاً ولا يحتاج إلى ذكر كونه أمراً بديهياً. إذ يجب أن ترافق الغيبة أمور لها علاقة بالبشرية وحركتها بشكل عام، وسير قوانينها وإحتياجاتها وتقلباتها الفكرية، ودساتيرها الوضعية، وكذلك لها علاقة بشكل خاص مع المؤمنين المنتظرين المخلصين الذين يتعاملون معها كأمر مفروض الوجود، وعليهم أن يتعاملوا معه من أجل إيجاد أهداف أرادها الله تعالى أن تتحقق في زمن الغيبة، ولعله هناك الكثير من أسباب الغيبة، ولا يمكن حصرها فقط بما جاء بالروايات، تشكل بمجموعها سبب غيبة الإمام المهدي عليه السلام، ولا يمكن لنا أن نحصر غيبته بعلة رئيسية واحدة بحيث تنهض لوحدها وتكون سبباً للغياب. إذ كل واحدة من العلل ترتبط بأختها لتشكل بالنتيجة إقامة الحكم الإلهي في أرضه وتخليص العباد من الظلم والطغيان.

(١) ولاية الأمر في عصر الغيبة، مصدر سابق: ص ٥٢ وما بعدها.

وما ذلك إلا لخطورة هذا الأمر وتماسّيه بكل مفاصل الوجود، وليس الوجود الأرضي فقط، فحتى الروايات التي ذكرت أسباباً للغياب بشكل جلي، كخوف القتل أو أن لا تقع في عنق الإمام بيعة لطاغية، أو إمتحان الناس بها، فإنها لم تقف عند هذا الحد، وإنما أعطت في محل آخر بعداً أوسع، نستطيع من خلاله استشفاف ومعرفة بعض أسباب الغيبة لتتضافر فيما بينها، ولتضفي أهمية أخرى للغياب نحن بحاجة لها.

أسباب أخرى لغيبة الإمام

ومن هذه الأسباب يمكن أن نعرض بعضاً منها والتي لم يلتفت لها من

قبل:

السبب الأول:

هناك أمور كثيرة تجري في هذه البلاد وغيرها، يحتاج فيها الناس الى من يقضي فيها حوائجهم، وقد يستدعي الأمر الى وجود شخص له عناوين مختلفة لكي يتحرك من خلالها لقضاء حاجات البشر بشكل عام والمؤمنين منهم بشكل خاص، على اعتبار مدى تعلقهم وإرتباطهم بإمامهم الموعود، فيكون من جانبهم شدة تعلق وإرتباط مما يستدعي دعاءهم له لطلب المساعدة وقضاء حوائجهم، وبسبب تسلط الظلمة والطواغيت وحكام السوء على أغلب بلدان الأرض لا يتمكن الإمام ويعنوان القيادة وكولي أمر الأمة والأحق بالرياسة من إبداء المساعدة للآخرين، ولذلك كان أحد أسباب الغيبة هو لبقى عنوانه مختفياً من أجل القدرة على إختيار الظرف المناسب للتدخل، وقد يكون أحياناً من خلال أحد المناصب والمراكز الدنيوية لكي يقضي من خلالها احتياجات الناس وإن كانت مناصب أو وظائف ظاهراً تنطوي تحت مركزية سلطة غير عادلة، ويجب أن نعرف أن ليس كل تحركات الإمام وما يقوم به من قضاء

حاجات الناس على نحو الإعجاز، وصعوداً على القوانين الطبيعية السالكة في الحياة الدنيا، بل لعلّه الكثير منها يجري بحسب قانونها الطبيعي الذي لا يتعدى الصورة التي تُقضى بها حاجات الناس.

وعليّنا أن نفهم جيداً بأن الإمام المهدي عليه السلام هو إماماً وخليفة لله في جميع أرضه، فهو في عالم الجعل هكذا، وليس هو خليفة أو إماماً على المسلمين فقط أو على طائفة منهم فقط، لا بل هو إمام ويده تجري مقادير الأمور على جميع البشرية وبكل طوائفها ودياناتها وإن لم يشعروا بذلك، لكونهم أسرى القوانين والحدود المادية فقط، ولا يتحرك أي طرف لهم دون البعد الحسي الذي يثير ويتحكم بكل الإدراكات الشعورية ومنابت الإحساس لديهم، سواء على المستوى العقلي أو الوجداني.

فلا تتصور بأن الإمام المهدي عليه السلام لا يساعد أو ينجي إلا من كان مسلماً أو مؤمناً، لا فهذه النظرة ضيقة وبعيدة عن طبائع العصمة، لكون العصمة تمثل قمّة الوجود الإنساني، وعندما نقول أنّها تمثل قمّة الوجود الإنساني، معنى ذلك أنّها تعلو وتسمو على كل الإفتراقات والتضاد والتعاند، لأن هناك أخوة في الإنسانية نتيجة التشابه الخلقي - على أقل التقادير - الذي فرض على النوع الإنساني فكان به الإنسان إنساناً، ولعل قول أمير المؤمنين عليه

السلام يشير الى هذا المعنى العام الذي هو: (أنّ الناس صنفان: إمّا أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق)، ولذلك ما دام الله عزّ وجلّ ربط إستقرار وثبات الأرض بالحجّة، كان جزء من هذا الإستقرار والثبات هو تحرك المعصوم عليه السلام بوجوده الظاهري مع خفاء عنوانه ليقوم بوظيفة من الوظائف التي تمنع الأرض من أن تسيخ بأهلها، وهي قضاء حاجات الناس، والتدخل أحياناً بشكل مباشر في إحداث التغييرات، وإتخاذ القرارات المصيرية في مختلف بلدان الأرض، وليس فقط الدول الإسلامية، وطبعاً كل هذه الأمور لا تحدث إعتباطاً وبعيداً عن مسار الحكمة والتدبير الإلهي الذي يريده في هذه الأرض، وما يصلح حال البشرية فيها. والأمر التي يؤدّيها الإمام المهدي عليه السلام هو إزاحة العوائق وتهيئة الأسباب التي تدع البشرية تسير سيراً صحيحاً ضمن التخطيط الإلهي المحتوم لها.

السبب الثاني:

ما دام الله عزّ وجلّ ^{نهي} في أمر الغيبة أن تكون، فلا بد أن تصبح نتائجها إيجابية مائة بالمائة، وما ذلك إلا لأن الله تعالى لا يصدر منه إلا الخير وهذا ثابت في كتب الحكمة والعقائد، وإحدى نتائج هذا الخير هو أن يتربى المؤمنون المخلصون بنوع خاص من التربية المركزة والإمام غائب عنهم، لا يرونه ولا

يسمعون كلامه، ولا تتم هذه التربية إلا بهذا الشكل أو قل لا يوجد بديل آخر يؤدي نفس النتائج التي يؤديها غياب الإمام في تكامل المؤمنين المخلصين.

وعندها سيواجهون إنحراف المجتمع وظلم الحكام بما حملوه من فهم واعي للرسالة الإسلامية، وتكون هذه المواجهة هي جواز مرورهم للإلتحاق بالإمام المهدي عند ظهوره المبارك، لأنهم استطاعوا أن يحافظوا على مستواهم الإيماني، وبحالة تكامل طردي، كلما ازداد الظلم والطغيان ازدادوا هم ثباتاً وإيماناً.

وما كان هذا الدور أن يمروا به ويعيشوا آلامه وبلاءاته، لولا صعوبة المرحلة التي سيتعاملون معها عند ظهور الإمام وهو يتحرك للقضاء على جميع المفسد والمظالم على وجه الأرض، فهذا النوع من المهام يحتاج إلى طراز خاص من الرجال المؤمنين الذين اجتازوا جميع مراحل البلاءات والشبهات بنجاح تام.

السبب الثالث:

من أسباب غياب الإمام المهدي عليه السلام كونه أثراً وضعياً نتيجة ذنوب العباد، وبالتالي حرمان الأمة من مشاهدته والتبرك برؤيته، فكما أن هناك ذنوباً تنزل النقم، وذنوباً تغير النعم، وذنوباً تحبس الدعاء، وذنوباً تنزل البلاء،

وذنوباً تقطع الرجاء^(١)، فمثال الذنوب التي تنزل النقم ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام هي الظلم، والذنوب التي تغير النعم هي البغي، والذنوب التي تحبس الدعاء سوء النية والسريرة وتأخير الصلاة عن وقتها، والذنوب التي تنزل البلاء ترك إغاثة الملهوف وترك معاونة المظلوم وتضييع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذنوب التي تقطع الرجاء هي اليأس من روح الله والقنوط من رحمة الله والثقة بغير الله^(٢).

فيكون هناك قسم من الذنوب يكون إرتكابها مسبباً لغيبة الإمام، كأن تكون هناك ذنوباً باطنية، أو ذنوباً تشترك بها الأمة فتكون ذنوباً نوعية، كالخوف من مواجهة الباطل أو عدم الشعور بالمسؤولية، أو عدم التوجه الى جهة الحق حينما تخرج وتطالب بالإصلاح، الى غيرها من الذنوب. فكما أن الذنوب قد تصدر من الأفراد وتكون عقوباتها شخصية بحيث تنزل على الفرد العاصي،

(١) ينظر رحلة في الآفاق والأعماق شرح دعاء كميل، للأستاذ حسين أنصاريان، ترجمة كمال السيد، نشر مؤسسة أنصاريان، قم، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م: ص ١١٨ وما بعدها.

(٢) ينظر أسرار العارفين في شرح كلام مولانا أمير المؤمنين، للعالم الجليل والفاضل النبيل السيد جعفر بن محمد باقر بن مهدي بحر العلوم (١٢٨٩ - ١٣٧٧ هـ)، نشر دار جواد الأئمة، بيروت، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م: ص ١٣٢ وما بعدها.

ولا دخل للفرد الآخر بها، كذلك هناك ذنوب نوعية تكون نتيجة معاصي جماعية يشترك بإيجادها جمع كبير من الأفراد ويتلبسون بها فتكون غير مختصة بفرد واحد.

فمن هذا الباب كان غياب الإمام المهدي عليه السلام عن شيعته ومواليه، ليكون عقوبة لذنوب المجتمع لعدم شعور أفرادهم أو الأعم الأغلب منهم بالمسؤولية التي يتطلبها الإنتماء الإسلامي الواعي.

وقد يسأل سائل فيقول: إذا كان المسلمون في زمن الإمام المهدي حين كان ظاهراً هم المذنبين والمقصرين الذين تسببوا في غيبة الإمام عليه السلام، فما هو ذنب المسلمين بعد هذه القرون الطويلة لكي تستمر الغيبة وعدم ظهور الإمام لهم وتحقيق حلم البشرية الموعود؟

وجواب ذلك: أن المسلمين الآن أو في الأجيال السابقة فإنهم قد عملوا وأقترفوا نفس الذنوب التي إرتكبها من سبقهم، بل اتبعوهم إتباع القذّة بالقذّة، ولذلك هم يعتبرون مشاركين لهم في التسبب بالغياب المهدوي وإبتعاده عن القواعد الشعبية، ولعل ما جاء في دعاء أبي حمزة الثمالي: (... وأن الراحل إليك قريب المسافة وأنت لا تحتجب عن خلقك إلا أن تحجبهم الأعمال

دونك ...)»^(١)، ينطبق على مقامنا هذا بإعتبار أن الإمام هو وجه الله وباب الله الذي منه يؤتى، فتكون اعمالنا هي الحاجة عنا رؤية إمامنا صاحب العصر والزمان.

السبب الرابع:

في كثير من الأحيان يظن بعض الناس أن بمقدورهم إيجاد الحلول المناسبة لإسعاد البشرية، وذلك بوضع دساتير وليدة العقل البشري، ولا حاجة لهم بأي تشريع سماوي، فهم يعتقدون بأن العقل له القابلية على صياغة قوانين تناسب ما تفرزه الصراعات الاجتماعية والسياسية في هذا العالم، وسيكون للتجارب وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعترض سير البشرية الطويل دوراً هاماً في كسب الخبرات التي ستؤدي بالتالي الى الوصول الى سن قوانين وإيجاد منهج حياة خالٍ من أي معوق يعرقل سير البشرية نحو سعادتها.

ولذلك بين الحين والآخر، يخرج لنا أصحاب فكر جديد يحاولون إرساءه بين الناس. ولكن الشيء الملفت أنهم كلما وصلوا الى حل لمشكلة ما، ظهرت لهم مشكلة أخرى تعيق نتاجهم الفكري المزعوم. ومن أبرز هذه الفلسفات كما

(١) ينظر شرح مفاتيح الجنان، للشيخ الدكتور محمد هويدي، نشر دار الشجرة، بيروت،

هو معلوم والتي ادّعت نظرتها الشاملة للحياة هي الشيوعية والرأسمالية وما
إنبثق منهما من حركات فكرية كثيرة أخذ كل منها الفرصة المناسبة في الوصول
إلى الحكم وإنشاء دول متعددة تسير في ركاب طرحها وتخطيطها الفكري.

ولكن اننا نجد بأن مشاكل البشرية أخذت بالازدياد يوماً بعد آخر،
وأخذت التضاربات والنزاعات العسكرية والسياسية والاقتصادية تتعقد
وتنبثق منها عيون من المشاكل الاجتماعية والأمراض النفسية التي تزيد من
تأزم الوضع العام للشعوب.

هذه الفرص المتكررة بإفساح المجال لصياغة القوانين ذات التاج
البشري، لكي لا يبقى لأحد من أن يقول لو حكمنا لعدلنا، بعد أن يرى مدى
قابلية وقدرة التشريع الإسلامي على قيادة العالم في يوم الظهور الموعود. وإيجاد
الحلول الناجعة لجميع المشاكل التي توالى على الإنسانية في خط سيرها
الطويل، ومن ثم تحقيق العدالة الكاملة نتيجة تطبيق التشريع الإسلامي
الكامل.

وهذا ما تشير له الرواية: عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: (ما يكون
هذا الأمر حتى لا يبقى صنف من الناس إلا وقد ولّوا على الناس حتى لا يقول

قائل: إنا لو ولينا لعدلنا، ثم يقوم القائم بالحق والعدل^(١).

وهذا إن دلّ على شيء فيدل على أن العقل البشري مهما إمتاز بالقدرة والمهارة للوصول الى الحقائق، إلا أنه يبقى أقل بكثير من أن يحيط بهذه الأرض وإيجاد الحلول التامة لمشاكلها وإحتياجاتها، ويبقى ملزماً بالإحتياج الى السماء في نيل سعادته التي وجد من أجلها في هذا العالم الكبير.

وحيث سيكون من اسباب غيبة الإمام المهدي عليه السلام هو لإعطاء الفرصة لأصحاب الأنظمة والدساتير الوضعية لإقامة حكمهم في مناطق كثيرة في هذا العالم ليثبتوا بالتالي عجزهم المطلق عن تحقيق العدالة وبسط القسط على وجه هذه البسيطة، وستكون حلولهم في الغالب ما هي إلا عبارة عن ترفيعات كلما عاجلوا فتقاً، إنفتح فتقٌ من مكان آخر، وهكذا دواليك الى ظهور الإمام المنتظر عليه السلام.

السبب الخامس:

هناك روايات غير التي صرحت بسبب من أسباب الغيبة، أعطت في

(١) غيبة النعماني، الشيخ الجليل أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب المعروف بـ

(أبن أبي زينب النعماني) ت حدود سنة ٣٦٠هـ، تحقيق فارس حسون كريم، نشر

مدين، ط ١، ١٤٢٦هـ.: ص ٢٨٢ باب ١٤ ح ٥٤.

ثناياها إشارات لأسباب الغيبة وربطتها أو شابهتها بغياب الأنبياء والرسل، كغياب يونس ويوسف وموسى وعيسى عليهم السلام، وحينئذ يمكن لنا أن نربط نتائج وأسباب غيبة أولئك الأنبياء مع غيبة إمامنا المهدي عليه السلام، لنتمكن بالتالي من الحصول أو الوصول الى بعض علل الغيبة ليقوى رابط التفاعل والتواصل مع هذا الأمر الذي أراده الله تعالى أن يكون.

فعن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (إن سنن الأنبياء بما وقع بهم من الغيبات حادثة في القائم من أهل البيت حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة)^(١).

وكالرواية التي نقلها الشيخ الطوسي: (أن في صاحب الأمر عليه السلام سنة من موسى عليه السلام، قلت: وما هي؟ قال: دام خوفه وغيبته مع الولاية الى أن أذن الله بنصره)^(٢).

(١) كمال الدين وتمام النعمة، للشيخ الجليل الأقدم الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن

الحسين بن بابويه القمي، ت ٣٨١ هـ، قم، ط ١، ١٤٢٥ هـ: ب ٣٣ ح ٣١ ص ٣٢٤.

(٢) كتاب الغيبة، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠ هـ)،

تحقيق الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ أحمد ناصح، نشر مؤسسة المعارف

الإسلامية، قم، ط ٣، ١٤٢٥ هـ: ص ٣٣٢.

وعن الباقر عليه السلام: (إن في القائم من آل محمد صلى الله عليه وآله شبيهاً من خمسة من الرسل: يونس بن متى، ويوسف بن يعقوب، وموسى وعيسى، ومحمد صلى الله عليه وآله، فأما شبهه من يونس بن متى: فرجوعه من غيبته وهو شاب بعد كبر السن، وأما شبهه من يوسف بن يعقوب: فالغيبة من خاصته وعامته، واختفاؤه عن إخوته وإشكال أمره على أبيه يعقوب مع قرب المسافة بينه وبين أبيه وأهله وشيعته، وأما شبهه من موسى عليه السلام فدوام خوفه، وطول غيبته، وخفاء ولادته، وتعب شيعة من بعده ممّا لقوا من الأذى والهوان إلى أن أذن الله عزّ وجلّ في ظهوره ونصره وأيده على عدوه، وأما شبهه من عيسى عليه السلام فاختلف من اختلف فيه، حتى قالت طائفة منهم: ما ولد، وطائفة قالت مات، وقالت طائفة: قتل وصلب، وأما شبهه من جدّه المصطفى صلى الله عليه وآله فخروجه بالسيف، وقتله أعداء الله وأعداء رسوله صلى الله عليه وآله، والجبارين والطواغيت، وأنه ينصر بالسيف والرعب، وأنه لا تُردّ له راية^(١).

وعلى هذا قد يكون من أسباب غيبة الإمام سلام الله عليه، ما نأخذه من غيبة يونس عليه السلام ورجوعه شاباً بعد كبر سنّه، وذلك لأن الله تعالى قادر على كل شيء، ويريد أن يجري آثار قدرته بأن يخرم بعض القوانين والأسباب

(١) كمال الدين وتمام النعمة، مصدر سابق: ي ٣٢ ح ٧، ص ٣٠٦.

الطبيعية التي اعتادت عليها طبائع الإنسان، بحيث يغيرها لصالح هدف أكبر وأهم وأنفع للبشرية، ولذلك طالت غيبة الإمام وبمصاحبة هذا العمر الطويل غير المعتاد في أروقة أيام ودهور هذه الدنيا.

وأيضاً لنا أن نخرج بسبب من أسباب غيبة الإمام المهدي عليه السلام والمرتبطة أو المشابهة لغيبة يوسف عليه السلام عن خاصته وعامته واختفاؤه عن إخوته، وإشكال أمره على أبيه مع قرب المسافة بينهما. وذلك بأن نتساءل: ماذا فعل يوسف وهو غائب وبعيد عن أهله؟ والحقيقة أنه قد أصبح وزيراً وبيده مقادير البلاد لحسن تدبيره وسياسته، فأخذ بتحويل حال مصر وسنينها القفر العجاف، والخروج من مأزقها وفناءها المحتوم، إلى ما حرّكها لتكون هي محطاً لإبداء المساعدات وكيل الطعام إلى الأقوام الذين جاوروها.

فهو والحال هذه لم ينقذ شعب مصر فقط، وإنما أنقذ القرى المجاورة لمصر كذلك. فهكذا هو شأن الأنبياء، إذا ما أُتيحت لهم فرص القيادة.

فإذن من هذا - أي باب التشابه بين غيبة الإمام وغيبة يوسف عليهما السلام - يمكن لنا القول بأن أحد أسباب غيبة الإمام المهدي - ولا بأس أن نتحرك بخطوة بسيطة، ونحاول أن نخرج بها عن المألوف ونكسر بها هذا السكون - ونطرحها كفكرة أو نظرية محتملة الصحة، ولا ضير في ذلك، ما

دامت لا تخرج عن أدبيات تحرك الإمام عليه السلام وما تحويه الغيبة من أسرار وأمر لا يمكن الإحاطة بكل جوانبها ومزاياها لقصور إدراكنا عن الوصول الى كنهها النهائي.

وهذه الفكرة هي: أن الإمام المهدي عليه السلام حال غيبته قد يشكل مجتمعاً معيناً، هو يختاره بحيث يكون بعيداً عن أنظار الناس ويمارس حكمه العادل فيهم، كما مارس يوسف عليه السلام أدارته وحسن تدبيره مع شعب مصر في غيبته، والذي يساعد على هذا الأمر هو ما موجود من أسرار قد تعلقت على سبيل المثال وليس الحصر بمثلث برمودا أو ما يسمى بمثلث الموت وما حواه من غرائب وعجائب، قد وقف أمامها العلم عاجزاً، بالرغم مما وصل إليه من تكنولوجيا متقدمة، وأكتفوا ببعض التأويلات والآراء التي تحوم حول الحقيقة لا الحقيقة نفسها، وكذلك وجود نظرية الأرض المجوفة والتي تقول: أن لب الأرض من الداخل ليس مصمتاً كما يقول العلم لكنها مجوفة، ومن الممكن وجود حياة فيها، وكذلك مسألة الصحون والأطباق الطائرة وما سببته من إرباكات داخل المنظومة العلمية، مضافاً الى وجود الكثير من الأسرار الأخرى والتي لم تكتشف بعد. وأن الذي يقول بأن العالم قد أصبح كالقرية الصغيرة فهو واهم، لأنه قد بان له منها شيء وغابت عنه أشياء، والدليل على ذلك بأن العلم في كل يوم يكتشف شيئاً جديداً، بل في كل لحظة

هناك تسابق عجيب ومذهل في العلم والتطور.

فعن الإمام جعفر الصادق عليه السلام قال: (العلم سبعة وعشرون حرفاً فجميع ما جاءت به الرسل حرفان فلم يعرف الناس حتى اليوم غير الحرفين، فإذا قام قائمنا أخرج الخمسة والعشرين حرفاً فبثّها في الناس وضم إليها الحرفين، حتى يبيثها سبعة وعشرين حرفاً)^(١).

فإذا الدنيا قد قامت، ورأينا ما رأينا، وما سنرى من تقدم وتطور، كل ذلك بإستخدامنا ما يقارب نسبة ٧٪ فقط من العلم، فكيف إذا ظهر الإمام واضاف ٩٢ أو ٩٣٪ الأخرى، فتصور كيف سيكون حال البشرية في تعاملها مع الكون، وليس من المستبعد أن يكون للكواكب الأخرى نصيباً من هذا العلم.

وقد جاء في بعض الروايات ما يناسب هذه الفكرة والتي منها:

(عن هشام الجواليقي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ لله مدينة خلف البحر سعتها مسيرة أربعين يوماً، فيها قوم لم يعصوا الله قط، ولا يعرفون إبليس ولا يعلمون خلق إبليس، نلقاهم في كل حين فيسألونا عما

(١) الخرائج والجرائح، للفقهاء المحدث والمفسر الكبير قطب الدين الراوندي، تحقيق

ونشر مؤسسة الإمام الهادي، قم، ط ٢، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م: ج ٥، ص ٨٤١،

وكذلك بحار الأنوار، ج ٥٢، ص ٣٣٦.

يحتاجون إليه ويسألوننا الدعاء فنعلمهم، ويسألوننا عن قائمنا حتى يظهر، وفيهم عبادة واجتهاد شديد، ولمدينتهم أبواب ما بين المصراع إلى المصراع مائة فرسخ، لهم تقديس واجتهاد شديد لو رأيتموهم لاحتقرتم عملكم! يصلي الرجل منهم شهراً لا يرفع رأسه من سجوده! طعامهم التسييح ولباسهم الورق، ووجوههم مشرقة بالنور! إذا رأوا منّا واحداً لحسوه واجتمعوا إليه، وأخذوا من أثره إلى الأرض يتبركون به، لهم دويّ إذا صلّوا أشد من دوي الرياح العاصف، فيهم جماعة لم يضعوا السلاح منذ كانوا ينتظرون قائمنا، يدعون أن يريهم إياه وعمر أحدهم ألف سنة. إذا رأيتهم رأيت الخشوع والاستكانة وطلب ما يقربهم إليه! إذا حبسنا ظنّوا أنّ ذلك من سخط، يتعاهدون ساعة التي نأتيهم فيها، لا يسأمون ولا يفترون، يتلون كتاب الله كما علّمناهم، وإن فيما نعلمهم ما لو تُلي على الناس لكفروا به ولأنكروه! يسألوننا عن الشيء إذا ورد عليهم من القرآن ولا يعرفونه، فإذا أخبرناهم به انشروا صدورهم لما يسمعون منّا، ويسألون الله طول البقاء وأن لا يفقدونا، ويعلمون أن المنّة من الله عليهم فيما نعلمهم عظيمة. ولهم خرجة مع الإمام إذا قاموا يسبقون فيها أصحاب السلاح منهم، ويدعون الله أن يجعلهم ممن ينتصر به لدينهم، فيهم كهول وشبان، وإذا رأى شاب منهم الكهل جلس بين يديه جلسة

العبد لا يقوم حتى يأمره، لهم طريق أعلم به من الخلق إلى حيث يريد الإمام، فإذا أمرهم الإمام بأمر قاموا ابداً حتى يكون هو الذي يأمرهم بغيره، لو أنهم وردوا على ما بين المشرق والمغرب من الخلق لأفنوههم في ساعة واحدة، لا يعمل الحديد فيهم، ولهم سيوف من حديد غير هذا الحديد، لو ضرب أحدهم بسيفه جبلاً لقتله حتى يفصله، يغزو بهم الإمام الهند والديلم والكرك والترك والروم والبربر، وما بين جابرسا إلى جابلقا، وهما مدينتان واحدة بالمشرق وأخرى بالمغرب، لا يأتون على أهل دين إلا دعوهم إلى الله وإلى الإسلام وإلى الإقرار بمحمد صلى الله عليه وآله ومن لم يسلم قتلوه، حتى لا يبقى بين المشرق والمغرب وما دون الجبل أحد إلا أقر^(١).

والمهم الآن لنأتي وننظر إلى هذا السبب للغيبة هل تتوفر فيه جوانب إيجابية تفيد المؤمنين أو المجتمع الإنساني عموماً أو لا، أنه لا يؤثر بأية ناحية إيجابية في

(١) المعجم الموضوعي لأحاديث الإمام المهدي، بقلم علي الكوراني العاملي، نشر دار المرتضى، طبعة جديدة، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م : ص ٣٦٢-٣٦٣. نقلاً عن البصائر، ص ٤٩٠. وعن المحتضر، ص ١٠٣، إثبات الهداة، ج ٣، ص ٥٢٢، ومختصر البصائر ص ١٠، والبرهان، ج ١، ص ٤٨، ومثله تبصرة الولي، ص ٩٧، والبحار، ج ٢٧، ص ٤١ وج ٥٧، ص ٣٣٢.

هذا الاتجاه؟ والحقيقة إننا إذا لم نجد حكمة من ذكر هذا السبب، فإننا ستتخلي عنه فوراً، إيماناً منا بأن آية حركة من قبل المعصوم عليه السلام يجب أن تكون من ورائها فائدة وهدف لا بد أن يتحقق في زمن الغيبة حتى تعين الإمام في ظهوره الشريف.

والآن سنعرض عدّة فوائد من طرحنا لهذا الأمر، فإن كانت مناسبة في المقام فيها ونعمت، وإن لم تكن كذلك فسنطوي عنها كشحاً، ولن يضر بحثنا في شيء، ومن الفوائد التي من الممكن أن تذكر ما يلي:

أولاً:

من الممكن ان يكون وجود مثل هذا المجتمع، وبهذه الخصوصيات التربوية وبإشراف المعصومين عليهم السلام بالمباشر سيعين الإمام المهدي في ظهوره الشريف، وهو يفتح العالم مع أصحابه بقعة تلو الأخرى. كل ما في الأمر أننا لا نعلم طريقة تحركهم مع الإمام أو كيف سيستخدمهم، خصوصاً إنهم إمتلكوا عدد من الخصائص لم نجد أمثالها في غالبية الناس، لأنهم لم يعيشوا تجربتهم التربوية المعدّة خصيصاً لهم.

ثانياً:

أنّ هذه الطريقة من التربية والإنضباط العالي من قبل هكذا اشخاص، إن

وجدوا فهو خير دليل على قابلية الإنسان لأن يعيش ويتفاعل مع أي نوع من أنواع التربية المعمقة، ويصبح طبيعياً للغاية، حتى وإن كانت الأمور المطلوب من الفرد تأديتها صعبة وتنفر منها طبائع الفرد لأول وهلة، بحيث وصل الأمر بهم بأن يصلي الرجل منهم شهراً لا يرفع رأسه من سجوده^(١)، وطعامهم

(١) ليس معنى ذلك أن يضع الرجل رأسه على مكان سجوده لمدة شهر من دون أن يتحرك فهذا يوجد عدة تساؤلات بأن هذا الرجل ماذا يأكل وماذا يشرب، بل كيف يقضي حاجته أو مزاوله أي نشاط آخر كأن يكون متعلقاً بأسرته أو قضاء حوائج الإخوان أو إذا تمرض ماذا يفعل حيثئذ وهكذا.

وإنما المعنى أن يبقى الرجل متعلقاً بالسجود وقلبه وعقله يريد ذلك، لكن إذا عطش أو جاع أكل وشرب، وإذا أراد قضاء حاجة قام لها، ولكنه يتحرك بالمقدار الذي يتحقق فيه إنجاز الفعل وبمجرد أن يتمه يعود فوراً لمباشرة السجود.

ومثال ذلك: المعتكف في مسجد من المساجد بالرغم من أنه عليه المكث في المسجد إلا أنه إذا خرج لقضاء حاجة ضرورية وملحة، يصدق عليه أنه لا زال معتكفاً بالرغم من خروجه من المسجد، ولكن عليه عند الخروج مراعاة وإختيار أقرب وأقصر الطرق، ولا يجوز زيادة المكث عن قدر الحاجة، وإذا اضطرت إلى الجلوس فعليه إجتناّب الظلال مع الإمكان وهكذا.

التسبيح^(١)، ولباسهم الورق^(٢)، ويتلون كتاب الله كما علّمهم أهل البيت عليهم السلام، وإذا رأى شاب منهم الكهل جلس بين يديه جلسة العبد^(٣)، لا يقوم حتى يأمره، ولو أمرهم الإمام بأمر قاموا أبداً حتى يكون هو الذي يأمرهم بغيره^(٤). فهذا سيكون محفزاً للفرد المؤمن بأن لا يكلّ ولا يملّ وهو يطبق كل ما يأمر به الله تعالى ويترك كل ما أمر بتركه.

ثالثاً:

قد يُشكّل وجود مثل هذا المجتمع عند ظهور الإمام المهدي عليه السلام عنصراً مهماً من عناصر المفاجأة التي يدّخرها الإمام لمواجهة أعداء الله والإنسانية، بحيث تكون أحد أسلحته في القضاء على الظلم وملحقاته. وهي على كل حال طريقة عقلائية تنم عن وجود تخطيط دقيق وسري للغاية، لا يستطيع الآخرون كشفه إلا في ساعة بدء المواجهة العلنية بين الإمام المهدي

(١) أي كما أنّ الطعام عند الإنسان سبباً من أسباب بقائه وأنّه يميل إليه بالفطرة، فكذاك يتعلق الرجل من هؤلاء بالتسبيح، فيصبح التسبيح ملازماً له كتلازم الطعام مع الإنسان العادي.

(٢) أي أنّهم متواضعون في لباسهم ويقنعون بالأقل المجزي منه.

(٣) إحتراماً وتقديراً.

(٤) هذا دليل على الطاعة المطلقة.

عليه السلام وأعدائه.

رابعاً:

ستتبه وتلتفت شعوب العالم في يوم الظهور المبارك الى وجود هذا النوع من المجتمعات، وقد أوجدته خصائص تربوية بمعية الإمام المهدي، إستخدامها وفعلها لمجموعة أو عينة متخبة، فأنتجت بالتالي نظاماً متكاملاً يسعد من خلاله الفرد في جوانبه وحاجاته المادية، كما يسعد في جوانبه الروحية، وحينها ستطلع الشعوب الى هذه القيادة لتأخذ بزمام الأمور التي تُحل من خلالها كل مشاكل البشرية، بعد أن عجزت جميع الأنظمة والدساتير الوضعية أو الدينية والعقائدية المنحرفة عن تحقيق ذلك.

خامساً:

عندما تظهر حقيقة هذا المجتمع فإنها ستولد قناعات لدى الأفراد يختزل من خلالها كثيراً من الوقت، من أجل إيجاد الثقة بأن لا توجد عند القائد الإلهي المدّخر لإقامة العدل، أية ميول عاطفية أو وجدانية نحو فئة وطائفة معينة، بحيث لا يلتفت عنها لسواها. فإذا كان تعامله عليه السلام مع أناس لم يكن لهم تعامل واختلاط مع البشر بشكل ملحوظ وظاهري، بهذا الحرص من أجل قضاء حوائجهم وترتيب أمرهم، فكيف يا ترى سيكون تعامله مع أناس قد

قضوا أعمارهم معذبين ببلاءات تلو البلاءات، معذبين مشردين لا أمان لهم في هذه الأرض. ولذلك ستطوى بين يديه تسليماً كطي السجل للكتب.

الفصل الثاني

أعلميّة السيد الشقيّد

محمد الصدر قدس سره

يقول صاحب كتاب "الوصايا الضائعة": (دخل محمد الصدر ميدان التأليف والتصنيف في عقد الستينات من القرن الماضي، وبدأ بحضور بحث الخارج أواخر هذا العقد عند السيد محسن الحكيم، ودأب كذلك على حضور بحث قريبه السيد محمد باقر الصدر، وحرص غيره على حضور بحث أستاذ الفقهاء الأصوليين السيد أبو القاسم الخوئي، وحصل له من دروس البحث حوالي الخمسة عشر عام كما قد أحصاها بنفسه)^(١).

ثم علّق بالهامش على ما قال بما يلي: (...، حضر محمد الصدر بحث الحكيم لشهرين فقط، وعلّق على هذه المدة الوجيزة بقوله: إنه لم يستفد شيئاً فيها، هذا على الرغم من حرص أساطين النجف الآخرين على حضور بحث الحكيم، ولكن السيد الصدر رجع الى القول أنه لا يمانع من عدّ السيد الحكيم من ضمن اساتذته، وفي هذه الفقرة نقطتين غير مترابطتين:

النقطة الأولى: لا يمكن عدّ السيد الصدر من طلاب السيد محسن الحكيم لسببين:

الأول: اعترافه بأنه لم يستفد شيئاً منه.

الثاني: قصر المدة التي حضر له فيها، وهي مما لا يعتد بها حوزوياً ولا

(١) الوصايا الضائعة، مصدر سابق: ص ٩٠-٩١.

أكاديمياً ولا عرفياً.

النقطة الثانية: انقلاب المعادلة في الحوزة، وذلك لأن الطالب أصبح له حق تقييم أستاذه وليس العكس، فالمفروض أن تقييم الأستاذ هو الذي يرفع مكانة الطالب، وهو الذي يحدد مستواه العلمي، لقد إعتد ثلّة من المراجع المتأخرين على موسوعة السيد محسن الحكيم الفقهية الموسومة بمنهاج الصالحين وعلّقوا عليها أو غيّروا بعض فقراتها بما يتلاءم مع آرائهم، ومن هؤلاء السيد أبو القاسم الخوئي والسيد علي السيستاني والسيد محمد صادق الصدر، فلا أعتقد أن من له مثل هذا النتاج المعتمد لا يمكن الاستفادة منه بشيء على الرغم من أن القائل عمد الى إقتباس رسالته العملية كما قلنا^(١).

عرض كلام السيد الشهيد قدس سره حول حضوره لدرس السيد الحكيم

وقبل الإجابة على هذا الإشكال الذي ورد في الهامش أود عرض ما قاله السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره في لقاء الحنّانة حول حضوره لدرس السيد الحكيم:

(... بقي الشخص الآخر الذي حضرت عنده - طبعاً في حينه نستطيع أن

(١) المصدر نفسه والصفحة.

نقول - أعلم مرجعية وأوسع مرجعية للسيد الحكيم قدس سره - على أية حال - ولم يكن في حينه (مستمسك العروة الوثقى) كاملاً طبعه، ربما الجزء الأول صادراً، أو جزءان، وهو مستمر بالبحث والكتابة، وبعد ذلك أنهوه، فكان في كتاب المضاربة يتحدث في الخارج، وذهبت الى مسجد الطوسي، يرقى المنبر ضد القبلة، ووجهه الى الخارج، ويحضر نخبة جيدة، ويتكلم طبعاً بدون مكبر، وأيضاً كان مثلاً في جملة مميزاته أنه إذا صار آخر الدرس يقف الخادم ويخرج ساعته وينظرها طويلاً، حتى يفهم السيد على أن الدرس إنتهى، فعلاً كان ينهي ما بيده من مطلب وينتهي، حضرت ربما شهراً أو نصفاً أو شهرين ونصفاً، فوجدت أن المطلب ليس على ما ينبغي لي، لم أحصل منه شيئاً، فلماذا أحرم عمري بالشيء الذي لا ينبغي، من يستفد فليحضر، ومن لا يستفد ليس بالضروري حضوره.

وهذا طبعاً المحذور الذي عند بعض الطلبة مثلاً، إذا لم يحضر، ربما تحصل بعض المضاعفات أو كذا، أنا لا أخاف منهم، لأنهم لا يستطيعون أن يقطعوا راتبي ولا يستطيعون أن يحتقروني، لا فرق عندي، أنا أحضر بإختياري، أو أنسحب بإختياري، بالنسبة الى كل المراجع هكذا، فمن هذه الناحية أنا انسحبت، لماذا؟ لأنني لم استفد منه إستفادة حقيقية، المهم، فأيضاً بالآخرة كشيء تاريخي سُجِّل السيد محمد الحكيم كأستاذ من أساتذتي!! لا يهم أقبل،

أقبل، على قلّة ما حضرت عنده^(١).

أما الإجابة على النقطة الأولى فهي: إنّ السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره هو الذي قال نصّاً بأنّه لم يستفد منه استفادة حقيقية، بالإضافة الى قصر المدة التي ذكرها. وحيثّ يكون من البديهي مثل هكذا إرتباط أو موقف لا يترشح منه عنوان الأستاذية، ويكون الحكم بهذا المعنى باطلاً، وأنّ السيد الشهيد قدس سره يعلم هذا المعنى جيداً وملتفت إليه بدقة. ولكنه من باب التنازل والتواضع رضى أن يكون استاذاً له، لأن البعض اعتبره تاريخياً أحد أساتذته. وكأنّه أراد أن يقول أقبل أن يقال عنه أستاذاً لي في مرحلة ما، على اعتبار أنّ الأستاذ له فضلاً على الطالب في التعليم، فلذلك أنا أقبل أن يتصور بعض بأنّي قد استفدت منه، بالرغم من أنّي لم استفد منه، ولذلك قال: (... لا يهم أقبل، على قلّة ما حضرت عنده...). فألتفت الى ذلك جيداً، يتحرر لك المطلب بشكله الأكمل.

والآ فالسيد الشهيد قدس سره لم يذكره ويعتبره أستاذاً له من باب التفاخر، كونه قد تلقى العلم على يديه، كلا فهذا المطلب بعيد وقد نفاه فعلاً عندما قال: (أنا لم أستفد منه).

(١) مواعظ ولقاءات، مصدر سابق: ص ١٧ وما بعدها.

هل يستطيع الطالب أن يقيم أستاذه؟

أما الإجابة على النقطة الثانية فتكون بالشكل الآتي: هناك مسألة ثابتة بين الأستاذ والطالب وهي: أما بالنسبة للأستاذ فإنه يستطيع تقييم الطالب، وخصوصاً إذا ما بقي فترة من الزمن معتداً بها عنده، وعندها يستطيع أن يعرف المستوى العلمي لديه، ومن ثم تقييمه بحسب القابلية أو الملكة أو القدرة التي أصبح يمتلكها بحيث يستطيع تحديد درجته العلمية التي بين جنبيه، وهذا من البديهيات الواضحات.

أما بالنسبة للطالب فإنه لا يستطيع تقييم درجة استاذة العلمية وتحديد مدى العمق المعرفي والعقلي للأستاذ لأنه دون ذلك، ولكن في بعض الأحيان قد تواجه الطالب مع استاذة بعض المشاكل تكون على نمطين أو أكثر، نذكر منها:

النمط الأول:

أن لا يمتلك الأستاذ الطريقة المناسبة لإيصال المعلومة الى ذهنية الطالب بالرغم من إمتلاكه للمعلومة ورسوخها في ذهنه. وهنا الأستاذ سيكون فاقداً لطرق التدريس الصحيحة، التي تجعل من الطالب مستفيداً الى أقصى حد ممكن من أستاذه.

وهذا ما كان يحدث لبعض العلماء فهم عندما يكتبون ويؤلفون تجدهم على مستوى عال من الإبداع في العلم والمعرفة، وعندما يحاضرون تجدهم غير موفقين في طريقة إيصال المعلومة.

النمط الثاني:

أن يعطي الأستاذ أقصى ما يمكن من العطاء للطالب وبجدية وإخلاص كامل، لكن تجد درسه يفتقر الى المعلومة الدقيقة والعناصر العلمية العميقة، أو قل يفتقر الى المنهجية الفكرية التي تناسب ما وصل إليه العصر، بحيث يبقى الأستاذ يكرر بما ورثه عن السلف، فلا يستطيع أن يقفز أو يسير بخطوة أو خطوات الى الأمام. وحينها يستطيع الطالب بما وصل إليه من مجهود معرفي أن يميز بأن هذا الدرس سيستفيد منه أو لا، بأقل التفاتة، ومثال ذلك: لو أتينا بطالب السادس الإعدادي وخصصنا له استاذين في مادة اللغة العربية على سبيل المثال، بحيث كل يوم يعطيه أحدهم المادة، فلو أتينا له بعد مدة وقلنا له: اختر واحداً منهما ليستمر معك في التدريس، فسيختار بكل تأكيد الأكفأ والأفضل في إيصال المادة له، وسيتخلى عن الآخر بكل بساطة، لأنه سيكتفي بالمدرس الذي اختاره كونه يمتلك القدرة على إصدار مثل هذا الحكم في كيفية تمييز الأفضل والأقدر منهما.

وهذا هو الذي حدث تماماً مع السيد الشهيد قدس سره في عدم إختياره الإستمرار في درس السيد الحكيم.

حيث يقول قدس سره: (... ولم أحضر عند شخص آخر لأنّه أنا أعتقد أنّه لا أقل أن هذين المدرسين (قدس الله روحهما) الخوئي والصدر في الحقيقة أعلم الموجودين، كانت هناك قرائن كثيرة بعضها تحت التجربة، وبعضها تحت النقل، وبعض تحت الحدس، وبعضها تحت الإحساس، أنّه لا يوجد هناك أعلم من هذين الشخصين) وطبعاً السيد محمد باقر هو الأعلّم المطلق، فالمهم على أنّه أنا كنت من هذه الناحية طيب القلب، لأنّه أنا أحضر عند أعلم الموجودين على الإطلاق، وقد حضرت دورة كاملة عند أعلم الموجودين على الإطلاق، أمّا الباقيون غير مهم أراهم أو لا أراهم، أسمع منهم أو لا أسمع (...)^(١).

وقرر الإستمرار في الدرس عند غيره، وهذا لا يعني التقليل من شأنية الأستاذ، وإنّما كلّ ما في الأمر أنّ الطالب يستطيع أن يحدد ممن يستفاد وبحسب القابليات التي يمتلكها.

وهنا الطالب ليس في محلّ إبداء حكم في تحديد درجة الأستاذ العلمية، فهذا بعيد عن مقامنا الذي نتكلم عنه، وإنّما نحن هنا في مرحلة تقييم الطالب

(١) مواعظ ولقاءات، مصدر سابق: ص ١٨.

لمدى استفادته من الأستاذ وليس حكمه على درجة الأستاذ العلمية. وفي ذلك فرق كبير على صاحب الإشكال أن يلتفت إليه وأن لا يقع في شباك الوهم والخيال، لكي لا يرى أي إنقلاب في المعادلة، لأنه بالأساس لا توجد أي معادلة في البين، فالتفت الى ذلك من أجل أن تفلح.

وهنا يجب الالتفات الى أمر مهم قد أشار إليه السيد الشهيد قدس سره، والظاهر أنه كان سائداً في ذلك الوسط الحوزوي وهو عندما قال قدس سره: (... وهذا هو المحذور عند بعض الطلبة مثلاً، إذا لم يحضر ربما تحصل بعض المضاعفات أو كذا، أنا لا أخاف منهم لأنهم لا يستطيعون أن يقطعوا راتبي، ولا يستطيعون أن يحتقروني لا فرق عندي، أنا أحضر بإختياري أو أنسحب بإختياري، بالنسبة الى كل المراجع هكذا...) (١).

إذن كانت هناك في بعض الأحيان أسباب تجبر بعض من الطلبة على حضور درس بعض العلماء دون أن تكون هنالك فائدة من حضورهم سوى إحتياجهم الى الراتب وخوفاً من قطعه أو إحتقارهم، فيضطروا الى مواصلة الدرس من أجل أن لا يحدث هذا الأمر الذي قد يسبب لهم الكثير من المشاكل والإحراجات.

(١) نفس المصدر: ص ١٧ وما بعدها.

هل اعتمد السيد الشهيد قدس سره في رسالته العملية على كتاب منهاج الصالحين للسيد الحكيم؟

أمّا قوله: (... لقد إعتمد ثلّة من المراجع المتأخرين على موسوعة السيد محسن الحكيم الفقهية الموسومة بمنهاج الصالحين وعلّقوا عليها أو غيّرُوا بعض فقراتها بما يتلاءم مع آرائهم ومن هؤلاء السيد أبو القاسم الخوئي والسيد علي السيستاني والسيد محمد صادق الصدر، فلا أعتقد أن من له مثل هذا التّاج المعتمد لا يمكن الاستفادة منه بشيء على الرغم من أن القائل عمد إلى إقتباس رسالته العملية كما قلنا).

فيمكن أن يجاب عليها من نفس كلام السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره في لقاء الحنانة عندما سُئِل: هل يمكن اعتبار كتاب منهاج الصالحين رسالتكم العملية كدليل على الأعلمية؟.

فأجاب قدس سره: ... أنا حينما كتبت منهاج الصالحين طورت طبعاً، كان عدّة مصادر أمامي منها منهاج الصالحين للسيد الخوئي، وكذلك الفتاوى الواضحة رسالة السيد محمد باقر، وكذلك تعلّقي على منهاج الصالحين التعليقة التي لم تطبع، وضعتها أمامي، وطبعاً الكتاب والسنة يعني الرسائل وغيرها، حتى تستنتج النتيجة القطعية الفتوائية وأكتبها، محل الشاهد ليس هذا، وإنّما أنّي طوّرت منهاج الصالحين من، كثير من التطويرات منها لغته، طبعاً

لغة قديمة، وتصورات قديمة، أنا حاولت أن أمشي بها خطوة، وكذلك الفروع الحديثة، وهذا باب طويل وعريض، وطبع منه فقه الموضوعات الحديثة كاملاً، كتاب في الحقيقة لعله ٤٠٠ صفحة، معنى ذلك أنني أضفت في منهج الصالحين ٤٠٠ صفحة من الفروع الحديثة التي لم تكن، وهذا أيضاً أتركه خارج قوس، وكذلك فعلت أيضاً شيئاً آخر وهو أنه قسّمت المسائل الطويلة الى مسائل صغيرة، حتى تكون الاستفادة منها وتناولها أسهل، هذا أيضاً أتركه خارج قوس، محل الشاهد شيء واحد، أنه أسلافي مثلاً في أي منهاج من منهاجات الصالحين لو صح التعبير، يذكرون شيئاً، إذا كان كذا فهو كذا، والعامي لا يفهم منه إلا ظاهر العبارة، أنا أتيت وقلت إذا كان كذا ففيه تفصيل، في الحالة الفلانية كذا، وفي الحالة الفلانية كذا، وفي الحالة الفلانية كذا، أنت أنظر الى تفصيلي كمتفقه على حق أنا أم على باطل، أنسب وأوضح في العقل التشريعي والشرعي والسيرة التشريعية، فلماذا هؤلاء وضعوها على صورة واحدة، وأنا طرحتها على ثلاث صور، والثاني أن تفهمها بدقة، وأنا أحول على غائب (...)^(١).

والآن لننظر الى الفقرات من كلام السيد الشهيد قدس سره وهو يبين طريقة كتابته لرسالته العملية، ولنرى هل أنه يعتمد أو إقتبس من الرسالة

(١) المصدر نفسه: ص ٤٥-٤٦.

العملية للسيد الحكيم الموسومة بمنهاج الصالحين أو لا؟

فقد جاء في كلامه قدس سره ما يلي:

أولاً: إنّ بعض المراجع الذين سبقوه أو زامنوه إقتبسوا واعتمدوا حتى الاسم، بحيث وسمت رسائلهم "بمنهاج الصالحين" أيضاً بينما السيد الشهيد كانت رسالته العملية موسومة بـ "منهج الصالحين" وليس منهاج الصالحين، وهي تنفرد وتمتاز بهذا العنوان عن تلك الرسالة.

ثانياً: المصادر التي اعتمد عليها السيد الشهيد كانت متعددة منها:

أ- منهاج الصالحين للسيد الخوئي قدس سره.

ب- الفتاوى الواضحة وهي الرسالة العملية للسيد الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره.

ج- تعليقه على منهاج الصالحين.

د- القرآن الكريم.

هـ- السنة ويعني بها كتاب الوسائل وغيرها من الكتب.

إذن هذه الكتب التي اعتمد السيد الشهيد قدس سره عليها في كتابة رسالته العملية، ولم يكن كتاب منهاج الصالحين فقط حتى يكون هو العلة الرئيسية أو المصدر الرئيسي في كتابة رسالته العملية.

ثالثاً: إنه أدخل على منهاج الصالحين الكثير من التطويرات منها لغته القديمة، وتصورات قديمة.

رابعاً: أضاف في منهج الصالحين ٤٠٠ صفحة من الفروع الحديثة التي لم تكن موجودة.

خامساً: تقسيمه المسائل الطويلة الى مسائل صغيرة، حتى تكون الاستفادة منها وتناولها أسهل.

سادساً: ذكر بأن أسلافه من المراجع مثلاً في أيّ منهاج من منهاجات الصالحين لو صح التعبير، يذكرون شيئاً، إذا كان كذا فهو كذا، والعامي لا يفهم منه إلا ظاهر العبارة، أنا أتيت وقلت إذا كان كذا ففيه تفصيل، في الحالة الفلانية كذا، وفي الحالة الفلانية كذا، وفي الحالة الفلانية كذا، وهذا هو الأنسب والأوضح في العقل التشريعي والشرعي والسيرة التشريعية، فأسلافه وضعوها على صورة واحدة، وقدس سره طرحها على ثلاث صور، من أجل أن تفهم بدقة أكثر.

إذن من كانت رسالته العملية تحمل هذه المواصفات والأسس التي تحمل هذا المستوى، وهذا العدد من الفقرات من التغيير والإضافات، هل يصح أن يقال عنها أنها اعتمدت أو أقتبست من الرسالة العملية للسيد الحكيم قدس سره، التي أصبحت ذات لغة قديمة وتصورات قديمة، والتي تفتقر الى الكثير من الموضوعات الحديثة والى الكثير من التفصيل والدقة! فهاكم كيف تحكمون.

هل أن السيد الشهيد ^{قدس سره} لم يحصل على إجازة إجتهد؟

يقول صاحب كتاب "الوصايا الضائعة" : (واجهت محمد الصدر العديد من الظروف غير المؤاتية عند محاولته التصدي لمنصب الإفتاء والمرجعية خصوصاً بعد تسلمه مسؤولية المدارس والطلبة في النجف الأشرف، وربما استطيع إيجاز هذه العقبات بنقاط عدة:

العقبة الأولى: عدم حصول الصدر على إجازة في الإجتهد من أي من الأعلام الذين حضر لهم، وبرر رحمه الله هذا الواقع من جهتين:

الجهة الأولى: غياب استاذة الرئيس وهو قريبه السيد محمد باقر الصدر بصورة مبكرة وبطريقة فرضت عليه وعلى عموم عائلته وحتى على مجموع طلبته ظرفاً خاصاً، حلّه الوحيد كان الهروب خارج العراق أو الإنزواء بعيداً عن مرصد النظام.

الجهة الثانية: عدم إكمال محمد باقر الصدر لكامل المطالب التي يراها مهمة نظراً لكونه في أواسط عمره، وفي أعلى مراحل الانتاج العلمي، فلم يحصل منه الإطمئنان للمستوى الذي يريد إيصال طلبته إليه لكي يمنح إجازة

الإجتهد^(١).

والجواب على هذا الطرح يكون كالآتي:

أولاً: إجازة السيد محمد باقر الصدر قدس سره له بالإجتهد

أما قوله بعدم حصول الصدر على إجازة في الإجتهد من أي من الأعلام الذين حضر لهم، فهذا قول فيه إبتعاد عن الحقيقة ولا يمت لها بصلة لأنه قدس سره قد أجاز بالإجتهد من قبل أستاذه السيد الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره في سنة ١٣٩٨ هـ وكان عمره آنذاك ٣٦ سنة، حيث إتفق أن جملة من الفضلاء طلبوا من السيد الشهيد محمد الصدر أن يباحثهم على مستوى أبحاث الخارج، وقد سألوا السيد الشهيد محمد باقر الصدر عن ذلك، فبارك لهم وشجعهم عليه، وذكر لهم تمام الأهلية للسيد محمد الصدر، وقد اتفقوا على أن تكون مادة البحث في الفقه الاستدلالي لكتاب (المختصر النافع) للمحقق الحلي، لأنه يمثل دورة فقهية كاملة ومختصرة في نفس الوقت^(٢).

(١) الوصايا الضائعة، مصدر سابق: ص ٩٢-٩٣.

(٢) محاضرات في علم اصول الفقه، تقريراً لأبحاث السيد الشهيد محمد باقر الصدر

قدس سره، بقلم السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، تحقيق مؤسسة المنتظر

لإحياء تراث الصدر، نشر مؤسسة مدين، قم، ط ١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م: ص ٤٥.

ثانياً: إجازة الاجتهاد كاشفة وليست علّة للإيجاد

لو فرضنا وسلّمنا بقوله، وقلنا أن السيد الشهيد قدس سره لم يحصل على إجازة الاجتهاد من الأعلام فيمكن الإجابة عن ذلك بما يلي:

إنّ هذا لا يمنع من وجود ملكة الإستنباط أو القدرة الراسخة على معرفة جميع الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية لديه، لأن الإجازة بالاجتهاد ليس علّة حقيقية لحصول الاجتهاد، وإنّما هي كاشفة ومبيّنة له، ولا مدخلة لها في أصل وجوده عند الفرد أو عدمه.

ومثالها يكون كنور المصباح الذي يكشف الأشياء الموجودة في المكان المظلم، فليس له مدخلة في إيجاد الأشياء وإنّما هي بالأصل موجودة في المكان ولكن الظلام حجب الرؤية عنها.

ومثال آخر كصوت الأذان فهو كاشف عن دخول وقت المغرب، وفي بعض الأحيان يدخل وقت صلاة المغرب ويتحقق ولا زال صوت الأذان لم يرفع، إذن صوت الأذان لا دخل له في تحقق دخول الوقت، وإنّما دوره الكاشفية فقط. فهكذا هو تحرير الإجازة في الاجتهاد من قبل الأعلام لتعريف الناس بالمستوى العلمي الذي وصل إليه الطالب. وسيأتي مزيد بيان في ثالثاً ورابعاً.

ثالثاً: التقية المكثفة

إنّ التقية المكثفة والزاوية الضيقة التي انحصر فيها السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره مضافاً الى الإعلام المضاد من قبل جهات معروفة في الحوزة قد شكلت حجاباً قوياً وحاجزاً منيعاً من التصريح أو إمضاء إجازة الاجتهاد له وذلك لعدة اعتبارات منها:

١ - وجود نواقص ومظالم، وهناك إهمالات كثيرة في الحوزة وفي الشيعة عموماً كما عبّر عن ذلك بنفسه قدس سره في لقاء الحنانة: (... لكنني عموماً أكره الإتصال بالمجتمع وكثرة الناس وكثرة المناسبات، ففي صغري وشبابي وقسم كبير من حياتي كنت منعزلاً، يعني جهد الإمكان أتصل بالناس، أقل المجزي، بمقدار ما هو طبعاً تدريس ودراسة وبعض المناسبات القليلة، مثلاً مجالس الفاتحة وشيء من هذا القبيل، وإلا فأنا منعزل، فلذا مثلاً أنا ليس لي هناك أي إتصال إطلاقاً بالعشائر التي هي تملأ العراق وتملأ جنوب العراق ووسطه، كما إنّه لم أكن أهتمُّ أيَّ اهتمام معتد به بالمرجعيات، ماذا يفعلون أنا لا يخصّني، الله تعالى أسقطها عن ذمتي، وإن كان طبعاً أنا كنت أحتاط من ناحية تكليفي الشخصي حينما اسمع بعض النقاشات حول بعض المرجعيات، ولكنها لا تمتُّ لي بصلة، وطبعاً هذا

أيضاً إلى حدّ ما مشي على مسلك والدي قدس الله سره من أنّه هو أيضاً كان بعد وفاة جدي الذي كان يخدمه ويوزّع له راتب، لكن حينما توفي جدي الشيخ محمد رضا انقطع عن المرجعيات وفضل البقاء وحده من دون الإنتساب إلى مرجع معين فلذا أنا أيضاً فضّلت البقاء وحدي من دون الانتساب إلى مرجع معين، يعني أنّ كلا الخطّين التقيّا في نفسي وتصالحا، أولاً إنّّه ليس لي خلق المجتمع ككلّ، وليس لي خلق المرجعيات ككلّ، وليس لي خلق أن أدخل في المعمعة، وإن قلت قلت والإشكالات التي يثيرها بعض المراجع بعضهم على بعض، هذا كلّه كنت منقطعاً عنه بالمرّة، لكن طبعاً لن يستمرّ هذا طويلاً أكيداً، لأنني في فترة من حياتي على آية حال طبعاً تتلمذت على يد السيد محمد باقر الصدر قدس سره وبالرغم طبعاً من أنني حاولت أن أسير على نفس الارتكاز، وهو الإبتعاد عن المرجعيات، اعتبره هو مرجعي، لكنّ الخلاف بين المرجعيات إنّا لم أتدخل فيه، والمجتمع ككل أيضاً لم أتدخل فيه، وإنّما نعم أدرس عنده وأحترمه وأطبق آرائه ونحو ذلك من الأمور، ربما يتوجه ضده إشكال أو هو يوجه إشكالاً إلى شيء من هذا القبيل، أنا لا أتدخل فيه، يوجد في طلابه من يقوم بهذه المهمة، وأنا الحمد لله مكفي المؤونة من هذه الناحية، طبعاً أنا أسمع بالإشكالات وأطبقها بيني وبين الله كشيء، يعني لوازم

شرعية أتخذها وأتبتها، ولكنه أمشي بها أو أوصل خبراً أو أي شيء لا، لا، ليس هذا من مسلكي لأنه طبعياً أنا أنفر من هذه الأمور، طبعاً إلى أن توليت المرجعية، لا طبعاً حينها أكون أنا في الوجه مضطراً إلى أن أناقش، لأنه يجب عليّ بحسب المصلحة العامة، لأنني إنما تصدّيت للمرجعية للتكليف الشرعي، أنا وجدت هناك نواقص، ووجدت هناك مظالم، ووجدت هناك إهمالات كثيرة في الحوزة وفي الشيعة عموماً، وجدت مصلحة لعلّ الله تعالى يجعلني السبب لشيء من هذا القبيل، نفع بشكل من الأشكال، وإصلاح وتدارك ما سبق، فالمهم أن تكليفي الشرعي اقتضى أولاً الإتصال الكثير بالمجتمع، ودفنت ذلك الإحساس في نفسي - كأنها - غير موجود وكذلك الشيء الآخر الذي حصل وهو أنه دخلت في معمة الحوزة وفي معمة المرجعيات لو صح التعبير، والله هو المنقذ على أية حال^(١).

٢- كان السيد الشهيد قدس سره يعيش في تقيّة مكثفة، لعله أشد تقيّة من غيره كما يقول قدس سره، فكان يمشي في الصحن الشريف وهو مطأطئ رأسه، ويقول: إنه ليس بالإحتمال بل باليقين لا يسلم عليّ أحد، ولا يسأل عن أحوالي أحد، ولا أحضر درس أحد، ولا يحضر درسي

(١) مواعظ ولقاءات، مصدر سابق: ص ١١-١٣.

أحد، ففي هذا الوضع سوف يكون من الصعب، بل من العسير جداً أن يجازف أحد الأعلام ويقوم بإعطائه علناً إجازة الاجتهاد.

٣- كانت هناك جهات حوزوية تنفخ في النار من أجل إبعاد الناس عنه قدس سره من أجل أن (يُكفّون شره الحوزوي) وكما يقول السيد الشهيد قدس سره: (لأنّه إذا أنا تقدمت، قبضت حقوقاً، أو وزعت رواتب، أو سئلت سؤالاً فقهياً، أو درّست، أو نحو ذلك من الأمور أو القليل من ذلك ... حوالي سنة ١٩٨٩ أو ١٩٩٠ كنت أصلي جماعة ولكن مختصرة، أولاً ليس فيها غمامة إطلاقاً، بعض من كسبة النجف يصلون ورائي، وثانياً أنّهم يقولون أنها مصيدة، يعني ماذا؟ يعني الذي يأتي يصلي لا يبيت عند أهله، مصيدة إنّما الحكومة ساكتة عن صلاة الجماعة حتى تشاهد من يصلي ومن لا يصلي وأنتم إحدروا فلذا لم يأت أيّ أحدٍ من الحوزة)^(١).

وعندما سُئل: هل هذا الشيء يشاع في الحوزة قال: نعم بطبيعة الحال يعرفه حتى جملة من الموجودين الآن، وأنا أعلم مصدره ما هو، وهو حوزوي أكيد، وكنت على هذا إلى أن أغمض السيد الخوئي عينيه، ثم انقلبت الصفحة إلى الجانب الآخر^(٢).

(١) مواعظ ولقاءات، مصدر سابق: ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٧.

إذن عزيزي القارئ من كان هذا وضعه كيف يستطيع أن يظفر بإجازة
إجتهد من الأعلام الموجودين في ذلك الحين وبشكل علني؟!.

رابعاً: غزارة نتاجه العلمي

أن غزارة التاج العلمي والعمق الفكري الذي طرحه السيد الشهيد قدس
سره في مؤلفاته الكثيرة يعطي بعداً واضحاً حول مدى العلمية عند هذا الرجل
وإجتهاده، ففي علم الأصول وفي مقدمة موسوعته الأصولية الموسومة "منهج
الأصول"، قال:

أنني أعتمد في العرض والمناقشة بشكل أساسي على مطالب اثنين من
اساتذتي هما الأهم منهم في طريق التربية الحوزوية والعلمية لهذا العبد الخاطيء،
وهما المحققان الجليلان: الخوئي والصدر، حيث عبرت عن الأول بالأستاذ
المحقق، وعن الثاني بسيدنا الأستاذ.

ومن الواضح أن مناقشة الآراء دليل إحترامها وإبراز الإخلاص لها،
وليس فيها أية خلّة، بعد أن عودتنا أجيال العلم في الحوزة الشريفة على حرية
المناقشة والتفكير، وبها يثرى ويتنامى الفكر الإسلامي الإمامي.

كما أنه من الواضح أن الفرد المفكر إذا استطاع أن يمشي خطوة موفقة

أمام أساتذته وجهابذة عصره، ويناقش استدلالاتهم برصانة وعمق، كفى ذلك في السيطرة على زمام العلم لوضوح: ان ما لدى المتقدم موجود لدى المتأخر مع زيادة، وأن أفكار المتقدمين إنما هي متبلورة ومتعمقة على أيدي المتأخرين، وأنا أعتقد أن هذين الأستاذين الجليلين، هما الأعلام والأدق نظراً، في الجيل السابق من مفكري الإسلام والحوزة، إذن يكفي لهذا العبد الخاطيء فيما إذا وفقه الله للسير باتجاههما ان يكون قد سار بالفكر الإسلامي الإمامي خطوة كاملة، أو متكاملة^(١).

وفيما يخص علوم القرآن والشبهات والإعراضات التي تخصه ألف كتاب "منّة المنان في الدفاع عن القرآن" وجاء في خمسة مجلدات ضخام حيث قال في مقدمته:

فإن التفاسير بالتأكيد لم تتعرض لكل المشاكل والأسئلة الواردة حول أي القرآن الكريم، بل وجدنا ذلك أيضاً، حتى في الكتب المخصصة لذلك ككتاب العكبري وكتاب القاضي عبد الجبار.

(١) منهج الأصول، لآية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، نشر هيئة

تراث السيد الشهيد الصدر قدس سره النجف الأشرف، بيروت، ط ١، ١٤٣١ هـ

ويحصل ذلك من مناح متعددة من المؤلفين : أمّا بإعتبار أنّه إذا ذكر السؤال فإنّه يفترض فيه القوّة والدقة في الجواب، وإذا فقدهما أعيب في بحثه . إذن فخير له أن يترك الالتفات الى السؤال رأساً، من أن يتورط في جواب ناقص .

أو قد يكون متشرعاً، بإعتبار أن إثارة السؤال سيكون مضاداً للقرآن الكريم لا محاله، ليكون سبباً لإثارة الشبهة لدى القارئ الإعتيادي، فقد يلزم الحال، أن هذا القارئ يكون قد فهم السؤال ولم يفهم الجواب، ويكون المؤلف سبباً لذلك فيتورط في الحرام من حيث يعلم أو لا يعلم، لأنه يتحمل هذه المسؤولية يوم القيامة، كما في الحديث (كسرتة وعليك جبره) فخير له أن لا يثير الشبهة، من أن يثيرها ولا يتوفق في حلّها .

ومن هنا زادت الأسئلة المدفونة في النفوس، والشبهات المعقودة في الرؤوس، حتى أصبحت مدخلاً للضلال ولدعاة الكفر والإلحاد، لأجل ردّ الناس عن دينهم وسحب يقينهم .

ومن هنا إحتاج الأمر الى قلب قوي وإلى عقل سوي، من أجل التصدي الى ذكر كل تلك الأسئلة وعرض كل تلك الشبهات، مما يحتمل أن يثور في الذهن ضد أي آية من آيات القرآن الكريم، والتصدي لجوابها بجدارة وعمق، لكي يتم إغناء المكتبة الإسلامية العربية بهذا الفكر الذي لم يسبق إليه

مثيل (...)^(١).

وفي كتابه الكبير موسوعة الإمام المهدي، ذلك الكتاب الذي ملأ صيته الخافقين، والذي قدم له السيد الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره مقدمته المعروفة والذي شاد بها بفضل الكاتب وسعة علمه حيث قال: (وسأقتصر على هذا الموجز من الأفكار، تاركاً التوسع فيها وما يرتبط فيها من تفاصيل إلى الكتاب القيم الذي أمامنا، فإننا بين يديّ موسوعة جليّة في الإمام المهدي عليه السلام وضعها أحد أولادنا وتلامذتنا الأعزاء وهو العلامة البحّاث السيد محمد الصدر - حفظه الله تعالى - وهي موسوعة لم يسبق لها نظير في تاريخ التصنيف الشيعي حول المهدي عليه السلام في إحاطتها وشموليتها لقضية الإمام المنتظر من كل جوانبها، وفيها من سعة الأفق وطول النفس العلمي واستيعاب الكثير من النكات واللفّات ما يعبر عن الجهود الجليّة التي بذلها المؤلف في إنجاز هذه الموسوعة الفريدة، وإنّي لأحس بالسعادة وأنا أشعر بما تملأه هذه الموسوعة من فراغ، وما تعبر عنه من فضل ونباهة وألمعية وأسأل المولى سبحانه وتعالى أن يقر عيني به ويريني فيه علماً من أعلام

(١) مئة المنان في الدفاع عن القرآن، لآية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس

سرّه، نشر هيئة تراث السيد الشهيد الصدر، بيروت، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م: ج ١،

الدين ...^(١).

وكذلك موسوعته الجلييلة الموسومة "ما وراء الفقه" وإن كان السيد الشهيد قدس سره لم يعتبرها من الكتب الفقهية الإستدلالية، إلا أنه كثيراً ما يمارس الاستدلال فيه وكما قال في مقدمة الكتاب: (والكتب الاستدلالية في الفقه كثيرة، ليس كتابنا هذا منها، وإن صادف أن مارسنا الإستدلال فيه في فصول عديدة، إمعاناً في إيضاح الفكرة...)^(٢).

والآن لا بأس من عرض بعض مؤلفات السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره والتي تناولت الفقه والأصول والعقائد والسيرة والتاريخ والفلسفة والعرفان والتفسير، مضافاً إلى الكتب العلمية في مجال الفيزياء وغيرها، وإلى غيرها الكثير، وفيما يلي ذكر إجمالي لها:

١ - نظرات إسلامية في إعلان حقوق الإنسان.

٢ - فلسفة الحج ومصالحه في الإسلام.

(١) موسوعة الإمام المهدي، آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره،

نشر مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١: ج ١، ص ٢٩.

(٢) ما وراء الفقه، آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، نشر دار

الأضواء، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م: ج ١، ص ٨.

- ٣- أشعة من عقائد الإسلام.
- ٤- القانون الإسلامي وجوده، صعوباته، منهجه.
- ٥- موسوعة الإمام المهدي عجل الله فرجه في خمسة مجلدات وهي:
 - أ- تاريخ الغيبة الصغرى.
 - ب- تاريخ الغيبة الكبرى.
 - ج- تاريخ ما بعد الظهور.
 - د- اليوم الموعود.
 - هـ- عمر الإمام المهدي عجل (مخطوط).
- ٦- ما رواء الفقه في خمسة عشر مجلداً.
- ٧- فقه الأخلاق في مجلدين.
- ٨- فقه القضاء، وهو رسالة عملية في مسائل وأحكام القضاء المستحدثة.
- ٩- فقه الموضوعات الحديثة، وهو رسالة عملية في المسائل المستحدثة.
- ١٠- حديث حول الكذب.
- ١١- حديث حول الرجعة.

- ١٢- حديث حول البداء.
- ١٣- الصراط القويم، وهو رسالة عملية مختصرة.
- ١٤- منهج الصالحين، وهو رسالة عملية موسعة في خمس مجلدات.
- ١٥- مناسك الحج.
- ١٦- أضواء على ثورة الحسين عليه السلام.
- ١٧- شذرات من تاريخ فلسفة الإمام الحسين عليه السلام.
- ١٨- منّة المنان في الدفاع عن القرآن، في خمسة مجلدات.
- ١٩- منهج الأصول، في خمسة مجلدات.
- ٢٠- مسائل في حرمة الغناء.
- ٢١- بين يدي القرآن.
- ٢٢- مجموعة أشعار الحياة.
- ٢٣- بيان الفقه، وهو بحث فقهي استدلال.
- ٢٤- اللمعة في حكم صلاة الجمعة.
- ٢٥- الإفحام للمدعي الاختلاف في الأحكام.

- ٢٦- مسائل وردود.
- ٢٧- الرسائل الإستفتائية.
- ٢٨- حب الذات وتأثيره في السلوك الإنساني.
- ٢٩- مدارك الآراء في إعتبار حال الوجوب أو حال الأداء.
- ٣٠- الوافية في حكم صلاة الخوف في الإسلام.
- ٣١- حكم القضاء في مدارك فقه القضاء.
- ٣٢- أصول علم الأصول.
- ٣٣- بحوث في صلاة الجمعة.
- ٣٤- مبحث ولاية الفقيه.
- ٣٥- الأسرة في الإسلام.
- ٣٦- رفع الشبهات حول الأنبياء.
- ٣٧- الدر النضيد في شرح سبب صغر الجسم البعيد، بحث فيزيائي.
- ٣٨- محاضرات في علم أصول الفقه.
- ٣٩- تقارير في علم أصول الفقه، وتقع في ثلاثة عشر مجلد.

- ٤٠- كتاب الطهارة، ويقع في ثمانية مجلدات.
- ٤١- بحوث استدلالية في كتاب الطهارة.
- ٤٢- كتاب البيع، ويقع في أحد عشر مجلد.
- ٤٣- دروس في شرح كفاية الأصول.
- ٤٤- الكتاب الحبيب الى مختصر مغني اللبيب.
- ٤٥- تعليقة على رسالة السيد الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره.
- ٤٦- تعليقة على الرسالة العملية منهاج الصالحين للسيد الخوئي قدس سره.
- ٤٧- تعليقة على الرسالة العملية مناسك الحج للسيد الخوئي قدس سره.
- ٤٨- تعليقة على كتاب المهدي للسيد صدر الدين الصدر قدس سره.
- ٤٩- حياة السيد صدر الدين الصدر قدس سره.
- ٥٠- تعليقة على الرسالة العملية وسيلة النجاة للسيد أبي الحسن الأصفهاني قدس سره.
- ٥١- المعجزة في المفهوم الإسلامي.

٥٢- رسالة في الفقه المتكامل.

٥٣- قصص من القرآن.

٥٤- فوز الأنام في أدعية الليالي والأيام.

٥٥- تعلية على بعض كتب اللمعة.

٥٦- تعلية على بعض كتب شرائع الإسلام.

٥٧- تعلية على مستحدثات المسائل للسيد الخوئي قدس سره.

٥٨- من ثمار الإسلام.

٥٩- ردود نقدية على كتاب (الشيعية والسنة) لإحسان إلهي ظهير.

٦٠- الكلمة التامة في الولاية العامة.

هل أن السيد الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره لم يتسنى له تدريس دورة أصولية كاملة؟

ثم قال صاحب كتاب "الوصايا الضائعة" ناسباً القول إلى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، علماً إنه لم يذكر لنا المصدر الذي نقل منه هذا التبرير ومتى قاله السيد الشهيد قدس سره، فضلاً على أننا سنحاول نقض هذين التبريرين من عدة وجوه سنذكرها بعد عرض التبريرين:

يقول: (وبرر رحمه الله - أي السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره - هذا الواقع من جهتين:

الجهة الأولى: غياب أستاذه الرئيس وهو قريبه السيد محمد باقر الصدر بصورة مبكرة وبطريقة فرضت عليه وعلى عموم عائلته، وحتى على مجموع طلبته ظرفاً خاصاً، حله الوحيد كان الهروب خارج العراق أو الإنزواء بعيداً عن مرصد النظام.

الجهة الثانية: عدم إكمال محمد باقر الصدر لكامل المطالبات التي يراها مهمة، نظراً لكونه في أواسط عمره، وفي أعلى مراحل الانتاج العلمي، فلم يحصل منه الإطمئنان للمستوى الذي يريد إيصال طلبته إليه لكي يمنح إجازة

الإجتهد^(١).

وسنحاول الآن أن نجيب على الجهة الثانية لأن فيها الكفاية للردّ على التبريرين القائمين على أساس عدم إعطاء إجازة بالإجتهد للسيد الشهيد قدس سره.

ففي لقاء الحنانة بين السيد الشهيد قدس سره كيفية دراسته عند السيد الشهيد الأول قدس سره، حيث قال: (إنّه بعد يومين أو ثلاثة ندخل في موضوع المفاهيم من بحث الخارج - الذي هو يدرسه - فأنت لا بأس أن تحضر ولو كتجربة، فقلت له: أحضر ولماذا لا، فأستمرت من ذلك الوقت الى آخر حياته، حضرت بحث خارج دورة ونصفاً أو أكثر، دورة وثلاثة أرباع في الأصول، حضرت لأنّه قد بدأت بالمفاهيم، فدرّس فأنتهى من هذه الدورة، وبدأت دورة أخرى، ووصل الى المفاهيم وأنا عنده، فصارت دورة طبعاً، وأيضاً إستمر أكثر من ذلك الى ربح من الزمن الى أن منعت الظروف، على آية حال فهذا تاريخ حضوري^(٢)).

وفي هذا الصدد يقول السيد كاظم الحائري دام ظله وهو يتكلم عن السيد

(١) الوصايا الضائعة، مصدر سابق: ص ٩٢-٩٣.

(٢) مواعظ ولقاءات، مصدر سابق: ص ١٥ وما بعدها.

الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره: (ربّي رضوان الله عليه جيلين من العلماء
النوابغ:

الجيل الأول: نخبة من الفضلاء الأذكياء التحقوا بدرسه في أول أو أوائل
الدورة الأولى لأبحاثه الأصولية، وبعضهم كان متشرفاً بالتلمذة لديه من قبل
ذلك، حيث كان يحضر درس أستاذنا الشهيد في (كفاية الأصول) للآخوند
الخراساني رحمه الله قبل شروعه في تدريس ما يسمى ببحث الخارج، فتخرجوا
على يده قدس سره على مستوى الاجتهاد، أو ما يقرب من الاجتهاد.

والجيل الثاني: نخبة ثانية من الفضلاء الأذكياء، التحقوا بدرسه في أواخر
الدورة الأولى لأبحاثه الأصولية، واستمروا معه في الدورة الأولى التي أصبح
الحضور فيها عامّاً تقريباً^(١).

وفي ذات السياق يقول السيد محمود الهاشمي دام ظله في مقدمة كتابه
"بحوث في علم الأصول": (أمّا ما يأتي من البحوث فهي مجموعة الدراسات،
التي ألقاها سيدنا الشهيد الصدر في علم الأصول حسب منهج الدراسات

(١) مباحث الأصول: تقريراً لأبحاث آية الله العظمى الشهيد السيد محمد باقر الصدر

قدس سره، بقلم آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني الحائري، نشر دار البشير،

العليا لبحوث هذا العلم خلال ما يقارب اثني عشر عاماً كنا قد طبعنا منها في النجف الأشرف جزئين يرتبط أحدهما بمباحث (تعرض الأدلة الشرعية) والآخر (مباحث الألفاظ) الى مبحث الأوامر. وقد رأينا أن نعيد طباعتها مع سائر أجزاء الدورة الكاملة حسب ما تلقيناه من دروس ومحاضرات أستاذنا الشهيد قدس سره، ويتوفيق من الله سبحانه وتعالى وتسديده لتكون رائدة في حركة هذا العلم ينتفع بها العلماء والمحققون، الذين سيجدون من خلال هذه الدراسات الكثير من التجديد والإبداع والتطوير في المعطيات والطريقة معاً^(١).

مضافاً الى ما ذكره الشيخ حسن عبد الساتر في مقدمة الجزء الأول من دورته الأصولية الكاملة وهي تقرير لأبحاث السيد الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره حيث قال: (وأما هذه البحوث التي بين يديك، فهي مجموعة الدراسات التي ألقاها سيدنا الشهيد الصدر قدس سره في علم الأصول، في الدورة الثانية، حسب منهج الدراسات العليا لبحوث هذا العلم خلال ما يقارب الاثني عشر سنة، قدّر لي أن أوفق لحضورها وتلقيها وتقريرها من أولها

(١) بحوث في علم الأصول، للسيد محمود الهاشمي، نشر مؤسسة دائرة معارف الفقه

الإسلامي، قم، ط ٣، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م: ج ١، ص ١٣.

الى آخرها^(١).

فهذه هي شهادات أبرز الطلبة الذين حضروا درسه، وكيف بينوا بأنه قدس سره قد أكمل دورتين أصوليتين كاملتين وحرر مطالبه كلها خلالها، وقد قرّروها بأفضل التقارير، فكيف يقول صاحب كتاب "الوصايا الضائعة" بأنه لم يكمل مطالبه، وبالتالي لم يحصل له الإطمئنان للمستوى الذي يريد إيصال طلبته إليه لكي يمنح إجازة الاجتهاد؟!!!.

(١) بحوث في علم الأصول، لسماحة العلامة الحجة الشيخ حسن عبد الساتر، الناشر

محيين، قم، ١٤٢٣هـ: ج ١، ص ١٤.

هل أعلمية السيد الشهيد قدس سره على وجه الإطلاق؟

يقول صاحب كتاب "الوصايا الضائعة" : (إنَّ إصطلاح فقهاء الشيعة يشمل أيضاً معاصري أئمة آل البيت عليهم السلام من أتباعهم وخاصتهم وحتى أولئك الأفراد الذين جرى مدحهم على أفواه أئمة الهدى صلوات الله عليهم فهذا الإدعاء من هذه الجهة اعتبره ساقطاً أساساً ولا يحتاج الى نقاش)^(١).

ثم يستشهد بأربعة أحاديث حول ما قال وهي:

الحديث الأول: عن جميل بن دراج قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (بشر المختين بالجنة: بريد بن معاوية العجلي وأبا بصير، ليث بن البختري المرادي، ومحمد بن مسلم، وزرارة، أربعة نجباء آمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة وأندرست).

الحديث الثاني: عن شعيب العرقوفي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ربما احتجنا أن نسأل عن الشيء فمن نسأل؟ قال: عليك بالأسدي يعني أبا

(١) الوصايا الضائعة، مصدر سابق: ص ٩٥.

بصير.

الحديث الثالث: عن يونس بن يعقوب قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فقال: أما لكم من مفزع؟ أما لكم من مستراح تستريحون إليه؟ ما يمنعكم من الحارث ابن المغيرة النصري.

الحديث الرابع: عن عبد العزيز بن المهدي - وكان خير قمي رأيته - وكان وكيل الرضا عليه السلام وخاصته قال: سألت الرضا عليه السلام فقلت: إني لا ألقاك في كل وقت فعمّن آخذ معالم ديني؟ فقال: خذ عن يونس بن عبد الرحمن^(١).

ثم يقول: (إزدحمت أقدام رجالات الشيعة في مضمار التأليف والتصنيف والدفاع والمناظرة عن المذهب كالكليني، والمفيد، والشريفان، والطوسي، والأمين، والأسترآبادي، والطبرسي، والعياشي، والحر العاملي، والبحراني، والفيض الكاشاني، والمجلسي، وغيرهم كثير، ولا يخفى فضل وإطلاع هذه النخبة التي غدت نتاجاتها الفكرية منهاج واستنادات لمعرفة الحكم الشرعي على الأخص جهودهم في مجال جمع وحفظ السنة المعصومة، بل تسنى لبعضهم أخذ الحديث وسماعه من معاصري الأئمة مباشرة ومن السفراء الأربعة

(١) المصدر السابق، ص ٩٥ وما بعدها.

(رضوان الله عليهم) وحصل من ذلك عشرات الآلاف من النصوص التي يتم الاعتماد عليها الآن عند مختلف فرق الشيعة فشمول هؤلاء بإطلاق الأهمية يحتاج تأمل^(١).

ثم يكمل ويقول: (تبنى علم الأصول وقام بإدخالها الى آلية استنباط الحكم الشرعي داخل منظومة مذهب آل البيت عدد من فقهاء الشيعة كابن الجنيد الإسكافي وفقهاء بني فضال المعاصرين للإمامين العسكريين وإبن ادريس والعلامة الحلي، والمقدس الأردبيلي، والوحيد البهبهاني، وكاظم اليزدي، والمحقق الحلي، والشهيدان الأول والثاني، والنائيني، والأنصاري، وكاشف الغطاء الكبير، وكاظم الخراساني، هذه المجموعة كان لها قدم السبق في التأسيس للأصول الشيعية، وبعضهم كان قد خاض التجربتين الاخبارية والاصولية، أمّا نتاجاتهم، فيحتج بها أهل الأصول الشيعة ويعتبرونها قواعد للإنطلاق الفكري هنا وهناك، فأعلمية غيرهم عليهم في الأصول يرفضه الأصوليون قبل غيرهم، ولقد سأل السيد محمد صادق الصدر عن الدليل الذي اعتمده في إدعاء أعلميته على العلامة الحلي مثلاً، فكان جوابه رحمه الله على ذلك هو لكون العلامة الحلي لم تتح له فرصة الإطلاع على علم المنطق^(٢).

(١) المصدر نفسه: ص ٩٦.

(٢) المصدر نفسه: ص ٩٦ وما بعدها.

وللإجابة على ما طرحه علينا أن نبين الأمر بشكل تفصيلي ليتضح أكثر ولا يختلط به الشك، فأما قوله: (إن إصطلاح فقهاء الشيعة ... فهذا الإدعاء من هذه الجهة اعتبره ساقطاً أساساً ولا يحتاج الى نقاش).

فأقول: لقد تكلف كثيراً في إشكاله هذا واعتبره ساقطاً أساساً، وذلك لأن السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره لم يكن يشمل بقوله أنه أعلم من الفقهاء الذين عاشوا مرحلة معاصرة المعصوم عليه السلام - وسنبيّن ذلك أكثر في الصفحات القادمة - وما ذلك إلا لأن الفقيه في تلك الفترة كان يعيش مرحلة الأحكام الواقعية، وصاحب إصدار الحكم الواقعي موجود وهو الإمام المعصوم، فلا يحتاج الفقيه الى كثير عناء للبحث في مقدمات الوصول الى الأحكام الشرعية، وهناك قواعد كليّة قد ضمّنوها في كتبهم قد أرساها لهم المعصومون للعمل على ضوئها.

فيذكر النجاشي أنّ لمحمد بن مسلم كتاباً باسم (الأربعمئة مسألة في أبواب الحلال والحرام) وحيث أن محمد بن مسلم قد حفظ عن الصادقين آلافاً من الأحاديث، كما ذكرت في ترجمته، يبدو أن هذا الكتاب كان جامعاً لأحاديث جامعة متضمنة لقواعد كليّة، وإلا فلما خصص هذا العدد القليل بالنسبة الى ما حفظه بالتأليف، وقد كان مرجعاً للأحكام، وكان القضاة يرجعون إليه فيما لا

يعلمون^(١).

وكمثال على ذلك نذكر هذه القضية:

روى الشيخ في التهذيب أنه قدم الى ابن أبي ليلى رجل خصماً له فقال: إن هذا باعني هذه الجارية فلم أجد على ركبها^(٢) حين كشفتها شعراً، وزعمت أنه لم يكن لها قط، فقال ابن أبي ليلى: إن الناس ليحتالون لهذا بالحيل حتى يذهب به، فما الذي كرهت؟ قال: أيها القاضي إن كان عنيماً فأقض لي به، قال: حتى أخرج إليك، فإني أجد أذى في بطني، ثم إنه دخل فخرج من باب آخر، فأتى محمد بن مسلم الثقفي فقال: أي شيء تروون عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة لا يكون على ركبها شعر، أيكون ذلك عيباً؟ فقال له محمد بن مسلم: أمّا هذا نصاً فلا أعرفه، ولكن حدثني أبو جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: كل ما كان في أصل الخلقة فزاد أو نقص فهو عيب، فقال له ابن أبي ليلى: حسبك، ثم رجع إلى القوم فقضى لهم بالعيب^(٣).

فكان إجتهد الفقهاء في زمن الأئمة المعصومين يدور حول إستخراج

(١) أدوار الفقه الإمامي، للمحقق العلامة الشيخ جعفر السبحاني، نشر دار الولااء،

بيروت، ط ٢، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م: ص ٥٩.

(٢) ركبها: الركب: موضع العانة.

(٣) المصدر السابق: ص ٦٠.

الفروع من النصوص والأصول الكلية بعد تخصيص العام بخاصه، والمطلق بمقيده، وتمييز الصحيح عن السقيم، دون أن يتجاوزوا تلك القواعد والنصوص الكلية^(١).

وصحيح أن الفكر الأصولي قد وضعت دعائمه وانعقدت نطفته منذ عصر الأئمة عليهم السلام، بل منذ عصر النبي صلى الله عليه وآله، وذلك العصر الذي شهد ظهور الفقه، وتحرك فيه الفقهاء الأمة ليسترفدوا من الكتاب والسنة - بل إجماع المسلمين ودليل العقل أحياناً - لاستنباط الأحكام الإلهية فاحتاجوا إلى معرفة أدلة الأحكام الفقهية والمنابع الأصلية لها والإحاطة الدقيقة بمنابعها الأساسية وحدودها وخصوصياتها على أحسن وجه، حيث كانت أحكام الدين وما يحتاج إليه المكلفون مبثوثة في الكتاب والسنة، ولا بد للعلماء وأصحاب الحديث وغيرهم من رسم خطوط عامة لكشفها واستنباطها عن أدلتها، فكان اللازم معرفة هذه الأدلة التي يستكشف منها أحكام الشرع وكيفية الاستدلال بها عليها.

لكن لا إشكال في أن علم الأصول كان في تلك العصور مجرد قواعد بسيطة جداً، متفرقة غير مدونة في كتاب خاص، مأخوذة من كتاب الله وسنة

(١) نفس المصدر: ص ٦٥.

النبي وأئمة الهدى عليهم السلام وعرف العقلاء، ويلقيها العلماء في كل زمان الى تلامذتهم فقد صرح أئمة أهل البيت عليهم السلام بأن (علينا إلقاء الأصول وعليكم التفريع). وقال الإمام الباقر عليه السلام لأبان بن تغلب: (أجلس في المدينة وأفت الناس فإني أحب أن يرى في شيعتي مثلك).

فمن المقطوع أنهم منذ العصر الأول كانوا يفتون بمقتضى ظواهر النصوص فيستندون الى حجّة الظواهر بعنوان أصل قطعي، ويعتمدون في الروايات على أقوال الثقات (حجّة قول الثقة) ويعالجون تعارض العام والخاص، والمطلق والمقيد، من طريق التخصيص والتقييد، ويعملون بالمفاهيم كمفهوم الشرط والغاية، وحين وقوع التعارض بين الظاهر والأظهر يقدمون الثاني على الأول، ويقدمون الدليل القطعي على الظني و... الى غير ذلك من أشباه هذا، ولكن كلما اتسع نطاق على الفقه وظهرت فيه فروع مستحدثة اتسع بموازاته نطاق علم الأصول الى يومنا هذا، حتى صار من أوسع العلوم وأعقدها، مملوّاً من دقائق عقلية ونقلية وهكذا يوماً بعد يوم^(١).

(١) أنوار الأصول، تقريراً لأبحاث سماحة آية الله العظمى الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، بقلم أحمد القدسي، نشر دار نشر الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، قم، ط ٣، ١٤٣٢ هـ: ج ١، ص ١٥ وما بعدها.

فالمجتمع خلال عصر التشريع لم يكن بحاجة الى قواعد عامة يستند عليها في استكناه الحكم الشرعي، بعد أن كان في إمكانه السؤال المباشر والمعرفة الحسية بالحكم، ولم يكن يحول دون هذه المعرفة إلا بعض الشكوك التطبيقية التي قد تحدث للإنسان في حياته الفردية، كالشك في دخول وقت الصلاة مثلاً. أما مجموعة الأحكام بالمقدار الذي يحتاجه المجتمع آنئذ، فقد كانت متوفرة بصراحة ووضوح خلال عصر التشريع، بل لعل المجتمع يومئذ لم يكن بالمستوى الفكري اللائق لتلقي القواعد العامة، لوضوح أن تطبيق القواعد العامة على مواردنا يحتاج الى ذوق رفيع واعتياد طويل، لم يكن المجتمع قد مرّ به يومذاك، بل كان الفرد - في الأعم - يسأل عن موضع حاجته، ثم يذهب ليطبق الجواب تطبيقاً صرفياً من دون فحص عن أي دليل آخر من الكتاب والسنة، مما نعرف الآن ضرورته في علمي الفقه والأصول^(١).

أما في زمن الغيبة الكبرى فالوضع قد اختلف، وعصر إبتعاد النص له آثاره على الفقيه ولا يمكن أن يتساوى مع الفقيه الذي يرفده الإمام المعصوم عليه السلام بما يريده من معرفة الأحكام الشرعية بالمباشر أو ما شابه ذلك،

(١) أصول علم الأصول، لآية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، تحقيق

مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، بيروت، ط ١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١٢ م:

فلطول الزمن وزيادة المشاكل والحوادث وتغير الكثير من طبائع المجتمعات والتقدم العلمي يزيد من كثرة المشاكل التشريعية.

وأنت إذا ما قارنت المؤلفات الأصولية في الوقت الحاضر مع ما أُلّف في المراحل الأولى لنشأة هذا العلم تجد بينها بوناً شاسعاً يترأى في بادئ النظر كعلمين مختلفين، وما هذا إلا بفضل التطور والتكامل الذي طرأ على بنية الأصول^(١).

إذن ما دام الأمر كذلك فإن من ضمن القانون التي تسير به السنن في النظام المعرفي فإن كثرة التساؤلات والإحتياج يستدعي التفصيل والتفريع، أو قل حتى إيجاد قواعد أصولية تعين الفقيه في الوصول الى الحكم الشرعي أو تحديد الوظيفة العملية تجاه الحكم المشكوك بعد استحكام الشك وتعذر تعيينه.

فهذا الأمر يحتاج من الفقيه الإحاطة بعلوم متعددة ترتبط إرتباطاً وثيقاً بإستعداد الفقيه ووصوله الى عملية استنباط الأحكام الشرعية. هذه العلوم وسعة الإحاطة بها لم يكن الفقيه في زمن الأئمة سلام الله عليهم بحاجة لها.

وفي هذا الصدد يقول السيد الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره:

(١) الوسيط في أصول الفقه، للفقهاء المحقق الشيخ جعفر السبحاني، نشر مؤسسة الإمام

الصادق، قم، ط ٢، ١٤٢٦ هـ: ج ١، ص ٢٨.

(ولكي تتضح الفكرة لديك أفرض نفسك تعيش عصر النبوة على مقربة من النبي صلى الله عليه وآله تسمع منه الأحكام مباشرة وتفهم النصوص الصادرة منه بحكم وضوحها اللغوي ومعاصرتك لكل ظروفها وملابساتها، أفكنت بحاجة - لكي تفهم الحكم الشرعي - أن ترجع إلى عنصر مشترك أصولي كعنصر حجية الخبر وأنت تسمع النص مباشرة من النبي صلى الله عليه وآله أو ينقله لك أناس تعرفهم مباشرة ولا تشك في صدقهم؟ أو كنت في حاجة إلى أن ترجع إلى عنصر مشترك أصولي كعنصر حجية الظهور العرفي، وأنت تدرك بسماعك للنص الصادر من النبي معناه الذي يريده إدراكاً واضحاً لا يشوبه شك في كثير من الأحيان بحكم اطلاعك على جميع ملابسات النص وظروفه؟ أو كنت بحاجة إلى التفكير في وضع قواعد لتفسير الكلام المجمل إذا صدر من النبي وأنت قادر على سؤاله والاستيضاح منه بدلاً عن التكفير في تلك القواعد؟. وهذا يعني أن الإنسان كلما كان أقرب إلى عصر التشريع وأكثر امتزاجاً بالنصوص، كان أقل حاجة إلى التفكير في القواعد العامة والعناصر المشتركة، لأن استنباط الحكم الشرعي يتم عندئذ بطريقة ميسرة دون أن يواجه الفقيه ثغرات عديدة ليفكر في ملئها عن طريق العناصر الاصولية.

وأما إذا ابتعد الفقيه عن عصر النص واضطر إلى الاعتماد على التأريخ

والمؤرخين والرواة والمحدثين في نقل النصوص، فسوف يواجه ثغرات كبيرة وفجوات تضطره إلى التفكير في وضع القواعد لملئها، فهل صدر النص المروي من المعصوم حقيقة أو كذب الراوي أو أخطأ في نقله؟ وماذا يريد المعصوم بهذا النص؟ هل يريد المعنى الذي أفهمه فعلاً من النص حين أقرأه أو معنى آخر كان له ما يوضحه من الظروف والملايسات التي عاشها النص ولم نعشها معه؟ وماذا يصنع الفقيه حيث يعجز عن الحصول على نص في المسألة؟^(١)

ثم ينقل قدس سره نصاً للمحقق محسن الأعرجي المتوفي سنة (١٢٢٧) جاء فيه: (أين من حظى بالقرب ممن ابتلى بالبعد حتى يدعى تساويهما في الغنى والفقر؟ كلا إن بينهما ما بين السماء والأرض، فقد حدث بطول الغيبة وشدة المحنة وعموم البلية، ما لولا الله وبركة آل الله لردّها جاهلية. فسدت اللغات وتغيرت الاصطلاحات وذهبت قرائن الأحوال وكثرت الأكاذيب وعظمت التقية واشتد التعارض بين الأدلة حتى لا تكاد تعثر على حكم يسلم منه، مع ما اشتملت عليه من دواعي الاختلاف، وليس هنا أحد يرجع إليه بسؤال. وكفاك مائزاً بين الفريقين قرائن الأحوال وما يشاهد في المشافهة من الانبساط والانقباض... وهذا بخلاف من لم يصب إلا أخباراً مختلفة وأحاديث متعارضة

(١) دروس في علم الأصول، للسيد محمد باقر الصدر قدس سره، نشر مؤسسة التاريخ

العربي، بيروت، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م: ص ٥٧ وما بعدها.

يحتاج فيها إلى العرض على الكتاب والسنة المعلومة... فإنه لابد من الإعداد والاستعداد والتدرب في ذلك كي لا يزال، فإنه، إنما يتناول من بين مشتبك القنا^(١).

وهذا يدل على أن العالم إذا استطاع أن يلم بالعلوم والقواعد التي لها صلة في عمل الفقيه، بحيث تكون كمقدمات للوصول إلى الحكم الشرعي، وبما يناسب المرحلة التي هو فيها، ويكون دقيق النظر في عملية الاستنباط، لابد أن يكون أعلم من الفقيه الذي سبقه، وذلك على اعتبار أن فقيه المرحلة وصل إليه ما عند الآخرين، ومن ثم أضاف عليها لإكمال النقص أو الإحتياج الذي يعترضه في عملية استنباط الحكم الشرعي، فأصبح لديه ما عندهم وزيادة.

إستشاده بالأحاديث الأربعة غير تام

إنّ هذه الأحاديث التي استشهد بها وأرادها أن تكون دليلاً على ما ذهب إليه، فيعلم منها بأدنى تأمل إنّ الذين ذكرهم الأئمة المعصومون عليهم السلام فيها، هم أعلم الناس وأفقه الناس وأخبت الناس في المرحلة الزمنية التي وجدوا فيها، وهو فعلاً أهل لذلك ولا يوجد منازع لهم في تلك الحقبة من الزمن، خصوصاً وهم يعيشون في كنف العصمة وقربها فيفيضون عليهم من

(١) المصدر السابق: ص ٥٩.

علومهم وبركاتهم، ولكن بعد موتهم فإن الناس بكل تأكيد سوف تفتقدهم، إذن سيحتاجون الى علماء آخرين بنفس درجتهم أو أزيد، وخصوصاً كما ذكرنا لإبتعاد النص ولدخول عدّة من العناصر التي تجعل الوصول الى النص واستنباط الحكم منه صعباً، إلّا بإمتلاك الفقيه لأدوات لم يكن الفقيه الذي سبقه يمتلكها، فتكون حينئذ قدرته وكفاءته العلمية أثقل وأدق.

يحدث هذا كون الله تعالى عادل ولطيف بعباده فمن غير الممكن أن يترك عباده في فوضى، أو يخفي عنهم النص بشكل نهائي، فكل ما في الأمر وبحسب تكامل البشرية عموماً وتكامل الخط الإيماني المتمثل بالإسلام خصوصاً، سيمد الفقهاء والعلماء بعناصر جديدة تناسب المرحلة التي هم فيها من التكامل، ليتمكنوا من الوصول الى الحكم الشرعي الذي يحوي جميع متغيراتها.

ما يكتب وي طرح يمثل المستوى الفكري والعلمي للمرحلة المعاصرة

أما قوله: (ازدحمت أقدام رجالات الشيعة في مضمار التأليف ... فكان جوابه على ذلك هو لكون العلامة الحلّي لم تتح له فرصة الإطلاع على علم المنطق).

والجواب على ذلك يكون كالجواب على أصحاب الأئمة عليهم السلام،

لأن ما ينطبق هناك ينطبق هنا من باب أولى، كون عدم وجود الإمام المعصوم معهم، ومهما ألقوا من تصانيف أو دافعوا أو ناظروا رضوان الله عليهم، فإن أمر التأليف والتأسيس والمناظرة لا يعدو فكر الطرف الآخر أو قل الطرف المتلقي، لأن ما يكتب وي طرح يمثل المستوى الفكري والعلمي للمرحلة المعاصرة^(١)، وبكل تأكيد لم تكن تلك المرحلة فيها من التعقيدات والإشكالات والتنافر والتضاد بالمستوى العقائدي أو التشريعي كما هو موجود في وقتنا الحاضر، فلا تقدم تكنولوجي يجاري ما نحن عليه من تطور، ولا طيران، ولا

(١) أنا لا أقصد هنا جميع العلوم فهناك بعض العلوم الفكرية كطرح المطالب الفلسفية أو العقلية المعقدة والتي قسم كبير منها يدرس الى وقتنا الحالي، وإنما أتكلم عن العلوم والأفكار التي لها مدخلية مباشرة في تعامل الناس أو التي من خلالها يتم الوصول الى النتائج المترتبة عليها إحتياجات الناس وخصوصاً ما يتعلق بأمورهم المعاشية والمدنية والاجتماعية.

على إعتبار أنها تطرح لمعالجة وسد إحتياج المرحلة، فلا بد أن تكون مناسبة لحجم الإحتياج، وإلا إذا كانت تطرح بمستوى أعلى فلن تكون هناك فائدة منها، أو قل عدم وجود الداعي والمقتضي لطرح أشياء لم تطلبها وتحتاجها المرحلة. فكثير من العلوم نشأت وتطورت وتكاملت شيئاً فشيئاً، ولم تقفز بالمباشر الى تكاملها، فكلما برزت مشكلة جديدة اضطر المتخصصون بها إيجاد الحل المناسب، حتى وإن اضطروا الى وضع أسس وقواعد جديدة لم تكن في دائرة الاستعمال والمداولة.

سلاح فتاك، ولا تلقيح وإنجاب صناعي، ولا صعود على الكواكب الأخرى، ولا عمليات زرع أعضاء بشرية، ولا تحويل جنس، ولا مواجهة أفكار مضادة ونظريات كثيرة منها فسرت وجود الأنسان والحيوان بمنظور مادي بحت، ولا توجد حركات فكرية بالمستوى الذي وصلت إليه الشيوعية أو الرأسمالية والإمبريالية، مضافاً الى الفتن في إلقاء شبه الاتحاد المدعومة بتقديم العلوم وإيفائها بقضاء أغلب حوائج الناس المادية.

فكل ذلك يحتاج الى فكر عميق ودقيق وذكاء عالي لإستخراج الأحكام الشرعية المناسبة للحالات التي ذكرناها، من دون أن تمس الشريعة بأي إنحراف، مضافاً الى ذلك نحتاج الى ذهنية وقادة بحيث تهضم إحتياجات المرحلة بشكل كامل، ليتمكن من رفع أية شبهة عقائدية تمس الوجود الإيماني.

ولك أن تتصور كم يحتاج ذلك من مجهود مميز وإطلاع معمق للعلوم التي تعين الفقيه بالإستفادة منها والإستناد عليها، من أجل إيجاد الحلول لكل مسألة أو معضلة تتولد نتيجة تراكمات العلوم وتطورها. ومن أجل الحفاظ على مبدأ مهم للغاية وهو قدرة وقابلية الإسلام على إستيعاب كل متطلبات الحياة، بل ومدّها بما يرسم لها المستقبل السعيد حينما يتمكن من قيادة الأرض قيادة حقيقية.

**هل صحيح أن السيد الشهيد قدس سره استدل بأعلميته
على العلامة الحلي كون الأخير لم يطلع على علم المنطق؟**

أما قوله: (ولقد سأل السيد محمد صادق الصدر عن الدليل الذي اعتمده
في إدعاء الأعلمية على العلامة الحلي مثلاً، فكان جوابه على ذلك هو لكون
العلامة الحلي لم تتح له فرصة الإطلاع على علم المنطق).

وجواب ذلك:

أنا أتعجب من كاتب أو رجل علم من المفروض أن تتصف كتاباته
بالموضوعية، والنقل العلمي الدقيق، كيف أتى بمثل هذه المعلومة، ومن أي
مصدر قد حصل عليها واعتمدها كإشكال على السيد الشهيد قدس سره، ثم
أرسلها إرسالاً وكأنها من المسلمات من دون أن يذكر مصدرها؟!.

فلقد بحثت جدياً وبشكل حثيث عليها فلم أجدها في أي مصدر سواء في
كتاب أو في أحد اللقاءات الخاصة أو اللقاءات الصوتية والمرئية ولا حتى في
خطبة من خطب الجمعة ولا في منشور أو إستفتاء وما شابه ذلك. فياليت من
الكاتب أن يتكرم ويتفضل علينا ويعطينا المصدر الذي اعتمد عليه في نقل هذه
المعلومة، ونكون له في أتم الإمتنان. ولكنني أخشى من شيء واحد فقط، وهو
أن يقول: لقد سمعتها منه شخصياً وكان اللقاء بيني وبينه فقط!.

عموماً فإن هذا الجواب الذي عرضه صاحب كتاب "الوصايا الضائعة" ونسبه الى السيد الشهيد قدس سره، لعمري فإن مثل هذا الطرح لهو بعيد كل البعد عن رجل يحمل من الثقافة الشيء القليل، فكيف يصدر من فقيه عالم بمستوى السيد الشهيد ويتكلم بهذا المستوى المتدني من الاستدلال.

ثم إن الإطّلاع على المنطق ليس من الصعوبة البالغة الوصول إليه، فهو موجود حتى قبل الإسلام - منذ زمن أرسطو - وقد تداولته أيدي العلماء بالدرس والتدريس، هذا فضلاً أن العلامة الحلي كثيراً ما وجدت في كتبه استدالات منطقية. فإن تعجب فعجب قولهم!!!.

اللبس الذي وقع فيه صاحب كتاب الوصايا الضائعة حول أعلمية السيد الشهيد ^{قدس سره}

والآن بعد أن أكملنا إجابتنا على الإشكال في مسألة أعلمية السيد الشهيد قدس سره من الأحياء والأموات تماشياً أو قل تنزلاً مع ما عرضه الكاتب، إلا أنّ الحقيقة ليس كما طرحه صاحب الكتاب المذكور، إذ في عبارته يوجد لبس عندما قال: (ادّعاء السيد الشهيد قدس سره بالأعلمية على عامة فقهاء الشيعة الأحياء والأموات) فإنه قدس سره لم يقل هكذا: بأنه أعلم من الأحياء والأموات على وجه الإطلاق، وإنما تتبعت أقواله قدس سره في المسألة فكانت كما يلي:

أولاً: سئل قدس سره في أحد الاستفتاءات بما يلي:

سمعنا من بعض الناس أنكم أقسمتم بالله أنكم أعلم، وهل إعتقادكم بأنكم أعلم بالنسبة للأموات أمثال السيد محسن الحكيم والسيد الخوئي والسيد السبزواري والأحياء الموجودين كذلك، ما القصد من ذلك هل هذا القسم له وجه من الصحة؟

فأجاب قدس سره: بسمه تعالى

(أنا أعتقد أنّي أعلم من هؤلاء الذين ذكرتهم، إلا أنني لم أقل أنني أعلم الأحياء والأموات، ولم أقسم إطلاقاً وكل من أخبرك فهو كاذب)^(١).

ثانياً: سئل قدس سره في أحد الاستفتاءات:

هل صحيح أنّكم أعلم الأحياء والأموات؟

فأجاب قدس سره: بسمه تعالى

(أنا قلت أنني أعلم الموجودين وأعلم من الخوئي والسبزواري)^(٢).

ثالثاً: سُئل قدس سره

هل يجوز البقاء على تقليد الميت أم العدول الى الحي ومن هو الأعلم من الأحياء في الوقت الحاضر؟

(١) الفتاوى الخطية، بقلم آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره،

بإشراف مكتب السيد الشهيد الصدر قدس سره النجف الأشرف: ص ١٢.

(٢) الرسالة الإستفتائية، طبقاً لفتاوى آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس

سره، نشر هيئة تراث السيد الشهيد الصدر قدس سره، بيروت، ١٤٣١ هـ -

أجاب قدس سره: بسمه تعالى

(إذا كان تقليد الميت في حالة حياته بحجة شرعية فيجوز البقاء على تقليده فيما عمل به المكلف من المسائل، وأنا أعتقد أنني أعلم الأحياء)^(١).

رابعاً: سئل قدس سره في أحد اللقاءات التي أجريت معه بما يلي:

السائل: صرحتم بأنكم أعلم على كل مراجع الدين فما هو دليلكم؟

السيد الشهيد قدس سره: (الشيء الموجود الآن هو عدة أمور أهمها على الإطلاق من ناحية حسية وحوزوية فعلاً معاشة هو دروسي، وعلى الأخص هو درس الأصول، فإنه إستدلالي، وأنا قلت بأنني أذكر مطالب أسلافي وأساتذتي (قدس الله أسرارهم) وهم أعلم الموجودين في جيلهم، وقد أخذوا خلاصة الفكر الأصولي السابق عليهم مائة بالمائة، وأزادوا عليه خطوة وطرحوه للفكر الإمامي، فأنا آخذه أيضاً بالمقدار وحسب قابليتي طبعاً، وأزيد عليه خطوة وأطرحها للفكر الإمامي، وهذا ما أفعله وفي الحقيقة درس الأصول الذي أنا أدرسه، أنا أستطيع أن أسميه منبراً لآراء شخصين رئيسيين الخوئي والصدر قدس الله روحيهما - سبحانه الله - وليس في النجف ولا واحد، وأنا الآن أعلم بالرغم من أنني لم أسمع ولا درس خارج لغيري، لكنني

(١) المصدر السابق: ص ٩.

أقسم أنه لا يتعرض شخص من مراجع النجف إلى مطالب السيد محمد باقر الصدر إطلاقاً، عليّ اللعنة إذا سمعتم واحداً تعرض لمطالب السيد محمد باقر، لا بالفقه ولا بالأصول، بريئون منه براءة الذئب من دم يوسف، ولكنه أنا درسي منبر لآرائه، وعرض لمحاسنه، ومناقشة لما قد حصل عقلياً كخطوة أمامه، لا أكثر ولا أقل، فمن هذه الناحية، ولا أعتقد أنه علماء إيران يتعرضون له إلا طلابه الخاصون مثل السيد كاظم الحائري، والسيد محمود الهاشمي، وفلان وفلان ممن يحسنون به الظن من حينه، ولا زالوا يحسنون به الظن، وأما هؤلاء التقليديون القدماء من الآن أيضاً أقسم على أنهم لا يعرفون من مطالبه حرفاً إطلاقاً، المهم على أنه الفضلاء الذين يحضرون في درسي يعني حسب الظاهر، إسألوهم موجودون، أولاً أنه الآن الشهرة الرئيسية في الحوزة أن أعمق درس بالأصول، إنما هو درس السيد محمد الصدر من هذه الناحية، حتى أنه قيل بقول ثقة على أن أحد المراجع، وربما المرجع الرئيسي الآن عنده بحث فقه وليس عنده بحث أصول، وهو يخاف أن يبدأ ببحث الأصول لكي لا يقارن ببحث السيد محمد الصدر، لأنه يبدو أنه لا يستطيع أن يصل إلى المستوى الذي أنا مخططه وطلابي يشهدون بذلك ...

والشيء الآخر الذي أستدل به على أعلميتي أيضاً قلته بالأمس يعني مقدمة واحدة سبقت. كنت أعتقد أن الخوئي والصدر (قدس الله روحيهما)

أعلم الموجودين على الإطلاق، وأن السيد محمد باقر الصدر أعلم من الخوئي بطبيعة الحال، وأنا حاضر عندهما معاً، وكنت أفهم، وكاتب كلا الدرسين، وكلاهما أيضاً موجود عندي إلى الآن وكذلك التقارير التي كتبها الآخرون، تقارير الفياض موجودة، وفلان وفلان للخوئي، وكذلك تقارير الهاشمي، وتقارير الحائري موجودة للصدر، وفي الإمكان أنه أي واحد معاصر في هذا اليوم أو غداً يقارن بينهما، ويجد الفرق بينهما، حتى أنه قبل شهر أو أكثر كنت عند الشيخ الفياض (الله يديمه) وقلت له أن الفرق واضح بين تقارير الهاشمي والمحاضرات التي هو كتبها من تقارير الخوئي، فقال لي نعم، نعم، سيدنا صحيح. طبعاً اختصرها لأنها طبعاً هي لا تناسب، فالمهم واضح له ولغيره، وأنا المهم أني كنت أعيش هذا المعنى في وجداني وعقلي، حينما كنت تلميذا عندهما حينئذ، هذا ينتج أمرين: ينتج الأمر الأول الذي هو الأمر الإيجابي - لو صح التعبير - هو أن الطلاب الذين حضروا عنده، وتلقوا جميع المطالب كما يعرفه هو هم مستحقين للأعلمية على الإطلاق، بمعنى آخر حتى أعلم من السيد الخوئي، لأن أستاذهم أعلم من السيد الخوئي فمطالبه هي قدم في الفكر الشيعي أمام مطالب السيد الخوئي، فمن هذه الناحية ماذا سوف يكون الأمر، يكون هذا أنه من حوى هذه المطالب في عقله أعلم من أستاذه، فمن هذه الناحية يعني أنه هؤلاء الطلاب الخاصة، خاصة طلاب السيد محمد

باقر الصدر (قدس الله روحه) هم أعلم الموجودين الآن.

والشيء الثاني: أن كل من - أيضاً من العلماء والمجتهدين، ولا أقصد من العوام، وكذلك المراجع - كل من لم يتلق علمه من السيد محمد باقر، ولم يعرف حقائق مطالبه، التي هي المدرسة الرئيسية في علم الأصول، فلا يحتمل أن يكون أعلم وإن كان مجتهداً، ضع يدك على من تشاء^(١) انتهى.

خامساً: قال قدس سره وهو في معرض الإجابة عن أحد الأسئلة التي وجهت إليه في أحد اللقاءات بما يلي:

(أن جملة من الدلائل على أعلميتي على الخوئي الذي أدعيه لنفسي أني طبعاً من طلاب السيد محمد باقر قدس الله روحه وأنا قلت في المجلس السابق لهذا التصوير على أنه هو أعلم أهل زمانه، لأنّه خط في الأصول خطة لا تشبه أي خطة إطلاقاً. وفي الإمكان الآن مقارنة المطبوع من تقارير الخوئي وتقارير السيد بشكل كافي لأجل معرفة الفرق بين المستويين محل الشاهد أنني حضرت أكثر من دورة أصولية، وكثير من طلابه كانوا من مختلف الجنسيات، ولكنهم فضلاء ومخلصين ومتحمسين له قدس الله روحه، ليس هذا محل الشاهد وإنما محل الشاهد، أنه جملة قليلة من الطلاب كانوا هم المتلقين

(١) مواعظ ولقاءات، مصدر سابق: ص ٤١ وما بعدها.

لعلمه الحقيقي والأعمق الذي كان هو مقصوده وقلما يستطيع الطالب أن يحصل المقصود الأساسي لأستاذه بطبيعة الحال، فإن شاء الله أكون أنا واحد من هؤلاء الذين حصلوا مقاصد السيد تحصيلاً كاملاً، ومن هنا الصراط القويم أنا طبعته وكان الخوئي موجود في حال حياته صدرت الطبعة الأولى الزرقاء في الحقيقة، لماذا؟ لأنني كنت أقول بأنني أعلم من الخوئي لأن السيد محمد باقر أعلم وكل من تلقى علمه حق التلقي فهو أعلم. وجملة من طلاب السيد أبو جعفر هكذا، أعلم من الخوئي، فإذاً أنا أقول بوجوب تقليد الأعلام، ومع ذلك طبعت الرسالة، إذن أنا واثق بأنني أعلم^(١).

نلاحظ بعد هذا الإستعراض للأسئلة، أو ما صرح به السيد الشهيد قدس سره حول اعلميته فإن قوله لا يعدو بأنه أعلم الموجودين وأعلم من السيد الخوئي والسبزواري، ولم يقل أنني أعلم الأحياء والأموات على الإطلاق، وكما قال قدس سره: (من يقل خلاف ذلك فهو كاذب).

وأنا أستغرب من صاحب الكتاب المذكور كيف يتلاعب بالمعاني والألفاظ بما تشتهي نفسه، من أجل الوصول إلى ما يهدف إليه لا غير، فأنت لاحظ عزيزي القارئ الكريم الفرق الكبير بين ما يقوله هو: (بأن السيد الشهيد قدس

(١) المصدر السابق: ص ١٠٣ لقاء الدراجي.

سره يدّعي الأعلمية على عامة فقهاء الشيعة الأحياء والأموات) وبدون أن يذكر المصدر الذي مدّه بمثل هذه المعلومة، وبين قوله قدس سره: (إلا أنني لم أقل أنني أعلم الأحياء والأموات ولم أقسم إطلاقاً، وكل من أخبرك فهو كاذب)، فهذا الأمر هو عين التجافي عن الحقيقة والابتعاد عن الجانب الموضوعي في عرض الخبر، ولا أدري ما السبب والداعي الموجب الذي حمل المؤلف على سلوك هذا المسلك في إلقاء الأمور دون تمحيص وتدقيق!.

عموماً فإن القدر المتيقن مما صدر من السيد الشهيد قدس سره حول موضوع الأعلمية هو قوله: (بأنه أعلم الموجودين وأعلم من الخوئي والسبزواري) وقد أجاب بنفسه عمّن أشكل عليه بهذا الإدعاء، وهذا هو نص إجابته قدس سره ليكون الأمر أكثر وضوحاً.

سُئل قدس سره بإستفتاء:

لماذا تصرّح بأعلمية نفسك وقد اعترض على هذا الكثير حيث أن هذا غير مألوف في تاريخ المرجعية، ألا يدخل ضمن (الأنا) مما يخل بالعدالة وحاشاكم؟

فأجاب قدس سره: بسمه تعالى

(أولاً: أنّ سائر المراجع ديدنهم إثبات أعلميتهم بلسان حالهم، وإن لم يصرحوا بذلك بلسان مقالهم. وذلك فيما إذا كان المرجع يذهب الى وجوب

تقليد الأعلام - كما هو مشهور - ومع ذلك طبع رسالة عملية وعرض نفسه للتقليد فلو لم يكن أعلم لكان ذلك محرماً عليه لأنه لا يرى نفسه مصداقاً له. إذن نفهم من رسالته وفتواه أنه يرى نفسه الأعلام.

ثانياً: إن سائر المراجع وخاصة الجيل المتأخر من السابقين منهم كانوا يدخلون الى المرجعية من زاوية قوة وسيطرة، وكانوا في غنى عن هذا التصريح الشخصي لأنفسهم بتصريح أصحابهم عنهم، أما أنا فقد بدأت مرجعيتي من نقطة الصفر اجتماعياً وحوزوياً وكانت تواجه مصاعب كثيرة، ولم يكن لي أصحاب بمقدار الكفاية، فكان لا بد لي أن أتكفل ذلك بنفسي.

ثالثاً: إن هذا التصريح يكفي بنحو الهداية، كما اعتقد، لإخراج الشيعة من حيرتها وضلالاتها، لو صح التعبير، الى معرفة ما هو الصحيح والمعتبر شرعاً، فإنه خير لهم من أن يدخلوا في أوهام لا طائل تحتها.

رابعاً: إن ما يخل بالعدالة هو عمل المحرم أياً كان. والعياذ بالله، أمّا بيان الألفية فليس جُرمًا ولا حرامًا، لأنني صادق فيما أقول، ولا أقل مطابقة قولي لاعتقادي فأكون معذوراً أمام الله سبحانه: فلا يخل بعدالتي.

وأذكر قبل فترة قال لي شخص من الشباب الواعي الجريء: يقولون أنه لا يجوز للفرد أن يقول أنا عالم.

قلت له: فضلاً عن أن يقول: أنا أعلم فيكون مشركاً.

قال: نعم.

قلت له: فإن الطالب الذي تخرج من الابتدائية أكثر فهماً أم الطالب الذي تخرج من الإعدادية؟

قال: بل الذي تخرج من الإعدادية.

قلت: إذن قد أشركت حسب قولك، وأضفت قولي: أخي إن هذا إنما هو تعبير عن واقع المستويات المعلومة للإنسان بالقياس الى غيره. وليست المسألة بالقياس الى الله سبحانه لكي يكون مخلاً من الناحية الأخلاقية أو محرّماً. وإنما هو لمجرد قياس بعض الناس الى البعض وهو أمر عرفي عام. بأن نقول: فلان أثرى من فلان أو أصحّ جسماً أو أذكى أو أعلم أو أفهم وغير ذلك، وهنا لا يريد به إلا تحقيق موضوع الحكم الشرعي.

خامساً: إنني حين ادّعت الأعلمية، لم أترك ذلك عشوائياً، وإنما دعمت ذلك بالأدلة، فإن كان من المراجع (أدام الله ظلالهم) من يدعم دعواه بالأدلة فليفعل، جزاهم الله خيراً.

الدليل الاول: درسي في علم الأصول، فإنني اعتقد أن علم الأصول هو

الأهم في الحوزة الشريفة خاصة وفي الفكر الإمامي الظاهري عامّة. لما فيه من العمق والسعة والنظريات الكثيرة المعمقة في كثير من الحقول والمعارف وإن لنا في الحوزة الشريفة حرية الدراسة، فالطلاب الذين يكونون على مستوى حضور بحوث الخارج لهم أن يحضروا في دروس كل العلماء ولا يستطيع أحد أن يمنعهم عن ذلك. هذا وإن طلابي في درس الأصول كلهم فضلاء وورعين وقد حضروا عند جماعة من المجتهدين وعندى أيضاً لمدة عدّة سنوات وعرفوا مستوياتنا جميعاً، فتتج عن ذلك أنهم شهدوا بينهم وبين الله أنّي أعلم وقلدوني فعلاً كما أعلم.

الدليل الثاني: ان كتاب (ما وراء الفقه) بالرغم انه ليس كتاباً استدلالياً كما كتبنا في مقدمته إلا إنني وددت أحياناً في بعض فصوله التعرض الى بعض الاستدلالات، كما هو غير خفي على من اطلع عليه كما كان خلال الحديث عن بعض القواعد الفقهية في كتاب الطهارة أو كتاب الصلاة أو كتاب التجارة أو غيرها.

وكانت هذه الاستدلالات مختصرة نسبياً وقد قلنا في نهايتها وتمام الكلام من الفقه وإنّي ذكرت المطالب الفقهية التي ذكرها أسلافي وأساتذتي مثل المحقق الخوئي والسيد الحكيم والسيد أبي جعفر والسيد محمد بحر العلوم صاحب

(بلغة الفقيه) وغيرهم وناقشتهم واحداً واحداً فأنت كمتفقه تستطيع الاطلاع على ذلك فإن وجدت الأمر الذي ذكرناه والدليل الذي عرفناه يحتوي بوضوح على دحض أدلة السابقين، إذن فقد حققت السير في الفكر الإمامي ولو خطوة بسيطة وهو المطلوب.

الدليل الثالث: في رسالتي العملية (منهج الصالحين) حيث أجريت فيها عدة تعديلات وزيادات على السابقين نذكر منها:

أولاً: تقسيم المسألة المطولة الى عدة مسائل.

ثانياً: تعريف كل العقود والايقاعات والاصطلاحات الرئيسية.

ثالثاً: إضافة فروع جديدة مبثوثة خلال الكتاب.

رابعاً: إضافة ملحق كامل في الموضوعات الحديثة وأحكامها في كل جزء من الأجزاء الخمسة.

خامساً: وهو محل الشاهد هنا، وإن كانت الأمور السابقة مهمة أيضاً وهو: انك تجد في المصدر كمنهاج الصالحين فرعاً أو مسألة بسيطة وأما أنا فحللتها من المنهج الى عدة محتملات وأعطيت لكل منها حكمه المناسب فإذا رأيت كلامي هنا جيداً فإنك ستعرف بوضوح أن السابقين إذا لم يكن الفرد منهم قد

التفت الى هذا التفصيل فهو قاصر وإلا فهو مقصر ومهما كانت النتيجة فهي الى جانبي لا محالة.

الدليل الرابع: إنني أعلم عن تجربة و يقين: أن الفرد الفاضل الذي يحضر عدة بحوث من بحوث الخارج فإنه سوف يميز المجتهدين من حيث مستوياتهم وأياً منهم أعلم ومن هو دونه وهكذا.

وأنا حينما كنت بهذا المستوى قبل حوالي ثلاثين عاماً كنت أحضر بحوث عدة مجتهدين وكنت أميز الأعلام منهم عن غيره بالحس واليقين، وكان في النجف الأشرف يوماً عدد معتد به من المجتهدين من مدرسي بحوث الخارج بجدارة وكنت أعلم يوماً ولا أزال أشهد بذلك أن الأعلام مما سواه تقريباً هو المحقق الخوئي ولا يوجد من هو أعلم منه إلا واحد وهو السيد محمد باقر الصدر رضي الله عنه، على أي حال فكتبها ومطالبها لا زالت موجودة يمكن المقارنة بينها من قبل المختصين، كما يمكن المقارنة بينها وبين غيرها من كتب الآخرين وقد كان على ذلك فهم واعتقاد عدد من فضلاء الحوزة من عرب وغيرهم ولا حاجة الى ذكر اسمائهم.

وذلك لأن السيد محمد باقر الصدر رضي الله عنه، نحى في علم الأصول منحى معمقاً وبنى فيه (مدرسة) رئيسية ضخمة وشديدة لا تشبه اي مدرسة

أخرى يمكن مقارنتها به في علم الأصول.

وهنا ينتج أمرين لا مناصر من الإذعان لهما إذا تمت هذه المقدمات:

الأمر الأول: إنّ أولئك الخاصة من طلاب السيد (أبو جعفر) الذين حضروا عنده دورة أصولية كاملة وناقشوه وفهموا واقع مطالبه، هم الذين يستحقون أن يكونوا الأعلام من غيرهم على الإطلاق، كما هو أعلم من غيره على الإطلاق، وغني عن الإشارة إلّا إنني أفتخر أن أكون قد تشرفت من كوني واحداً من هؤلاء الخاصة.

الأمر الثاني: إنّ كل مجتهد يتيسر له أن يفهم تلك المطالب والخصائص حق فهمها، ولم يكن مسبوقاً بها لأي مانع من الموانع، فلا يحتمل أن يكون هو الأعلام سواء كان من الأحياء أو الأموات أو في أي بلاد الشيعة كان ينبغي أن نكسر الآن سنان القلم^(١) انتهى.

(١) الرسالة الإستفتائية، مصدر سابق: ج ٣، ص ١٢٥.

هل الفقيه الأعلم هو الأعلم بالأصول؟

وفي تعليقه لصاحب الكتاب في الهامش على إحدى الفقرات التي كتبها قال: (شدد السيد محمد صادق الصدر على وجوب توفر الألفية في مرجع التقليد على الخصوص المتصدي - للولاية العامة - ولم ييوب السيد الصدر مصدر هذه الألفية بالقرآن والسنة المعصومة، بل حددها بسعة الإحاطة بأصول الفقه دون غيرها مع العلم أن الأصول وفكرة الإجتهد بصورة عامة قد تم مواجهتها من قبل الأئمة عليهم السلام وأغلب فقهاء المذهب إلى حدود القرن السابع كما وعرفنا من تقرير استاذ السيد محمد باقر الصدر)^(١).

ولكي نبين الإجابة علينا في البدء أن نعرف علم الأصول وسنختار قسماً من هذه التعريفات لكي يتضح المطلوب أكثر:

يقول المحقق الشيخ جعفر السبحاني: عرف علم الأصول بتعاريف أدقها: (القواعد الآلية التي يمكن أن تقع كبرى لإستنباط الأحكام الكلية الفرعية الإلهية، أو الوظيفة العملية)^(٢).

(١) الوصايا الضائعة، مصدر سابق: ص ٧٢.

(٢) الوسيط في أصول الفقه، مصدر سابق: ج ١، ص ٣٧.

ويعرف السيد الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره علم الأصول: (بأنه العلم بالعناصر المشتركة في عملية استنباط الحكم الشرعي)^(١). والمعني بالعناصر المشتركة هي القواعد العامة التي تدخل في عمليات استنباط الأحكام الشرعية كعنصر حجّة الخبر، وعنصر حجّة الظهور.

وقد عرّفه مشهور الأصوليين المتقدمين والمتوسطين دون المتأخرين:

(إنّ علم الأصول هو العلم بالقواعد الممهدة لإستنباط الحكم الشرعي، أو لإستنباط الأحكام الشرعية الفرعية)^(٢).

والقواعد هنا هي الكبريات التي يمكن أن تنتج معرفة الحكم الشرعي بما يسمى بعملية الإستنباط.

ثم يعرف السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره علم الأصول بقوله: (هو القواعد الخاصّة بتحديد الإمثال أو الطاعة أو الوظيفة)^(٣).

ويعرف الشيخ ناصر مكارم الشيرازي علم الأصول بأنه: (القواعد التي لا تشمل على حكم شرعي وتقع في طريق إستنتاج الأحكام الكلية والفرعية

(١) المعالم الجديدة للأصول، مصدر سابق: ص ٢٢.

(٢) أصول علم الأصول: مصدر سابق: ص ٥٥.

(٣) المصدر نفسه: ص ٩٠.

الإلهية أو الوظيفة العملية^(١).

إذن من خلال هذه التعاريف يفهم بأن علم الأصول يمثل القواعد الأساسية التي يعتمد عليها الفقه، حتى أننا نستطيع القول بأن لا فقه بدون الأصول، الذي يمثل مرحلة الدقة والعمق في هذا الأمر.

فإذا قالوا أن الأعلّم هو الأعلّم بالفقه فهذا يعني هو أضبطهم إنتهاءً الى أحكام المولى من الكتاب والسنة، وهذا بالطبع ليس بالسهل اليسير، ولا هو مكنة لأي أحد، إلا إذا كان الفقيه يمتلك قدرة تكوين الكبريات وضبطها، أو حتى تأسيسها لكي يطبقها على الصغريات ولتكون طريقاً في عمليات الإستنباط، وهذا هو عينه علم الأصول، فلا مندوحة للفقيه عنه، ولا يمكن للفقيه أن يكون فقيهاً أعلماً إن لم يكن اصولياً بارعاً.

ولهذا نجد حتى أصحاب المدرسة الإخبارية بالرغم من أنهم حاربوا الفكر الأصولي، ولكننا نجد في كتبهم أنهم يستندون على الكثير من القواعد الأصولية، وبالرغم من أن صاحب الحقائق الناضرة يقول: بأننا لا نحتاج الى علم أصول الفقه - كونه إخبارياً ولكنه معتدل - ولكنك لو تأملت وقرأت المقدمات التي ذكرها في جزئه الأول من مؤلفه لوجدت أنه كتب أربعة عشر

(١) أنوار الأصول، مصدر سابق: ج ١، ص ٤٦.

مقدمة كلها في علم الأصول.

وفي هذا الصدد يقول صاحب كتاب مقدمات منهجية في علم الأصول: (... وكتب صاحب الدرر النجفية ما يعادل دورة كاملة في علم الأصول، ومع ذلك لم يعبر عنها بعلم الأصول. ولعله يرفض تسميتها بذلك. وأكثر من ذلك فإن مؤسس هذا الاتجاه، وصاحب المدرسة الإخبارية - الاسترآبادي - كتب الفوائد المدنية، والتي تعادل دورة متكاملة في علم الأصول، وإن كانت بالطريقة التي يعتقد بها، ووفق رؤيته ومنهجه، فالإختلاف مع هؤلاء في الصغرى، وإلا فأهل الكبرى متفق عليها، ولا يمكن بالتالي الدخول الى العلوم من دون تأسيس جملة من القواعد أيا كان عددها)^(١).

وقد تكلم السيد الشهيد قدس سره في كتاب ما وراء الفقه حول الأعلمية جاء فيه:

(في كيفية تحقق الأعلم بمعنى أنّ الفرد بأي شيء يجب أن يكون متفوقاً، ليكون هو الأعلم. لا يخفى أن المسائل الفقهية نفسها ومقدماتها التي تتوقف عليها عديدة، لا تكاد تقع تحت الحصر، من أهمها على سبيل المثال:

(١) مقدمات منهجية في علم الأصول، تقريراً لأبحاث السيد كمال الحيدري، بقلم

الشيخ خليل رزق، نشر دار البلاغة، بيروت، ط ١، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م: ص ٤٥.

١ - علم الرجال الذي يتحدث عن حال الرواة.

٢ - علم الأصول مباحث الالفاظ.

٣ - علم الأصول مباحث الأصول العملية.

٤ - الفهم العرفي والسيرة العقلانية.

٥ - تفسير بعض الآيات القرآنية، أي آيات الأحكام.

ومن الواضح أنّ الأفراد يختلفون في استيعابهم ودقتهم في فهم أمثال هذه الأمور، فلربما يكون أحدهم أذكى وأدق وأسلط في بعض هذه الأمور، ويكون الآخر متميزاً في البعض الآخر، ومعه فكيف يتعين الاعلم؟ وجواب ذلك على أحد مستويين:

المستوى الأول: أن يكون أحد الفقهاء هو المتميز في كل الأمور، أو الأعم الأغلب فيها، بحيث لا يساويه الآخرون بكل تأكيد، ومعه يكون من الواضح كونه مصداقاً للأعلم.

المستوى الثاني: أن ننظر الى المقدمات التي يتوقف عليها الاستنتاج الفقهي أكثر من غيرها. وهو بشكل أساسي يتعين في علم الأصول. فإنه باب عظيم للعمق والدقة، بخلاف علم الرجال وغيره، فإنه مهما كان عميقاً لم يبلغ ذلك

المستوى بأي حال.

إذن فمن الواضح القول إن من كان هو الأعمق والأدق في علم الأصول، أو في المهم من أبوابه، أو في الأغلب منها، هو الذي يتعين للأعلمية دون غيره.

وقد يستشكل: أنه ينبغي أن يكون المدار في صفة الأعلم، هو الفهم العرفي، فكلما كان الفرد المجتهد، ألطف ذوقاً وأشدَّ عرفية في فهم ألفاظ الكتاب والسنة من ناحية، وقوانين السوق الممكن تطبيقها على الفقه، وهو المسمى بالسيرة العقلانية، من ناحية أخرى، فهذا هو الأحق بصفة الأعلمية.

وأما التعمق في المطالب العقلية من أصولية ومنطقية وغيرها، فإنها قد تورث اعوجاج السليقة العرفية، وصعوبة الفهم اللطيف السلس من ألفاظ الكتاب والسنة. فكيف تكون هذه الصفة هي المدار في الأعلمية.

وجواب ذلك: أن بين صفة التعمق العقلي وصفة الفهم العرفي عموماً من وجه بحسب المصداق. إذ قد يكون الفرد المجتهد متصفاً بكلتا الصفتين، لأن إحداهما قد تؤثر في فساد الأخرى.

لأن هذا الفساد أمر قد يحصل. إلا أنه يدل على درجة متدنية من العلم والتحقيق. وأما إذا كان الفرد محققاً متكاملًا، فأحرى به أن يفهم هذه الجهة وأن يتجنب الفهم العقلي المضرب بالسهولة.

ومن الواضح أن الفرد إن كان متصفاً بكلتا هاتين الصفتين على معنى عدم إضرار إحداهما بالأخرى فهو المطلوب، وإلا لم يكن متصفاً بهما بالشكل المتكامل. مثل هذا الفرد هو الذي يتعين للأعلمية، بإزاء المتصف بإحدى الصفتين دون الأخرى.

وأما إذا دار الأمر بينهما، يعني بين فردين أحدهما يتصف بصفة، والآخر بالأخرى، فالأمر لا شك يكون لصالح من له الدقة العقلية، لأنها من الأعمق والأوسع بأضعاف مضاعفة من مجرد الفهم العرفي والاعتماد على السيرة العقلائية، كما هو واضح لمن مارس هذين الحقلين من حقول المعرفة الإنسانية^(١) انتهى.

والحقيقة من خلال بيان السيد الشهيد قدس سره حول الأهمية نراه كيف أنه لا يلغي أو يتجاوز باقي العلوم كعلم الرجال والفلسفة والدراية وعلوم القرآن واللغة والفهم العرفي والسيرة العقلائية وغيرها، بل على الفقيه أن يكون ملماً وعلى دراية كافية بها ومع ذلك عليه أن يتعمق في علم الأصول، وإذا ما دار الأمر لبيان أهمية المجتهد فإن المدار على الأعلّم بالأصول لأنه الأدق والأعمق، لأن غيرها من العلوم لا يحتمل أن تكون مورداً للمقارنة.

(١) ما وراء الفقه، مصدر سابق: ج ١، ص ٢٨-٢٩.

ولذلك ترى بحوثه لم تقف عند حد معين، بل توسعت بشكل كبير وما ذلك إلا من أجل التعمق في فهم الفقه الإسلامي، وفي ذلك يقول الشيخ ناصر مكارم الشيرازي: بل لا يمكن الإحاطة بكنه الأصول لدى الشيعة إلا عند فحول وخبراء من أساطين الفن طيلة سنين متتالية^(١).

وهناك إشارة إلى السيد الشهيد قدس سره حول الأعلمية أثارها في إحدى اللقاءات حيث جاء فيها: (أن شخصاً له فقه وليس له أصول، أو أصوله ضعيفة أساساً، أيضاً لا يحتمل أن يكون أعلم، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، الله فوقكم، وجهنم تحتكم من لا أصول له إعزلوه خارج قوس عن الأعلمية كائناً من كان، وأنا لا أخجل من أحد، قوة قلب ينبغي أن تكون أمام الشيعة، وأمام اليهود، وأمام المسيحيين، وأمام البشرية أجمعين، أنا قلت أكثر من مرة بأنه من هو أعلم، هل هو أعلم في الفقه أو أعلم في الأصول؟ طبعاً إذا كان أعلم فيهما على العين والرأس، لكن إذا كان أعلم في الفقه وليس أعلم في الأصول، وواحد أعلم في الأصول وليس أعلم في الفقه، فمن هو أعلم على الإطلاق، أجبت بوضوح على أن أعلم على الإطلاق هو أعلم بالأصول، وإن لم يكن أعلم بالفقه، لأن الأصول ميزته الرئيسية هو العمق والدقة والخريطة المتكاملة والعقلية الحقيقية، أما الفقه على العين والرأس جيد

(١) أنوار الأصول، مصدر سابق: ج ١، ص ١٦.

جداً ولكنه إستظهارات من ظاهر الكتاب والسنة، وتطبيقات القواعد العامة على أنها دقيقة ولطيفة، ولكنها ليست على العمق الأصولي بطبيعة الحال، لأن العمق الأصولي كأنه يشبه الفلسفة، فما دام الأصول معمقاً فالأعلم هو أعلم بالأصول، هنا قالوا أن الأعم هو الأعم بالفقه، والأعلم هو الأعم بالرجال والأعلم هو المطلع على المصادر والكتب، كل واحد يجرُّ النار الى قرصه، لأنه حينها - مثلاً - زيد من الناس يجد نفسه أنه عنده مكتبة، وعنده اطلاع عام على الكتب القديمة، يقول الأعم هو الأخير بآراء السابقين، وواحد عنده اطلاع في علم الرجال يقول الأعم هو الأعم في علم الرجال، لا، كلها شطحات في الحقيقة لأنه لا يشبه في العمق علم الأصول، علم الأصول رئيسي وكذلك هو أصول الفقه أي القواعد الرئيسية التي يتبنى عليها الفقه ويستنتج منها الفقه ...^(١).

وعلى هذا الأساس كان ولا يزال العلماء الربانيون والمحققون يصرون على أن الأصول تبقى هي الركن الأساسي للإجتihad، وكلما كان المجتهد أصولياً معمقاً كان فقيهاً بارعاً ولذلك قالوا: (من لا أصول له لا فقه له) وما ذلك إلا لأن هذا العلم لا يمكن لأحد أن يبدع فيه إلا لمن كان سليم السليقة دقيق النظر له حظ وافر في فهم العلوم العقلية فهماً عالياً، فهو الوسيلة التي من خلالها تتم

(١) مواعظ ولقاءات، مصدر سابق: ص ٤٤-٤٥.

طريقة التفكير والوسيلة التي يصل بها المجتهد من المعلومات التي بين يديه الى
المجهولات التي ينكشف معها الحكم الشرعي. ولذلك قالوا: إن علم
الأصول هو منطق الفقه كونه من العلوم الآلية التي لا غنى للفقيه عنها.

هل أن الأصول وفكرة الإجتهد تم مواجهتها من قبل الأئمة الى حدود القرن السابع؟

وأما قوله بأن الأصول وفكرة الإجتهد بصورة عامّة قد تم مواجهتها من قبل الأئمة عليهم السلام وأغلب فقهاء المذهب الى حدود القرن السابع كما عرفنا من تقرير استاذة فهذا غير صحيح ولا يمكن الأخذ به على إطلاقه، فهي هو السيد الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره يوضح حركة ومسير الفكر الأصولي عند الشيعة بقوله: (لا نشك في أن بذرة التفكير الأصولي وجدت لدى الفقهاء أصحاب الأئمة عليهم السلام منذ أيام الصادقين عليهما السلام على مستوى تفكيرهم الفقهي، ومن الشواهد التاريخية على ذلك ما ترويه كتب الحديث من أسئلة ترتبط بجملة من العناصر المشتركة في عملية الاستنباط وجّوها عدد من الرواة إلى الإمام الصادق عليه السلام وغيره من الأئمة وتلقّوا جوابها منهم. فإنّ تلك الأسئلة تكشف عن وجود بذرة التفكير الأصولي عندهم، واتجاههم إلى وضع القواعد العامة وتحديد العناصر المشتركة ويعزز ذلك: أن بعض أصحاب الأئمة عليهم السلام ألفوا رسائل في بعض المسائل الأصولية كهشام بن الحكم من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام الذي

ألف رسالة في الألفاظ^(١).

ويقول في مكان آخر: (أنّ علم الأصول لم يوجد بوصفه لوناً من ألوان الترف الفكري، وإنما وجد تعبيراً عن حاجة ملحة شديدة بعملية الاستنباط التي تتطلب من علم الأصول تموينها بالعناصر المشتركة التي لا غنى لها عنها، ومعنى هذا: أنّ الحاجة إلى علم الأصول تنبع من حاجة عملية الاستنباط إلى العناصر المشتركة التي تدرس في هذا العلم وتحدد، وحاجة عملية الاستنباط إلى هذه العناصر الأصولية هي في الواقع حاجة تاريخية وليست حاجة مطلقة، أي أنها حاجة توجد وتشتد بعد أن يتعد الفقه عن عنصر النصوص، ولا توجد بتلك الدرجة في الفقه المعاصر لعصر النصوص^(٢)).

إذن رأينا كيف أن السيد الشهيد محمد باقر الصدر كيف يثبت وجود بذرة هذا العلم منذ زمن الأئمة عليهم السلام مؤكداً على أهميتها. وفي هذا الصدد يقول العالم والمرجع الكبير السيد حسن الصدر في كتابه تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: (أن أول من أسس أصول الفقه وفتح بابه وفتح مسائله هو الإمام أبو جعفر الباقر عليه السلام ثم بعده إبنه الإمام أبو عبد الله الصادق، وقد أمليا على

(١) المعالم الجديدة للأصول، مصدر سابق: ص ٦٥.

(٢) المصدر السابق: ص ٦٩.

أصحابها قواعده، وجمعوا من ذلك مسائل رتبها المتأخرون على ترتيب المصنفين فيه بروايات مسندة إليهما. متصلة الإسناد، وكتب مسائل الفقه المروية عنهما بوجوده بأيدينا إلى هذا الوقت بحمد الله، منها كتاب أصول آل الرسول مرتب على ترتيب مباحث أصول الفقه الدائر بين المتأخرين، جمعه السيد الشريف الموسوي هاشم بن زين العابدين الخونساري الأصفهاني رضي الله عنه نحو عشرين ألف بيت كتابة، ومنها الأصول الأصلية للسيد عبد الله العلامة المحدث البشري عبد الله بن محمد الحسيني الغروي، وهذا الكتاب من أحسن ما روي في أصول الفقه، يبلغ خمسة عشر ألف بيت، ومنها الفصول المهمة في أصول الأئمة للشيخ المحدث محمد بن الحسن بن علي بن الحر المشغري صاحب كتاب وسائل الشيعة، وحيث قد قول الجلال السيوطي في كتاب الأوائل أول من صنف في أصول الفقه الشافعي بالإجماع في غير محله إن أراد التأسيس والإبتكار، وإن أراد المعنى المتعارف من التصنيف فقد تقدم على الإمام الشافعي في التأليف فيه هشام بن الحكم المتكلم المعروف من أصحاب أبي عبد الله الصادق ثم يذكر من ألف بهذا العلم كهشام بن الحكم وأبي سهل النوبختي، وأبو سهل هذا ممن لقي الإمام أبا محمد الحسن العسكري عليهما السلام وحضره عند وفاته، وكانت وفاة الإمام سنة ٢٦٠ هـ، فحيث يكون أبو سهل من أهل القرن الثالث وكذلك الحسن بن موسى النوبختي وهو ابن

أخت لأبي سهل النوبختي وكذلك ابن الجنيد وأبو منصور الصرام وهو من أهل القرن الثالث له كتاب بيان الدين في الأصول وابن داود توفي سنة ٣٦٨هـ والشيخ المفيد والسيد مرتضى وأبو جعفر الطوسي وغيرهم^(١).

وجاء في تعليقه للسيد محمد كلانتر على كتاب المكاسب للشيخ الأنصاري ما يلي: (وكل ما نقلناه في هذا الباب بناءً على أن باب الإجتهد كان مفتوحاً من زمن النبوة الى عصر الصحابة، والى عصرنا هذا.

نعم يختلف الإجتهد في عصر النبوة والصحابة وعصرنا هذا، حيث كان في العصر الأول خفيف المثونة سهل التناول، لقرب عهد الصحابة بعهد النبوة، وكثرة القرائن وإمكان السؤال المفيد للعلم القاطع، بخلاف عصرنا هذا فإنه يحتاج الى مثونة زائدة^(٢).

ويقول الشيخ ناصر مكارم الشيرازي: المعروف أن أول ما دوّن في علم الأصول هو رسالة دوّنها الشيخ المفيد رحمه الله وأوردها المحقق الكرجكي

(١) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، للمرجع الديني الأكبر آية الله السيد حسن الصدر، نشر مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م: ص ٣٦٣.

(٢) المكاسب، للشيخ الأعظم الشيخ مرتضى الأنصاري قدس سره، (١٢١٤هـ - ١٢٨١هـ)، تحقيق وتعليق السيد محمد كلانتر، نشر جامعة النجف الدينية، النجف، ط ١، ١٣٩٢هـ: ج ١، ص ٨٩.

رحمه الله في كنز فوائده، ولكن من الواضح أنّ هذا المحقق رحمه الله هو المبتكر لهذا الفن، بل إنّ الفكر الأصولي وقد وضعت دعائمه انعقدت نطفته منذ عصر الأئمة عليهم السلام، بل منذ عصر النبي صلى الله عليه وآله، ذلك العصر الذي شهد ظهور الفقه، وتحرك فيه فقهاء الأمة ليسترفدوا من الكتاب والسنة - بل الى إجماع المسلمين ودليل العقل أحياناً - لاستنباط الأحكام الإلهية فأحتاجوا الى معرفة أدلة الأحكام الفقهية والمنابع الأصلية لها والاحاطة الدقيقة بمنابعها الأساسية وحدودها وخصوصياتها على أحسن وجه^(١).

فمن هذا الذي ذكرناه يفهم أنّ هذه الأمور قد غابت عن الكاتب صاحب "الوصايا الضائعة" لأمرين: أمّا لأنّه لم يطّلع عليها قصوراً أو تقصيراً، ولم يك ملتفتاً إليها بالمرّة. أو لأنّه تعمّد الغفلة وعدم الالتفات الى هذه الحقائق التاريخية، وهنا خاتته الأمانة العلمية، من أجل أن يثبت أمراً هو أقرب الى نفسه من الحقيقة وهو أعلم به من غيره على كل حال.

فإذا كان يريد علماً للأصول متقدماً ويمتاز بالإبداع والابتكار، وتبويب المسائل أو طرح ما هو مستجد منها، كالتى بدأت منذ عصر المحقق البهبهائي (١١١٨ - ١٢٠٦ هـ) والشيخ جعفر كاشف الغطاء (١١٥٦ - ١٢٢٨ هـ) أو

(١) أنوار الأصول، مصدر سابق: ج ١، ص ١٥.

عصر الشيخ مرتضى الأنصاري (١٢١٤ - ١٢٨١ هـ) وإلى وقتنا الحالي. لا بل حتى ولو تنزلنا ورجعنا إلى مرحلة القرن السابع كما يقول، فهناك العلامة الحلي (٦٤٨ - ٧٢٦ هـ) وهو الحسن بن يوسف المطهر المعروف بالعلامة الحلي وقد ألّف في أصول الفقه تصانيف عديدة ذكرها السيد الأمين في أعيان الشيعة وهي:

١- النكت البديعة في تحرير الذريعة.

٢- غاية الوصول.

٣- مبادئ الوصول إلى علم الأصول.

٤- نهاية الوصول إلى علم الأصول.

٥- تهذيب الوصول إلى علم الأصول.

فإن هذه المراحل تعتبر مراحل متطورة ومتقدمة عن العصور التي سبقتها، حيث كان علم الأصول لا زال يحبو شيئاً فشيئاً، والحقيقة أنه حتى في المرحلة التي بدأت منذ أوائل القرن الثالث وإلى القرن السابع بدأت بإفراد بعض المسائل الأصولية بالتأليف دون أن يعمّ كافة المسائل التي عنونت لهذا العلم حينها، ولم يظفر في هذه المرحلة على كتاب شامل لجميع مسائل العلم، وهنا بالتأكيد سوف تكون مسائل وعناصر علم الأصول في عصر الأئمة وخصوصاً

عصر الصادقين عليهما السلام وحتى عصر النبي صلى الله عليه وآله مجرد قواعد بسيطة ومتفرقة غير مدوّنة في كتاب خاص.

وقد وضح هذه الفكرة صاحب كتاب أنوار الأصول حيث قال: فمن المقطوع أنّهم منذ العصر الأول كانوا يفتون بمقتضى ظواهر النصوص فيستندون الى حجّة الظواهر بعنوان أصل قطعي، ويعتمدون في الروايات على أقوال الثقات - حجّة قول الثقة - ويعالجون تعارض العام والخاص، والمطلق والمقيد، من طريق التخصيص والتقييد، ويعملون بالمفاهيم كمفهوم الشرط والغاية، وحين وقوع التعارض بين الظاهر والأظهر يقدمون الثاني على الأول، ويقدمون الدليل القطعي على الظني و... الى غير ذلك من أشباهه، هذا كلّما اتّسع نطاق على الفقه وظهرت فيه فروع مستحدثة اتّسع بموازاته نطاق علم الأصول الى يومنا هذا، حتى صار من أوسع العلوم وأعقدها، مملوّاً من دقائق عقلية ونقليّة، وهكذا يوماً بعد يوم^(١).

كلمة للسيد الشهيد محمد الصدر قدس سره في تاريخ علم الأصول

وللسيد الشهيد محمد الصدر قدس سره كلمة في هذا الشأن، وقد كتبها

(١) المصدر السابق: ج ١، ص ١٥.

كمقدمة لكتاب (المدخل الى أصول الفقه الجعفري) لمؤلفه الشيخ يوسف عمرو، جاء فيها:

بسمه تعالى شأنه العزيز

- ١ -

كلمات في تاريخ على الأصول

لا اعتقد ان الفكرة المتأخرة التي يدافع عنها البعض، من زيادة العتب على علماء الإمامية المتأخرين في التوسع والتعمق في دراسات وأبحاث علم أصول الفقه، لا اعتقد انها فكرة تامة الصحة على المستوى القواعدي العام. بل ستجد من خلال كلامنا هذا ضرورة وجود علم الأصول والتوسع في بحوثه من اجل التعمق في فهم الفقه الإسلامي، ومن ثم في التربية الفردية والاجتماعية على وجه العموم.

- ٢ -

ليست العبارة الموروثة القائلة (ما من واقعة إلا ولها حكم) آية في كتاب الله العزيز، ولا تستفاد من احدى آياته الكريمة، ولكنها بالرغم من ذلك أكيدة الصحة، لأنها تعبر عن فحوى عدد من الأخبار التي تؤكد عموم الأحكام

الشرعية في الإسلام، كما أنها مورد اجماع علماء المسلمين أجمع، فإنهم ليس فيهم - على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم - من يشك في نقص الشريعة وتخلّفها عن أي واقعة أو حادثة. ومن هنا يمكن القول بوضوح بأن علماء المسلمين تسالموا على شمول الشريعة، وعموم أحكام الإسلام لكل الوقائع والحوادث في كل مكان وزمان، وثم (ما من واقعة إلّا ولها حكم).

كما أن هذه العبارة هي مورد ادراك العقل القطعي بصحتها، لوضوح أن شمول الشريعة لكل الوقائع لطف إلهي واللفظ واجب، على ما برهنوا عليه في علوم العقائد الإسلامية. كما أن ادراك سعة الرحمة الإلهية وعموم الكرم اللانهائي مع ادراك سعة العلم الإلهي اللانهائي بالمصالح الواقعية للمخلوقين والقدرة الإلهية على وضع التشريع المناسب لهم، إن ادراك كل ذلك يجعل هذه الفكرة متعينة الصحة، فإذا أدركنا أن الرحمة الإلهية والعلم الإلهي والقدرة الإلهية أولية ولا نهائية - كما هو المبرهن عليه من خلال الأساس الإسلامي الذي تنطلق منه - تكون هذه الفكرة أكثر من قطعية وأكثر من ضرورة.

-٣-

وليس شمول الأحكام الشرعية الإسلامية لكل الوقائع أمراً مستأنفاً أو قولاً مكرراً، وإنما يعتبر هو الأساس الرئيسي لتربية الفرد والمجتمع، ومن ثم

تربية البشرية جمعاء، تربيتها المناسبة التي تسير بها حثيثاً نحو كمالها المنشود.

وهذه التربية الواسعة المعمّقة لا يمكن أن تنجح إلا بعد استيعاب التشريع لكل مناحي الحياة ولكل تصرفات الأفراد، ولكل القوانين الخاصة والعامة، لوضوح أن بعض الحقوق يستلزم نقصانها فيه، ومن ثم عجز البشرية عن الوصول الى الكمال المنشود.

وليس الحكم الشرعي، أو مسائل الحلال والحرام أموراً تعبدية أو نفسية أو عناوين مثالية، وإنما تُعبر بمجموعها عن منهج تربوي عادلٍ كاملٍ موضوع بين يدي البشرية من اجل إيصالها الى الكمال.

كل ما في الأمر أن هذا المنهج لا يمكن أن ينتج نتائجه المطلوبة إلا بالإطاعة والتطبيق، حينما ينزل الى حياة الفرد والمجتمع. فلو طبقه البشر لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم.

واما لو بقيت الشريعة حبراً على ورق، اذا فسوف يخسر البشر بالضرورة نتائجها الكبرى، ويعجزون عن الوصول الى كمالهم المنشود.

ومن ثم تعرف أن الله تبارك وتعالى وفر للبشرية الأطروحة التشريعية العادلة الكاملة، التي توصلها الى الكمال مع تجاوب البشر معها وانشدادهم عاطفياً وعقلياً باتجاهها وتنفيذهم لها في عالم الحياة، بخلاف ما لو انعكس

الأمر، فإنها عندئذ ستكون بشرية خاسرة ذات حظوظ عائرة من حيث علمت أو لم تعلم.

- ٤ -

ولكن ما معنى هذه الفكرة الأساسية: ما من واقعة إلا ولها حكم؟! إننا بشكل واقعي وأساسي، يمكن أن نفهما على الشكل التالي: إن نبي الإسلام صلى الله عليه وآله حامل الأطروحة العادلة الكاملة الى الناس من قبل الربّ الرحمن الرحيم، قد أطلع البشرية - على وجه العموم - على الأحكام العامة الشاملة لكل الوقائع على الإطلاق، والقابلة للاستمرار والانطباق في كل مكان وزمان الى مدى عمر البشرية الطويل.

ولم يبقَ حكم تحتاجه البشرية في حاضرها ومستقبلها إلا وبلغه، بدليل نصّ القرآن على إكمال الدين واتمام النعمة في أواخر حياة هذا النبي الكريم صلى الله عليه وآله.

وهذا ما يسمى في مصطلح الفقهاء بالحكم الواقعي.

ومن هنا يتبرهن أن الأحكام الواقعية الإسلامية تشمل الوقائع كلها منذ صدر الإسلام والى نهاية البشرية.

ولكن من أين يمكننا أن ننال تلك الأحكام الواقعية؟ فإن هذه الأحكام قد لا تكون متوفرة بوضوح لكل أحد، مع بعد المكان وطول الزمان عن مركز التشريع، ومع إمكان التشكيك في مضمون الحكم وشكل الواقعة التي يمر بها الفرد والمجتمع.

وكلما طال الزمن وزادت الحوادث وتجددت وقائع الحياة، كانت المشاكل التشريعية أطول وأزيد.

وهنا يواجهنا الفقه على مستوى الفكر الإسلامي العام. إذن فالفقه هو المرأة الصالحة للكشف عن الأحكام الواقعية التي جاء بها الإسلام لتربية البشر، وهو الذي يسعفنا بالجواب عن كل مشكلة لدى بُعد الزمان والمكان عن عصر التشريع، وهو الميدان الصالح لتنفيذ الفكرة القائلة: ما من واقعة إلا ولها الحكم، ومن هنا تبرز بوضوح أهمية الفقه.

- ٥ -

لم يكن المجتمع - في الأغلب - خلال عصر التشريع بحاجة الى قواعد عامة يستند عليها في استكناه الحكم الشرعي، بعد أن كان في إمكانه السؤال المباشر والمعرفة الحسية بالحكم. ولم يكن يحول دون هذه المعرفة إلا بعض الشكوك التطبيقية التي قد تحدث للإنسان في حياته الفردية، كالشك في دخول

وقت الصلاة مثلاً. اما مجموعة الأحكام بالمقدار الذي يحتاجه المجتمع آنئذ، فقد كانت متوفرة بصراحة ووضوح خلال عصر التشريع. بل لعل المجتمع يومئذ لم يكن بالمستوى الفكري اللائق لتلقي القواعد العامة، لوضوح أن تطبيق القواعد العامة على مواردّها يحتاج الى ذوق رفيع واعتياد طويل، لم يكن المجتمع قد مر به يومذاك، بل كان الفرد - في الأعم - يسأل عن موضع حاجته، ثم يذهب ليطبق الجواب تطبيقاً صرفياً من دون فحص عن اي دليل آخر من الكتاب والسنة، مما نعرف الآن ضرورته في علمي الفقه والأصول.

ولكن بالرغم من ذلك، كانت القواعد العامة تُزرق بأناءٍ وحكمة مع عدد أجوبة الأسئلة، ولعدد من الأفراد الأذكياء المفكرين، حيث عرف أمثال هؤلاء أن الفرد ((لا ينبغي له أن ينقض اليقين بالشك))، و ((أن كل شيء لك طاهر حتى تعلم أنه نجس))، لتكون هذه القواعد العامة وأمثالها هي الركيزة الأساسية في استكناه الأحكام الشرعية حين يتعد المجتمع عن عصر التشريع، ذلك البعد الذي كان يجب أن يكون.

وكانت هذه القواعد العامة هي النموذج الأول والأمثل لما سُمّي بعد ذلك بعلم الأصول، وكانت هي المصداق الرئيسي الصحيح للقول: بأن علم الأصول في المذهب الإمامي أسبق من أقدم مصدر أصولي لدى مفكري علماء

العامة، كما هو مسطور بكل وضوح في مباحث هذا الكتاب.

وقد كان قادة الإسلام على مستوى إدراك هذه القضية، أعني: مرور المجتمع بظلام البعد عن التشريع حقبة طويلة من الزمن، كما كان هؤلاء القادة على مستوى إيفاء هذه الحاجة وسدّ هذه الثغرة، وإنقاذ الأمة من الحيرة خلال تلك الفترة.

وقد كانت القواعد العامة التي تلقي الضوء الكاشف عن الأحكام الشرعية إحدى الخطوات الرئيسية في هذا الطريق.

-٦-

وابتداءً عصر البعد عن التشريع بزوال قادة الإسلام عن مسرح المجتمع، ودخلت البشرية في هذا الظلام الرهيب الذي يحمل بين طياته نقاط ضعفه العvisية والرئيسية والتي يهمنها ما يلي:

اولاً: تعذّر توجيه السؤال الى أحد قادة الإسلام مباشرة، لعدم توفرهم بين الناس.

ثانياً: يتفرّع عن ذلك تعذّر الوصول الى الحكم الواقعي الإسلامي، إلا ما كان موروثاً على مستوى اليقين، كضروريات الدين.

وهذا المقدار لا يكفي لسدّ بعض الحاجة فضلاً عن استيعاب الجميع.

ثالثاً: تجدد الحوادث والوقائع، مما لم يرد فيه نص واضح طبقاً لتعقد الحياة جيلاً بعد جيل وعصراً بعد عصر.

رابعاً: وجود التعارض بين مضامين السنّة المنقولة عن قادة الإسلام.

خامساً: وجود التعارض بين ظاهر القرآن الكريم، وعدد ما نقل في السنّة الشريفة.

سادساً: وجود المفاهيم المتعددة والمتعارضة للقرآن الكريم والتي يدعمها كل قوم بالشواهد والقرائن.

سابعاً: وجود اتجاهات معمقة نسبياً مضرّة بأصل العقيدة تشكيكاً ومناقشة وطعناً.

ثامناً: وجود الخلافات المذهبية الإسلامية المعروفة.

تاسعاً: وجود اتجاهات منحرفة للمستوى المعروف الظاهر من الشريعة، والتي لا تمثل - في الأغلب - اتجاهات منحرفة في الفكر الإسلامي.

عاشراً: التشكيك التطبيقي الذي كان موجوداً منذ عصر التشريع، والذي يواجهه الفرد في عدد من وقائع حياته، كالشك في دخول وقت الصلاة،

كما سبق أن مثلنا.

الى غير ذلك من المصاعب التي لا ينبغي بأي حالٍ من تحول دون تطبيق المنهج الإسلامي في التربية والتكامل. فإن أي شيء في المجتمع أو في الكون لا ينبغي أن يحول دون هذه التربية، ودون وصول البشرية الى الكمال.

-٧-

وكان لابد للعلماء من الوقوف بوجه كل هذه النقاط الرهيبة، وملء كل الفراغات وسدّ الحاجات لكي يواكبوا خطّ التربية الإسلامية، وليطبّقوه طاعة الله سبحانه في الأرض. لكن من دون أن يستعملوا الهوى أو أن يجيدوا عن التقوى في وضع الحلول وسدّ الحاجات. وكانت هذه مهمة عليا ورئيسية خرج منها علماؤنا متصرين صامدين .

كيف سيعرفون الحكم بدون سؤال أحد قادة الإسلام؟

كيف سيعملون بالحكم في الوقائع المتجددة بدون نص واضح؟

وكيف سيفهمون الحكم في موارد التطبيقات المشكوكة؟

وكيف سيحلّون التعارض بين أشكال السنّة الواردة وبين ظاهر الكتاب

والسنّة؟

وكيف سيواجهون الحملات المضادة من مختلف الجهات؟

وقد كانت القواعد العامة المفهومة من الكتاب والسنة، هي المنقذ الرئيسي في هذا الصراع، إنها تلك القواعد التي سبق أن سنّها قادة الإسلام لأجل هذا العصر الرهيب بالذات، لتنقذ المجتمع وأفراده مما يعانيه من ظلام.

وعن هذا الطريق تصدّى علماؤنا بكل جد ومثابرة لمواجهة الصعاب في التفسير والعقيدة والفقه والجدل المذهبي والاختلاف وغير ذلك من العلوم. واصطلحوا على تسمية القواعد العامة التي تساعد على معرفة الأحكام الشرعية - بالخصوص - بـ (علم الأصول) أو (علم أصول الفقه)، انطلاقاً من أن هذه القواعد تُعتبر أصلاً أو أساساً يمكن أن نفهم منه الأحكام الشرعية الإسلامية، التي تمثل الفقه بمجموعه، إذن فكل قاعدة تعتبر أصلاً فقهيّاً نستنتج منه مجموعة ضخمة من الأحكام، ويكون مجموع القواعد (أصولاً) للفقه بمجموعه بطبيعة الحال.

ومن هنا اكتسب علم الأصول أهمية من جديد، أهميته المضاعفة في عصر الظلام، واستمر خط التربية الإسلامية، لم ينقطع عن العطاء في عالم الحياة.

وقد كانت الفترة الأولى في هذا العصر، وربما الحقبة غير قليلة متميزة

بكثرة ما ورد من نصوص السنّة الشريفة، متمثلاً في المصادر الموروثة عن عصر التشريع، والتي تعد بالآلاف أو بعشرات الآلاف، بحيث كان الفرد لا يحتاج الى عنادٍ شديد في الفحص عن دليل الحكم الشرعي الذي يحتاجه أو يحاول معرفته، بل الأمر أكثر من ذلك. فإنّ الفرد ليستطيع أن يجد على الحكم الواحد عدداً وافراً من الروايات المروية في هذه المصادر. ومن هنا كان الاعتماد الرئيسي في معرفة الأحكام يومئذ على التواتر أو الاستفاضة في الأخبار، ولم يكونوا بحاجة الى استعمال الخبر الواحد أو التعمّق في القواعد العامة لنيل الحكم الشرعي.

ومن هنا ظهر الاتجاه القائل بإلغاء الخبر الواحد عن إمكان الاستدلال به على الحكم الشرعي أساساً. ولماذا الاستدلال بهذا الشكل الظني، مع إمكان الاعتماد على اليقين القطعي في الحكم، ذلك اليقين المستفاد من الاستفاضة والتواتر.

وأهم من أبرز هذا الرأي من علماء الحقبة التي وصلنا إليها السيد المرتضى قدس سره والشيخ بن إدريس الحلي قدس سره. ويظهر من كلام السيد المرتضى أن هذا الاتجاه كان هو المشهور بين العلماء، ولعله المتسالم على صحته يومئذ.

وهذا هو الذي يفسر لنا ما قاله علماءنا الاخباريون المتأخرون: من أن علماءنا المتقدمين - أعني: في الفترة التي نتحدث عنها - كانوا أخباريين ولم يكونوا أصوليين. غير أن موقفهم هو الذي عرفناه من عدم الحاجة الماسة الى الدخول في تفاصيل هذا العلم. وليس موقفهم هو الاتجاه الاخباري في رفضه أو الظفر فيه، بدليل وجود المؤلفات العديدة فيه من قبل تلك الفترة، كالشيخ الطوسي قدس سره والسيد المرتضى قدس سره نفسه، وقد أخرجوا في موسوعاتهم كالكافي والتهذيب، تلك الروايات الحاملة للقواعد العامة الأصولية.

لقد كان هذا العصر من هذه الجهة مشابهاً لعصر التشريع، فكما كان عصر التشريع قليل الاعتماد على القواعد - لوضوح الأحكام الشرعية وضوحاً حسياً ناتجاً عن إمكان السؤال المباشر من قادة الإسلام أنفسهم - فكذلك يقل اعتماد هذا العصر الذي وصلنا إليه على القواعد العامة، باعتبار وضوح الأحكام وضوحاً حسياً عن طريق الاستفاضة والتواتر بالأخبار.

وهذا هو أحد الفروق الرئيسية بين هذا العصر والعصر الذي سوف يليه في علوم الأمة عامة وعلم الأصول خاصة.

-٩-

ومرّت الأمة بعصور الانحلال والضياع الاجتماعي، عصور هجمات التتار والمغول ثم الحروب الصليبية، حيث استهدفت الهجمات الفاجرة فيما استهدفتها، الاعتداء على التراث الإسلامي المقدس المتمثل في مصادر التاريخ والحديث والعقائد وغيرها. فقد تم في تلك الحقبة إحراق وإتلاف العديد من المكتبات العامة الحاشدة بمئات الآلاف من الكتب. وبذلك ضاعت عشرات الآلاف من الحقائق في التفسير والحديث والتاريخ وسائر المعارف، وانطمرت أسماء المئات من الرجال والرواة والمؤلفين وأهل الفكر والأدب وأهل السيف والقلم. ودخلت الأمة في عصر بعيد عن عصر التشريع بعداً معمّماً وحقيقياً.

وبذلك تأكدت نقاط الضعف لعصر الظلام، بل قد أضيفت إليها نقاط جديدة، أهمّها - فيما ينبغي [الإشارة إليه] - تلف التراث السابق، ومن ثم انقطاع ما كان يحسّ به العلماء السابقون من إمكان تحصيل الاستفاضة والتواتر عند الاستدلال على حكم من الأحكام.

وبذلك ارتفعت أهمية القواعد العامة، أو قل علم الأصول ارتفاعاً عالياً، لأنه أصبح حاملاً للثقل الأكبر من الأدلة على مجموع الأحكام الشرعية.

ولعل أقدم وأعمق من التفتت إلى ذلك من علماء تلك الفترة (المحقق الحلي)

صاحب (المعتبر) و(شرائع الإسلام) وغيرهما، حيث كتب في علم الأصول، وطبقه في الفقه بشكل تفصيلي معمق. وتبعه على ذلك العلامة الحلي ابن المطهر، حيث كتب في علم الأصول أكثر من كتاب، وكان كتابه (القواعد) وغيره خير دليل على عمق استعمال القواعد العامة في استكناه الأحكام الشرعية. ومشى خط علمائنا على هذا الطريق، وتكثرت المؤلفات في علم الأصول، وتعمق الشعور بأهميته. وكان هذا هو الأسلوب العام فترة من الزمن.

- ١٠ -

ثم وجد طريقان متعاكسان، يبدو أنهما ناتجان عن قناعة أحدهما بوفرة الأخبار الواردة عن قادة الإسلام، وقناعة الآخر بشحّتها:

الطريق الأول: هو الطريق الذي شعر علماءؤه ومفكّروه بوفرة الأخبار وكثرتها بشكل يُغني عن الاعتماد على القواعد العامة. وذلك بعد أن تبرهن لديهم صحة كل ما جاء في الأصول الأربعمائة والكتب الأربعة من الأخبار.

وهذا الاتجاه هو الذي سُمّي بـ (الأخباري)، لاعتماده في معرفة الأحكام الشرعية على الأخبار دون القواعد العامة.

وبذلك أصبح موقفهم مشابهاً من هذه الناحية لعلماء الفترة الأولى الذين

كانوا يشعرون بتوفر الأخبار وعدم الحاجة الى الاعتماد على القواعد.

غير أن أولئك كانوا مصيبين في اتجاههم، لأن عصرهم كان يناسب ذلك بالضرورة، لأنهم عاشوا عصر توفر المصادر الحديثة والتاريخية قبل حملات المهاجمين، وإحراق المكتبات. ولكن هؤلاء - أعني: الأخباريين - أصبحوا على خطأ، لأن المكتبات كانت قد أُتلفت والتراث قد ضاع عن الاستدلال على الأحكام الشرعية، لم يبقَ أي طريق كافٍ للاستدلال عليها إلا الأخبار الضعيفة والدلالات البعيدة.

ولعل الأفضل لو كانوا قد أدركوا:

أولاً: أن القواعد العامة الأصولية ليست من بنات أفكار العلماء، وليست غريبة على الشريعة المقدسة الغراء، بل هي منها بالصميم، بدليل ورودها في الكتاب الكريم والسنة الشريفة. وقد أسسها قادة الإسلام أنفسهم من أجل تطبيقها في مثل هذا العصر المظلم، لتكون هي المنقذ الرئيسي من الجهل والحيرة، والدليل الرئيسي على معرفة الأحكام الشرعية.

ثانياً: أن الحكم بصحة كل ما ورد في الكتب الأربعة، حكم يحتاج الى الدليل. فإن وثاقة المؤلفين - وهي أمر واضح وأكيد - لا يعني صحة كل ما اوردوه في كتبهم، بل يبقى كل خبر قابلاً للمناقشة من حيث رواته الآخرين،

ومن حيث مدى دلالة كلماته على الحكم الشرعي المطلوب.

وإنما سجل هؤلاء المؤلفون هذه المجموعة من الأخبار حفظاً لها عن الضياع، وتسليماً لها بأيدي الأجيال المقبلة، على أن يكون بيد تلك الأجيال حق التمحيص والتمييز، لا على أن يشهد المؤلف بصحة كل ما أورده من الأخبار في كتابه.

الطريق الثاني: وهو - على ما يبدو - ناشئ من الشعور الوجداني بقلّة الأخبار التي يمكن الاستدلال بها على الأحكام الشرعية، بعد أن أصبح تحصيل الاستفاضة والتواتر على الحكم الشرعي متعذراً، وكان الخبر الواحد الصحيح قليل الوجود بين الأخبار. وليست أخبار الكتب الأربعة - فضلاً عن سائر المصادر - مما يمكن أخذه بشكل مسلّم الصحة وبدون مناقشة. إذن فلم يبقَ من الأخبار الدالة على الحكم الشرعي بشكل صحيح وأكيد إلا النزر القليل.

ومن هنا تضاعفت أهمية القواعد العامة وأهمية علم الأصول، مما حدا بهؤلاء إلى التدقيق فيه أكثر وأكثر. أليس هو دليلهم الرئيسي ومفزعهم الأخير في معرفة أحكام الإسلام؟ الأمر الذي سبب في أذهان هؤلاء إلى إدخال المطالب الفلسفية والمنطقية في علم الأصول.

أليست الفلسفة هي أعمق العلوم وأحراها بإدراك الحقائق؟

إذن فالحرّيّ بنا أن نفهم علم الأصول فهماً فلسفياً، لعلنا ننال منه حقائق الأحكام الشرعية في عصر الضياع والظلام، وبذلك أصبح علم الأصول فصلاً من فصول الفلسفة أو كاد.

وهو هو الاتجاه الذي مشى عليه الأصول حقبة طويلة من الزمن، بحيث كان يصعب التخلص من هذا الاتجاه، فكان اللاحقون يبنون على مسلك السابقين، وكأنّ المفارق لهذا الاتجاه كان يتكلم عن علم آخر غير علم الأصول.

- ١١ -

وبالرغم من أن أهمية علم الأصول لم تضعف، بل ازدادت وضوحاً ورسوخاً، كيف وإنّ الزمن يزداد بعداً عن عصر التشريع، والوقائع الجديدة تتواتر وتتكاثر، والحاجة إلى القواعد العامة تزداد تدريجاً في استكناه الأحكام الشرعية، غير أن المفكرين المتأخرين، أصبحوا يدركون الخطأ في تحويل علم الأصول إلى فلسفة، كيف وأن الكتاب والسنة والقواعد العامة كلها ألفاظ لغويّة ينبغي أن تُفهم فهماً عقلائياً لا فهماً عقلياً دقيقاً. ومن هنا أصبح الاتجاه المتأخر هو الفهم الأصولي الناتج عن الفهم العرفي والسيرة العقلانية مع محاولة الابتعاد عن العقلية الفلسفية.

ولم يكن هذا الاتجاه الأصولي الجديد بمقتضى لضحالة هذا العلم أو ضيق مباحثه، بل بقي على سعته وعمقه وشموله، كل ما في الأمر أنه قد انسحبت منه النظريات الفلسفية لفهم الكون والحياة، وأبدلت بنظريات ناتجة عن فهم الكتاب والسنة فهماً عرفياً لغوياً طبيعياً.

وبالرغم من أن هذا الاتجاه - أعني: التقليص من الفلسفة - أصبح واضحاً في رسائل الشيخ الأنصاري قدس سره وكفاية الآخوند الخراساني قدس سره إلا أن أوضح من ظهر ذلك على يديه اثنان من طلاب الآخوند، هما: الشيخ ضياء الدين العراقي في (مقالاته)، والشيخ محمد حسين النائيني في (فوائد الأصول).

ولا زال هذا الاتجاه هو الساري المفعول بين أكثر العلماء الى العصر الحاضر، وهو لا يمثل - الى حد الآن - حقبة طويلة من الدهر، بل لا يكاد يزيد على الخمسين عاماً إلا قليلاً.

وقد يستثنى من ذلك المنهج الذي سلكه سيدنا الأستاذ آية الله الصدر في علم الأصول، حيث طبق نظريات حساب الاحتمالات التي أسسها في كتابه (الأسس المنطقية للاستقراء) على علم الأصول. فكان بذلك مشابهاً لاتخاذ المنحى الفلسفي في علم الأصول، في المنهج الأصولي الأسبق. غير أن فروقاً

كبيرة تبقى بين ذلك المنحى الفلسفي وبين ما انتجه سيدنا الأستاذ في هذا العلم. ويمكننا أن نلخص أهم الفروق فيما يلي:

اولاً: أن النظريات الفلسفية حين طبّقت على علم الأصول استوعبت جميع أبحاثه، لأن المفكر الأصولي يفكر بروح فلسفية وباستمرار. فلا تكاد تقع في علم الأصول على بحثٍ خالٍ من الفلسفة أو التطبيقات الفلسفية.

على حين أن نظريات حساب الاحتمالات لم تستوعب كل أبحاث علم الأصول، بل لها أبوابها الخاصة التي يصح تطبيقها فيها، بينما تبقى الأبواب الأخرى على ذمة أشكالٍ أخرى من الاستدلال، وسوف لن تكون الأبواب التي تستعمل فيها هذه النظريات ممثلة لأغلب علم الأصول فضلاً عن مجموعه.

ثانياً: أن النظريات الفلسفية حين طبّقت على علم الأصول أخرجته تماماً عن طريقه الطبيعي الساذج الذي بناه المحقق الحلي قدس سره والعلامة الحلي قدس سره، وأصبح ألغازاً عقلية، شأنه في صعوبة الفهم وعسر الهضم شأن جملة من مباحث الفلسفة المعقّدة والمعمّقة.

على حين وجد سيدنا الأستاذ علم الأصول وقد عاد الى سالف طبعه واتخذ الشكل العرفي الطبيعي، فلم يخرج به عن هذا المنحى حتى تطبيقات

حساب الاحتمالات، فضلاً عما سواها من الأبحاث. فنراه في علم الأصول يقتصر على النتائج الوجدانية الواضحة لحساب الاحتمالات، متجنباً الدخول في التعقيدات البرهانية عليها، باعتبار توفرها في مصدر آخر، هو كتابه (الأسس المنطقية للاستقراء).

الى فروق أخرى لا حاجة الى الدخول في تفاصيلها.

والى هنا تمت لدينا صورة مصغرة عن تاريخ علم الأصول، الذي يشارك في بناء الفقه، المشارك بدوره في التربية الإسلامية التي تدفع بالبشرية الى مدارج الكمال...

النجف الأشرف

٢٨ / رجب / ١٣٩٨ هـ

محمد الصدر^(١)

(١) أصول علم الأصول، لآية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، تحقيق

مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، نشر دار البصائر، بيروت، ط ١، ١٤٣٣ هـ -

٢٠١٢ م: ص ٣١ وما بعدها.

رفض المؤسسة الدينية
لمرجعية السيد الشهيدي
محمد الصدر قديس سره

إنَّ السبب الرئيسي في عدم وضوح شهرة السيد الشهيد العلمية والتردد الحاصل في مرجعيته قدس سره في الوسط الحوزوي هي نفسها المؤسسة الدينية في داخل العراق وخارجه، بحيث كان بالشكل التالي:

أولاً: تعامل المؤسسة الدينية مع السيد الشهيد قدس سره قبل تصديه للمرجعية.

ثانياً: تعامل المؤسسة الدينية مع السيد الشهيد قدس سره بعد تصديه للمرجعية وقوله بالأعلمية.

ثالثاً: تعامل المؤسسة الدينية خارج العراق بعد إعلانه بأنه قدس سره المرجع الأعلّم وقوله بالولاية العامة.

ويمكن إضافة سبباً رابعاً وربطه بهذه الأسباب، وهو الحصار الذي تعرض له من قبل السلطة والمراقبة الشديدة عليه.

تعامل المؤسسة الدينية مع السيد الشهيد قدس سره قبل تصديه للمرجعية

إنّ تعامل المؤسسة الدينية مع السيد الشهيد قدس سره قبل أن يتصدى للمرجعية كان تعاملاً قاسياً ينم عن تخطيط مسبق لمنع هكذا إسم من الظهور والبروز، بإعتباره الإمتداد الطبيعي لشخص محمد باقر الصدر قدس سره وما شكّله من مواقف محرّجة لمرجعية النجف قبل استشهاده، وفي هذا الصدد يقول السيد الشهيد قدس سره: (... جهات حوزوية معينة تنفخ في النار أكيداً لأجل إبعاد الناس عني، ويكفون شري الحوزوي أكيداً، لأنّه إذا كان أنا تقدمت، قبضت حقوقاً، أو وزعت رواتب، أو سئلت سؤالاً فقهياً، أو درّست، أو نحو ذلك من الأمور أو القليل من ذلك ... حوالي سنة ١٩٨٩ أو ١٩٩٠ كنت أصلي جماعة ولكن مختصرة، أولاً ليس فيها عمامة إطلاقاً، بعض من كسبة النجف يصلون ورائي، وثانياً أنّهم يقولون أنها مصيدة، يعني ماذا؟ يعني الذي يأتي يصلي لا يبيت عند أهله، مصيدة إنّما الحكومة ساكتة عن صلاة الجماعة حتى تشاهد من يصلي ومن لا يصلي، وأنتم إحذروا فلذا لم يأت أيّ أحد من

الحوزة ...^(١).

وعندما سأله الشيخ قائلاً له: وهذا الشيء يشاع في الحوزة؟

أجابه قدس سره: نعم بطبيعة الحال يعرفه حتى جملة من الموجودين الآن، وأنا أعلم مصدره ما هو، وهو حوزوي أكيد، وكنت على هذا الى أن أغمض السيد الخوئي عينيه، ثم انقلبت الصفحة الى الجانب الآخر^(٢).

وعندما سُئل بأن في الحوزة يتهمونه بالعمالة للحكومة، بينما قبل فترة التصدي للمرجعية يعتبروكم من أشد أعداء الدولة وينبغي التفرق عنكم، فما هو السبب فأجاب قدس سره: لعله ظاهر السبب أنهم يريدون بصراحة ووضوح، وإن لم يكن ذلك قالوه بلسانهم، ولكن بلسان حالهم، إن كل شيء في النجف وفي الحوزة وفي التشيع عموماً أزمته بيدهم يفعلون ما يشاؤون ولا من شيء غيرهم، كل من يتصدى لأن يقول أو يرفع صوته بقليل أو كثير أو يناقش، السيف المعنوي موجود، لا يبقى له رأس ولا رجل، فالسيف المعنوي كان موجهاً لي في سبيل أن يتخلصوا مني بكل صورة، لأنهم يتوسّمون مني قدرة، أي يتوسّموني شراً عليهم، وأنا طبعاً ابن عم السيد محمد باقر، وهم

(١) مواعظ ولقاءات، مصدر سابق: ص ٢٦.

(٢) نفس المصدر: ص ٥٧.

عانوا في الحقيقة من الضغط المرجعي الموجود، والخلاف ما بين مرجعية السيد محمد باقر والسيد الخوئي، فمن هذه الناحية، أنا وريثه الشرعي بهذا المعنى، فينبغي أن يدفنوني تحت التراب لا أكثر ولا أقل. فكان أحسن أطروحة أولية لهم أن هذا لا ينبغي الإتصال به، لأن على داره مشنقة، كل من يتصل به أو يدرس عنده أو يدرسه أو يأخذ منه مالاً، أو يدفع له مالاً، أو يأخذ منه ورقة و... الخ، أو يزوره أو يسلم عليه في الصحن، ينبغي أن يحذر، يحذر، يحذر، فرّقوا الناس عني الى حد قلت قبل قليل أيضاً أن هذا الوضع بقي الى حين ما غمضت عين السيد الخوئي^(١).

هذا مضافاً الى تعمد تجاهل أصحاب العلم من قبل المرجعيات العليا وعدم تشجيع إلا من يدور في فلکهم ويتحرك في خدمتهم، كل ذلك خوفاً من أن يبرز ليكون في عرض مرجعيتهم، وكمثال على ذلك عندما ذهب السيد الشهيد محمد الصدر وأهدى الى السيد الخوئي في الكوفة نسخة من فقه الفضاء فقلبه وقرأ فيه ملياً ثم أغلقه ووضع أمامه، ولم يعلق ولم يناقش فيه، بالرغم من أن فقه الفضاء هو أيضاً رسالة عملية وفيها فتاوى محل إبتلاء^(٢).

(١) نفس المصدر: ص ٣٥.

(٢) نفس المصدر: ص ١٢٥.

علماً إنّه لو كان هناك إشكالاً أو مباني استدلالية غير تامّة فيه لما سكت عليها السيد الخوئي كونه ذلك المحقق البارِع والمعروف عنه أنّه يدع المقابل يدلي بحجته أو فكرته دون أن يقاطعه، حتى يظن أنّه قد ثبتت وتمت حجته، وبعد أن يكمل ينقض عليه ويبين له مواضع الخلل فيها وهو في أسلوبه هذا كسقراط كما يقول الشيخ محمد جواد مغنية في مقدمة كتاب البيان في تفسير القرآن للسيد الخوئي قدس سره: (أما أسلوبه في الجدل والنقاش فهو أسلوب سقراط يتجاهل ويتظاهر بتسلم قول الطرف المقابل، ثم يعرض عليه الشكوك والتساؤلات، ويتصنع الاستفادة والاسترشاد، شأن الطالب والتلميذ، حتى إذا أجاب المسكين ببراءة وسذاجة انقض عليه، وانتقل به الى حقائق تلزم أقواله، ولا يستطيع التخلص منها ويوقعه في التناقض من حيث لا يشعر، ويحمله قهراً على الاعتراف بالخطأ والجهل)^(١).

فكان من المفروض من السيد الخوئي إذا كان هناك أي خطأ أو إشكال على كتاب فقه الفضاء، أن يبيّنه ويردع صاحبه عن الإستمرار بمثل هذه الأشياء، كونه غير مجتهد وغير مؤهل للفتوى. أمّا إذا لم يكن هناك أي إشكال على الكتاب إذن لماذا هذا الغبن والتجاهل للكتاب وكاتبه!

(١) البيان في تفسير القرآن، لزعيم الحوزة العلمية السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي،

ويمكن مراجعة ما تكلم به السيد الشهيد قدس سره عن نفسه في تلك المرحلة في البحوث السابقة من الكتاب ليتضح الأمر بشكل أكثر.

تعامل المؤسسة الدينية مع السيد الشهيد قدس سره بعد تصديه للمرجعية وقوله بالأعلمية

أمّا ما يخص تعامل الحوزة مع السيد الشهيد قدس سره بعد تسنمه المرجعية في النجف الأشرف وازدهار أعلميته. فقد كان أشد وقعاً وآلم في النفس، بحيث ساهمت مساهمة فعالة في جمع قرائن كاذبة من أجل النيل من سمعة السيد الشهيد قدس سره وإبعاد الناس عنه وعدم الالتفاف حوله، ولعل هناك أسباب عديدة دعتهم الى فعل مثل هذا الشيء نذكر البعض منها:

أولاً: إنّ المؤسسة الدينية في النجف الأشرف قد تطبعت على أسلوب ونمط معين، نستطيع أن نصفه بأنّه أسلوباً كلاسيكياً، لم تستطع الخروج من طوقه واستحكامه، كونه يمثل المسلك الذي يضمن لها البقاء بعيداً عن مواجهة المشاكل، وبالتالي يجعلها تعيش الأمان والابتعاد عن كل شيء يجلب لها وجع الرأس.

ثانياً: إنّهم ثَقَّفوا المجتمع على هذا النوع من التربية والتعامل الحوزوي مع الأحداث، ومن ثم أقنعوهم بأنه هو الأسلوب الصحيح ولا يمكن أن يوجد

بدليل لما هم قائمون به، ويسحبون الأمور وفق مقتضياته.

وفي هذا الصدد يقول السيد الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره: (لماذا تعيش الحوزة العلمية في هذا البلد (أي العراق) مئات السنين ثم بعد هذا يظهر إفلاسها في نفس البلد الذي تعيش فيه، وإذا بأبناء البلد أو بعض أبناء هذا البلد يظهرون بمظهر الأعداء والحاquدين والمتربصين بهذه الحوزة ... ثم يتساءل بمرارة: ألا تكون هذه جريمتنا قبل أن تكون جريمتهم، وإن هذه مسؤوليتنا قبل أن تكون مسؤوليتهم)^(١).

وعندما ظهر السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره كمرجع كسر هذا النوع من التعامل الحوزوي وجموده وإنغلاقه على مسائل قليلة في تعامله مع المجتمع، كالإستخارة وقبض الحقوق وأحكام الحيض والإستحاضة، وأنتقل الى القيادة الحركية الواعية التي تبدي إهتماماً واضحاً بالمجتمع ولما يحتاج إليه من تعميق الشعور الإيماني والوعي الميداني الذي يجعل من أفرادهِ على درجة عالية من معرفة ما يحاط وما يجري حولهم، وبالتالي لتكون الخطوة الأولى للتغيير.

(١) الصدر الثاني الشاهد والشهيد، لمختار الأسدي، نشر مؤسسة الأعراف، ١٤٠٠ هـ -

١٩٩٩ م: ص ١٢ نقلاً عن كراس (المحنة) المشهور للسيد الشهيد محمد باقر الصدر

وعندما رأوا نجاح السيد الشهيد بخطواته الجديدة في الساحة الحوزوية وتوجه الشباب إليه بشكل لم يسبق له مثيل في يوميات الحوزة النجفية، ورأوا كيف أنه قدس سره فتح عيون العراقيين على الكثير من الحقائق التي لم يكن بمقدورهم في السابق أن يروها، مما استدعي بالتالي القول والقناعة على فشل المؤسسة الدينية السابقة وفشلها في تربية المجتمع الذي هو من أوائل مسؤوليتها.

ثالثاً: استخدام السيد الشهيد قدس سره سلاحاً إيمانياً كان على قدر كبير من الأهمية، تمكن من خلاله استقطاب الكثير من المؤمنين في دعم حركته التغييرية، ألا وهو إقامته لصلاة الجمعة المباركة، هذا السلاح المهم الذي لم يك لأي مرجع سابق في النجف الشجاعة والقدرة الكافية على تجاوز الموروث وما هو مشهور، بحيث يدعو لإقامتها في غفلة من الزمن، ولكنها أثمرت بعطاء لا يمكن معرفة حدوده ومداه.

رابعاً: فتح باب الحوزة بشكل أوسع لقبول الطلبة الراغبين في الدراسات الدينية وخصوصاً للطلبة العراقيين، الذين كانوا يعانون من صعوبة قبولهم داخل حوزة النجف بينما هي مفتوحة للأجانب بشكل أوسع وبمداواة أكبر وبطرق أسهل.

خامساً: إنّ السيد الشهيد قدس سره قد عرض نفسه في الحوزة كمشروع إصلاحٍ متكامل ومن جملة ما سعى إليه هو مسألة عرض العلوم ودراستها ومناقشتها بشكل آخر يختلف عما اعتادوا عليه، فكان له حضوراً متميزاً وتأثيراً واضحاً في هذا الجانب، بحيث لم يستطع أحد من الرد عليه أو حتى مجاراته، فأغلق بعض المراجع درس الخارج أصولاً أو فقهاً خوفاً من إنكشاف قلة قيمة درسه الذي يعطيه فيها لو قورن بدرس الخارج الفقهي والأصولي للسيد الشهيد قدس سره.

سادساً: في السياق العام للمرجعيات السابقة إنّ الناس هي التي تبحث عنها وتقصدها بينما مرجعية السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره نزلت الى الشارع وطرقت الأبواب عليهم بنفسيها وكلمتهم بلغتهم وشاركتهم محنهم فأحبوها ومالوا لها بالفطرة وجذبهم إليها العقل والوجدان.

فهذه الأمور وغيرها كلها اجتمعت فجعلت منهم كنبة بدأت آثار التيبس والموت واضحة عليها، بينما الطرف الآخر بدت فيه شجرة قد أينعت خضراء مونة تنمو ويمتن عودها وتؤتي أكلها كل حين، حتى ألقت بظلالها على أهل العراق. ولذلك لم يستطيعوا أن يصبروا على مرجعية الصدر فعمدوا الى بعض الأمور التي منها:

أولاً: العمل على التقليل من شأن السيد العلمي، وبأنه غير معروف ولم يحصل على إجازة الإجتهد من المراجع الكبار.

ثانياً: اظهار السيد بأنه عميل للسلطة من خلال إلقاء الشبهات بهذا الخصوص.

ثالثاً: محاربة طلبته والتقليل من عطائهم وكثيراً ما كان يقطع عنهم العطاء، مما اضطر بعضاً من الطلبة الى إخفاء تقليده وعدم الجهر به، بحيث يظهر لهم شيئاً هو خلاف واقعه وحقيقته.

رابعاً: مقاطعته إجتماعياً ودينياً وعدم حضورهم أو حث أتباعهم لحضور صلاة الجمعة العبادية وقولهم عنها بأنها فتنة.

خامساً: قيام آل الحكيم بتقديم طلباً من خلال لجنة شكاوى المواطنين في استعلامات القصر الجمهوري يشرح المشكلة وهي على أساس أن السيد الشهيد قدس سره قد اغتصب أحد مدارسهم الدينية، وهي المدرسة الباكستانية في شارع أبي صخير، وقد كانت مهجورة ولا أحد يهتم بها قبل مرجعية السيد الصدر، فأمر صدام بإرجاع المدرسة لآل الحكيم.

علماً أن السيد الشهيد قدس سره لم يغتصبها وإنما وجد بناية متروكة ومهملة وهي إحدى المدارس التي شيدت أصلاً من قبل المرجعيات السابقة

لتكون وقفية كمدرسة دينية وليس ملكاً لآل الحكيم، فقام بترميمها وإعادة تأهيلها لإستقبال الطلبة.

وفي هذا الصدد يقول السيد الشهيد قدس سره في معرض إجابته حول الإشاعات التي تدور حول جامعة الصدر الدينية كونها مغصوبة من آل الحكيم: حينما جعلت هذه المدرسة تحت سيطرتي إنما نفعت بها المجتمع من ناحيتين، ليست إلا غرامة مالية وإزعاجات وترتيب وتنظيم الدراسة ونحو ذلك من الأمور ليس أكثر من ذلك. وإنما المصلحة العامة التي أنا كفلتها بسببها لو صح التعبير هو الأهم، فمن هذه الناحية ماذا كان يفعل آل الحكيم لو كانت عندهم المدرسة أيضاً، الشيء من هذا القبيل أيضاً ينفع الدين والمذهب أيضاً، أنا نفعت الدين والمذهب، أنا لم أفعل شيئاً آخر وكان في ودي جيداً ومائة بالمائة وأنا سعت في ذلك الى رفع هذه الحزازة بيني وبين آل الحكيم، لأن هذه الحزازة لا تنصر إلا العدو المشترك في الحقيقة، ولا تفتُّ إلا بعُضد المذهب وأنا تعمّدت أن أذهب الى بعض فواتحهم بالرغم من أنهم كانوا لا يرجحون ذلك، لكنني ذهبت في سبيل حفظ المصلحة العامة والعلاقة الحوزوية، فما كان الألفظ أن يقولون أنه لا فرق بيننا وبين السيد محمد الصدر ولكننا حوزة ونتعاون معاً على إحياء هذه المدرسة الجليلة^(١).

(١) مواعظ ولقاءات، مصدر سابق: ص ١٦٥.

تعامل المؤسسة الدينية خارج العراق

مع مرجعية السيد الشهيد قدس سره

وقوله بالولاية العامة

نستطيع أن نصف هذا الأمر بأنه "خط المعارضة في الخارج"، فقد استغلت هذه الجهة الى حد كبير خط الولاية في الجمهورية الإسلامية والمتمثل بالسيد الخامنئي، على اعتبار أن هناك مرجعاً مجهولاً ومشكوك في أمره ويقول بالولاية العامة، فهي من هذه الناحية كأنها اطمأنت في التعامل مع هذه الشخصية واسقاطها عن الاعتبار بأي شكل كان.

والشيء الذي أثار حفيظة ما يسمى معارضة الخارج أو المؤسسة الدينية في الخارج هو خوفهم من مرجعية السيد الشهيد قدس سره والطريقة التي تحرك بها، من أن يستولي ويهيمن على الشارع العراقي، وبالتالي سوف يصبح أمل العراقيين في إنتشالهم وخلاصهم مما هم عليه، والذي أثار حفيظتهم بشكل أكثر هو السرعة الفائقة بامتلاكه لقلوب المؤمنين وخصوصاً الشباب منهم بحيث شكل لهم مصدر الأمل الوحيد لنجاتهم من الوضع المأساوي الذي كان يخيم على الشعب العراقي. ومن حالة الضياع والضغط النفسي الذي كان يصاحبهم في جميع الأوقات.

ففي هذه الحالة لو كتب له النجاح ووصل الى ما يريد إنجازة من خلال مرجعيته الواعية فإنه سيسحب البساط من تحت أقدامهم ولن يترك لهم أمل قيادة الجماهير بعد الآن، لأنهم واقعاً بالرغم من السنوات الطويلة وهم خارج العراق لم يستطيعوا أن يقدموا شيئاً لشعبهم ولا استطاعوا أن يهزوا شعرة واحدة من رأس صدام البعثي، بل على العكس كلما مرت السنوات، كان الحكم البعثي يتقوى والمعارضة تهرم وتتجزأ، وبعد ان كانوا نائمين وقد ملأ جفونهم حلم العودة الى العراق وعلى أساس أن لا أمل للعراقيين إلا بهم، لأنهم كانوا على قناعة بأن لا أحد يستطيع أن يؤدي الدور البديل عنهم، على اعتبار أن صدام قد أفشل كل محاولات التغيير من الداخل. وبدلاً من أن يمدّوا يد المساعدة ويعملوا بجد لإسناد مرجعية السيد الشهيد وبأية وسيلة من الوسائل المتعددة والتي كان من الممكن القيام بها ويجعلون من هدفهم معه قدس سره واحداً، قاموا بشن حرب لا هوادة فيها، كانت رايتها وشعارها هو التسقيط لهذا أركان هذه المرجعية المباركة.

ولعمري كان الأحرى بهم بعد أن عجزوا عن اسقاط نظام صدام، لأنهم لم يكونوا يمتلكون الطريقة المناسبة لإسقاطه، أن يفرحوا ويستبشروا خيراً بخروج السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره من داخل حوزة النجف الأشرف ليقوم بدور من الصعوبة عليهم أن يأتوا بمثله، ومن ثم يعتبروه عطاءً

إلهياً ومخرجاً وفرجاً للسنين الطوال التي انتظروا فيها القضاء على سلطة البعث، ولكنهم لم يستشعروا هذا الأمر وأخذت منهم الأنانية والشعور بالنقص مأخذها فبدأ إعلان الحرب ضده.

إعلان الحرب ضد مرجعية

السيد الشهيد قدس سره

تم إعلان الحرب ضد مرجعية السيد الشهيد من خلال محورين رئيسيين كلٌّ منهما قد حارب السيد الشهيد بما يناسب مصالحه وأهدافه التي يطمح في تحقيقها سواء داخل العراق أو خارجه وهما:

الأول: محور المعارضة العراقية في إيران وخارجها:

كانت المعارضة العراقية في إيران تمثل للعراقيين أملاً عسى أن يتم من خلاله إزالة سلطة البعث عنهم، ولكن بعد أن مرت السنوات الطوال ولم تحقق هذه المعارضة أي أثراً في الداخل، بحيث يشكل نقطة قوة يتم الضغط من خلالها على الطاغية لتحقيق أي منجز يمكن أن يزيد من أمل ومحبة العراقيين فيهم، أخذ بعدها هذا الأمل يقل ويختفي بالتدريج، وخصوصاً بعد إنتفاضة الشعب في التسعين. ولذلك عندما ظهرت مرجعية السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره وأخذت تتحرك في الميدان بمنهج إصلاحية أحياء أمل العراقيين من جديد للتحرر من خلال صفحة جديدة للمواجهة.

حينها أدركت المعارضة بأن هذه المرجعية ستلعب دور المواجهة مع

السلطة من الداخل وهي التي ستكون سبباً في سقوط صدام آجلاً أم عاجلاً،
وحيثُ ستسحب حقها في إدّعائها المزعوم كمعارضة تعمل للقضاء على سلطة
البعث في العراق.

ولذلك حرّكت جحافل الإشاعة وحبائل الكذب والإفتراء من أجل
محاربة هذه المرجعية.

وكمثال على ما أقدمت عليه هو خطاب السيد محمد باقر الحكيم في
الحسينية النجفية بقم المقدسة قبيل استشهاد السيد بشهرين والذي نشرت
بعض فقراته صحيفة (لواء الصدر) التابعة للسيد الحكيم، بحيث شككوا
حتى بكفنه وخطبه، ولا يترددون عن التلميح بأن الظاهرة الدينية التي عمّت
العراق من أقصاه إلى أقصاه إنّما هو نتاج الحملة الإيمانية التي روج لها إعلام
النظام لركوب موجة الدين. وإنّما خلاصة جهاد وتضحيات المعارضة في
الخارج والصحوّة الإسلامية عموماً^(١).

ونشرت جريدة (شما) الإيرانية في عددها ٦٠ في ٣ محرم ١٤١٩ هـ وفي لقاء
خاص مع السيد محمد باقر الحكيم جاء فيها نص قوله: (ومنع طبع الرسائل
العملية لمراجع النجف ما عدا الرسالة العملية للسيد محمد الصدر المتعاون مع

(١) الصدر الثاني الشاهد والشهيد، مصدر سابق: ص ١٢١.

حكومة البعث، وهذه الحكومة جعلت جميع الأمور الإدارية للحوزة العلمية في النجف الأشرف بعهدته وسلطته (...)^(١).

وكذلك نشرت صحيفة (المبلغ الرسالي) التابعة للسيد الحكيم في عددها الصادر في ١٥ شباط ١٩٩٩ م أي قبل اغتيال المرجع الشهيد بإسبوع واحد فقط أو أسبوعين مقالاً تعرضت فيه الى مرجعية السيد الصدر تلميحاً كان أفصح من تصريح، ندّد مسؤول الصحيفة خلاله ساخراً بمرجعية السيد وادّعاءه الولاية حسب زعمه جاءت فيه عبارة واضحة تقول بالنص: (وسوف يكون ادّعاء ولاية أخرى للساحة العراقية وفي ظل حكومة صدام حسين أقرب الى المهزلة) مضيفاً: (نحن نؤمن بوجود قيادة دينية سياسية للساحة العراقية متمثلة بأحد المجتهدين المتصدين وهو سماحة آية الله السيد الحكيم (...)^(٢).

وجاء في كتاب اغتيال شعب: ثمّة قرائن ربما تعزز هذا التشخيص، تكشف عن موقف غير ودي للمجلس الاعلى تجاه الصدر الثاني. ففي المذكرة التي قرأها ممثل المجلس في جنيف علي العضاض، أمام (لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التي عقدت إجتماعها في جنيف) خلال شهر كانون الثاني

(١) المصدر نفسه: ص ١٢٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٥١.

١٩٩٩م، والتي نشرت نصّها المترجم مجلة (البلاغ) الصادرة عن (جماعة علماء المسلمين في بريطانيا) في عددها الثالث بتاريخ شباط ١٩٩٩م - شوال ١٤١٩هـ. تعرّض الى انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، والجرائم التي يرتكبها نظام صدام ضد العلماء الشيعة المسلمين، كاغتيال الشيخين البروجردي والغروي، حتى قال: (وان الحكومة العراقية تساند رجل دين آخر الذي لا يعترف به رجال الدين الشيعة ولا يصلح للمرجعية).

هذه المذكرة قام بتسليمها أمين عام منظمة حقوق الإنسان في العراق الدكتور صاحب الحكيم الى مندوبي أكثر من ٧٠ دولة مشاركة في إجتماعات الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في نيويورك^(١).

والشيء الأهم في هذا الصدد هو صدور كراس قد أعدته لجنة سمت نفسها: (لجنة دعم عمل الداخل) بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٨ أي قبل اغتيال السيد الشهيد قدس سره بشهرين وقد أرسل هذا الكراس الى داخل العراق، وجاء في صفحته الأولى عنوان (مرجعية السيد محمد الصدر) وفوق هذا العنوان عبارة تقول (خاص ومحدود) أي محدود التداول، وإليك عزيزي

(١) اغتيال شعب: لفائق الشيخ علي، نشر دار الحكمة، بيروت، ط ٢، ١٤٣٧هـ -

القارئ نص هذه الوثيقة لتكتمل الصورة لديك:

مشاهدات وآراء الاخوة في الداخل

مرجعية السيد محمد الصدر التي بدأت فعاليتها بعد اشارة واضحة من النظام بالموافقة على هذا النشاط وتزعم الحوزة العلمية رسمياً وباسناد شبه واضح لمواضيع طرحتها هذه المرجعية مثل اقامة صلاة الجمعة في كل انحاء العراق والتي صاحبها حديث مفاده ان هناك توافقاً بين حكومة الطاغوت والمرجع على اعطاء او اطلاق الحريات (الدينية) لدين بلا سياسة وتقوية نشاط الحوزة العلمية في النجف الاشرف، كل ذلك لصرف اذهان الناس بعيداً عن الصراعات السياسية بين النظام والشعب العراقي والتي وصلت هذه الايام الى مفترق طرق مع الكثير من المتدينين المثقفين في ربوع الوطن الغارق بدماء المظلومين، حيث يبدو للكثيرين التناقض الواضح في سلوكية النظام الظالم حيث يفرض الاقامة الجبرية على المرجع الجليل سماحة السيد السيستاني (حفظه الله) واغتيال آية الله الشيخ البروجردي قدس واهيراً اغتيال الشهيد آية الله الشيخ الغروي، بينما يطلق يد المرجعية المدعومة من قبله، مع ان السيد محمد الصدر بدأ ومنذ مدة ليست قصيرة بطرح نفسه رسمياً (كولي أمر للمسلمين).

ان هناك اشاعة في الداخل يروجها انصار السيد محمد الصدر بين عموم الشعب وقسم كبير من مجاهدي الداخل تقول بان السيد محمد الصدر هو الاصلح وهو يخطط لأمر مستقبلي يقوي به التيار الديني بشكل عجز عنه الآخرون وهو يريد تغيير (النفوس قبل تغيير النظام) وان ما يتردد عنه من مسائل قد تكون غير مقبولة عند البعض، هو من شائعات اعداء الاسلام، وان النظام زرع جواسيس عليه حتى في مكتبه في النجف الاشرف، وان يسعى لإحياء الدين ومعالمه التي بدأت بالاندثار، وانه ثوري يخطط للحظة المناسبة، ويريد ان يستغل الظرف الراهن الذي ضعف به النظام وان الكثير من ابناء الشعب لم يكونوا يعرفون امور دينهم قبل تصدي السيد الصدر للمرجعية، وهناك من يتكلم بقناعة بان السيد الصدر هو فعلاً اعلم الاحياء بل واعلم من الاموات ايضاً! وان الكثير من أئمة الجمعة هم من النوع الثوري المضاد للطاغوت وهم في خطبهم يشيرون الى الظلم والظالمين (ويقصدون بذلك نظام الطاغوت).

وهكذا يدور هذا النوع من الحديث في بعض المحافل ومنها اوساط المجاهدين في الداخل.

وعلى الجانب الآخر، تفيد الاوساط والمصادر الموثوقة في الداخل ومن بين

صفوف الحوزة العلمية التابعة للسيد الصدر وهي الحوزة المجازة رسمياً من قبل الطاغوت! تفيد بان اعداداً لا يستهان بها من متدربي قوى الامن الداخلي والمخابرات والامن الخاص قد ارسلوا للدراسة في هذه الحوزة وهم يجتازون مراحل الدراسية بنجاح وكما تقتضي مأموريتهم بذلك، وفي نفس الوقت تجد بان كثير من الطلبة المؤمنين ومن اجتازوا مراحل دراسية عديدة قبل سنوات، يدرسون اليوم بشكل سري او شبه سري على يد اساتذة خاصين في بيوت اشبه بالمخابئ وبشكل غير رسمي، مبتعدين عن الحوزة العلمية المعلنة غير مؤمنين بالانظام اليها، حيث ان اغلب المراجع في النجف الاشرف لا يشجعون الانتماء الى حوزة السيد محمد الصدر ويتجنبون الصدام مع المرجعية الجديدة، التي اعلنت تصديها واعلميتها المطلقة بطريقة الفرض والالزام، خوفاً من عواقب وخيمة محتملة قد تكون الحكومة الظالمة طرفاً مؤثراً فيها، او قد تستغل الظرف الحساس لتوسيع هذا الشرخ الخطير الحادث في صف وعالم الحوزة العلمية في النجف الاشرف، في الوقت الذي يدعوفيه السيد الصدر الى المناظرة من اجل اثبات اعلميته.

ويبدو ان اصرار السيد محمد الصدر على توليه لأمر المسلمين وادعاءه الاعلمية بين العلماء المعروفين هناك والتفاف وكلاء بعضهم ممن تدور حوله الشبهات والملاحظات في مناطق مختلفة من العراق قد بدأ يثير موجة من

التساؤلات التي تؤدي الى عدم قناعة بعض المثقفين المتدينين حيث يرون ان هذا الجو وهذا الوضع يصب في صالح النظام الدكتاتوري الظالم الذي وجد الطريقة المثلى لارساء قواعد (دين بلا سياسة) اولاً (والطريقة المثلى المحاربة الدين بالدين نفسه)، ثانياً دون ان يجهد نفسه او يكون طرفاً ظاهراً للعيان.

ومن خلال استفتاءات السيد محمد الصدر بخصوص (المرجعية والاعلمية وولاية الامر ... الخ) نلاحظ ما يلي:

أ- ادعاؤه بانه الاعلم وانه يحاول (هو ومريديه) اثبات اعلميته بشتى الطرق.

ب- انه يفتي بان تقليده واجب على الجميع وتقليد غيره غير مجزياً وغير مبرئ للذمة مطلقاً وهذا ما لم يصدر من احد سابقاً.

ج- انه يشير الى وجود (اتجاهات غير منصفة في المرجعية)، ويقصد المراجع العظام الذين لا يعترفون باعلميته حيث ان هناك رفضاً خفياً مشوباً بالحنز او هذا ما يفهمه الناس في الداخل على الاقل بحيث اصبحت هناك فتنة بين الناس بسبب هذا الهجوم.

اما استفتاءات السيد محمد الصدر وفيما يخص صلاة الجمعة فنلاحظ فيها

ما يلي:

أ- ان السيد محمد الصدر قد اوجب على المسلمين جميعاً الحضور الى صلاة الجمعة بحكم الولاية العامة (كونه ولي امر المسلمين).

ب- ان هذا الحكم (وهذه الولاية) غير معترف بها من قبل فقهاء النجف الاشرف.

ج- ان هناك معلومات تؤكد بان اغلب أئمة صلاة الجمعة المعينين من قبل السيد اشخاص غير موثوق بهم.

د- ان السيد الصدر يوحى للناس بان هناك اعداء له وهم الذين يشكون بوكلائه واستعماله العبارات بهذا الشأن لا تليق بمرجع تقليد يعتقد بانه الاعلام !!.

هـ- انه حكم على كل إمام مسجد لا يحضر الى صلاة الجمعة بالفسق وعدم جواز الصلاة خلف هذا الإمام.

و- ان صلاة من لا يحضر لصلاة الجمعة (في وقت صلاة الجمعة) باطلة لأنها امر من الولاية.

والخلاصة بانه بدأ هجوماً واسعاً بصورة مباشرة على كل من لا يقبل بهذا الرأي وهذا مما اثار الاختلاف والنزاع في اوساط المؤمنين.

تساؤلات الناس سيما اوساط المجاهدين

١- هل يستطيع مرجع ما ان يحدد بانه اعلم الاحياء من العلماء وبهذه الطريقة المثيرة؟ وهل يمكنه فرض هذا الموضوع بهذه الطريقة؟

٢- ماذا يعني مصطلح (ولي امر المسلمين) وهل يصح تعدد اولياء امور المسلمين في العالم الاسلامي؟ وهل يمكن ان يكون ولي على شيء لا سلطان عليه ولا حول ولا قوة له فيه وكيف اختص بهذا الامر دون غيره من المجتهدين مع انه من الطبقة المتأخرة منهم؟

٣- اليس من واجبات ولي امر المسلمين الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والحكم بما انزل الله وعدم الركون للظلم والظالمين ونصرة المظلومين؟

٤- اذا كان السيد محمد الصدر ولي امر المسلمين فما هو موقفه الشرعي وهو يتعايش مع السلطة التي لطخت ايديها بدماء الابرياء وما هو الدافع الشرعي لسكوت ولي امر المسلمين على وجبات الاعداء الظالمة التي يقوم بها الدكتاتور وزبانيته بين حين وآخر؟.

٥- هل هناك مبرر شرعي يدعو المرجع (ولي امر المسلمين) الى الحكم بوجوب صلاة الجمعة ويدعو الناس الى عدم التدخل في السياسة وتعطيل الجهاد ضد الحكم الظالم في العراق؟

٦- هل هناك احتمال ان تكون الكثير من هذه الادعاءات والشبهات من صنع السلطة الحاكمة دون علم السيد الصدر مثلاً، حيث تروج له الاوراق وبختم وتوقيع مزورين، لكي يعيش المذهب الجعفري حالة من الصراع الداخلي الغامض نوعاً ما، وان موازنات الصراع او اتجاهات الصراع الديني هذه الايام هي فيما بين (حوزة النجف الاشرف - حوزة قم المقدسة والحركة الوهابية المتنامية في العراق)!!، ليخرج النظام منها الفائدة القصوى؟

ثم ما هو غرض السلطة من طرح السيد محمد الصدر؟ ألا تخاف منه في المستقبل فينقلب عليها؟

هذه الاسئلة وامثالها يطرحها الناس في الداخل باستمرار ويطالبون بالجواب العام عليها وبيان الموقف من هذه الظاهرة.

تشخيص الظاهرة وتحليلها

١- تشخيص الظاهرة:

من اجل تشخيص هذه الظاهرة لابد من جمع المعلومات حولها بدقة ليكون تشخيصاً دقيقاً:

أ- من هو السيد محمد الصدر؟

اولاً: السيد محمد الصدر من عائلة الصدر العلمية المعروفة، ووالده ابن عم الشهيد الصدر، كما انه قد تخرج في البداية في كلية الفقه في متدى النشر، ثم درس على الشهيد الصدر رضوان الله عليه، فكان من الطبقة الثالثة من طلابه، وقد طلب منه الشهيد الصدر رضوان الله عليه ان يحضر درس الإمام الخميني رضوان الله عليه في النجف الاشرف، وقد كان مجد في دراسته لكن ضعيف نسبياً على مستوى التلقي، وقد صدر له عدة مؤلفات في موضوعات مختلفة اهمها مؤلفاته حول الغيبة الصغرى والغيبة الكبرى واليوم الموعود.

ثانياً: انه انسان ساذج وبسيط الى حد كبير يعرفه بذلك كل من يتصل به او تعرف عليه بحيث يشبه بسذاجته وبرائته الطفل الذي يمكن التأثير عليه بتصوير الاشياء له بصورة مغايرة للواقع ومقلوبة احياناً، او تحصل له قناعات ولكنه تتغير مواقفه بسبب ذلك ايضاً، وهناك مجموعة من الاحداث في حياته وتاريخه تؤكد ذلك.

ثالثاً: انه انسان انفعالي تسهل اثارته ويتسم بردود الفعل الحادة كما انه سريع الاعتقاد بنفسه الى درجة انه يظن في نفسه العلم والقدرة والخبرة والدراية، وفي الوقت نفسه قد يتغير حاله فهو يشعر بالخوف والرعب

والاضطراب حسب الظروف والاحوال المختلفة.

رابعاً: رغم انتماءه الى عائلة علمية معروفة ذات تاريخ عريق في العراق، فيها مجاهدون وفي مقدمتهم الشهيد الصدر رضوان الله عليه، لكنه في الوقت نفسه يشعر (بالاحباط) و(الخوف) بسبب مطاردة النظام له سابقاً، حيث كان قد اعتقل بسبب علاقته بحزب الدعوة في اوائل السبعينات وقد اعترف بكل شيء دون ان يتعرض الى الضرب بل مجرد الضغط النفسي، الامر الذي ادى الى ان يصاب الشهيد الصدر رضوان الله عليه في حينه بالانهيار لعدم اطلاعه على انتمائته من ناحية، والأضرار التي لحقتها اعترافاته بطلاب الشهيد الصدر من ناحية اخرى، وكذلك اندفاعه في تأييد الانتفاضة عند حدوثها وانقلابه عليها عند تراجعها مع خوفه الشديد من النظام بسبب ذلك حيث اتفق النظام معه في المعتقل عند اطلاق سراحه على هذه الحركة.

ب- من هو الذي يقف الى جانب السيد الصدر؟

لقد قاطعت الحوزة العلمية السيد محمد الصدر بكل رجالها من المراجع والفضلاء والطلاب النزيهين المعروفين بالحوزة، بحيث يمكن ان يقال بانه لا يقف الى جانبه احد من الحوزة العلمية والمعروفة بالنجف.

ولذلك حدث له مع رجال الحوزة مشاكل ومشادات وحاول ان يفرض

وجوده عليهم بالقوة ومن خلال التهديد بحرمانهم من الاقامة سيما العلماء والطلبة غير العراقيين، واقتصر تأييده على بعض الطلبة المجهولين او الصغار الذين لا علم لهم ولا فضل او العناصر التي دخلت الحوزة العلمية بعد التوسع الاخير النسبي بعد احداث الانتفاضة وضمن الخطة الجديدة للنظام.

ج- ان الجهاز الذي يحيط به ويدير شؤونه يتكون من اولاده، الذين لا توجد لهم تجربة في الحياة بسبب العزلة التي كان يحيط السيد محمد الصدر نفسه بها طيلة حياته، وبعض اصهاره الشباب ومن بعض الطلبة المشبوهين الذين دخلوا الحوزة بعد الانتفاضة، كما ان الشبهات اثرت حول ارتباط اولاده بأجهزة الدولة سيما ولده السيد مصطفى الذي له علاقة خاصة بـ (روكان عبد الغفور التكريتي) المكلف بتنسيق موضوع الحوزة العلمية من قبل صدام نفسه.

د- لقد قام النظام في اواخر حياة الإمام الخوئي رضوان الله عليه بالتحرك على العلماء العراقيين، ومنهم آية الله السيد حسين بحر العلوم وآية الله السيد محمد علي الحماي وآية الله السيد محمد علي الحكيم وآية الله السيد محمد سعيد الحكيم وغيرهم، لاقتناعهم بالتصدي للمرجعية بدل الايرانيين، وكان قد طرح هذا الموضوع قبل ذلك وبعد انتصار الثورة الاسلامية في

ايران على الشهيد الصدر ايضاً، ولكن هؤلاء العلماء جميعاً رفضوا هذا العرض باستثناء السيد محمد الصدر الذي وافق عليه عند طرحه عليه، بل كان قد تم الاتفاق معه عليه في المعتقل.

المرحلة الاولى:

هـ - قام النظام باتخاذ عدة خطوات - وفي المرحلة الاولى - لتثبيت مرجعية محمد الصدر بعد وفاة الإمام الخوئي:

١- تسليم السيد محمد الصدر ادارة المدارس الدينية التي يسكنها طلاب العلوم الدينية.

٢- اسناد منح الاجازة للطلبة في دخول الحوزة العلمية الى السيد محمد الصدر، بحيث يصبح الطالب مطارداً من السلطة بدونها اذا لم يكن من الطلبة السابقين او العوائل العلمية الدينية المعروفة.

٣- اسناد منح اجازة (الاقامة) في العراق والحوزة للطلبة غير العراقيين الى السيد محمد الصدر، ولم يستثنى احداً من ذلك حتى كبار العلماء والمراجع الدينيين والطلبة العرب وغيرهم من الاجانب.

٤- ارسال عدد من العناصر يقدر بين ١٠٠ - ١٥٠ من رجال الأمن

والمخابرات الشباب وتجنيدهم للعمل في الحوزة العلمية على شكل طلبة، ومدرس، ومبلغ، وإمام جماعة، وتم اختيارهم بعناية بعد ادخالهم دورات دينية تؤهلهم لهذه المهمة الجديدة. وقد تسلم بعض مواقع في جهاز السيد محمد الصدر، ولذا فان اكثر من يحيط به الآن هو من الطلبة الجدد الذين جاؤوا بعد الانتفاضة.

٥- تخصيص ميزانية شهرية للسيد محمد الصدر في السنين الاولى لتصديه من اجل تأمين نفقات نشاطه، وقد ذكر السيد محمد الصدر في حديثه الى مراسل مجلة الوسط اللندنية الصادرة بتاريخ ٤ / ١٩٩٤ بان المبلغ المخصص هو عبارة عن مليونين دينار، وكان ذلك في اوائل سنة ١٩٩٤، كما تم تأكيد ذلك في الطبعة الاولى لترجمة السيد محمد الصدر.

٦- حصر طبع الرسالة العملية في العراق والتصدي للمرجعية العامة بالسيد محمد الصدر دون غيره من المراجع والعلماء، حيث لم يؤذن لهم بطبع رسائلهم العملية في العراق ويتم استنساخها بجهاز ال (الفتكوبي) او تهريبها الى العراق.

٧- قام النظام بنشر اهداء السيد محمد الصدر لرسالته العملية الى صدام حسين في الصحافة الرسمية وجواب المكتب الصحفي لصدام على

هذا الاهداء، الامر الذي اعطى الرسمية بنظر الدوائر الحكومية لهذه المرجعية..

٨- تعيين شخص للتنسيق مركزياً بين هذه المرجعية والقصر الجمهوري وهو (روكان عبد الغفور التكريتي) الذي يعتبر من المرافقين القدماء لصادق ويقوم بتمثيله عادة في المناسبات الاجتماعية كحضور مجالس الفاتحة.

٩- منع العلماء من نشر كتبهم او بياناتهم وطبعها وتداولها، وفي الوقت نفسه تنشر وتطبع وتداول كتب وبيانات واستفتاءات السيد محمد الصدر بصورة واسعة.

المرحلة الثانية:

و- وفي المرحلة الثانية، قام النظام بعدة خطوات اخرى:

١- منع المراجع والعلماء الاخرين من التصدي العام، فقد منع المرجع العام الكبير آية الله السيد علي السيستاني من الصلاة في مسجد الخضراء بذريعة ايجاد تعميرات في المسجد، كما قام بمنع آية الله السيد محمد سعيد الحكيم من الصلاة ليلة الجمعة في كربلاء، ولم يأذن له بالصلاة في

الصحن الشريف في مكان الذي كان يصلي فيه جده الإمام السيد محسن الحكيم.

٢- شن حملة من الارهاب والتخويف للحوزة والمراجع الذين لا يرتبطون بالسيد الصدر، وكانت البداية هي قتل حجة الاسلام والمسلمين السيد محمد تقي الخوئي ورفيقه حجة الاسلام السيد أمين الخلخالي، ثم محاولة قتل آية الله المرجع السيد علي السيستاني والاعتداء على ولده في بيت السيد السيستاني، حيث قتل في هذا الاعتداء أحد العاملين وجرح شخص آخر ونجى ابن السيستاني بفراره الى داخل الدار.

كما استمرت عمليات الاعتداء هذه بقتل موزع الحقوق لدى السيد السيستاني وأحد رفاقه من السادة آل الحلو.

كما وردت تهديدات عديدة الى اشخاص آخرين منهم نجل المرجع آية الله السيد عبد الاعلى السبزواري.

٣- السماح للسيد محمد الصدر بأن يستخدم القوة في الاستيلاء على المدارس تحت عنوان (الولاية)، وفرض مراجعته في منزله لاستلام اجازة الإقامة والقبول بمرجعيته وولايته، وبدونه فيمكن للسيد محمد ان يستخدم صلاحياته في طردهم من حوزة النجف، وقد عطل السيد

محمد تمديد الاقامات للمراجع والعلماء والطلبة عدة شهور، وهدد النظام بطردهم حتى اذعنوا للأمر الواقع وسلموا له القيادة والمراجعة لمنزله وادارته.

المرحلة الثالثة:

ز- وفي المرحلة الثالثة، قام النظام بعدة خطوات في هذا المجال:

١- إلقاء صدام لخطابين أحدهما في ذكرى انقلاب تموز (١٧ تموز)، والثاني في ذكرى توقف القتال في الحرب تحدّث فيها - ولأول مرة في تاريخ نظام حزب البعث على الاطلاق - عن الشيعة في العراق والشيعة في ايران، فمدح التشيع والشيعة في العراق ووصفه بأنه التشيع الاصيل والصافي، والتشيع في ايران تشيع منحرف وجاء الى ايران بالأصل من العراق ولكن الفرس حرّفوه .. الخ، وتحامل على دولة ايران وغدرها ومكرها وتخيلها انها بالقوة تكون قادرة على فتح العراق والوصول الى كربلاء عن طريق بغداد، ولكن العراق اعتصم بالقدرة والارادة فانتصر على ايران .. الخ.

٢- بعد هذين الخطابين بمدة وجيزة أعلن النظام من طرف واحد فتح الباب للزوار الايرانيين واصدار تعليمات مفصلة واستعدادات

لاستقبالهم عن طريق خسروي - المنذرية، ولما لم يستجب الايرانيون لهذا الاجراء أعلن فتح الطريق أمامهم من طرق اخرى بشرط ان يأتوا على شكل قافلة، ويكونوا تحت المراقبة الامنية وفي وقت محدد هو مدة اسبوع على خلاف جميع الزوار من البلاد الاسلامية الاخرى، لبنان، باكستان، الهند، المملكة السعودية، بقية دول الخليج، المهاجرون في اوروبا ... الخ، وقد استجاب الزوار لهذا الاجراء فذهبت اعداد كبيرة نسبياً الى الزيارة.

٣- قام النظام بالسماح للسيد محمد الصدر ان يطرح علناً عنوان (الولاية العامة للمسلمين)، حيث لم يكن يطرح هذه العناوين في البداية، وان كان يتحدث عن الولاية للفقهاء والأعلم - كما تشير الى ذلك الاستفتاءات الموجهة الى السيد محمد الصدر.

٤- قام النظام بعد شهرين من الخطاب الثاني المشار اليه في فقرة (١ - ٧) - اي في تشرين الأول ١٩٩٧ - بالسماح للسيد محمد الصدر باقامة صلاة الجمعة في بعض المناطق في العراق سيما في المناطق الشعبية في بغداد التي يسكنها الشيعة والبصرة والعمارة وغيرها، فاشترك فيها عدد كبير نسبياً من المصلين مما لا يتوقعه الناس، وكانت الاكثرية في

الحضور للشباب دون العشرين والاكثرية الساحقة ٨٥ - ٩٠٪ لمن هو دون سن ٤٥ سنة، واخذت تنتشر صلاة الجمعة في اماكن عديدة في العراق حتى وصلت الى ٤٥ صلاة بعد ستة اشهر تقريباً وكان عدد الحضور يتزايد باستمرار وسط دعايات وشكوك متضاربة حولها، وقام النظام بشيبتها وطمأنة الناس عنها من خلال نشر اخبارها في الصحافة الرسمية سيما الصحافة التي ترتبط بشخ عدي (المستقبل، الزوراء، بابل، ألف باء).

وقد كان السيد محمد الصدر في الغالب يرسل ائمة الجمعة من النجف كل اسبوع الى محل اقامتها ثم يرجعون دون ان يكون لأهل المنطقة معرفة مسبقة بهم.

كما انه لم يقم بنفسه الصلاة، ولكنه كان يعد باقامتها بين حين وآخر ثم يؤجل ذلك.

وقد اقترن حدوثها مع امرين خطيرين:

أحدهما: افتعال ازمة تفتيش القصور مع الأمم المتحدة التي بدأت بشهر تشرين ايضاً.

ثانيهما: قيام النظام بحملة اعدامات واسعة للمجاهدين والسجناء تحت

عنوان تنظيف السجون شملت حوالي (١٥٠٠) سجين ومعتقل وبعضهم كان محكوماً بالسجن خمسة عشر سنة ومضى عليه مدة من السجن.

٥- أقام السيد محمد الصدر صلاة الجمعة بعد عيد الغدير من سنة ١٣١٨ هـ أي بعد ستة أشهر تقريباً من الصلاة الأولى، حيث أقامها في مسجد الكوفة الكبير فاجتمع عدد كبير للصلاة، ولكن لم يشترك فيها العلماء والنجفيون، وإنما كان الغالب فيها من الزوار والمحافظات المجاورة للنجف (القادسية، بابل، المثنى، الخ)، ولذلك تحامل السيد محمد الصدر في حديثه المسجل على شكل سؤال وجواب بعد الصلاة على العلماء وأهل النجف لتفسير عدم حضورهم.

واقترنت هذه الصلاة بحادثين مهمين:

أحدهما قتل آية الله الشيخ مرتضى البروجردي، حيث قتل يوم الثلاثاء بعد هذه الصلاة.

وثانيهما قبول إيران لشروط النظام في موضوع الزيارة بعد هذه الصلاة بعدة أيام، حيث كان تجري المفاوضات بصورة جدية لترتيب الاتفاق، وقد بدأ تنفيذ الاتفاق ثم بعده بأيام قام النظام ولأول مرة في تاريخ

العراق الحديث بقتل المرجع آية الله العظمى الميرزا علي الغروي.

وكان موقف السيد محمد الصدر من قتل كلا العالمين يتسم باللامبالاة وإيجاد الشك لدى الناس في القاتل، حيث إن الرأي العام كان يتهم السلطة العراقية بصورة واضحة، أما السيد محمد الصدر فقد قال إنه لا يوجد لدينا علم، فهناك احتمال أن تكون الحكومة العراقية واحتمال أن تكون الحكومة الإيرانية واحتمال أن يكون القاتل هو السيد محمد الصدر وإلى الآن لم تعلن الحكومة شيئاً ولم نمسك رأس خيط في هذا الأمر، واكتفى بقراءة الفاتحة على روحهما.

طرح وجود الاختلاف في الحوزة:

٦- بدأ السيد محمد الصدر يطرح علناً وجود الخلافات في الحوزة وبين المراجع ويتهم عليهم لسكوتهم وإن السكوت لا يمنع الموت والقتل، فلماذا الخوف فإن الساكتين قتلوا ونجا المتحدث، ثم لماذا يحتجبوا لقتل عالم وإذا كان الاحتجاب حزناً فقد انتهى الأربعين، حتى وصل الحد إلى أن يطرح احتمال أن يكون قاتل الشيخ الغروي هو السيد السيستاني بعد أن أعلنت الحكومة عن اعتقالها لعناصر متهمة بالقتل كانت مرتبطة سابقاً بالسيد محمد الصدر، وورد اسمه وولده والسيد

جعفر نجل الشهيد الصدر في هذا الاتهام.

٧- قام السيد محمد الصدر بالاعلان في الجمعة الاولى من صفر عن عزمه على اخذ الأذن من الحكومة في زيارة الإمام الحسين عليه السلام مشياً على الأقدام، ثم اعلن في الجمعة التالية ان الحكومة لم توافق، بل منعت ذلك وطلب من الناس باسم الولاية واطاعة الحوزة الامتناع عن الزيارة مشياً على الأقدام وان في الامتناع ثوابان (طاعة الحوزة، ونية الزيارة)، وبدأ يبرر هذا الامر ويبين ان هذه الزيارة على خلاف المصلحة والتقية المكثفة وفيها اضرار. علماً ان النظام منذ سنة ١٩٧٧ - ١٩٩٧ حاول منع الناس وقام بقتل وسجن واعتقالات واسعة في حادثة معروفة سنة ١٩٩٧ وكرر هذا الامر سنة ١٩٩٧، فلم يوفق لذلك بالرغم من الاجراءات العسكرية الواسعة.

٨- حاول السيد محمد الصدر ان يفتح مكتباً له في مدينة قم منذ حوالي السنة، ولكنه لم يوفق للحصول على شخص واحد يتصدى لذلك، وقد ارسل عدة مرات شخصاً باسم (ابو سيف الوائلي - ستار الوائلي) للقيام بمهمة الاتصال، وتم تعريفه بعد ذلك من قبل زوجة الشهيد الصدر عندما جاءت الى ايران على انه من جهاز السيد محمد الصدر،

ولما فشل في ذلك تم ارسال السيد جعفر نجل الشهيد الصدر لهذه المهمة، بحيث ادّعى السيد جعفر الذي جاء به (ابو يوسف الوائلي) ايضاً بانه مطارّد من السلطة، وفي ايران استقبل بحفاوة بالغة من قبل سماحة السيد القائد في مشهد وبتوسط آية الله السيد الهاشمي، ونصحه سماحته بالاهتمام بالتحصيل العلمي وكذلك رئيس الجمهورية، وقام العلماء العراقيون سيما طلاب الشهيد الصدر بزيارته والاحتفال به وتقديم الخدمات له وفي مقدمتهم آية الله الهاشمي، ولكنه فجأة اعلن عن عزمه فتح مكتب للسيد محمد الصدر على خلاف رأي جميع المقربين له، وعلى خلاف من اشاروا عليه بالاهتمام بالتحصيل العلمي من العلماء كالشيخ المشكيني والشيخ فاضل اللنكراني والسيد الهاشمي وغيرهم، ولا زال يصر على القيام بهذا العمل وي طرح ان والدي كان مخطئاً في الدخول في مواجهة النظام.

٢- تحليل الظاهرة:

في البداية لابد ان نشير الى عدة نقاط عامة لها تأثير في لقاء الضوء على تحليل هذه الظاهرة الخطيرة في الأوضاع الثقافية والدينية في العراق.

اولاً: كان لانتصار الثورة الاسلامية في ايران - ولأسباب عديدة - تأثير

مباشر وقوي على تطور الأوضاع السياسية الداخلية في العراق، بحيث كان الشعب العراقي أول شعب لبى نداء الثورة بقوة ومن خلال حركة قوية في الحوزة والأمة سيما في الأوساط المثقفة العراقية، وتصاعد هذا التأثير الى درجة ان النظام وجد نفسه مدفوعاً بسبب المخاوف من هذه الثورة وضعفها في الداخل لأن يستبدل (احمد حسن البكر) بـ (صدام حسين)، كما تم تصفية قيادات اسلامية بموجب قانون لا نظير له في تاريخ الاسلام والعالم الاسلامي، وهو قانون (اعدام الدعاة الى الله) بأثر رجعي، ثم شن النظام الحرب العدوانية ضد الجمهورية الاسلامية التي استمرت لثمان سنوات.

ثانياً: ان قرار النظام بتصفية الوجود الاسلامي، والذي شمل عمليات قتل جماعية وبدون رحمة طالت حوالي خمسين الف معتقل وسجين لا زال الكثير منهم لا يعرف له مصير منذ اكثر من ثمانية عشر عاماً، اختص بالوجود الشيعي والحوزات العلمية الشيعية بصورة اساسية، بحيث انخفض عدد افراد الحوزة من سبعة آلاف الى سبعمائة وتم مصادرة وتعطيل جميع المؤسسات الشيعية الثقافية كالمنبر الحسيني وخطب صلاة الجماعة، وتحريم نشر الكتاب الاسلامي حتى كتب الادعية والزيارة .. الخ.

ولكن في الوقت نفسه حاول النظام ان يقوم بمغازلة الحركات السنية في

العالم الاسلامي سيما الحركات التي كانت تقف موقف الحذر والشك والريب من الثورة الاسلامية:

١- اقام علاقات وثيقة بالاخوان المسلمين والأوساط السلفية، سيما في مصر والأردن وسوريا والباكستان والهند واندونيسيا وتركيا والجزائر والسودان وغيرها، وكانت ولادة حركة (سباه صحابه) بتشجيع وتأيد النظام .

٢- تأسيس المؤتمر الشعبي الاسلامي الذي دعا الى ايقاف الحرب واستعداده للتوسط فيها، ولا زال المؤتمر فاعلاً الى الآن .

٣- تأسيس جامعة صدام الاسلامية الدولية.

٤- اجراءات اخرى مثل تعمير العتبات المقدسة سيما العتبات السنية منها.

وقد تطور هذا التكتيك في سياسة النظام بعد توقف الحرب الذي فهمها النظام على اساس انها انتصار له في المعركة، فطرح النظام تغيير شعار العراق بكتابة (الله اكبر) على العلم العراقي، وكذلك مفاهيم حزب الله وأداء العمرة شكراً لله على النصر واقامة أعظم مسجد في العالم الاسلامي ومقاومة اسرائيل وتدميرها والتمرد على امريكا في المنطقة والدعوة الى توزيع الثروة النفطية بصورة عادلة، الامر الذي جعل قادة الحركة الاسلامية السنية يقفون الى جانب

صدام في حربه مع المملكة العربية السعودية والكويت ودول الخليج بالرغم من انها المورد الاكبر في الدعم المالي لهذه الحركات تاريخياً.

ثالثاً: ان النظام والعالم تفاجأ بانتفاضة الشعب العراقي بعد حرب الخليج التالية، والتي عبّرت عن امور حادة وقوية لم يكن يتوقعها النظام اطلاقاً:

١- الغضب الشيعي العام، بحيث كان الشعار المركزي في كل الأوساط الثائرة (ماكو ولي إلا علي ونريد قائد جعفري)، (لا إله الا الله علي ولي الله).

٢- الولاء الاسلامي ورفع شعار اقامة الجمهورية الاسلامية.

٣- الارتباط بالحوزة العلمية والاصرار على قيادة العلماء للانتفاضة، بحيث وجد آية الله السيد الخوئي نفسه مرغماً على القبول بذلك والتصدي بكل وجوده لهذا الامر.

٤- الارتباط بايران الاسلامية والتهاتف باسمها واسم ولي امرها آية الله السيد الخامني.

وقد كان رد فعل النظام قوياً وعنيفاً على ذلك:

١- قام بعمليات ابادة وتخريب وقتل جماعي شملت حوالي نصف مليون

انسان.

٢- اتهام ايران بكل ما حدث في الانتفاضة.

٣- رفع شعار (لا شيعة بعد اليوم) على الدبابات وناقلات الجنود.

٤- قصف العتبات المقدسة بالمدافع وقتل الألوف من الأبرياء في الصحن الشريف للإمام علي عليه السلام والإمام الحسين عليه السلام وأبي الفضل العباس عليه السلام.

٥- القضاء على ما تبقى من أعلام الحوزة العلمية إلا من نجى منهم بأعجوبة.

رابعاً: ان النظام توقف عن سياسته القمعية الشاملة هذه لأسباب عديدة، منها للضعف الشديد الذي كان يعاني منه بسبب مخلفات الانتفاضة، واستمرار المقاومة المسلحة، وخروج الشمال العراقي من سيطرته، والضغط الخارجي السياسي، وغيرها من الأسباب، ولكن أهم هذه الأسباب كان ان الانتفاضة كشفت للنظام بصورة واضحة ان سياسة القمع لا تجدي نفعاً، وان الجذور الاسلامية وعمقها اقوى من كل هذه المحاولات والعمليات العنيفة.

وقد اكد ذلك للنظام مجموعة من الظواهر الواسعة والقوية - بالرغم من عملية قمع الانتفاضة الواسعة:-

١- ظاهرة زيارة الإمام الحسين والإمام علي عليهما السلام في الزيارات المخصصة وليالي الجمعة، وكذلك زيارة الامامين الكاظمين عليهما السلام، بحيث اخذت هذه الظاهرة تتزايد باستمرار وتكبر باضطراب ملحوظ.

٢- ظاهرة توافد المصلين على المساجد والحسينيات بصورة ملحوظة، سيما من قبل الشباب الذي تربى في عهد البعثيين.

٣- ظاهرة الحجاب الاسلامي ودخوله الى الجامعات والأوساط المثقفة.

٤- ظاهرة الاقبال على الكتاب الاسلامي واستنساخه بأجهزة التصوير وتداوله، وكذلك استماع المحاضرات الاسلامية المسجلة او المذاعة من راديو الجمهورية الاسلامية.

٥- ظاهرة استمرار المقاومة وتطورها وتحصنها في المناطق الجنوبية، بحيث لم يتمكن النظام بالرغم من العمليات الواسعة والخطط الكثيرة والمحاولات المستمرة من القضاء عليها.

٦- ظاهرة اهتمام الشباب بالتوجه الى الحوزة العلمية سيما من بعض الخريجين او السجناء او عوائل الشهداء.

خطة النظام لاحتواء الحالة الاسلامية

وفي ضوء هذه الحقائق المشهودة، نرى ان النظام يضع خطته السياسية الثقافية على اساس احتواء الوجود الاسلامي بصورة عامة والوجود الشيعي الناهض بصورة خاصة، بدل سياسة قمع الوجود الاسلامي الشيعي ومغازلة الوجود الإسلامي السني.

ومن ثم فلا بد للنظام ان يعترف بالأمر الواقع، ولكن برسم سياسته على اساس السيطرة على هذا الامر الواقع وبقاء النظام، وقد وضع خطته على اساس الخطوط التالية:

١- اعادة الاعتبار الى الحزب واجهزته والاعتماد عليه بصورة رئيسية في ادارة شؤون الناس بدل قوى الامن الداخلي والجيش، ولذلك قلّص النظام الوجود الظاهري لآخوانه وبعض اقربائه وعشيرته في الوزارات والادارات، وكذلك قلّص نفوذ قوى الأمن السري في المحافظات والجيش في العمليات العسكرية، وأوكل ذلك الى الحزب والقوات الشعبية الجديدة التي أنشأها لهذا الغرض.

٢- التظاهر بالدين والاسلام والالتزام العام بالشعائر الدينية والزيارة والاهتمام بالقرآن والتاريخ الاسلامي والعتبات المقدسة وتعميرها...

٣- تشديد الاختلافات، الدينية والمذهبية والعشائرية والقومية (العراقية) في الأوساط العامة.

٤- عمليات القمع الشديد للمقاومة المسلحة ولأعمال التمرد على النظام، وفسح المجالس لمختلف الأعمال الأخرى حتى لو كان مخلة بالأمن المدني العام او بالأوضاع الاقتصادية لإشغال الناس بأمورهم المعاشية.

٥- السيطرة على المراكز المؤثرة في العمل السياسي وفي مقدمتها الحوزة العلمية ومؤسساتها الدينية.

وفي مجال النقطة الثانية والثالثة والخامسة والتي لها علاقة بالجانب الثقافي بصورة مباشرة، قام النظام بوضع خطته الثقافية التي تركز على خمسة محاور:

الأول: (الحملة الايمانية) العامة الشاملة والتي دعا فيها الى تعلّم القرآن وحفظه وفرض على الحزبيين ان يدخلوا دورات تعليمية دينية وان يستشهدوا في خطبهم بالآيات القرآنية والاحاديث النبوية والتاريخ الاسلامي الى غير ذلك من التفاصيل.

الثاني: تشجيع (الصوفية) في الأوساط السنية العامة، بحيث يتصدى الشخص الثاني في النظام وهو (عزت الدوري) الى قيادة هذه الحملة وامتدت الى بعض المناطق الشيعية.

الثالث: تشجيع (الخط السلفي) المتشدد المعروف في العراق بـ (الوهابية) وبناء مساجد وقواعد لهم في مختلف انحاء العراق، سيما في المناطق الشيعية، بحيث اصبحت قضية هذا الخط من القضايا المهمة التي لا يخلو منها اي تقرير يتحدث عن الاوضاع العامة في العراق، وهي حركة تنمو باضطراد، وتشبه في تنظيمها حركة (طالبان).

الرابع: تشجيع (السلوكية) سيما في الأوساط الشيعية، وهم الذين يسمحون لانفسهم ترك الواجبات كالصلاة والصوم والحج و...، وفعل مختلف المحرمات، وتحت شعار (الوصول الى درجة اليقين) و(انتظار الإمام المهدي ورؤيته ونقل الأقوال عنه).

الخامس: (السيطرة على الحوزة العلمية) في النجف الأشرف، حيث اتبع في هذا المجال الخطوط السياسية التالية:

أ- ان تكون المرجعية عربية لا ايرانية، لاثارة الخلاف في الحوزة بين العرب والفرس وانتشاره بعد ذلك الى اوساط الأمة من اجل تحقيق غرضين:

أحدهما: إيجاد مناعة عن الارتباط بإيران سواء على مستوى المرجعية أو ولاية الامر.

ثانيهما: سهولة السيطرة على هذه المرجعية لأنها محلية.

وقد وجد في السيد محمد الصدر ضالته المنشودة.

ب- التأكيد على فصل السياسة عن الدين، وإن الدين هو عبارة عن العبادات والأخلاق والابتعاد عن الآثام العامة في السلوك، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حدود السلوك الفردي، ولا يصح الدخول في الشؤون العامة الاجتماعية والسياسية.

ج- الاندساس في داخل الحوزة للسيطرة عليها في الداخل عن طريق العملاء في جهاز المرجعية والتدريس والتبليغ.

د- قمع الحوزة التي لا تستجيب للتعاون عن طريق المحاضرة أو الهيمنة الداخلية للمرجع المرشح أو المطاردة وحتى القتل، سيما بالنسبة إلى الحوزة غير العربية.

وقد تمكن النظام حتى الآن أن يحصل على بعض النتائج من مخططة هذا في

عملية احتواء الحوزة يمكن التعرف عليها من خلال عدة ظواهر:

- ١- ايجاد الاختلاف في الحوزة على مستوى المرجعية ولا اقل في نظر الناس الامر الذي ادى الى توهين الحوزة والشك في المراجع.
 - ٢- قتل مجموعة مهمة من العلماء والناشطين في الحوزة، وتغطية هذه الجريمة باسم الحوزة والخطوط الدينية الاخرى.
 - ٣- ايجاد المبرر الشرعي لمنع زيارة الإمام الحسين عليه السلام مشياً على الأقدام التي لم يتمكن النظام من منعها بالقوة حتى الآن، وهذا يدخل في عملية الاحتواء.
 - ٤- احتواء حركة الشعائر الاسلامية - نسبياً - مثل صلاة الجماعة في ايام الجمعة التي كانت تقام في مختلف مناطق العراق، حيث اصبحت موحدة وموجهة مركزياً وسيطر عليها.
- وقد ذكرنا في بيان مراحل تنفيذ هذه الخطة الطريقة التي اتبعها النظام لتحقيق هذه الاهداف.

الموقف المطلوب

ولكن بالرغم من هذه الصورة القائمة وهذا المخطط الرهيب الخبيث الذي ينفذه النظام ويتعاون معه بوعي على الارجح أو بدون وعي السيد محمد

الصدر، توجد مجموعة من النقاط الايجابية المهمة التي لا بد من الاستفادة منها وتحديد الموقف على ضوءها:

اولاً: الوعي السياسي الديني العام لدى الأمة، والذي اشرنا اليه سابقاً، حيث يلاحظ حتى الآن ان مؤيدي السيد محمد الصدر ومخالفيه يجمعون على رفض النظام ویتهمه المخالفون بالتعاون مع النظام ويدافع عنه المؤيدون بانه ليس مع النظام او يتعاون من اجل انتظار الفرصة للانقضاض عليه.

ولذا فان من الملاحظ ان صلاة الجمعة بدأت تتراجع في حضور الناس فيها تدريجياً، وهذا ما اعترف به السيد محمد الصدر في خطاب صلاة الجمعة ودعا الناس الى الاهتمام بها بعيداً عن السيد محمد الصدر نفسه.

ثانياً: ان هذه الشعائر والاجتماعات الكبيرة اعطت روحاً معنوية للأوساط الدينية العامة بالرغم من الاختلافات والمنغصات، ولذا لا بد من المحافظة عليها وتفعيلها.

ثالثاً: ان هذه الحركة تعبر عن اعتراف من النظام بالأمر الواقعي الاسلامي والشيوعي الذي سوف يتحول تدريجياً - بأذن الله - الى حقيقة كبيرة لا يمكن ان يلغيا اي نظام، وهذا الاعتراف جاء على اثر توضيحات المجاهدين والشهداء واعمال المقاومة الاسلامية.

رابعاً: ان هذا الوضع السياسي والديني فتح الابواب لفرص جديدة مهمة يمكن الاستفادة منها في نشر الثقافة الاسلامية وملء الفراغ الذي سببه النظام بعمليات القمع السابقة، ولذا فلا بد من التفكير في استغلالها بصورة جيدة.

خامساً: ان الحوزة العلمية وان كانت تضم الآن الكثير من الغث والقليل من السمين وتعرض الى المحاصرة والقمع ولكن الفرصة في توسعها ونشاطها ودورها اصبحت افضل من السابق.

وعلى هذا الاساس يمكن ان نحدد الموقف العام بالنقاط التالية، على ان توضع الخطط المناسبة ويستخدم الاسلوب المناسب لتجسيد هذه النقاط:

أ- انه لا يصح الارتباط بمرجعية الصدر بالتقليد، لأنه من (الناحية العلمية) فضلاً عن غيرها غير مؤهل، ولأنه على افضل الأحوال مجتهد متجزئ وليس مجتهداً مطلقاً حتى يصح تقليده، كما لا يصح قبول ولايته اذا لا تتوفر فيه شروط الاجتهاد المطلوب ولا حسن الدراية لسذاجته ولا التجربة لعزله الاجتماعية الطويلة، كما انه ليس لديه الشجاعة المطلوبة .. الخ.

ب- توضيح الحقائق المذكورة في هذا التحليل للكادر المثقف والجهادي

بصورة خاصة وتوعيتهم عليها بذكر الارقام الدقيقة ومطالبتهم بجمع المعلومات الدقيقة، وبيان ان مسؤوليتهم وعيها وادراكها ونشرها في اوساط الأمة بصورة هادئة وذكية والرجوع فيها الى ذوي المعرفة والدين من العلماء والمجتهدين.

ج- اجتناب الدخول في المنازعات العامة والاختلاف او المهاترات، لأن هذا الاختلاف هو ما يهدف اليه النظام بان يحوّل النزاع والصراع من الصراع معه الى الصراع بين الحوزة العلمية، او بين المجاهدين والعلماء، او بينهم وبين الشعائر الجماهيرية.

د- الاستفادة من الفرصة المتاحة في هذا التحول في سياسة النظام مثل اقامة الشعائر او التبليغ او الدخول في الحوزة او غير ذلك من الموارد الاخرى، وحتى تحرك السيد محمد الصدر نفسه كقضايا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها لتثقيف الناس وتوعيتهم والمطالبة بالمزيد من الحقوق المدنية والسياسية والدينية والتدخل للدفاع عن المظلومين.

هـ- الانصاف بالحذر الشديد والانتباه لهذا المخطط الرهيب الخبيث الذي يقوم بتنفيذه النظام ومتابعته بدقة ومراقبة شديدة، وعدم الانجرار الى

فكرة عزل الدين عن السياسة او ترك الجهاد تحت شعار التقية او غير ذلك من القضايا.

و- الحذر من العلماء والمبلغين وخطباء الجمعة وغيرهم ممن يرسلهم السيد الصدر والتعامل معهم بوعي وادراك واحتياط، حيث يوجد فيهم عدد من المندسين او البسطاء المندفعين، حتى يتبين حالهم، وعدم الركون اليهم او الثقة بهم على اساس حسن الظاهر او تعريف السيد الصدر، سيما وانه قد اعترف بوجود المندسين والفاسدين في اجهزته وانه طردهم بعد علمه بهم.

ز- المشاركة في صلاة الجمعة والاستفادة منها في اقامة الشعائر ومعرفة العناصر الشابة المؤمنة والعمل على كسبها لصالح الاسلام والوعي الاسلامي وتوجيهها الوجهة الصحيحة وتوعيتها تدريجياً على الحقائق.

ح- التحرك على العلماء الجيدين بعد الفحص عنهم للاستفادة منهم في خدمة الاسلام.

ط- العمل على عدم اعطاء فرصة الاعتراف بهذه المرجعية المفتعلة سيما من قبل الجمهورية الاسلامية او الحوزة العلمية.

صلاة الجمعة ووضع الحوزة

نقل أحد المجاهدين مشاهداته أثناء حضوره صلاة الجمعة في مدينتي البصرة وكربلاء كما يلي:

رأينا من المناسب جداً حضور صلاة الجمعة، التي شكلت في الاشهر الاخيرة ظاهرة غير مألوفة قبل ذلك في العراق خصوصاً بين ابناء الشيعة، حيث حضرنا هذه الصلاة في مدينة البصرة ومدينة كربلاء، فكان الحضور في الصلاة في المدينة الاولى يصل الى ألفي (٢٠٠٠) مصلي، وذلك في اول جمعة من شهر رمضان المبارك في مسجد (الفقير)، وهو من المساجد المهمة القديمة في مركز المدينة، وذكر لنا ان الحضور كان اكثر من هذا بكثير، ومن الملاحظ في هذه الصلاة انها مع خطبتها لم تتجاوز الساعة الواحدة، اما محتوى الخطبتين فلم يكن فيه ما يمت الى السياسة بشيء، حيث تناول امام الجمعة (الشيخ احمد المالكي) أحد وكلاء او مبعوثي السيد محمد الصدر في الخطبة الاولى بعد البسملة والاستعاذة والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم جملة احاديث للائمة المعصومين بشكل مرتب متسلسل دون فاصلة او شرح الا انزاع القليل من الكلام لربط الحديث بالآخر، اما في الخطبة الثانية فبعد البسملة والاستعاذة ابتداء بالآية الكريمة ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ...﴾ واستند

عليها بطلبه من الناس كفّ الستهم عن التكلم حول المراجع، ثم تطرق عابراً بشكل سريع الى الحجاب وضرورة الالتزام به وحذر المصلين من الاتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أثناء الخطبتين وقال ان هذه بدعة سواء كان بأمر إمام الجمعة او بدون أمر ومن جاء بها فقد جاء ببدعة وهذا من غريب ما سمعنا في الخطبة الثانية.

كما اقيمت صلاة الجمعة في مناطق أخرى من البصرة.

اما صلاة الجمعة في كربلاء فلا تختلف كثيراً عنها في البصرة، حيث كان الحضور فيها لا يزيد على (٢٠٠٠) مصلي كذلك، والخطبتين خاليتين من المعاني السياسية ولم تتجاوز الساعة زماناً، وقيمت في مسجد أبا ذر، وكان إمام الجماعة السيد مصطفى ابن السيد محمد الصدر، ابتداءً الخطبة الاولى بالبسملة والاستعاذة والصلاة ثم تطرق فيها الى ان العجب يبطل العمل.

وفي الثانية كذلك بعد المقدمة تطرق فيها الى نكران الذات الذي هو عكس العجب.

وتقام هذه الصلاة في بعض الاسابيع في مسجد الفضلي، ولقد حضرنا هذه الصلاة عندما اقيمت في مسجد أبا ذر وقد أمتلأ المسجد والشارع المحاذي له بالحضور الذي كان الشباب يشكل فيه تقريباً نسبة ٦٥٪ ويلاحظ بين

الحضور عدداً من الزوار الذين قدموا من بقية المحافظات ولكن عددهم ليس كثير.

لم يشاهد في هذه الصلاة عملية جمع للمساعدات لأي جهة، كما اننا لم نسمع في كل من خطب الصلاتين مدح ولا دعاء للنظام، وان ٦٥٪ من الحاضرين ينتظرون هذا ليكون لهم فيصل في عدم الحضور التام فيها.

اما اسباب انخفاض عدد المصلين المشاركين في صلاة الجمعة المذكورة، تدريجياً وفي كل المدن فيعود الى عدة نقاط:

١- هناك استفسارات عن مشروعية هذه الصلاة، ولماذا لم تقام في السنوات الماضية وتقام حالياً، وما هو سبب ارتباطها بالسيد الصدر فقط دون غيره.

٢- ما يثار حول مرجعية السيد الصدر والتشكيك فيها، ولعل تطرق الشيخ احمد المالكى في خطبة الجمعة في الأول من شهر رمضان في البصرة الى الكلام حول المراجع كان يقصد منه هذا الامر.

٣- حظر تداول كتب السيد السيستاني منذ شهر شعبان ولحد الآن، ولم يحدث ذلك للسيد الصدر.

- ٤- الاعتماد على رأي السيد الصدر عند النظام في تزكية الطلبة دون غيره.
- ٥- كثرة المرافقين للسيد الصدر حال ذهابه الى الصلاة دون غيره.
- ٦- بعض استفتاءاته لتحريم الصبور (نوع من السمك) وفتوى انه هو الأعلم ولا يجوز تقليد غيره (والتي نقل انها ملصقة على جدار مكتبه في النجف وذهبنا هناك للاطلاع عليها والاستفسار عنها منه فلم نوفق، حيث وجدنا المكتب مسدود).
- ٧- ختم الاقامة بالبلد كان بيده يختم لمن يريد ويمنع من يريد، حتى قيل انه لم يوافق في الختم على اقامة الشيخ البشير وبقي امره معلق.
- ٨- عدم ارتياح الناس من بعض وكلاء السيد الصدر وبعض حاشيته.
- ٩- التكهّنات لدى الناس تجاه بعض ما كتب من العناوين على كتب السيد الصدر، حيث انه ألحق صفة (ولي أمر المسلمين) لاسمه، وعندها يتوقف الناس عن القصد من وراء ذلك.

المصادر:

- ١- تقارير المجاهدين في الداخل المتعددة التي تتحدث عن الوضع الديني والاجتماعي العام.

- ٢- استفتاءات السيد محمد الصدر.
- ٣- خطب صلاة الجمعة والاسئلة التي يحاور بها السيد محمد الصدر بعد الصلاة عادة.
- ٤- تقارير عدة اشخاص ارسلوا خصيصاً للاجتماع بالمراجع والعلماء والتعرف على رأي السيد محمد الصدر والوضع الديني العام من المبلغين.
- ٥- الصحافة العراقية والأجنبية.
- ٦- الزوار الموثوقين الذين تمكنوا من الاجتماع بعلماء الحوزة السؤال المباشر منهم عن اوضاع الحوزة من المبلغين^(١).

(١) الصدر الثاني الشاهد والشهيد، مصدر سابق: ص ١٢٥ وما بعدها.

الثاني: محور مؤسسة السيد الخوئي في لندن بقيادة عبد المجيد الخوئي

أمّا ما يخص هذا المحور الذي هو محور مؤسسة السيد الخوئي وبقيادة عبد المجيد الخوئي، فالمسألة فيها تحتاج الى وقفة، فهنا أغصان وفروع تستند على سيقان لها جذور عميقة قد إرتوت على مبدأ قائم منذ عشرات السنين، فأنتجت خريطة في حراكها ولمن تمتد وعلى من تخيم بظلالها، ومن ثم لمن تعطي ثمارها.

وعندما يخرج فجأة مرجع لم يقبل بأن يرتوي بمائها ولم يشاركها طبائعها ومنهجها السكوتي الغارق في التقية التي ارتفعت في كثير من الأوقات حاجتها، فلم يستغلوا ذلك، بل فضّلوا التمسك بها في كل الأحوال والظروف وكأنّها قدر خطّ عليهم باللوح المحفوظ لا يقبل حتى أن يتنزل الى لوح المحو والإثبات عساه أن يلوح فيه قدر البداء يوماً بسبب نيّة صادقة أو عمل معروف يصدر من أحدهم.

فكان لا بد لهم من أن يجدوا مرجعاً لا يخرج عن منهجها ولا عن خريبتها الإقتصادية والسياسية العامة، أو قل لا يخرج عمّا تتطلبه مصالحها سواء في الغرب الذي له الأولويات أو حسب ما تتطلبه العلاقات في المنطقة.

إذن عليهم في هذه الحالة أن يدعموا من يرشحوه وعليهم أن يعلنوا من شأنه، وفي الطرف المقابل محاربة ومضادة من استحقاقه الفعلي تسلّم هذا الأمر، كونه لم يراجعهم وأخذ إذنه المسبق ولعدم إرتباطه معهم بأية خيوط، لأنه لا يملك إلا علمه وإيمانه وإخلاصه وقوّة القلب، وقد تيقن بأن تكليفه قد أصبح هو قيادة الحوزة من أعلى الهرم، ولن يهمله بعدها شيء، وليكن ما يكن فلا بد لهذا الطريق من مسير.

فقد إختزل عبد المجيد الخوئي دور صدام في فرض سيطرته على المرجعية في ظاهرة السيد محمد الصدر المرجعية. ففي أول وأسرع مقال مرجعي يكتبه ابن مرجع في الخارج تصدى فيه لسياسة النظام بعنوان: (المرجعية وقوة التأثيرات الخارجية) نشره في مجلة (النور) الصادرة عن مؤسسته بتاريخ تشرين الثاني ١٩٩٢م / جمادى الأول ١٤١٣هـ) عدد ١٨ قال فيه: ما يجري حالياً في العراق بعد وفاة الإمام الخوئي الراحل قدس سره من محاولات يائسة مستمرة في الضغط السياسي على طلبة العلوم الدينية، للتأثير على عملية إختيار المرجع الجديد ودعم كفة مرشح الدولة ووضع الإمكانيات المادية ومواردها في خدمة الترويج لمرشحها والضغط للتأثير على استقلال عملية إختيار المرجع الأعلّم الجامع للشرائط، محاولة دعم كفتها بالتأثير القومي

حيث أن جلّ المراجع العظام المرشحين ينحدرون من أصل غير عربي، ويحاول العراقيون في دعم مرشحهم على أساس القومية كونه من أصل عربي^(١).

ولنا هنا بعض التعليق على ما جاء في كلام عبد المجيد الخوئي:

فهو يقول: (... دعم كفة مرشح الدولة ووضع الإمكانيات المادية ومواردها في خدمة الترويج لمرشحها ...) فأبي إمكانيات مادية، وأية موارد هذه التي يتكلم عنها عبد المجيد الخوئي، وكأنّه يتكلم عن دخول سلطة البعث في حرب مع دولة أخرى، متناسياً إن السلطة كانت تكيل بمكيالين في نفس الوقت، فهي من جهة تدعم السيد الشهيد ظاهراً وتعلم بأن هذا الأمر إن شاع سيسقط السيد الشهيد قدس سره في نظر الآخرين، لأنها تريد أن تعطي تصوراً بأنه مرجع السلطة، وفي نفس الوقت سيستفاد من هذا الإجراء المرجع الذي هو ظاهراً غير مدعوم من قبلها وحينها فلن تحتاج إلى وضع إمكانياتها المادية، وكل مواردها لدعم مرشحها إن صح التعبير، فإنّها في الواقع لم تولي أي دعم مادي لمرجعية السيد الشهيد وإنما كل الذي عملته أنّها أعطته بعض الصلاحيات للتحرك بهذا الاتجاه من دون أي دعم مادي، وأعطته الفرصة ليثبت اعلميته وقدرته على قيادة الحوزة بالاعتماد على نفسه، علماً أنّ السلطة

(١) اغتيال شعب، مصدر سابق: ص ٥٠.

كانت تتوقع بأن السيد قدس سره لن يستطيع أن يثبت ويقاوم ثقل المرجعية المدعومة من قبل الخارج - المعارضة وخط مؤسسة السيد الخوئي - .

وفي هذا الصدد يقول السيد الشهيد في لقاء الحنانة: انهم يعلمون - أي السلطة - أن من يعارضونه يصعد إجتماعياً ويحسن ظن الناس به، ومن يوافقونه ويظهرون مدحه وغض النظر عنه ينزل إجتماعياً ويساء الظن به، وهذا تخطيط موجود دائماً، فلذا ضرب السيد السيستاني لكي يصعد لنفعه وتخطيطات أخرى الله العالم ماذا وراءها، ولا أريد التفصيل فيه، يؤخذ من أهل الخبرة، ومدحت بمعنى من المعاني وغض عني النظر، وأجيزت كتبي لأجل النتيجة التي يريدونها، أولاً أن يساء الظن بي من ناحية، وتفشل مرجعيتي من ناحية أخرى، ويحدد نشاطي الذي هو غير معلوم وغير محدد في نظرهم، هذا ماذا يفعل، وماذا يريد أن يفعل بالمجتمع، - وما آراؤه -، وما فتواه؟ فيجب أن نضيق عليه بطبيعة الحال، وفعلاً يعني وإن كنت أنا لست ناوياً شيئاً إلا خدمة الله وخدمة ولاية أمير المؤمنين، ولكنهم على كل حال حاولوا جهد الإمكان أن يحصروني، وأنا قلت بالأمس أنه كتبت حتى مؤلفاتي بلغة التقية، يعني أنهم حصروني حتى في داخل نفسي، وليس فقط في

المجتمع^(١).

وهناك شيء مهم على الآخرين الالتفات إليه وهو أن السيد الشهيد إعتد على الله أولاً ومن ثم تحرك ذاتياً وبإمكاناته الخاصة في بناء وفرض مرجعيته، ولا فضل لأحد عليه في هذا الأمر فأول خطوات هذا البناء هو إظهار علمه الذي بدى الطرف الآخر للحوزة عاجزاً عن مجاراته فضلاً على أن يقدم ما هو أفضل منه. وعندما رأوا فيه شخصاً قد عبر ما ألفوا عليه منذ عقود طوال من السنين، اضطروا إلى معاداته وبث الدعايات الخجولة ضده.

هذا مضافاً إلى تحركه الواعي في نزوله إلى الساحة العراقية والوصول إلى الجماهير بإنسانية عالية، بحيث حركتهم وأظهرت فيهم الكثير من الطاقات التي كانت كامنة في نفوسهم تبحث عن يخرجها من عالم القوة إلى الفعل.

ولذلك هو فرض مرجعيته المباركة من خلال طريقين:

الأول: طريق الأعلمية.

الثاني: تحركه نحو الجماهير.

وفي قول عبد المجيد الخوئي: (... محاولة دعم كفتها بالتأثير القومي حيث

(١) مواعظ ولقاءات، مصدر سابق: ص ٣٨ وما بعدها.

أن جلّ المراجع العظام المرشحين ينحدرون من أصل غير عربي، ويحاول العراقيون في دعم مرشحهم على أساس القومية كونه من أصل عربي....).

فهو يتكلم هنا بلغة طائفية بعيدة عن العقل وروح العلم ونكرات الذات التي عرفتتها الحوزات الشيعية على طول خط تأريخها الطويل، وأخذ يتكلم بلغة دعم المرجع غير العربي متناسياً أن هذا المنصب هو إستحقاق ولا دخل للقومية ونوعية العنصر في تناولها. فإذا كان المتعرض للمرجعية يتصف ويمتلك فعلاً شروط المرجع فيها ونعمت، إن كان عربياً أو أعجمياً لا فرق في ذلك، لأن أكرمكم عند الله أتقاكم، ولكن الظاهر أن السيد عبد المجيد الخوئي قد ارتاح واطمئن وتعوّد على التعامل مع المراجع غير العرب، لأنهم أقرب الى نفسه من أي عربي يتقرب بإستحقاقه لهذا المنصب الإلهي. وما خفي كان أعجب وأعظم.

هذا الكلام لعبد المجيد الخوئي أعيد نشره بنصه في عدد (النور) ٣٣ بتاريخ شباط فبراير ١٩٩٤م - شعبان ١٤١٤هـ تحت عنوان (المرجعية إمتداد لخلافة الرسول والأئمة، استقلاليتها بين المؤثرات السياسية والخارجية) كان قد عزّز في العدد السابق بمقال افتتاحي وإن رمى الى تبديد مخاوف الخوئي (الإبن) إذ كتب (النور) بعنوان (لا خوف على المرجعية) جاء فيه: (وهنا حانت

الفرصة التاريخية للمؤسسة الحاكمة في العراق لتضرب ضربتها في صميم المرجعية محاولة ولأول مرة في تاريخ المسلمين الشيعة، التحكم في هذا المركز الديني الحساس، وذلك بتعيين أحد رجال الدين في موقع المرجعية، ورغم أن مقدار تعاون هذه الشخصية مع السلطات العراقية أمر مشكوك فيه، فإنه مجرد محاولة فرض زعيم الحوزة العلمية من الجهات الحكومية يعتبر تعدياً خطيراً على استقلالية المركز. وقد اختار النظام العراقي شخصية من عائلة علمية محترمة، إلا أنه دون مستوى المرجع الأعلى، ولا يحظى بإعتراف ذوي الاختصاص من العلماء، كما أنه يفتقر إلى الشيعاء العام في أوساط الأمة. بل لم يسمع به في الخارج قبل تعيينه. والواقع أن مجرد تعيينه من قبل صدام يكفي لإنهاء أي أمل بنجاح العملية من الأساس^(١).

غير أن السيد عبد المجيد الخوئي لم تتبدد مخاوفه، وقد ظل يواصل الإفصاح عنها كلما وجد إلى ذلك سبيلاً. فبعد ست سنوات على ذلك المقال، صرح إلى جريدة الحياة في ٢٤ / ٤ / ١٩٩٨ في أعقاب إغتيال الشيخ مرتضى البروجردي قدس سره قائلاً أنه (تم في إطار تصفية المنافسين المحتملين لمرشح السلطة مرجعاً دينياً أعلى، وهو السيد محمد الصدر الـ (المتعاون مع السلطة التي تستغل اسم عائلة الصدر لفرضه مرجعاً، مع أنه غير مؤهل

(١) اغتيال شعب، مصدر سابق: ص ٥١.

لذلك^(١).

فنلاحظ هنا بأن عبد المجيد الخوئي لا زال يتكلم من وحي وجداني واسقاطات نفسية لا تمت الى الموضوعية بصلة، فمرجعية السيد الشهيد عند إغتيال الشيخين قدس سرهما هي التي بسطت احقيتها ولا يوجد منافس لها، علماً أن الشيخين هما أصلاً مجتهدان ومراجع في نفس الوقت ولهم مقلديهم ومريديهم وخصوصاً الشيخ الغروي قدس سره، وله رسالة عملية مطبوعة، فوجودهم أصلاً لا يشكل أي إزعاج أو خطر على مرجعيته قدس سره.

أما قوله أنهم يستغلون إسم عائلة الصدر لفرضه مرجعاً، فهذا القول لا يستقيم مع من يتزعم الحوزة كمرجع أعلى، حيث لا دخل لإسم العائلة في الاستحقاق، فإن لم يكن الفرد مؤهلاً لهذا المقام سيفشل حتماً، لأنه ليس بمفرده وإنما هناك علماء أفذاذ لهم وجود في حوزة النجف وبإستطاعتهم أن يقيّموا الفرد بشكل تفصيلي ويعرفون مقداره وحجمه العلمي، فإن أي شخص يأتي لهذا المنصب وهو غير مؤهل علمياً وفكرياً له، سينكشف وستبرز عورته أمام الآخرين، ولن يستطيع الإستمرار، وعلى أقل التقادير ستنفر الناس منه ومن أقواله، وهذا بالتأكيد ما تعرفه السلطة جيداً، حيث لا دخل بأسماء

(١) المصدر نفسه والصفحة.

الأسر حتى يفرض على الآخرين من إنتسب إليها فرضاً قهرياً.

فهل كل عالم إنتسب لآل الحكيم أو آل بحر العلوم أو آل البغدادي يصبح مرجعاً يفرض على غيره فرضاً؟ ولذلك لم نسمع ب بروز عالم تبوأ المرجعية العليا بميزة الإنتساب العائلي فقط دون الكفاءة العلمية.

تعليقة بعد الإنتهاء من عرض المحورين:

والحقيقة بعد أن عرضنا المحورين اللذين واجها وعارضا مرجعية السيد الشهيد قدس سره، ورأينا كيف تباينت مستويات سعيها لإفشال وتسقيط هذه المرجعية كلٌ بحسب التأثير الذي سيصيبه من حجم هذه المرجعية، وكان الشيء الملفت للنظر وهذا قلماً يلتفت إليه، بأن سلطة البعث قد حاولت فيما سبق أن تدعم بعض الأسماء في الحوزة وتقفز بها الى مقام المرجعية سواء من العرب أو العجم، ولكن لم يواجهوا من قبل من ذكرناهم لا بالشيء القليل ولا بالشيء الكثير، بل لم يولّوهم أيّة أهمية تذكر وتركوهم وحالهم، بحيث سقطوا وفشلوا من تلقاء أنفسهم كونهم فعلاً لم يكونوا على مستوى الأهلية لمثل هذا المنصب الإلهي، أمّا مع مرجعية السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره فالموقف قد اختلف والأمور قد تباينت مع الذين كانوا من قبله فهنا تحدّ من رجل واثق من نفسه قد امتلأ علماً وشجاعة، وكان صاحب مشروع لم تلح في

أفق هذا الرجل آية نية في التنازل عنه، فبقي متحدياً في الساحة الحوزوية أي إشكال يعرض حوله، فأخذ يث وينشر علومه المتنوعة والمعمقة مع دوران الأيام والساعات، بحيث بقي طلاب الحوزة في النجف وعلماءها في حيرة أمام هذا المد العلمي الذي لا يواجهه بل الذي لا ينضب. مضافاً إلى إمتلاكه القدرة على جذب الشباب المؤمن إلى الذوبان فيه وطاعته طاعة لم يعيش الجوا الحوزوي مثلاً. ولذلك لم تستطع تلك الجهات التي ذكرناها من تحمل هذا الشيء والصبر عليه أو التعامل معه كما تعاملوا مع الذين من قبله، فكان نتيجة ذلك أن يتحدوا فيما بينهم وكل من موقعه من أجل مواجهة هذا التحرك الإصلاحى والمعنوي الهائل، وفي الحقيقة هذا دليل قاطع لمن أراد أن يبحث عن حقيقة عظمة هذا المرجع بحيث تجمعت كل القوى والجهات للوقوف في وجهه وتخريب مشروعه، فلم تستطع واستمر به إلى أن نال الشهادة بثقة وثبات المخلص المنتصر.

موقف إيران

من مرجعية السيد الشهيد قدس سره

لقد تعاملت الجمهورية الإسلامية في إيران مع مرجعية السيد الشهيد قدس سره بحذر كونها كانت تنظر إليه من خلال جهتين:

الأولى: النظر الى مرجعية السيد الشهيد قدس سره

من خلال الولاية العامة

علينا في البدء معرفة موقف ونظرة السيد الشهيد قدس سره الى الجمهورية الإسلامية في إيران والى ولاية السيد علي الخامنئي، ففي خطابه الذي أرسله مع السيد جعفر الصدر عندما أراد أن يفتح مكتباً في إيران بيّن فيه توجيهاته ورأيه فيها حكومةً وشعباً وحوزةً، بالرغم من أنّ العلاقات كانت سيئة بين العراق وبينهم، ولكنه قدس سره قد بيّن رأيه بصراحة وبدون تردد، وإليك نص هذا الخطاب:

(الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى يسبح له من في السموات والأرض وهو العليم

الحكيم، وصلى الله على خير خلقه وسيد أنبيائه المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله
الغرّ الأطياب المنتجبين واللعنة الدائمة الأبدية على أعدائهم أجمعين وعلى كل
تابع لهم الى يوم الدين.

حيّا الله الشعب الإيراني الجليل والأخ في الإسلام وفي المذهب وحيّا الله
الدولة الإيرانية الجليلة الباسطة شرف الإسلام على العالم، وحيّا الله الحوزة
الشريفة في قم خاصّة وفي إيران عامّة بكل مراجعها وقادتها وفضلائها
ودارسيتها، وحيّا الله العراقيين النازحين الى بلادهم ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ
دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ
لَهَدَمْتُ صَوَامِعُ وَيَعٍ وَصَلَوَاتٍ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ
اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ * الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَأَتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾.

وحيا الله جهود المؤمنين المخلصين في العالم كلّ الناصرين لدينه والذابّين
عن شريعته والمجاهدين في سبيله، جزاهم الله خير جزاء المحسنين، وحسب
اعتقادي إنّ أفضل قضية يجب أن يطبقها التشريعة والمتدينون في العالم اليوم
وكل يوم هو الأخوة في الله سبحانه لنفي كل البغاة الظالمين والحاquدين في العالم،
ونفي الثالث الاستعماري المشؤوم المتسلط على رقاب البشرية المظلومة

والمحرومة، وهو الاستعمار (البريطاني، الأمريكي، الإسرائيلي المجرم) ونحن في أشد الإفتقار الى الشعور بالأخوة الصادقة والمخلصة لنكون يداً واحدة تجاه هذا العدو المشترك والأخطبوط الظالم.

ونحن أخوة في كل زمان ومكان ما دما على الإيمان وعلى الإسلام وعلى الهدف المشترك السامي وهو إعلاء كلمة التوحيد، والتوحد موجود إلا أنه في الحقيقة مفقود أمام الله سبحانه خاصة وأمام العالم عامة وأمام العدو المشترك كذلك.

فلا توجد في هذا الصقع المقدس شعبان أو شعوب مختلفة، بل هو شعب مخلص واحد، ولا توجد مصالح مختلفة، بل هي مصلحة واحدة وعمل واحد في سبيل هدف قدسي واحد، ولا توجد هناك حوزات مختلفة ومرجعيات ثابتة. وإنما هي قيادة حوزوية متأخية ومتوافقة لأجل نصر دين الله وإخراج الناس من الظلمات الى النور وهدايتهم الى الصراط المستقيم.

أيّا كان محل تلك الحوزة أو هذه، في النجف أو في قم أو في خراسان أو في لبنان أو في باكستان أو في الخليج أو في غيرها من بلاد الله العامرة وبعونه سبحانه تكون عامرة بالتقوى والصلاح والجهاد والتكامل الأرقى.

وبطبيعة الحال يكفي من الأخوة أقل الإيمان وهو الشعور بالحب والأخلاق

تجاه كل الأخوة في الدين في العالم كله وهذا موجود لدى الجميع وعلى الدوام لا تحول دونه الحوائل ولا تدفعه المشاكل رغم دسائس الاستعمار ومعاول الهدم والتخريب.

غير أن هذا المقدار من الشعور وإن كان مقدساً جليلاً إلا أنه غير كاف عملياً لمواجهة المهمة العالمية العظمى وتحمل الحمل الديني الثقيل في أرجاء البشرية ومواجهة العدو المشترك اللدود، العمل بلا تنسيق ولا يكون التنسيق بدون إعلام ولا يكون الإعلام بدون إخلاص. والله عاقبة الأمور ويفعل الله ما يشاء لا معقب لحكمه وهو اللطيف الخبير.

هذا وقد أرسلت الى أخوتي في الله جناب السيد أخي وابن عمي وثقتي من أهل بيتي السيد جعفر بن الإمام الشهيد السعيد السيد الصدر (قدس الله روحه الزكية) ليؤسس هذا المكتب ليكون حلقة وصل في هذه الأخوة الإسلامية وفقرة عمل في المحبة والتنسيق ولا يحتمل أن يخطر على البال أن يكون نقطة تفرق أو بغضاء أو سكوت على كظة ظالم أو شعب مظلوم.

حيّاه الله وحيّاه جهوده وجهاده وأتعبه وحيّاه إخواننا المؤمنين من فضلاء ومتشرعين معاونين له المتجاوبين مع عمله وهدفه.

وحيّاه الله جميع طلاب وجميع محبي الإمام الشهيد السعيد الصدر وهم

إخواني وزملائي وأقاربي وأكثر من أقاربي أعزهم الله أجمعين.

وحيا الله العاملين لدين الله الساهرين في سبيل إعلاء كلمة التوحيد في داخل إيران وخارجه، في داخل العراق وخارجه، وفي داخل بلاد الإسلام وخارجها، وجزاهم الله خير جزاء المحسنين ومعهم قلبي ويدي ورأيي هذا الضعيف الذليل الحقير.

﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

السادس عشر من رجب الخير عام ١٤١٩ للهجرة المباركة.

محمد الصدر^(١).

وعندما أرسل إليه أحد الاستفتاءات بشأن تمويل منافقي خلق أو بما يسمون بـ (مجاهدي خلق) بالمواد الغذائية والخضروات وهل أن هذه المعاملة صحيحة أم لا؟

فأجاب قدس سره: بسمه تعالى:

(١) مرجعية الميدان: لعادل رؤوف، نشر المركز العراقي للإعلام والدراسات، سوريا،

ط ٩، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م: ص ٣٦٨-٣٦٩ ملحق رقم ١٢.

هذا غير جائز شرعاً لأنه إعانة على الإثم، إقطع هذه العلاقة فوراً.

أفتى قدس سره بحرمة التعامل مع منافقي خلق واعتبرها إعانة على الإثم، في الوقت التي كانت فيه هذه المنظمة من أشد أعوان صدام اللعين في مواجهة إيران ومعارضة الداخل والخارج.

وعندما سُئل قدس سره هل يجوز أن يكون هناك وليان لأمر المسلمين في آن واحد، كما هو الحال الآن؟ فأجاب: (النقطة الأولى - وإن كانت هي ليست لطيفة - أنا وبّخت بها جماعة أنه أيضاً هذا من تدني الشارع العراقي مع الأسف الآن، افترضوا ألا يجوز الافتراض؟ يجوز الافتراض أنه جماعة ٥ أو ٦ أو ١٠ من المجتهدين، كلّهم يرون صحة الولاية العامة، وكلهم يرون أنه هو الأعلّم، وأنه الولي العام، طيب يعني نحن في مثل هذا نلطم على رؤوسنا ماذا نفعل؟ نحن الآن إثنان ونحن حائرون بهم فكيف إذا حصل عشرة وهذه الفرضية معقولة - محل الشاهد - أما من الناحية التطبيقية فأنا أرى أن الأعلمية هي الشرط الأساسي في التقليد وفي الولاية، لا يمكن لغير الأعلّم أن يكون ولياً ولا أعتقد أن السيد الخامنائي (أدامه الله) يرى لنفسه الأعلمية، ولكنه مع ذلك أنا أقول إنه ينبغي أن يفتى شرعاً بولايته على المنطقة التي هو يحكمها - في إيران - وذلك بأننا إذا سحبنا هذه الجهة سوف تحصل مفسدة على الإسلام

وعلى الشيعة بالخصوص، فنقول بولايته على المنطقة التي يحكمها، وأما المسلمون عموماً أو الشيعة عموماً أو حتى إذا قلنا بتكليف الكفار بالفروع ليس له، وإنما لمن هو أعلم وبطبيعة الحال، أنا هذا أيضاً قلته وأقوله، وهو أنني لا أحاول أن أقول شيئاً ضد الرجل، لا، جهد الإمكان ما عدا الضرورات القصوى يرضاها الله، أنا لا أدري الله لا يحدث شيئاً من هذا القبيل في المستقبل، أنا أحاول ٩٩٪ أو أكثر من هذه النسبة أن لا أعارضه برأي، لأنه ليس من المصلحة أن يحصل تعارض بين وليين من أولياء الأمور، وأنا أرجو من الله أن لا يحصل موضوع للإختلاف بيننا إلى الآن شيء من هذا القبيل كأنها لم يحصل، والأمل في الله لا يحصل، فإذا الناس من أي شيء يخافون، ويعني حسب فهمي لمستواه جزاء الله خيراً أنه في الأرجح يفكر كما أفكر، لأنه كما أنني لا أريد أن أشابكه لو صح التعبير، هو أيضاً لا يريد أن يشابكني، فإذا كنا ولو نستطيع أن نقول على إتفاق ضمني وهذا يكفي، ويكفي أنه لا يخاف من ذلك، من قبيل حتى لو كانوا عشرة وكلهم اتفقوا جزاهم الله خير جزاء المحسنين^(١).

فهنا يرى السيد الشهيد قدس سره أن الأعلمية شرط أساسي في التقليد والولاية، وبما أنه يرى نفسه الأعلم والسيد الخامنائي لا يرى لنفسه الأعلمية، إذن يرى من باب المصلحة والضرورة أن يفتي شرعاً بولاية السيد الخامنائي

(١) مواعظ ولقاءات، مصدر سابق: ص ١٤٥ وما بعدها.

على المنطقة، وله حق السلطة والحاكمة فيها أي يجيزه في هذا الأمر، فمن هذه الباب لا يوجد تعارض في البين، لأن السيد الشهيد قدس سره لن يتدخل بسياسة إيران ولا يعمل شيئاً ضدها أو يسبب الضرر لها.

ولكن في الحقيقة أن الجمهورية الإسلامية في إيران بما لها من ثقل سياسي وإسلامي ولا تريد أن يخرج أحد عن إطارها وإشعاعها الفكري الذي تبتته، فكيف سترضى بشخص يأتي من خارج حدود ولايتها ويجعلها مرتبطة بإذنه!

والحقيقة أنها خافت من شيء، فهو وإن كان قد أذن بولاية السيد الخامنائي في المنطقة، فكيف بسياستها الخارجية، وهذا مما لا ترضى أن يتدخل به أحد معها.

ولكن السيد الشهيد قدس سره كان ملتفتاً لهذا الأمر فقال: (...) أنا لا أحاول أن أقول شيئاً ضد الرجل، لا، جهد الإمكان ... أنا أحاول ٩٩٪ أو أكثر من هذه النسبة أن لا أعارضه برأي (...) وفي ذلك إشارة لعدم تدخله أو معارضته لأي قرار أو تحرك خارجي للسياسة الإيرانية قدر الإمكان.

إذن بعد ذلك ما الموجب من الريبة والتخوف من مرجعيته قدس سره، إذا كان أمر الولاية قد إستبان وحلّ بهذا الشكل الذي أفتى به السيد الشهيد قدس سره.

الجهة الثانية: النظر إليه قدس سره على ضوء تعاملها مع المعارضة العراقية في الخارج والمعارضة الموجودة على أرضها

شكّلت إيران مكاناً آمناً للمعارضة الشيعية في العراق لعقود طويلة من الزمن، حتى أصبح بينهما إرتباطاً وثيقاً من التعامل، حتى أنّ كثيراً من المعارضين العراقيين قد شاركوا مع إيران في الحرب ضد العراق. وكانت هذه المعارضة وبوجود شخصيات علمية على مستوى الإجتهد والمرجعية يعطيها جانباً من الحصانة والمنعة والقوة في الثبات، وكذلك في التطلع الى العودة مرة أخرى الى العراق ويبدعهم مقاليد الأمور بعد القضاء على سلطة البعث الظالم.

وبما أنّ المعارضة لم تبد إرتياحها من مرجعية السيد الشهيد قدس سره بل شككت بها ووصفتها بالعمالة والسذاجة وعدم الأهلية وأعتبرتها سنداً للسلطة يتقوى بها. وهي بدلاً من أن تنتظر وتشاهد حركة السيد الشهيد لتتضح لها صورة وأهداف هذا المرجع، ومن ثم إيجاد قناة للتعاون فيما بينهما ليكون سنداً وقوة جديدة يمكن من خلالها إقتحام ومواجهة السلطة من الداخل لكي تكون مواجهة تختلف عن المواجهات السابقة التي أتقن صدام فن القضاء عليها. ذهبت تبحث عن أوراق تسقط بها هذه الشخصية أكثر فأكثر

بحيث أخذت تبحث عن تقارير من داخل العراق لكي ترسل إليها وهي تصف هذا المرجع بما ليس فيه إطلاقاً، كل ذلك من أجل أن تسقط هيئته وعدالته أمام المعارضة وأمام أصحاب القرار، فقد نشرت "المبلغ الرسالي" مقال أحد رجال الدين العراقيين وهو يروي مشاهداته في العراق حيث جاء فيه:

(قم المقدسة - المبلغ الرسالي: استضاف مكتب شؤون المبلغين أحد السادة العلماء المبلغين بعد رجوعه من جولة تبليغية في عدد من محافظات العراق ليتحدث عن مجمل الأوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي شاهدها وما هو رأيه فيها:

عن أوضاع الحوزة العلمية بالنجف الأشرف أشار المتحدث الى مساعي النظام لإختراق المرجعية من خلال طرح مرجعية السيد محمد الصدر كمرجعية عربية للشيعة، فهذه المرجعية أخذت تعطي الوكالة للعلماء في المناطق وتعين أئمة الجماعات وتسيطر على المراكز العلمية والمدارس في النجف، وذلك نتيجة لإقتحام مكتب السيد الصدر والأماكن المرتبطة به من قبل عناصر مخبرانية تساهم في تسييرها وتحاول خلق حس عنصري وقومي داخل الحوزة وجعل مرجعية تقابل المرجعيات الأخرى.

وأشار كذلك الى أن نظام صدام أعدّ مجموعة من عناصر المخابرات (١٠٠-١٥٠) شخصاً وأدخلهم في دورات خاصة وإشراف بعض وعاظ السلاطين ثم أرسلهم الى الحوزة العلمية تحت عناوين مختلفة، وأخذوا ينفذون الى أماكن مهمة حتى حصل بعضهم على الوكالة من بعض المراجع، وتصدى بعضهم لإمامة صلاة الجماعة وبعض آخر للتدريس كما توجهوا الى المدارس العلمية ليكونوا عيون النظام فيها.

وأعرب عن اعتقاده بأن النظام جعل من مرجعية السيد محمد الصدر غطاءً لمخططاته وانها سوف تستخدم ضد الإسلام بإسم الإسلام، كما يسعى النظام لجعل الحوزة تخرج عناصر مخبرية تستلم المساجد والحسينيات والوكالات في أوساط الشعب العراقي وبالتالي تسيطر على الحالة الإسلامية في العراق.

وأشار الى إنتشار الوهابية مما اضعف النظام في بعض المحافظات واستغلال الأوضاع المأساوية والتبليغ بالأفكار.

وأشاد المتحدث بظاهرة ارتباط الشعب العراقي - خاصة الشباب - بالعلماء وإقباله الشديد على زيارة المراجع رغم مضايقات النظام الشديدة وتوافده على المساجد والتسابق على المشاركة في صلاة الجمعة.

وفي جانب آخر من حديثه أكد وجود نزاع كبير في ساحة العدل التبليغي إضافة الى منع النظام ذاك في محرم الحرام حتى أن المدين لم تشهد نصب السواد إلا في ضواحيها. وأشاع النظام أن سبب المنع هو دخول مجموعات مسلحة قادمة من إيران الى داخل العراق (لإثارة الشغب والتفجيرات في كربلاء مستغلة المناسبة).

كما أكد على أن الشعب يعيش فقراً ثقافياً شديداً لفقدان العمل التبليغي وشحة الكتب وغلائها وأما موجود فهو كتب بسيطة والبعد عن العلماء في النجف.

ونقل للحاضرين مشاعر العراقيين تجاه العاملين والمجاهدين خارج العراق حيث يحظون بمنزلة خاصة في نفوسهم.

وأشار الى إنتشار الإلتزام والحجاب الإسلامي في الأوساط النسوية في أغلب مدن العراق رغم الفقر المالي والثقافي وانعدام إنعقاد مجالس حسينية إلا في البعض القليل الذي يقتصر على ذكر المراثي.

وأشاد بالمواقف البطولية لبعض نساء العراق رغم المشكلات والمصائب التي تبثليها وبعوائل الشهداء ومعاناتها، وأشاد بموقف الشعب العراقي وخاصة أهالي النجف الأشرف في أحداث الأربعين من هذا العام رغم

الأجواء الإرهابية التي فرضها النظام والحالة الإقتصادية التعيسة فبذل الدماء والتضحيات وفي المقابل اعرب عن دهشته من تأخر وصول الأحداث الى المعارضة خارج العراق وعدم التفاعل المناسب معها.

وأكد أن الشعب العراقي يعيش حالة الثورة والجهاد والتحدي ويأمل أن يساهم أبناءه في خارج العراق معه. وأشاد بعمليات مجاهدي المقاومة الإسلامية في جنوب العراق الأخيرة في منطقة الرفاعي.

صحيفة المبلغ الرسالي

العدد ١١٨

٢٤ جمادى الثاني ١٤١٨ هـ^(١).

التعليق على التقرير:

ولو تمعنّا بهذا التقرير لوجدنا فيه عدم المصادقية أمر واضح، مضافاً الى ذكر بعض الظواهر من دون ذكر الأسباب المؤدية لحدوثها، كل ذلك من أجل التملّص والتدليس.

فمتى العناصر المخبراتية هي التي سیرت مكتب السيد الشهيد الصدر

(١) مرجعية الميدان، مصدر سابق: ص ٣٨٤-٣٨٥ ملحق رقم ١٨.

قدس سره والأماكن المرتبطة به؟ نعم هي قد تكون في محل المراقبة والتتبع والرصد وهذا هو دأب صدام مع الحوزة ككل، وليس فقط مع السيد الشهيد قدس سره، على اعتبار زرع العيون والجواسيس وكتابة التقارير المفصلة عما يجري في أروقة حوزة النجف.

ثم متى إنتشرت الوهابية بحيث سبب إنتشارها الى إضعاف النظام، فهل له أن يأتينا بيّنة تشهد على ما يدّعي ويقول، نعم نحن عشنا في العراق فكانت هناك حالة طارئة ظهرت فيها بعض مجاميع من الوهابية سرعان ما انتهت بفضل الله تعالى بحيث لم يكن لها أيّ وزن يذكر. وفاته بأن بروز مرجعية السيد الشهيد الصدر قدس سره وتحركها الفعّال هو الذي أضعف وهزّ النظام، وهذا ما شهدته أغلب المحافظات نتيجة صوت الوعي الذي قرع أسماعهم وحاكى قلوبهم وفتح عقولهم.

أما عندما أشاد بظاهرة إرتباط الشعب العراقي - خاصة الشباب - بالعلماء وإقباله الشديد على زيارة المراجع وتوافده على المساجد، فالحقيقة هذا الأمر كان يشاهد ويلاحظ بتوجه غالبية الشباب وإرتباطهم بمرجعية السيد الشهيد قدس سره وتوافدهم على المساجد والحضور المهيّب في صلاة الجمعة المباركة، وخصوصاً الصلوات المقامة في مسجد الكوفة المعظم ومدينة الصدر.

هذا المدّ الإيماني والوعي الديني الذي بثّه السيد الشهيد قدس سره هو الذي ساهم في الإلتزام بالحجاب الإسلامي بين النساء، بحيث أصبحت المرأة السافرة تعتبر عنصراً شاذاً ومقاطعاً من قبل الآخرين، نتيجة توصياته قدس سره المكثفة في خطب الجمعة وغيرها بخصوص هذا الأمر.

وصاحب التقرير قد ذكر أموراً إيجابية قد شاهدها في العراق كلها حدثت بسبب مرجعية السيد الصدر قدس سره، ولكن يا حسرة عليه لم يذكر سبب ذلك إرضاءً لأسياده الذين أرادوا منه أن يعد تقريراً بهذا الشكل، ثم أنظر الى قولهم: (نقل للحاضرين مشاعر العراقيين تجاه العاملين والمجاهدين خارج العراق حيث يحظون بمتزلة خاصة في نفوسهم...) فهو على العكس تماماً مما نقلوا، ففي تلك الفترة التي ظهرت فيها مرجعية السيد الشهيد وقيامه بالتحرك الميداني داخل العراق انكشف فشل معارضة الخارج وبنان عجزها وعدم مقدرتها على التفاعل مع القواعد الشعبية داخل العراق، بحيث بان للشعب بأن الذي يريد أن يقاوم ويجاهد ضد صدام فعليه الحضور بين شعبه بين فقراءه ورجاله ونسائه ويشاركهم سنوات الحصار الظالم بالجوع والحرمان والسجن والقتل وتحمل مختلف البلاءات، بعيداً عن التنظير والكلام الذي لا يقدم لنا شيء سوى صدى الرأس والغثيان.

فعلى من يدّعي المقاومة والمعارضة أن يأتي ويواجه الطاغية بالكثير من الطرق التي لا تنحصر فقط بالسلاح، وإنما هناك نشر للوعي والثقافة، وبيان مقاصد الشريعة كما أنزلها الله وأرادها المعصومون عليهم السلام، وكما قال صاحب كتابة التقرير بأن الشعب العراقي يعيش فقراً ثقافياً شديداً لفقدان العمل التبليغي وشحّة الكتب وغلائها والبعد عن علماء النجف وألفتت الى كلمة (... البعد عن علماء النجف ...) فهم يريدون الناس أن تأتي إليهم وهذا ما جرت عليه الحوزة قبل ظهور السيد محمد الصدر، أما عند ظهوره فقد عكس الأمر بخلاف ذلك وقال مقولته المشهورة: (علينا أن نذهب نحن الى الناس لا أن نتظر قدومهم إلينا) ولذلك فهو خاطب موظفي الدولة وخاطب السدنة ورؤساء العشائر والأطباء والنصارى، بل وصل الأمر به حتى دعى الغجر الى التوبة والهداية.

مضافاً الى ما صرح به المجلس الأعلى الإسلامي في مقالاته وكراريسه من عمالة وتبعية السيد الشهيد قدس سره للسلطة البعثية في العراق، وكما بيّناها سابقاً.

هذا الأمر كان من الأشياء الرئيسية في أن تقف إيران تجاه مرجعية السيد الشهيد قدس سره على التل ولم تتعامل بإيجابية معه في أي موقف، بحيث أن

السيد الصدر عندما أرسل السيد جعفر الصدر ليفتح مكتباً في قم تم إغلاقه على الفور، ولم يسمح لهم بفتحه ثانية، بعد أن ختم بالشمع الأحمر وإعتقال من كان متواجداً فيه. علماً أنه كان من المقرر أن يلقي السيد جعفر الصدر بإفتتاح المكتب خطاباً أرسله معه السيد الشهيد موجهاً إلى الشعب والدولة الإيرانية وإلى جماهير الشعب العراقي المتواجدين في أرض المهجر، وهو الذي نشرناه نصاً فيما سبق.

الحصار الذي تعرض له قدس سره من قبل السلطة

أما بالنسبة للسبب الرابع في عدم وضوح شهرة السيد الشهيد قدس سره والذي يخص المراقبة الشديدة من قبل سلطة البعث، وشبه الحصار الإجباري عليه، فلا نجد أحداً يوضح هذا الأمر ويبينه أفضل منه قدس سره حيث يتكلم عن هذا الأمر في لقاء الحنّانة بعد أن سُئِلَ: متى بدأت المراقبة عليكم؟

فأجاب قدس سره: (في الحقيقة في تلك الليلة حينما أخذ والذي لدفن جسد السيد (قدس الله روحه) ورجع حوالي نصف الليل - محل الشاهد ليس هذا - وجدنا صباحاً شخصاً قريباً من الباب على بعد عدة أمتار، لماذا؟ نعرف لماذا، حتى لا تكون هناك صيحة نسائية أو رجالية أو تعزية أو بكاء أو شيء من هذا القبيل - محل الشاهد - أنه هذا بدء المراقبة ولم يبق طويلاً، الى أن تأكدوا بعدم وجود أي شيء ذهبوا، ولكنه مع ذلك أنا كنت في تقية مكثفة جداً، لعلّه أشد تقيّة من كل العراقيين، بالرغم من أنّهم كلهم في تقية، ولكنه أنا كنت أشد منهم جميعاً، يعني من قبيل أنني مثلاً أمشي في الصحن الشريف، وأنا مطأطئ الرأس وأسبّح، حتى أنّه أنا أمشي بدربي جداً، حتى أنّه ليس

بالإحتمال بل باليقين لا يسلم عليّ أحد، ولا يسأل عن أحوالي أحد، ولا أحضر درس أحد ولا يحضر درسي أحد، وهذا الوضع كما هو معلوم يضيق على الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي فليذهب لكنه اللقمة التي تأكلها، تأكلها في راحة، على كل حال الله تعالى كان يرزق من بعض القلوب الطيبة، ولكنه لم يكن يدخل داري سنة كاملة من أشخاص من خارج الأسرة، يعني نستطيع أن نقول بل حتى عدد من الأسرة والى الآن هم لا يدخلون داري، كما هو معلوم، أنت تعرفهم هؤلاء الساكنين في الكاظمية وأضرابهم، ولكنه يوجد من يأتي، قليل من الأسرة يعني، وأما من خارج الأسرة فلا طبعاً، في هذا الشارع أيضاً راقبوا حوالي ثلاث سنوات أو ثلاث سنوات ونصفاً، لأن المنطقة فيها معتمدين طبعاً، السيد حسين بحر العلوم والسيد علي البعاج والسيد فلان الحكيم وهو كاسب عمامته صغيرة، وأيضاً آخرون وأنا، فالمهم على أنه صادف أو تعمدوا على كل حال هنا بناية حكومية هي بالأصل مدرسة اتخذوها كدائرة للأمن أمام باب دارنا، وكانوا يضعون كراسي في الرصيف ويجلسون رداً من النهار يتكلمون ويضحكون طبعاً ما هي نتيجتها، نحن جالسون وساكتون في تقيّة ألف بالمائة، وليس مائة بالمائة، هناك كان الدكان الذي بقربنا، أحياناً أخرج الشيء الوحيد، أنا طبعاً كنت أشتغل في البيت، كنت وليس الآن، كنت أعاون زوجتي، فكان من جملة المهام التي لا تستطيعها النساء أن

ألقي القمامة ليلاً، فأخرج لأرى هذا الدكان ما هو؟ يعني كأننا غالق الباب وباقي مفتوح من على الأرض متراً، وهناك في داخل الدكان ضوء أحمر، وقد أخرج وجهه وجالس في الداخل، يعني موقف رهيب جداً بالرغم أنه ليس له نتيجة مضرة الآن والله الحمد، على كل حال انقضت برحمة ربي بالخير على كل حال، واستمر الحال على هذا، أنا أقول لك طبعاً الى نهاية الحرب الإيرانية، طبعاً هو السيد قتل في ١٩٨٠ ميلادي بالضبط، ١٩٨٨ ميلادي أيضاً انتهت الحرب الإيرانية فهل أنا نجوت من المراقبة؟ ربما هذه المراقبة المركزة لم تكن موجودة في ذلك الزمان في الثمانية والثمانين، ولكنه مع ذلك أنا كنت احترس وأحسن طريقة لأجل نجاتي أن لا أغير من أسلوب شيئا سنة على سنة...^(١).

إذن رأينا عدة أسباب قد ساهمت وتعاضدت فيما بينها للتقليل من أهمية ظهور السيد الشهيد قدس سره كعلم من أعلام النجف الأشرف علماً وورعاً وتقوى وإصلاحاً، وكان ذلك ضريبة قرابته من السيد الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره وما مثله ذلك الرمز المميز في سماء العلم والمعرفة والتجديد والمواجهة، فخشوا منه أن يكون إمتداداً ثانياً لذلك الإسم الذي أربعهم فضيقوا عليه الخناق تارة بإسم قوة السلطة، وتارة أخرى بإسم قوة رجال الحوزة ليكون أحدهما رداءً للآخر في استنهاض الهمم من أجل حجب هالة

(١) مواعظ ولقاءات، مصدر سابق: ص ٢٥ وما بعدها.

النور التي خرجت وتزينت بمحمد الصدر ومن ثم لتنير غياهب الظلمات التي عاش بها الشعب لسنين طوال، فمشيت الأقدار وسارت رياح التغيير بما لم تشته أنفس القوم، فعلى واستقام معظماً مهاباً، فكسر قيود الحاسدين والمبغضين والخائفين منه، لتكون تلك القيود المكسرة تحت قدميه سلام الصعود.

مواجهة السلطة

يعلق صاحب الكتاب المذكور في احد الهوامش: (لا يمكنني الاعتقاد أن سلطة البعث لم تضع في حساباتها ظهور أي حاجة فجائية لتصفية مرجعية السيد الصدر، فحجم تجارب هذا النظام تثبت أنه يمتلك الكثير من روح المغامرة ويبادر دائماً قبل خصمه الى خيار التصفية، فالبعثيون لم يعطوا لأحد صلاحية أو هامشاً من الحرية وأداروا له الظهر ليفعل ما يشاء الى الدرجة التي يستطيع بها طعنهم في الخاصرة، إن الفكرة التي تستند الى فرضية توفر الإمكانيات لدى المرجعية العراقية لأجل مواجهة النظام التكريتي، أستطيع أن أصفها بالفكرة الحاملة أو المثالية، لأن حجم الجروح التي تركتها مخالب وأنياب النظام كانت غائرة ودامية الى الدرجة التي جعلت معارضيها في الداخل والخارج كمن يعيش سكرة الموت. فكان لا بد لأي مرجعية تريد أن تتوفر لها عنصر القدرة على التغيير أن تراعي التحولات الدولية وأن تنتظر هذه التحولات، بل أعتقد أن المرجعية يجب أن تسعى الى خلقها عن طريق محاولة إيجاد نقاط التقاء أو حوار مع الدول ذات الثقل العالمي، وإظهار حسن النوايا لها والرغبة في إيجاد صيغة للتعاون معها، الأمر الذي يمنح المرجعية ثقلاً أكبر ودعماً لن يكون بأي حال من الأحوال في الحسبان، لقد أصبح لجوء السيد الخميني الى فرنسا (عندما رأى البعثيون أن هذه الورقة التي بحوزتهم قد احترقت) على الأخص بعد إتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين شاه إيران وصدام

التكريتي وقيام السيد واستخدام فرنسا كقاعدة لإدارة الصراع مع الشاه، وكذلك نزوله رحمه الله برفقة الطيار الفرنسي أصبحت نقطة منيرة في تأريخ الخميني، أما مجتهدوا العراق فسيكون وصمة عار أبدية في جباههم فيما لو فكر أحدهم بشيء ولو قريب منه ... الى أن يقول: ... لقد غدت سياسة السيد محمد الصدر مع أسفي البالغ عين السياسة الخارجية لإيران، وثم ترديد ذات الشعارات التي يطلقها علي الخامنئي ورفسنجاني وجنتي وحسن نصر الله حول معادات الغرب وأمريكا، كان هذا النوع من التداخل اللوني عين مشكلة المعارضة الإسلامية العراقية ولفترة طويلة^(١) انتهى.

(١) الوصايا الضائعة، مصدر سابق: ص ١٠٦.

أوهام أم حقائق من طرح امثال هذه الأمور

والحقيقة أنّ هذا الكلام الذي طرحه مؤلف الكتاب يمكن أن تصاغ منه
ثلاثة أمور هي:

الأمر الأول: هل فكرة مواجهة النظام التكريتي هي فكرة حاملة أو مثالية

إنّ قوله: (... مخالب وأنياب النظام قد جعلت معارضيها في الداخل
والخارج يعيش سكرة الموت) هي فكرة جداً خاطئة، وما هكذا الحال في حقيقة
الأمر، نعم هي صحيحة وسليمة ومثالية للذين يبحثون عن الخلاود للراحة
والدعة والأمان، لكي لا يزجوا بأنفسهم في طريق المقاومة ومواجهة الطاغوت
فيفضلوا أن يبقوا أمواتاً ولكن يمشون على الأرض.

وكذلك هي مخرج للذين لا يعرفون أو قل لا يعملون ويتحركون إلا
بالطرق المعروفة لمواجهة الطواغيت، سواء مواجهة الداخل أو الخارج والتي
أتقن الطاغية طرق استئصالها والقضاء عليها، مستفيداً من خبرات أجهزته
القمعية، مضافاً إلى الدول التي تدعم هذا النظام الاستبدادي سراً وعلانية.

وما دام طريق معارضة صدام اللعين التي خطته واتخذته المعارضة لا تريد أن تخرج من إطاره، ولا تريد أن تكسر الطوق المحاط بها، والذي جعلها وخلال السنين الطوال التي مرت عليها لم تحصل على منجز يحمل معنى من معاني النصر المعتد به، وما ذلك إلا لكون تحركاتها وخططها قد استهلكت، وقد عبرتها المرحلة ولأسباب عديدة لا يسعها مقامنا هذا.

ولذلك نام الطاغية صدام قرير العين مرتاح البال لمعرفته المسبقة بخصائص وقابليات المعارضة في الداخل والخارج على حد سواء، وما ذلك إلا نتيجة الظروف التي أحاطت بالمعارضة، وخصوصاً معارضة الخارج على اعتبار أن صدام لم يبق أي معارض له في الداخل، ونتيجة لضيق مساحة تعامل معارضة الخارج مع أبناء الداخل، لم يلح لها في أفق تطلعها للقضاء على صدام أي أمل سوى الإرتقاء بأحضان الدول المحيطة والدول التي لها الثقل في اتخاذ القرارات المصيرية، أو التلاعب في الخريطة السياسية لدول المنطقة، وفعلاً نفذت هذا الأمر، والذي هو عينه الذي أراده الكاتب ان يكون ليتم القضاء على صدام والخلاص منه، والذي سنرى فيما بعد خطأ هذه الفكرة وما سببته لنا من ويلات وأزمات.

أما معارضة الداخل أو خط المقاومة الداخلي، فكما قلنا لم يبق له أثر ذي

بال حسب الظاهر، ولكن ما دامت الحوزة باقية، والمرجعية القيادية الواعية موجودة، والتي تمثلت بالسيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، فقد رأت أن من واجبها مواجهة سلطة صدام، ولكن هذه المرة بطريقة تختلف، طريقة تحمل معنى من معاني المكر الإلهي الذي لا يخطر على قلب ملأته المعاصي والموبقات، وما ذلك إلا كون المكانة الإسلامية التي وصل إليها تطلب منه ذلك، ولا تريد منه أن يكون ساكتاً أمام الظالم. ولكن عليه أن لا يتحرك بنفس آليات وأدوات المواجهة السابقة والتي كما قلنا لقد أتقن صدام اللعين طرق الخلاص منها وثم القضاء على أصحابها.

إذن سيكون حينئذ أمام مرجعية السيد الشهيد طريقين للخلاص من السلطة الاستبدادية الصدامية وهما:

الأول: الإرتقاء بأحضان الدول ذات الثقل العالمي، وفتح قنوات إتصال معها من أجل الخلاص من صدام وظلمه، وهذا الأمر لن يتم إلا بتقديم التنازلات لتلوي التنازلات.

الثاني: إيجاد طرق جديدة غير معهودة تستفاد من الوضع الراهن لمواجهة وإضعاف صدام وزبانيته، بحيث يفاجأ هو والدول الإستكبارية التي وضعت العراق تحت مجهرها ولم تغادر عيونها عنه. وما ذلك إلا لأن الله عز وجل لا

يمكن أن يغلق جميع طرق الخلاص بوجه المخلصين للقضاء على ما هم عليه من ظلم واستبداد، ولكن بشرط أن يصدقوا النية في العمل ويتسلحوا بسلاح العقيدة الحقّة التي لطالما تفتّحت في وجوه المؤمنين الفرج.

وهذا هو المرتكز الأساس الذي نهضت به مرجعية السيد الشهيد قدس سره، بحيث واجه الطاغية بأسلوب من المعارضة لم يعهد له من قبل مثيل، تاركاً وراءه الأسلوب الأول لأنّه لا يعنيه وليس من شأنه بيع المبادئ أو أن يترك العراق مستباحاً لقوى الظلام لكي تلعب بمقدراته وتسعى الى ضياع هويته الإسلامية بما تشاء، ولذلك تفاجأت القوى الإستكبارية بالطريق الثاني قبل أن يتفاجأ صدام بنفسه.

حتى وصل الأمر بأن جعل قدس سره نفس الذي أتى بصدام ونصّبه جلاداً على العراقيين، يسعى بكل قواه وآلياته لإزاحته والقضاء عليه.

ولذلك بوجود مرجعية السيد الشهيد محمد الصدر لم ير الداخل أية سكرة من سكرات الموت، بل بوجوده كانت هناك دفعة جديدة أسمها الحياة والحرية، وعدم اليأس أمام أي معرقل مهما كان بعده المادي صلب البنية وحاد الملامح، ولذلك قال مقولته الشهيرة: (هم عندهم المال والسلاح ونحن عندنا الله) وكذلك قوله قدس سره: (إنّي قد هدّمت مخططات ألف عام).

وفي عمل السيد الشهيد وتحركه بهذا المستوى المفاجئ والدقيق ومن قلب الواقع المعاش سقطت الفكرة القائلة بأن القضاء على صدام حلم أو قول مثالي لا يمت للحقيقة بصلة وأن الذين عاشوا وقلوبهم ممتلئة بها أصبحوا هم الذين يحلمون ويعيشون مثالية الوهم الذي جعلهم بعيدين عن الواقعية التي حملتها مرجعية السيد الشهيد، بحيث خرج وتحرك وغير وأستشهد وهم يرقدون بنوم عميق يعيشون أحلامهم الوردية في البحث عن مُخلّص لهم من الدول ذات الثقل السياسي، بينما محركات السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره تعمل كمعاول من الداخل لهدم الأساس والبنیان الطاغوتي.

الأمر الثاني: هل أن سعي المرجعية للتعاون مع حكومات الدول ذات الثقل العالمي يمنحها ثقلًا أكبر ويدعمها دعماً غير متوقع؟

في هذا الأمر علينا الالتفات الى شيء مهم وهو أن هناك طاغوت شيطاني جاثم على صدور العراقيين لأكثر من ثلاثين سنة، ولقد ترك في جسد الشعب آثار الموت والدمار والدماء التي لم ينقطع نزيفها أبداً، مضافاً الى السجون والتشريد والفقر والتفرقة، وهنا يقف الفرد أمام ثلاث خيارات لا رابع لهما:

أولاً: إختيار طريق المواجهة الذي يناسب حجم إمكانية صدام وأزلامه، والذي من خلاله يتم تحرير العراق من هذا الطاغوت، وإن كلف ذهاب الأنفس والأموال.

ثانياً: السكوت والخنوع والرضا بالواقع الذي يفرضه الظالم ليكون الشعب كقطيع الغنم بين مخالبه وأنيابه الكاسرة، ينتظر الكل موعد السلخ ليكونوا قرابيناً تُقدّم لتطيل عمر الظالم لا غير.

ثالثاً: الحل أو الفكرة التي عرضها صاحب الكتاب المذكور، والتي تريد من المرجعية السعي لإيجاد نقاط إلتقاء أو حوار مع الدول ذات الثقل العالمي،

وإظهار حسن النوايا لها والرغبة في إيجاد صيغة للتعاون معها، الأمر الذي يمنح المرجعية ثقلاً أكبر ودعماً لن يكون بأي حال من الأحوال في الحسبان.

وهو يريد هنا أن يفتح باباً للتفاهم والتعاون بين طرفين: الأول المرجعية، والثاني الدول ذات الثقل العالمي، والسؤال هنا من هو الطرف القوي ومن هو الطرف الضعيف^(١)، أم إنهما متساويان؟ فإذا كانا متساويان فلا يستطيع الثاني تقديم المساعدة للطرف الأول كونها بنفس القدرة والإمكانية.

إذن من المؤكد سيبقى طرف ضعيف وطرف آخر قوي، وفي مثل هذه الحالات لابد للطرف الضعيف أن يتقبل ما يمليه عليه الطرف القوي من شروط وطلبات حتى يفعل له ما يريد. وحسب هذه الفكرة سيكون الطرف الضعيف هو المرجعية. وفي هذه الحالة ستضطر إلى التخلي عن الكثير من مبادئها وأسسها التي إرتكزت عليها للوصول إلى مقام المرجعية، لأنها لم تتعامل مع طرف ملائكي، وإنما المعهود من الدول ذات الثقل العالمي استغلالها لأية فرصة من أجل التدخل في الشعوب وتقسيمها وسلب خيراتهما.

ثم ما معنى أن تراعي التحولات الدولية وأن تنتظرها؟! فنحن نعرف بأن

(١) طبعاً أنا أقصد هنا في ميزان المواجهة المادية وباعتبارات ظاهرية، ومن أهمها المصالح

السياسية في المنطقة وكيفية إدارة أمور كل منهما فيها.

التغيير يجري الآن باتجاه هيمنة وتسلط القطب الواحد، وخصوصاً بعد إنهاء الاتحاد السوفيتي وتبعية الأنظمة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية.

وأن خطر استخدام القوة في العلاقات الدولية بحسبانه محققاً لفكرة الأمن الجماعي المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لم تتوافر له الشروط اللازمة للوصول الى الهدف المنشود، وهذا يعود بصفة أساسية لسيطرة الولايات المتحدة على مقدرات وقرارات مجلس الأمن، فالولايات المتحدة وجدت نفسها وقد أطلقت يدها لممارسة ما تشاء من عمليات دونها مراقبة أو إشراف من مجلس الأمن، بل أنها رفضت وضع قواتها تحت أيدي إشراف دولي، مع خضوع مجلس الأمن لهذه الهيمنة، وهو بذلك سيكون قد تخلى عن سلطاته في حفظ السلم والأمن الدوليين، في حين كان المطلوب منه، بوصفه الجهاز المسؤول، إستبعاد الإعتبارات السياسية، سواء عند قيامه بالمهام الموكلة إليه بها، أم بشأن ما يصدره من قرارات. ومن ثمّ يمكن القول بأننا نقف على أعتاب عالم تديره الولايات المتحدة^(١).

والحقيقة أنّ فرنسا وحدها حاولت أن تنتهج إبان الحرب الباردة (قبل إنهاء الاتحاد السوفيتي) سياسة مميزة عبر مواقف تلتزم مسافة معينة من

(١) حركات التحرر وعلاقتها بالقانون الدولي، لحسن النحوي، نشر محبين، قم، ط ١،

الولايات المتحدة، وخصوصاً بعد وصول الجنرال ديغول الى الحكم ١٩٥٨، إذ صاغ الجنرال مشروعاً متكاملأ يقوم على تحديث الإقتصاد وإستبدال الاستعمار التقليدي بنشر الوجود الثقافي الفرنسي وتعميمه، وإمتلاك قوّة نووية رادعة جعلت فرنسا قوّة عظمى ذات هبة دولية، ثم إتجه نحو إرساء قواعد بناء إقتصادي أوربي يمتد من الأطلس حتى الأورال ... لقد كان أحد أبعاد الاستراتيجية الديغولية الوصول الى إستقلال أوربي ناجز عن الولايات المتحدة. وترتب على هذا النهج سياسة متوسطة وشرق أوسطية غالباً ما كانت تثير غضب الولايات المتحدة وإسرائيل، ولم يستمر هذا الطموح طويلاً بعد ديغول لكون سقف السياسة الفرنسية قد إنخفض، وخصوصاً في الشرق الأوسط مع الرئيس السابق فاليري جيسكار ديستان. ثم تابعت فرنسا إنزلاقها مع اليسار الإشتراكي، وريث الإستعمار التقليدي والمنحاز دائماً الى الأمريكي الأطلسي والصهيونية، فتخلت مع الرئيس فرانسو ميتران عن سياسة شرق أوسطية مميزة أو حازمة لتلتحق بركب الولايات المتحدة كقوّة مساندة لها في مختلف أنحاء أفريقيا وآسيا^(١).

وكمثال على ما قلناه عندما قررت باريس في زمن فرانسو ميتران خوض

(١) الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكية، لمعين حداد، نشر المطبوعات للتوزيع والنشر،

بيروت، ط ٢، ١٩٩٧ م : ص ٣٢ وما بعدها.

الحرب تحت شعار (تحرير الكويت) الى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا ...
 بدا واضحاً أن وزير الدفاع الفرنسي يسعى لتأكيد استقلال الفرنسيين
 وتميزهم في الأداء السياسي والعسكري، حتى تتمكن فرنسا من قطف ثمار
 الحرب من موقع الندّ للولايات المتحدة الامريكية، الى جانب الإحتفاظ بصورة
 مختلفة عن الأمريكي الذي تكّن له شعوب العالم الثالث مشاعر متناقضة تراوح
 بين الإعجاب والنفور، ويغلب عليها العداء في نهاية المطاف. لقد أمل
 (شوفنمان) في أن تبقى فرنسا قريبة من الشعوب المعنية بحرب الخليج لدى
 إستحقاق البت في أمور المنطقة بعد حسم الموقف العسكري، وغداة إعلان
 (شوفنمان) لموقف فرنسا المميز، فوجئ الفرنسيون وسواهم بإستقالته أو
 إقالته، والأرجح أن ذلك قد حصل بضغط أمريكي. ولما اندلعت المعارك،
 شارك سلاح الجو الفرنسي الى جانب سلاح الجو الأمريكي والبريطاني في
 الإغارة على عمق الأراضي العراقية، ليكون بذلك جزءاً لا يتجزأ من
 الاستراتيجية الأمريكية ومنفذاً لأوامر واشنطن العسكرية^(١).

إذن أصبح مما لا شك في أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة في العالم
 التي وضعت تصوراً شاملاً لهيمنتها السياسية والاقتصادية. ووضعت قيادتها
 العسكرية خططاً تقسم برؤية استراتيجية تطول مختلف القارات والمحيطات

(١) المصدر السابق: ص ٢٤.

والأجواء، وهذا الطموح الذي لم يعرف التاريخ مثيلاً له، تشكل مظهره رادعاً حاسماً للذين يودون التصدي له. لكنه في الوقت نفسه ونظراً إلى سعيه للإحاطة بالكوكب الأرضي، وكأنه نوع من غلاف الأوزون الذي يظل هذا الكوكب - إذا جاز التشبيه - إنما يعزز احتمال وجود الثقوب والثغرات في أكثر من مكان. والواقع أننا لا نجد منطقة في العالة لم (ولا) تتدخل فيها الولايات المتحدة، إما بالإنقلابات أو بالتدخل العسكري المباشر وغير المباشر، وإما بالضغط المالية والإقتصادية بواسطة المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي؛ واللافت أن أوروبا واليابان كانتا دوماً في الموقف المؤيد، وإن على مضض أحياناً^(١).

ومن خلال العولمة الإمبريالية للإقتصاد وفي مواجهة الهويات الدينية والتأريخية لحضارات وشعوب العالم تنبع الضرورة في مواجهة هذا المد والوقوف بوجهه بكل ما أوتينا من وسع أمدّه الله إلينا وإفشال كل محاولة لأمريكا لضرب مراكز ومواقع المقاومة سواء على الصعيد الفكري والعقائدي أو العسكري. فكما أن أمريكا تسعى بقوة لتحطيم المراكز التي يتنبأ لها بأن تكون قوى مؤثرة في كل بقاع الكوكب تظهر في تشجيع الصراع بين الكوريتين، وتايوان ضد الصين، والهند ضد الباكستان، وذلك بإيجاد مبرر لتدخل القوات

(١) نفس المصدر: ص ٣٢.

الأمريكية^(١).

كذلك تسعى لضرب ومواجهة المراكز ذات التأثير الديني الذي ينبع منها الفكر والتمهيد لحضارة اسلامية يقاد منها العالم في المستقبل. ومن أهم هذه المراكز التي تنبثق منها خطوات التمهيد لإستقبال المنقذ العالمي هو العراق وما تمثله الكوفة من مركز استقطاب لتواجد وإستقرار الإمام المهدي فيها وهو يقود العالم الجديد منها.

فأمريكا تحاول القضاء على هذا البعد الديني والعقائدي المتربع على عرش نفوس المؤمنين بأحد طريقين:

الأول: من خلال تشويه هذا المبدأ فكرياً والتلاعب بأسسه، وذلك بضرب المؤسسة الدينية وإسقاطها بكل وسيلة في نظر الآخرين المتطلعين إليها، وذلك من خلال زجهم بأمور لا يحسنون التصرف والتعامل معها تارة، وتارة أخرى بزج عناصر فاسدة ومنحرفة بإسم الدين لتقوم بتشويه القيم الثابتة وتحويلها الى ركام من الأكاذيب والإدعاءات البعيدة عن التطبيق.

الثاني: هو التدخل العسكري المباشر والسيطرة ميدانياً على المناطق ذات

(١) ينظر أمريكا تاريخ من الغزو والإرهاب، ليوسف العاصي الطويل، نشر مؤسسة

التأثير المعنوي الذي يشع في كل حين على الآخرين بأشعة الأمل والنور
المحمدي الأصيل.

إذن ومن هذا المنطلق مضافاً الى أن الدول ذات الثقل العالمي كلها تدور في
فلك القطب الواحد، وهو القطب الأمريكي - وكما بيناه سابقاً - وأمريكا هذا
هو مسعاها تجاه المنطقة وتتحرك بكل ما أوتيت من قوة لإيجاد منافذ إضافية
وجديدة للهيمنة عليها وخصوصاً العراق.

فكيف اسعى بقدمي إليها، لأوجد بيني وبينها نقاط إلتقاء أو حوار أو
إظهار حسن النوايا لها والرغبة في إيجاد صيغة للتعاون معها كما يقول الكاتب،
فهذا الأمر سيشكل لها الفرصة الذهبية للتدخل والإنقضاض على المنطقة من
نفس نقاط الإلتقاء والحوار.

وإلا فأنت بماذا تفسر وحش كاسر لا يعرف للإنسانية معنى سوى
الخراب وقتل الشعوب وسلب ونهب خيراتها وتقول له تعال وحاورني ولنجد
بيننا نقاط إلتقاء، وأنت عبارة عن حمل وديع لا تملك من وسائل القوة
والمواجهة المادية شيء يذكر، فبالأكيد سيجد هذا الوحش بتلك الحوارات
فرصة لإلتهامك والقضاء عليك، وعندها سينطبق علينا المثل: (جنت على
نفسها براقش).

ثم كيف يقتنع الفرد بأن هناك حسن نوايا من الدول ذات الثقل العالمي لتحاورك بكل شفافية وبكل الموازين الإنسانية لإخراجك مما أنت فيه من ظلم ولتجعلك ترى الحياة بشكل جيد لتعيشها بحب وود و سلام ورفاهية، وهي نفسها التي زرعت الحاكم الظالم في بلدك ليستعبدك ويذلّك وليجعلك مقهوراً.

أهكذا هو التفكير السليم، أم هي هذه قراءتك للوضع العالمي الآن، أم هكذا يأمرنا الإسلام في طريقة التفكير والتطبيق، أم هكذا أرادنا إمامنا الحسين عليه السلام أن نتصرف؟!.

علماً إنّ هذا الذي أراده صاحب كتاب (الوصايا الضائعة) قد حدث بالفعل من قبل ما يسمون بمعارضة الخارج وكيف أنّهم وجدوا طريق الخلاص من صدام اللعين لا يتم ولا ينجز إلّا من خلال إيجاد نقاط إلتقاء وحوار مع الدول ذات الثقل العالمي، حتى أنّهم قد أتعبوا أنفسهم وأرهقوها وتوسلوا وبكوا وتباكوا من أجل إيجاد صيغة للتعاون معها، فماذا كانت النتيجة؟ في الحقيقة كانت بعض النتائج كما يلي:

١- اضعاف العراق الى الحد الذي أصبح فيه مطمع لكل دول الجوار، وفتحت حدوده أمام الإرهاب.

٢- سلب ثروات البلد.

٣- تسليط حكام فاسدين على الشعب، بحيث لم يتركوا شيئاً لم يعبثوا به، فأحاطوا العراق بشروورهم حتى أصبحوا كحبل المشنقة ملتفاً على عنق العراق.

٤- بناء سفارة أمريكية في قلب بغداد بحيث أصبحت تحوي أكبر بعثة دبلوماسية وعسكرية أمريكية في العالم.

٥- إلهاء الشعب والضحك عليه بإسم الديمقراطية التي يتم من خلالها صياغة وبرمجة جميع ما يرغبون بفعله داخل العراق.

٦- ضرب الجانب الإيماني، وذلك بإدخال عادات وطبائع غريبة وشاذة في المجتمع، وجعل الشعب يتطبع عليها، حتى تصبح بعد حين أموراً مقبولة ولا تثير أي إستغراب لدى الشارع العراقي.

٧- نزع الثقة من المؤسسة الدينية وجعلها دائماً في دائرة الإتهام وذلك بإعطاء الفرصة وتهيتها لأناس لا يمثلون الإسلام إلا بالإسم، ليقوموا بتشويه سمعة رجل الدين وذلك بقيامهم بتصرفات غير مسؤولة، يبرزون من خلالها طمعهم وتشبههم بالسلطة.

٨- تواجدهم بالمباشر في المنطقة التي سيظهر منها الإمام المهدي عليه

السلام والتي ستكون مقر حكمه في المستقبل، ليكونوا قريبين حتى يتمكنوا من مواجهة أي طارئ له علاقة بهذا العنوان.

٩- محاولة إكمال مشروع الصهيوني المتأمر (برنارد لويس) القائم على تفتيت العالم الإسلامي، والذي أقره الكونكرس الأمريكي بالإجماع وبجلسة سرية عام ١٩٨٣ وكان من ضمن فقراته تجزئة وتفكيك العراق على أسس عرقية ودينية ومذهبية على النحو الذي حدث في سوريا في عهد العثمانيين بحيث يقسم الى ثلاث دويلات:

١- دويلة شيعية في الجنوب حول البصرة.

٢- دويلة سنية في وسط العراق حول بغداد.

٣- دويلة كردية في الشمال والشمال الشرقي حول الموصل (کردستان) تقوم على أجزاء من الأراضي العراقية والإيرانية والسورية والتركية.

وقد وافق مجلس الشيوخ الأمريكي كشرط انسحاب القوات الأمريكية من العراق ٢٩/٩/٢٠٠٧ وتقسيم العراق الى ثلاث دويلات المذكورة أعلاه، وطالب مسعود برزاني بعمل استفتاء لتقرير مصير إقليم كردستان العراق وإعتبار عاصمة كركوك محافظة كردية، ونال مباركة عراقية وأمريكية في أكتوبر ٢٠١٠ والمعروف أن دستور بريمر وحلفائه من العراقيين قد أقر الفيدرالية

التي تشمل الدويلات الثلاث على أسس طائفية: شيعية في الجنوب، وسنية في الوسط، وكردية في الشمال^(١).

ولذلك لم يكن غريباً أو مثيراً للدهشة أن تقود الإدارة الأمريكية الحكم في العراق بعد الحرب، بل هذا من طبائع الأمور. فالولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا هما أصحاب الحق في الإدارة كما إنهما أصحاب قرار الحرب، لكن الذي أثار الدهشة حقاً هو صدور القرار ١٤٨٣ في ٢٢ مايو ٢٠٠٣م من مجلس الأمن والذي يمنح الولايات المتحدة وحلفاءها سلطات غير محدودة في إدارة وحكم العراق، حيث يعد القرار غير المسبوق تكريساً للإحتلال وتدعيماً لظهوره بشكل رسمي. فالقرار لم يشترط أي حدود زمنية لتلك السيطرة الأمريكية على العراق بل أطلق يدها بشكل مباشر في التحكم واستغلال الثروة النفطية العراقية، ورسم ملامح النظام السياسي بالعراق. وبعيداً عما أثاره قرار مجلس الأمن من تداعيات، علينا أن ننظر الى الوضع الراهن على أنه بداية مرحلة مرسومة سلفاً وبكل دقة، وهذا ليس تحليلاً عربياً بل إنه رؤية إسرائيلية صرح بها رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي أرييل شارون الذي اعتبر أن الحرب على العراق كانت بداية عصر جديد، وهذا صحيح على كل

(١) الماسونية والثورات الشعبية، لمنصور عبد الحكيم، نشر دار الكتاب العربي، دمشق،

المستويات خاصة الأمريكية والإسرائيلية، فقد أصبح التفكير في مرحلة ما بعد الحرب يفوق ما كان يخطط له قبل الحرب وأثناءها، وربما يتجلى لنا ذلك بالنظر الى ضرورة وجود نظام حكم في العراق موالي لإسرائيل بشكل مطلق^(١).

وبعد هذا الذي بيناه ونقلناه فأبيّ مراعاة هذه التي يريدّها الكاتب أن تقوم بها المرجعية حول التحولات الدولية ومن ثم تنتظر نتائجها، وهم يخططون منذ عام ١٩٨٣ لتقسيم العراق وتفتيته.

والأمر الآخر الغريب هو أن الكاتب يريد من المرجعية هي التي تسعى الى خلق هذه التحولات الدولية في المنطقة، فأبي منطق وفكر هذا، وقد ذكرنا قبل قليل بأن إسرائيل وأمريكا يفكرون بمرحلة ما بعد الحرب على العراق وما يجب التخطيط له بحيث يصلون الى إيجاد نظام حكم فيه يكون موالياً لإسرائيل!.

ثم إنّ لدينا في القرآن الكريم آيات تمنع من إتخاذ اليهود والنصارى أولياء والإعتماد عليهم في تسير وترتيب أمورنا، ومن هذه الآيات ما جاء في سورة المائدة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ

(١) الحرب على العراق رؤية توراتية يهودية: علي عبد الجليل علي، نشر دار أسامة،

أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾
المائدة، ٥١.

فلقد جاء في مجمع البيان: الاتحاد: هو الاعتماد على الشيء لإعداده لأمر، والأولياء جمع ولي وهو النصير.

وفي قوله تعالى: ﴿... لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ...﴾ أي لا تعتمدوا على الاستنصار بهم متوددين إليهم وخص اليهود والنصارى بالذكر لأن سائر الكفار بمنزلتها في وجوب معاداتهم.

وفي قوله تعالى: ﴿... بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ...﴾ ابتداء كلام أخبر سبحانه أن بعض الكفار ولي بعض في العون والنصرة ويدهم واحدة على المسلمين.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِّنْكُمْ﴾ أي استنصرهم واتخذهم أنصاراً (فإنه منهم) أي هو كافرٌ مثلهم^(١).

ويقول صاحب تفسير الميزان في تفسير هذه الآية: ﴿... لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ...﴾: لا ريب في المراد بهذه الآية ولاية المحبة والاتحاد والمودة، دون ولاية الحلف إذ لا معنى لأن يقال: لا تحالفوا

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج ٢، ص ٢٥٨.

اليهود والنصارى بعضهم حلفاء بعض، وإنما كان ما يكون الوحدة بين اليهود، ويرد بعضهم الى بعض هو ولاية المحبة القومية، وكذا بين النصارى من دون تحالف بينهم أو عهد إلا مجرد المحبة والمودة من جهة الدين^(١).

ثم يقول: فالمراد بقوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾ النهي عن موادتهم المواجه لتجاذب الأرواح والنفوس الذي يفضي الى التأثير والتأثر الأخلاقيين فإن ذلك يقلب حال مجتمعهم من السيرة الدينية المبنية على سعادة اتباع الحق الى سيرة الكفر المبنية على إتباع الهوى وعبادة الشيطان والخروج عن صراط الحياة الفطرية^(٢).

ثم يقول قدس سره: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ المراد بالولاية، ولاية المحبة المستلزمة لتقارب نفوسهم وتجاذب أرواحهم المستوجب لإجتماع آرائهم على إتباع الهوى، والاستكبار عن الحق وقبوله، واتحادهم على إطفاء نور الله سبحانه، وتناصرهم على النبي صلى الله عليه وآله والمسلمين كأنهم نفس واحدة، وليسوا على وحدة من الملية، لكن يبعث القوم على الاتفاق، ويجعلهم يداً واحدة على المسلمين، أن الإسلام يدعوهم الى الحق، ويخالف أعزّ

(١) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج ٥، ص ٣٧١.

(٢) المصدر نفسه: ج ٥، ص ٣٧٢.

المقاصد عندهم وهو إتباع الهوى والإسترسال في مشتريات النفس وملاذ الدنيا^(١).

والمهم الآن سواء كان عدم إتخاذ اليهود والنصارى أولياء بمعنى عدم الإعتداد عليهم والإستنصار بهم كما ذهب إليه الطبرسي، أو بمعنى المحبة والإتحاد والمودة كما ذهب إليه السيد الطباطبائي، فكلا التفسيرين يمنعان من إظهار حسن النوايا في التعامل معهم، بخصوص أمر الخلاص من حكم صدام اللعين.

والشيء المستغرب قول صاحب (الوصايا الضائعة) أن التعامل معهم سوف يمنح المرجعية ثقلاً أكبر ودعماً لن يكون بأي حال من الأحوال في الحسبان، فما أدري هل نزل عليه الوحي بحيث حصل على هذه المعلومة لوحده، أم أن قرائته للظرف المعاش ضرب عليه نسيجاً من الخيال والأوهام، أراد أن يكتبها حتى يصدقها ليبقى في غفلة واقعية عما يحاط به.

إذن ما دام الأمر بهذه الصورة سيكون التعامل والتحالف وطلب النصرة من أي جهة من جهات اليهود والنصارى وغيرهم، لن يجدي نفعاً، لأنه بالتالي، لا يمكن أن نحصل على ما نخدمنا كمسلمين، كونهم لن يقدموا على أية خطوة

(١) نفس المصدر: ج ٥، ص ٣٧٣.

من دون أن تكون لها فائدة على المستوى الحاضر أو المستقبل يتنعم بها كل من اليهود والنصارى، لأنهم وكما أخبر تعالى: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ فما دام الحال هكذا كيف سيرضى مرجع وولي إمتلاً إخلاصاً وإيماناً أن يقبل بالرضوخ والإرتواء بأحضان الغير، ثم فتح باب لأعداء الدين للولوج منه الى تخريب المجتمع والأمة بشتى أنواع التخريب والترهيب والترغيب، وكمثال واضح لو رأينا وتتبعنا الذين حكموا العراق الآن وكيف أنهم وضعوا أيديهم بأيدي الإحتلال - أمريكا ومن لف لفها - وكما يدعون بأنهم فعلوا ذلك من أجل مساعدة الشعب في إسقاط صدام، فماذا حلّ بالعراق؟ لقد أحلّوا قومهم دار البوار، بتمكين أمريكا بأن تفعل ما يحلو لها من اشعال نيران الطائفية وتقسيم البلاد وإضعاف القدرة العسكرية فيه، مضافاً لزرعها الفتن بإختلاف أنواعها، وإدخال داعش وتمكين شبكة كاملة من الفساد، لتتحكم بقدرات ومقدرات الشعب، أهذا الذي أراده صاحب الكتاب من التعاون مع الغرب أو الدول الكبرى ذات العيار الثقيل؟!.

الأمر الثالث: هل يصلح تحرك السيد الخميني ^{قدس سره} الى فرنسا لأن يكون مثلاً يحتذى به لأصحاب المرجعية في العراق؟

أمّا الإجابة عن هذا الأمر الذي تعرض له صاحب الكتاب واختاره كمثال يدعم ما ذهب إليه، وهو لجوء السيد الخميني ^{قدس سره} الى فرنسا واستخدامها كقاعدة لإدارة الصراع مع الشاه، وكذلك نزوله رحمه الله برفقة الطيار الفرنسي، فهذا بعيد عن المطلب جداً، وللأسباب التالية:

السبب الأول:

إنّ ذهاب السيد الخميني ^{قدس سره} الى فرنسا لم يكن ضمن تخطيط رجل حالم وباحث عن إقامة علاقات وتحالفات قوية وصميمة مع الغرب متى ما سنحت الفرصة لذلك، بل على العكس إنّ الذي أجبر السيد الخميني ^{قدس سره} للذهاب الى فرنسا هو الإضطرار الذي لا بد منه، كما قال تعالى: (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ)، ولم تكن رغبته ^{قدس سره} بمغادرة إيران ومواجهة الشاه من الخارج هي الأقرب الى نفسه، بل إنه ^{قدس سره} أجبر على ذلك، ولولا الإجبار لفضّل البقاء على الرحيل.

فعندما أرسل السيد محسن الحكيم برقية الى زملائه المجتهدين في إيران مقترحاً عليهم الحضور الى كربلاء والنجف، إذا كانوا يشعرون في إيران أن "قم" أصبحت مكاناً خطراً بالنسبة لهم. وبطبيعة الحال علمت السلطات الإيرانية بمحتوى البرقية، فبعثوا برسالة الى آية الله شريعة مداري يعربون عن استعدادهم لتقديم التسهيلات الممكنة لأي شخص يودّ الرحيل الى العراق.

وكان ردّ الخميني قدس سره برقية أخرى موجهة الى الشاه: لن أتخلّى عن مسؤولياتي بعون الله، وإذا كان لنا أن نموت، فسنكون من الشهداء، وإذا كتبت لنا الحياة، فسنكون من الظافرين^(١).

وفي يوم ٥ يونيو الذي هو يوم مجلس الأربعين للذين قتلوا أثناء الهجوم على المدرسة الفيضية. وحاولت قوات البوليس والشرطة أن تمنع عقد هذا الاجتماع، وانتهر الخميني قدس سره هذه الفرصة ليلقي بأعنف خطبة له حتى هذه اللحظة، ومرة أخرى توجه بالحديث الى الشاه مباشرة: (استمع الى نصحي! استمع الى أولئك الذين تهمهم مصالح الشعب بشكل حقيقي! واستمع، أيها البائس العليل! لقد عشت حتى الآن خمساً وأربعين عاماً في هذه الدنيا، فلتوقف هنيهة ولتأمل ماذا قدّمت لبلدك. وليكن مصير أهلك درساً

(١) مدافع آية الله: لمحمد حسين هيكلي، نشر دار الشروق، القاهرة، ط ٦، ١٤٢٢ هـ -

تتلقنه. تتهمنا بالرجعية، إنما أنت الرجعي الأسود^(١).

بهذه الكلمات والمواقف واجه السيد الخميني الشاه وبهذه الشدة التي انقطع نظيرها، ولم يفكر بعد بإقامة علاقات والبحث عن نقاط إلتقاء مع أية دولة خارجية لها ثقلها العالمي والسياسي، فماذا تقول بهذا التحرك، اظنك لو قتل السيد الخميني قدس سره في حينها لقمّت بلومه، كما أنت الآن تلوم السيد الشهيد الصدر قدس سره بعد استشهاده على تحركاته ضد السلطة!.

وبعد هذه الأحداث تم إعتقال السيد الخميني وأودع السجن، ولكن بعد أن تحرك آيات الله في قم، وفي مقدمتهم "شريعة مداري" وأجازوا للسيد الخميني بالإجتهد، أصبح إستمرار إعتقاله قضية حساسة، وبعدها تم نقله بسيارة للحدود التركية حيث ترك وحده في منطقة مهجورة، رغماً عليه وبعدها نجح في عبور الحدود من تركيا الى النجف.

وفي عام ١٩٧٧ تمت تسوية النزاع بين طهران وبغداد، ولما كانت نشاطات الخميني تسبب كثيراً من القلق للشاه والسافاك، فقد فاتحت طهران بغداد في الأمر، وأشار الشاه أنه طبقاً للإتفاقية المبرمة بينهما في مارس ١٩٧٥ تعهد كل من العراق وإيران بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد الآخر، ومن

(١) المصدر السابق، ص ١٢١.

الواضح أن نشاطات الخميني تتعارض مع هذا التعهد. ولذلك ذهب مدير المخابرات العراقية الى الخميني وأخبره بأن الشاه قد طلب تنفيذ اتفاقية ١٩٧٥، لذا فعليه أن يختار: إمّا أن يتوقف عن دعوته للثورة أو أن يرحل عن البلاد، ففضل الخميني أن يرحل^(١).

وفي نهاية سبتمبر قرر الخميني أن يذهب الى الكويت ولكن الحكومة الكويتية تنبّهت بأن شيئاً ما سيحدث بسبب تزايد النشاط داخل جماعات الشيعة هناك، فأصدر وزير الداخلية أوامره بإغلاق الحدود وأرسال رسالة الى الخميني يخبره فيها بأنهم يعرفون بما ينوي فعله. وعاد الخميني الى النجف، وسمح له أن يستقل طائرة من بغداد، ذهبت به الى دمشق، في بادئ الأمر كان السوريون على أتم استعداد للسماح له بالبقاء، لكنه أحس أنه لن تكون له الحرية في مواصلة نشاطاته.

ولكن بني صدر الذي تخرج من السوربون والذي كرّس وقته للسياسة إتصل بالخميني وأكد له أن لجنة طلبة في باريس قد أحسن تنظيمها وستقوم بإتخاذ كل الترتيبات اللازمة لإستقباله. فقبل الخميني عرضهم، ووصل الى فرنسا في السادس من أكتوبر، ولم تمنح السلطات الفرنسية الخميني سوى

(١) المصدر نفسه: ص ١٨٦ بتصرف.

تصريح إقامة لمدة ستة شهور. بالرغم من أنه لم يبق في فرنسا إلا ما يقارب الثلاثة أشهر، وقد أدلى في هذه الفترة بما يتراوح بين أربعمائة وخمسمائة حديث صحفي، قدره ثلاثة أو أربعة أحاديث في اليوم. وكان يقضي أغلب وقته أمام عدسات التلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى^(١).

من هنا نستنتج بأن السيد الخميني قدس سره لم يسع ولم يكن له تخطيط مسبق للذهاب الى فرنسا أو الإقامة فيها، ولكن الظروف القاهرة اضطرتة إضطراراً للذهاب الى (نوفل لوشاتو) فاستغل هذا الظرف والإحاطة الإعلامية المكثفة حوله ليصل صوته الى العالم بأسره وليطرح ما يريد من هناك.

ولولا قيامه بتلك الخطوة لثم القضاء نهائياً على الهدف الذي أراد أن يحققه لاحقاً في إيران، وهو تخليصها من شيطانها القابع والجاثم على صدرها.

فسلطة البعث هي التي أجبرته على مغادرة العراق فحاول أن يلجأ الى دولة عربية وهي الكويت ولكنها رفضت إستقباله، وحينها الدولة الوحيدة التي أعطته تصريحاً بالإقامة لمدة ستة أشهر هي فرنسا، وهي أرادت أن تحقق بعض المكاسب السياسية من وراء ذلك، ولكن السيد الخميني قدس سره أخرجها وحصل هو على مكاسبه السياسية.

(١) المصدر نفسه: ص ٢٠٧ بتصرف.

أمّا السيد الشهيد قدس سره فلم يكن قد أُجبر من قبل صدام ولا من غيره على مغادرة العراق، مما يضطّره للبحث عن ملجأ آخر في أية دولة كانت.

السبب الثاني:

عندما اضطّر السيد الخميني قدس سره للخروج من إيران، أصبح لزاماً عليه أن يقود مريديه وأتباعه من الخارج وليحرك فيهم شعور الخلاص من نظام الشاه، وحينها حرّك البعد العاطفي للجيش وجعله يتفاعل مع الشعب بعد أن رأى أن الواقع الراهن يفرض عليه مساندة الشعب وعدم مواجهته ولذلك انتصرت الثورة في إيران.

وأمّا علاقة السيد الشهيد قدس سره بقمع السلطة وضغوطاتها فلم يكن وليد تصديه للمرجعية، وإنّما كانت جذوره تمتد إلى السبعينات من القرن الماضي، وقد كانت ضغوطاً كبيرة جداً، من حيث اعتقاله في عام ١٩٧٤ وإلى يوم إستشهاده^(١).

وقد شارك في الإنتفاضة الشعبانية، ووقف في الصحن الشريف خاطباً،

(١) ينظر العشق الأبدي في سيرة والدي، السيد مقتدى الصدر، نشر مكتبة البصائر،

وقد أصغى الكثير في حينها الى خطبته قدس سره^(١).

وفي هذا الصدد يقول السيد مقتدى الصدر في كتاب العشق الأبدي:

(وكمثال لأكبر الضغوط التي حدثت في مرجعيته ولم تؤثر عليه على الإطلاق، أو أنها أثرت من باب المصالح العامة لا الخاصة، منها:

أولاً: طلب السلطة من السيد الوالد قدس سره أن يذكر أو يدعو للطاغية، فرفض بشدة ولم ولن يذكره على الإطلاق، وكان هذا بعد أن أقام أول صلاة جمعة في مسجد الكوفة.

ثانياً: طلبهم لإستنكار القصف الأمريكي للعراق، حتى أنهم جمعوا الكثير من الاستنكارات بأقلام العلماء والمراجع (حفظهم الله)، إلا أنه قدس سره لم يكتب بأنامله أي كلمة تساند الحكومة العراقية الظالمة آنذاك، وخصوصاً أن أي بيان يكتب أو أي تصريح يقال يجب أن يكون تحت نطاق مدح الحكومة وكبيرها عليه اللعنة .. بل هو قدس سره كان قد استنكر بأفضل الطرق وأجملها ومن على منبر الكوفة المعظم حين صدح بصوته المدوي قائلاً: (كلا كلا إسرائيل وكلا كلا أمريكا وكلا كلا للباطل وكلا كلا يا شيطان) وغيرها من الهتافات التي كانت رفضاً لأمريكا الظالمة ورفضاً للحكومة الظالمة، والتي كان

(١) ينظر المصدر السابق: ص ٥٠.

يقصدها بكلا كلا للباطل، ويمكن أن تكون تحت نطاق الشيطان، فشياطين
الإنس والجن بعضهم يوحى لبعض زخرف القول غرورا.

ثالثاً: منع السير الى الإمام الحسين عليه السلام، وفي حينها هدده (طاهر
جليل حبوش) مدير الأمن العامة في حينها، بقطع الرقبة إذا لم يمنع المشي،
فكان جوابه: (بلغنا من الجهات الحكومية بمنع المسير الى الإمام الحسين ...
الخ وحينما قمنا بالتبليغ عن ذلك لم يرضى بذلك، وقال اتركوا الناس على
غفلتها وعدم علمها بأمر التقية هذا ... ولو دققنا النظر بالنص: لفهمنا أنه هو
قدس سره لم يأمر بالمنع بالجهات المختصة، ولذا من سار فهو أطاع ومن لم يسر
فقد عمل بالتقية ... ولذا فهو لم يرضى بتبليغنا لترك السير الى الإمام، لأن هو
ما زال أمر به ولم يلغه .. لكننا في حينها لم نفهم ذلك^(١).

مضافاً الى ذلك فإنه قدس سره كان يعطي الأذونات السرية لبعض
الناس من داخل الحوزة وخارجها، إلا أنه قدس سره الشريف ما كان يطلع
عليها أحداً، فيعتبر السرية من أول أسس النجاح والانتصار. ومن ذلك أنه
أعطى الأذونات حتى للبعض من الذين انشقوا عن (فيلق بدر) كالشهيد الذي
أعدمه أزالام صدام (أبو ميثم الصادقي) بعد دخوله الى العراق فكان قد التقى

(١) نفس المصدر: ص ٤٩-٥٠.

السيد الوالد قدس سره قبل ذلك، فما كان ممن ينتمي إليهم سابقاً إلا التبري منه مع شديد الأسف، وكان أبو ميثم الصادقي قد أعدم مع أحد رفاقه الملقب بأبي أيوب، وكلاهما كان قائداً لفرقة في (فيلق بدر)، وكذلك قد أعطى الأذونات لبعض مجاهدي الأهوار والبعض الآخر في البصرة وغيرها^(١).

علماً أنّ سلطة البعث عملت جاهدة في سبيل تسقيط مرجعية السيد الشهيد، وفي هذا الصدد يقول السيد مقتدى الصدر: بعد أن بدأ السيد الوالد قدس سره بالتصدي إلى المرجعية شيئاً فشيئاً، فوصل ذلك مسامع القصر الجمهوري البغيض ومن فيه من الهدام وأزلامه فبدأوا يخططون إلى إفشاله، وما كان لهم أن يتبعوا ما أتبعوه مع ابن عمه السيد الشهيد الأول قدس سره من إعدام ومراقبة مشددة وما إلى ذلك، لأن نتيجة ذلك كان تخليداً للصدر الأول قدس سره، فوصل بهم الأمر إلى التفكير وإنتهاج فكرة خيثة أخرى، وهي الإدعاء بتجويره لصالحهم فكانوا يرسلون الوفود الرسمية من الخارج لزيارته، فذات يوم طرق باب المنزل (الحنانة) وإذا بسيارة كبيرة تحمل ما يقارب الأربعين راكباً وتارة أخرى أكثر من ذلك، قائلين: هل هذا بيت المرجع السيد الصدر؟.. وتوالت الوفود، وشاع أنّه زعيم السلطة ومرجعها، وهذا كان بعد وفاة المحقق الخوئي مباشرة، وعلى الرغم من أنّ هذه كانت ضربة قوية

(١) نفس المصدر: ص ٩١.

لمرجعيتيه قدس سره إلا أنه حاول قدر الإمكان استغلالها، وفعلاً نجح بتحويلها لصالحه في داخل العراق، والدليل ما آلت إليه مرجعيتيه من إتساع وطاعة ومحبين^(١).

ولذلك فإن السيد الشهيد قدس سره كان له دوراً بارزاً في تغيير نظام صدام والقضاء عليه، ولكن صاحب كتاب (الوصايا الضائعة) لم يلتفت لذلك، وكان غافلاً عنه بالمرّة، وليته استرجع واستخدم مهارة الاستدكار لما فعله السيد الشهيد قدس سره في القواعد الشعبية في العراق وعلى مستوى المؤمنين خصوصاً.

فقد راهن قدس سره على انتصار إرادة الشعب على إرادة الطاغوت، فسعى إلى تربيتهم التربية الإيمانية العالية من خلال إقامته لـ (٤٥) صلاة جمعة وبواسطة خطبه الواعية والهادفة إلى رسم منهج يتم به توعية الشعب بطريقة قد غفلت عنها عين الرقابة الظالمة تماماً، لينبثق منه أمل المستضعفين من جديد وهم يتصفحون وجه المصلح المعد لهم في تلك الغفلة من الزمن، ليشاطروهم ألم الحزن العميق، فيحول ذلك الحزن والإيمان المدفون في أعماق النفوس إلى ثورة في الشجاعة والوعي ورفض الذل والاستعباد القاهر، ليهتف صوته من

(١) نفس المصدر: ص ١٠٩.

مسجد الكوفة المعظم وباقي صلوات الجمع في العراق:

لييك لبيك يا علي

لييك لبيك يا مهدي

لييك لبيك يا حوزة^(١).

كلا كلا للباطل كلا كلا استعمار

كلا كلا امريكا كلا كلا استكبار

كلا كلا إسرائيل كلا كلا يا شيطان^(٢).

هذه هذه حوزتنا هي هي عزتنا

هي هي قائدنا هي هي أملنا^(٣).

(١) الجمعة السادسة والثلاثون في مسجد الكوفة المعظم بتاريخ ١٨ كانون الأول

١٩٩٨ م.

(٢) الجمعة السابعة والثلاثون في مسجد الكوفة المعظم بتاريخ ٢٥ كانون الأول ١٩٩٨ م.

(٣) الجمعة الثامنة والثلاثون في مسجد الكوفة المعظم بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٩٩ م.

وكذلك هتف المصلون عندما طالبوا بإعادة صلوات الجمعة التي منعت وخاصة في الناصرية الفيحاء حيث طلب السيد الشهيد قدس سره منهم أن يقولوا ثلاث مرات:

نريد نريد نريد ... فوراً فوراً فوراً ... يا الله يا الله يا الله^(١).

صدر هذا الكلام من قبل السيد الصدر واتباعه بوجه صدام وعلى مسمع ومرأى الملا من جلاوزة السلطة وغيرهم، فوقفوا في حالة من الذهول والإستغراب لما يحدث في العراق من إنقلاب في الموازين التي عهد الناس التعامل معها منذ عهود سحيقة من الزمن وقد إنقلبت الآن واتخذت منحى آخر ينعطف بـ (١٨٠°) عما كان عليه الوضع في السابق.

فبعد أن كان الفرد الشيعي يخشى أن يصلي في الجامع أو أن يحمل كتاباً أو يسمع محاضرة دينية أو مشى الى صديق متدين أو أطلق لحيته أو ما شابه ذلك، خوفاً من أن يزج به في ظلم السجون أو أن يعلق بأحبال المشانق، وقد ذهب الكثير من العراقيين بأقل من هذه التهم بكثير.

والذي أحدث كل ذلك، وكان لها الدور الأكبر هي إحدى الشعائر

(١) ينظر كتاب لماذا السيد مقتدى الصدر قائداً، للمؤلف، نشر دار الكاتب العربي،

العبادية المغيبة والتي لم يوفق أغلب مراجع حوزة النجف الأشرف من الالتفات إليها واستخدامها لتكون البارود الذي يقذف هتافات وكلام الحق من فوهات المساجد لتحطم المستكبرين وتجعلهم كعصف مأكول.

هذه الشعيرة هي شعيرة صلاة الجمعة المباركة، التي استطاع السيد الشهيد قدس سره أن يقيمها ليترجم من خلالها مطالب الإسلام ومن ثم إنزالها الى أرض التطبيق الذي يمشي بثبات الواثق الكفوء في إختيار الوقت والمكان ليصدق بالحق من خلالها. ولتكون هي السلاح الجديد الذي لم يعهد صدام وزبانيته بمثله لكي تكون لهم خبرة التهيؤ والإستعداد له.

هذا السلاح الذي غفلت عنه المعارضة العراقية في الخارج أو حتى الداخل، فلم توفق لإستخدامه وبقيت لا تعرف إلا المواجهة التقليدية التي عرف صدام اللعين طرق مواجهتها، لأنه قد وصل الى درجة اليقين من عدم فاعليتها وخطورتها عليه.

ولذلك كان هجوم المعارضة العراقية في الخارج شديداً على السيد الشهيد، لأنها لم تتحمل الصدمة والصحوة التي أوجدها بين العراقيين في تلك المواجهة العلنية التي لم يتمكنوا حتى من أن يحموا بها فكيف بها وقد أصبحت في حيز التنفيذ.

مضافاً الى أقواله ذات البعد الحركي والاجتماعي والعرفاني وإعطائه سمة وبعداً جديداً في إيصال الخطاب الشرعي الى أكثر عدد ممكن من شرائح المجتمع العراقي. وقد إستطاع أن يحقق النتائج التالية:

١- خلق جيل يعشق الشهادة وفي مساحة كبيرة بين أبناء الشعب العراقي قد فاق بكثير ما مر به العراق في السنين السابقة.

٢- إيجاد مستوى معتد به من الطاعة لدى الشباب المؤمن وغيرهم.

٣- إيجاد مصادر قرار وأوامر تحرّك الشعب، هي بعيدة عن المصادر السياسية لسلطة البعث، أو قل إيجاد دولة داخل دولة.

٤- خلق مفاهيم جديدة بخصوص أقوال وتحركات المعصومين عليهم السلام سواء على مستوى حروبهم أو سجنهم أو أثناء حياتهم العامة، جعلت من المؤمنين متلهفين لكي يعيشوا مرحلة الإخلاص لأئمتهم من خلال إخلاصهم لمرجعهم الذي رأوا فيه سياء الصالحين ونور الأنبياء والأولياء، ليثبتوا ذلك على الصعيد العملي وليس في البعد النظري فقط.

٥- أجبر السلطة ولوقت لا بأس به، بأن تقف صامته منذهلة مما يقوم به من تصرفات، وهذا الذهول والحيرة تولد نتيجة لعدم معاشة تجربة مكثفة

وبهذا الحجم من الضغط الإيماني الممتلئ حيوية وشجاعة وذكاء، بالرغم من وجود قادة إسلاميين على مستوى المراجع أو دونهم، قد واجهوا سلطة البعث وغيرها، ولكن تم القضاء عليهم بسرعة. ولكن تحركات السيد الشهيد المباغتة والتي لبست لباساً لم يكن ليخطر ببال صدام أو أسياده، جعلهم يقفون متحيرين في قبالة، ولذلك لم يقدموا على قتله مباشرة، لأنهم لا زالوا في حيرة من أمره، الى أن تم ما أراده للتغيير، قرروا حينها قتله، لأنه أصبح إعصاراً فلا بد التخلص منه.

٦- جعل المؤمنين على قناعة كاملة بأن امريكا وإسرائيل هما الشيطان، فلا بد من عدائها وعدم الأمان من جهتها، وذلك لأنه استغل عداة صدام الظاهري والمبطن معهما، أو قل ولو إعلامياً، فراح يستغل كل مناسبة بالتنديد بهما وكشف بعض أسرارهما في المنطقة.

وقد سئل السيد مقتدى الصدر سؤالاً جاء فيه: سمعنا أن الولي الطاهر كانت له فتاوى مناهضة للحكومة الظالمة في زمانه فما هي تلك الفتاوى التي حارب بها السيد الشهيد الصدر حكومة صدام الكافرة واقصم ظهرها؟

فأجاب: بسمه تعالى : نعم، منها:

أولاً: إعلانه ولايته العامة.

ثانياً: تحريم وضع الأموال بالأضرحة.

ثالثاً: أمره بإقامة صلاة الجمعة.

رابعاً: تشكيل وفتح المحاكم الشرعية حتى قالت الدولة الظالمة: (هاي دولة داخل دولة).

خامساً: فضحهم بمنع السير الى كربلاء في الشعبانية.

سادساً: بقوله كلا كلا للباطل.

سابعاً: بيانه المشهور، وقوله فيه: اللهم اشغل الظالمين بالظالمين وأخرجنا من بينهم سالمين، حينما سأل عن القصف الأمريكي للعراق.

ثامناً: دعوته لموظفي الدولة للتوبة.

تاسعاً: إرسال السيد جعفر الصدر (رعاه الله) الى إيران وكيلا ومديراً لمكتبه.

عاشراً: المطالبات التي كان يلقيها في صلاة الجمعة ولا سيما مطالبته بالمعتقلين فإنها سابقة لم يعهدها النظام، ومنها قوله: (نريد نريد نريد ... يا الله يا الله يا الله ... الخ).

حادي عشر: تبنيه لبعض اطراف المعارضة في داخل العراق وخارجه^(١).

هذه الأمور مجتمعة هي التي اسقطت الطاغية، وليس من قدموا على الدبابات الأمريكية والبريطانية يا صاحب الوصايا الضائعة، لأن أمريكا وإسرائيل قد تيقنت بتلك الخطوات التي ظهر بها السيد الصدر قدس سره هي التي تسببت بإسقاط صدام، وتبين لهم بأنه عاجز عن مواجهة السيد الشهيد، ولذلك قرروا أمرين مهمين في آن واحد:

الأول: قتل السيد الشهيد قدس سره فوراً للخلاص منه ومن ثورته الإيمانية.

الثاني: الخلاص من صدام اللعين وإيجاد البديل المناسب له في المنطقة، حتى ولو استدعى الأمر تغيير منظومة فكرية كاملة. لأنه أصبح غير قادر على مواجهة القادة الإلهيين أمثال السيد الشهيد محمد الصدر، وخوفاً من ظهور شخص آخر له من المواصفات القيادية والإلهية ما يشابه محمد الصدر قدس سره فحينها سيسقط صدام وستتم السيطرة على العراق بالكامل.

ولذلك سعوا جاهدين لإيجاد صفحة أسموها صفحة أسلحة الدمار الشامل، وجعلها كذريعة للخلاص من صدام الذي ما انكشف ضعفه لهم، إلا

(١) العشق الأبدي في سيرة والدي، مصدر سابق: ص ٨٦-٨٧.

بظهور وتحرك السيد الشهيد الصدر، والآن عسى الكاتب أن يغير نظره وتنظيراته وآرائه التي تمنى أن يتبعها السيد الشهيد قدس سره. وذلك لأنها آراء بعيدة عن الواقع، أو أنها على أقل التقادير تدعو إلى الارتباط بالميكافيلية التي تريد أن تحرر السياسة من القيود الأخلاقية التي وضعتها التغيرات والتقدم الاجتماعي.

سياسة السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره في قبول الطلبة للدراسة في حوزة النجف

لقد تكلم صاحب كتاب "الوصايا الضائعة" حول قبول السيد الصدر للطلبة وبأعداد كبيرة من أجل الدراسة في حوزة النجف، وأبدى إمتعاضه من هذه الحالة، معطياً الأسباب والعلل التي بسببها توجّهوا الى الحوزة، وكذلك أعطى بعض إنتقاداته لمثل هذه الحالة. ويمكن بيان الأسباب والإنتقادات التي عرضها بما يلي:

- ١- بسبب القمع الفكري.
- ٢- سريان البطالة في الغالبية الشيعية.
- ٣- أصبحت الحوزة مصدر للدخل والمعيشة.
- ٤- غالبية الذين قدموا للدراسة هم من المناطق المظلومة.
- ٥- الوافدون للدراسة هم أرباب مهن مختلفة ليس لأغلبها صلة بتحصيل العلوم أو بنمط الدراسة الحوزوية كالبقالين وعامة الكسبة، والبائعين المتجولين، وسائقي النقل، وعمال البناء، وأصحاب العربات التي

تجرها الحيوانات.

والجواب على ما ادّعاه يكون بالشكل الآتي:

أمّا بالنسبة للقمع الفكري ففي هذا القول تهافت واضح وتحليل خاطئ، فإن القمع الفكري من قبل السلطة لا يولد توجهاً الى الدراسة الحوزوية في النجف، والتعمم فيها من أجل طلب العلم واقعاً أو لمقاصد دنيوية أخرى، لأن سيف السلطة ومضايقاتها سوف تلاحق مثل هكذا أفراد يتوجهون الى الحوزة العلمية، وهذا ما عليه سياسة السلطة القائمة آنذاك. وأعتقد أن الكاتب ليس غريباً عن ذلك أو بعيداً بحيث لم يسمع أو يرى بطش الحكومة ومواقفها الاستبدادية والتسلطية على الشعب، فضلاً مع طلبة الدين والمعممين، وكيفية التعامل معهم بمختلف أنواع الإضطهاد كالسجن والإغتيال والمضايقات لهم، وبغض النظر عن النوعية، فهم لا يفرقون بين طالب حوزوي مميز وآخر غير مميز، المهم في سياستهم تلك هو بث الرعب وإبعاد الناس عن مثل هكذا توجهات.

وعلى هذا المقياس الذي يتكلم به كان من المفروض أن يتعد الشباب أو غيرهم من التوجه الى الحوزة والانشغال في كسب معيشتهم وتربية أولادهم، لا أن يزجوا أنفسهم في معترك توعية المجتمع وتحمل ضغوط الأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر التي تؤدي لا محال الى جلب نظر أمن السلطة لهم وبالتالي يؤدي الى المواجهة معهم وبأي شكل من الأشكال.

وأما قوله: (... أصبحت الى حد ما مصدر للدخل والمعيشة بواسطة جباية الحقوق...) فهذا عجيب هو الآخر، فأي مصدر للمعيشة هذا الذي يتكلم عنه، وهم غالباً وخصوصاً طلبة السيد الشهيد قدس سره كان بعضهم يبيت عندهم رغيف الخبز فلا يستطيعوا أن يأكلوه حتى ينقع في الماء لكونه قد صار يابساً، وأنا شاهدت هذه الحالات بأم عيني في تلك الفترة ولم أسمعها من أحد، مضافاً الى أن كثيراً من طلاب الحوزة سوف يكون اعتمادهم على أهاليهم وكثيراً ما كانوا يعانون من أجل تلبية مصاريفه واحتياجاته. هكذا كان الحال أيام السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، فلقد كان يعيش حالة من التقدير هو وطلابه، لعدم وجود ما يكفي من الحقوق الشرعية، بحيث يسد بها احتياجات الحوزة وطلبتها، وذلك نتيجة مقاطعة أغلب أفراد المؤسسة الدينية في النجف الأشرف لمرجعية السيد الشهيد قدس سره، وإذا كان الكاتب يعيش تلك المرحلة كما يقول فإنه يعيها ويفهمها جيداً، ولذلك لم تكن حوزة النجف أيام السيد محمد الصدر قدس سره محطاً للهروب من ضائقة مالية أو نتيجة حصار إقتصادي وما شابهها من أمور، وذلك لأن الحوزة التي ترأسها السيد الشهيد

قدس سره كانت تعيش هي نفسها آثار الحصار الحوزوي، مما أدى بالتالي الى معاناة طلبته إقتصادياً وبشكل ملفت للنظر.

وعلى الباحث والمفكر أن يقف هنا ملياً ويتساءل عن أمر قد حدث له بالغ الأهمية لم يكن له من قبل أي شبيه في مثل هكذا كم من الطلبة يتوجه الى الدراسة في النجف الأشرف، خصوصاً مع وجود هكذا سلطة وجهاز حاكم جائر قد انتهك كل القيم الإنسانية. ولو فكرنا جيداً وبحثنا عن الأسباب التي دعت الى حدوث هذه الظاهرة الملفتة للنظر سوف نخرج بهذه النتيجة:

الأسباب المانعة من توجه العراقيين للدراسته في النجف

إنّ عدم توجه شباب الشيعة في العراق قبل مرجعية السيد الشهيد قدس سره وبأعداد كبيرة للدراسة في النجف الأشرف، لابد أن يكون هناك سبباً وحاجباً يحول دون تحقق هذا الأمر خصوصاً وأنّ الشعب العراقي وفي العهود الأخيرة قد عانى من الظروف السيئة والقاسية بسبب ظلم واستهتار الحكام الذين توالوا عليه، فهو لم يزل منذ ذلك الحين يعيش آثار الفقر والحرمان والتمايز الطبقي، حتى بعد سقوط الطاغية صدام، على الرغم مما يمتاز به هذا البلد من خيرات يحسده العالم بأجمعه عليها، ولم تكن ظروف القمع الفكر

والاقتصادي والسياسي وليدة المرحلة، وإنما هو هذا حال العراق منذ عقود طويلة من الزمن. وعلى الباحث التاريخي المنصف أن يقرّ بهذه الحقيقة لأنها أصلاً من البديهيات التي لا تحتاج الى نظر وكسب.

إذن فلماذا لم يذهب الشباب وغيرهم من الشيعة الى النجف الأشرف للدراسة فيها في تلك العهود والمراحل من الزمن؟

ويمكن لنا الآن أن نعرض ثلاثة أسباب عساها أن تصلح للإجابة على مثل هكذا تساؤل:

السبب الأول:

هو أن حوزة النجف نفسها كانت والى ما قبل مرحلة السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره تمثل معرقلاً لتوجه العراقيين واحتضانهم كطلبة حوزة وفتح المجال لهم لتبوء المراتب العلمية العليا، ومن ثم تولي المرجعية. وحتى وإن تم قبول بعض العراقيين فإنه في الغالب يكون قليلاً ولا يفي لسد إحتياج المجتمع بشكل كامل. وإن صادف أن بزغ طالب علم عراقي فلا يتم فسح المجال له لإبراز علمه، وفي الغالب إذا ما عومل بإحترام فإنهم يحاولون أن يزيحوه من درب الوصول الى المرجعية العليا وإشغاله بأمور أقل من هذا المنصب بكثير. على الرغم من استحقاق هذا المنصب لدى الكثير من العلماء

العراقيين. وخير مثال على ذلك ما عاناه السيد الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره ومحمد رضا المظفر قدس سره، ومحمد حسين كاشف الغطاء قدس سره، ومحمد جواد البلاغي وغيرهم الكثير من العلماء الأجلاء.

وحتى إذا ما تم قبول الطالب العراقي والسماح له بالسير بمراحل متقدمة والوصول الى مراتب الاجتهاد، ففي الأعم الأغلب يجب أن يكون متميماً الى أحد العوائل المعروفة في النجف، وهذا ما أشار إليه الكاتب عندما قال: (...) لقد كانت الغالبية الوافدة هي من غير المؤهلين للعب مثل هذا الدور الذي كان ولفترة طويلة حكراً على عدد من عوائل المزارات الشيعية وعامة العوائل العلمية ذات الشهرة (...).

إذن من هذا نعرف أن الحوزة هي نفسها كانت أحد الموانع في عدم استطاعتها لأن تكون وسيلة جذب واستقطاب الشباب للتوجه نحو الدراسة الحوزوية في النجف الأشرف.

السبب الثاني:

قهر وتسلط وظلم الجهاز الحاكم للسلطة في استخدام طرق التخويف والترهيب وفتح عين المراقبة والتجسس لكل طالب حوزوي حتى وصل الأمر بأن لكل طالب حوزوي هناك ملف خاص به لدى مديرية الأمن العامة،

ويجري بين الفترة والأخرى استدعاؤه بحجة أخذ بعض المعلومات منه، فهذا الأمر يشكل بدوره حاجزاً ومانعاً آخر يبعد الشباب من التوجه للإنخراط بدرب الدراسات الحوزوية، خوفاً من التداعيات التي سترافق هذا الأمر، فيفضل البقاء في معترك الحياة ومشاكل المعيشة الصعبة بسبب الظروف القاسية التي كان ولا يزال العراق يمر بها.

ولذلك إقتصرت طلاب العلوم الدينية بشكل كبير على أولاد العوائل العلمية المشهورة في النجف، لأن أسماء عوائلهم وسبب سكنهم في النجف أو كربلاء سيكون لهم شفعاً بعض الشيء بغض الطرف عنهم وتقليل الضغوط عليهم.

السبب الثالث:

عدم وجود الوعي الكافي في المجتمع للتوجه الى مثل هكذا عناوين والانتفاء إليها، إذ كان التقصير واضحاً من قبل المؤسسة الدينية بعدم نشر الوعي المناسب بين الأوساط الشعبية في المجتمع وغضوا الطرف عن مثل هكذا أمر مهم خوفاً من التصادم مع السلطة، أو لا، على أقل التقادير سوف يفتح لهم باباً واسعاً من التحرك الذي ستخلله الكثير من التغيرات التي تحتاج الى تصريحات أو فتاوى جديدة هم في غنى عنها. فأقتصر أمر الوعي والثقافة

الدينية على طبقة ضيقة جداً من المجتمع.

وعلى هذا الأساس ظل الشعب في تلك العقود من السنين تتلاعب به عدّة أمور كخوف السلطة وإبتعاد المؤسسة الدينية عنه وحالة التردّي الإقتصادي وسوء الخدمات، مضافاً الى الصدى الإعلامي المنحرف الذي دعم وركّز الكثير من الإنحرافات داخل المجتمع العراقي، هذه بمجموعها شكلت نقاط وثوابت رئيسية في إبتعاد الفرد العراقي من التوجه الى الحوزة النجفية والإنخراط في مدارسها.

كيف تعامل السيد الشهيد ^{قدس سره} مع أمر قلة الطلبة

بعد أن جاءت مرجعية السيد الشهيد محمد الصدر ^{قدس سره} فقد تغيرت أشياء كثيرة في حوزة النجف:

فالسيد الشهيد ^{قدس سره} هو ذلك الكوكب الذي مدّ فلك الحوزة بنظام جديد يستطيع المؤمنون به مجاراة زمن الغيبة ببعدها الطويل، لتشرق شمس الإمام فيه تاركة أفلاك غيره، التي لم تعرف نقطة وجودها وحجم تأثيرها في هذا العالم.

فالمرجعية عند السيد الشهيد ^{قدس سره} هي أمانة قد عُرضت عليه فتحملها وحيداً، بعد أن وصل المسلمون إلى مرحلة التعلق بالموروث الخاطيء، بحيث لا يمكن معه معرفة محركات الفرد المؤمن نحو بارئه بشكلها المطلوب، فأحتاجت إلى بعد فكري وحركي جديد، فكان السيد الشهيد هو ذلك المدّ الفكري والشهاب الثاقب الذي أخذ على عاتقه التغيير.

فسار بهم مطمئناً ليحيي أمة كانت في سباتها تغرق، دون أن ينقذها أحد،

فأخذ ييدها وأنتشلها من ذلك القاع العميق، وأوصلها الى طريق النجاة
الواقعي الذي بعث الأنبياء من أجله.

معالجة السيد الشهيد قدس سره للمعرقلات

إذن تحرك السيد الشهيد قدس سره بمرجعيته ليواجه ثلاثة معرقلات رئيسية تعيق النهوض بالتوجه الإيماني الصحيح والذي يجب أن يسري داخل المجتمع العراقي، وليتم بالتالي ضرب الأساس المتين الذي يقف عليه الطاغية صدام وكما قلنا هذه المعرقلات هي:

١- الحوزة التقليدية.

٢- قهر السلطة.

٣- الوعي الناقص للأمة.

ومن خلال شخصيته المثالية والتي تحمل كاريزما من نوع خاص جداً، بحيث لها قابلية التأثير على الآخرين ولو عن بعد، ولعل هذا نابع من هالة الإيمان التي ملأت وجوده قدس سره، فأصبح نوراً وهداية أين ما حلّ، ومتى ما سُمعَ صوته، أو صلّى، أو تهجّد، أو درّس، أو خطب، فعمل لمعالجة هذه المعرقلات بما يلي:

أولاً: بالنسبة للحوزة التقليدية:

إنّ هذه الحوزة لم تستطع أن تخترق جدار الخوف الذي جعلته سلطة البعث

ليكون حاجزاً بين الحوزة العلمية وبين أفراد الشعب، فعاش كلٌّ من الطرفين في عزلة عن الآخر، ولم يكن هناك أية روابط وثيقة بينهما، إلا النزر اليسير الذي لا يغني ولا يضمن من جوع. وأحد العوامل المؤدية لذلك هو العامل النفسي والذاتي الذي يعود الى علماء الحوزة أنفسهم، وعدم وجود القابلية والأهلية على الخروج وتجاوز المألوف ومواجهة السلطة وقطع القيود التي حددت وكمّمت بها الحوزة، فكان التسليم والرضا بالحال واضحاً، ولذلك سمّيت بالحوزة التقليدية أو الساكنة. لأنها أرادت ان تحافظ على ما هو موروث في الجانب الفقهي، والجمود فقط على بيان الأحكام الشرعية، من دون التدخل بأي عمل توعوي داخل المجتمع، ولا حتى متابعة التطورات الحضارية ولا التغيرات السياسية التي تجري في المنطقة، وما هو دور الإسلام في التعامل معها، ومن جميع الجوانب لا من جانب واحد فقط.

هذا الأمر الذي إستطاع السيد الشهيد قدس سره تجاوزه، منطلقاً من مبدأ أنّ المرجعية أمانة ثقيلة على من يصعد ويرتقي مرتبتها أن يكون على قدر هذه المهمة والمسؤولية العظمية، وأن يعيش آلام المجتمع وما يحتاج إليه من إنتقالات معنوية وإيمانية عالية، من أجل إنتشاله من الظلمات الى النور، فعمل بقوة من أجل كسر طوق السلطة وحاجيته بين الشعب والحوزة، فكان من أبرز هذه الأعمال هو إقامته قدس سره لصلاة الجمعة المباركة في أغلب مدن

العراق، فاستطاع من خلالها أن يصل الى الشارع العراقي وبجميع طبقاته، فأخذ بمخاطبة المجتمع وإيصال ما كان يريد إيصاله له، وإبراز الجوانب المهمة التي يمكن أن تستنهض همم الشعب وتوقظه من الغفلة التي غمرته خلال السنين والعقود الماضية، وليس فقط تنبيه المجتمع، بل عليه أن يعرف كيف يتحرك وكيف يتعلم وكيف يفهم وكيف يخاطب السلطة. فنجح في إزالة أول المعرقات فكسر طوق العزلة بين الحوزة والمجتمع.

ثانياً: بالنسبة لقهر السلطة:

إمتلك الطاغية صدام وسائل متعددة في كيفية التعامل مع الشعب وكسره نفسياً أو قل معنوياً باتجاه التطلع الى الحرية وإزالة الظلم والإستبداد عن كاهله، فكانت تجري طرق مواجهته لأية حركة تحرر أو لأي فكرة أو طرح يهدد كيانه ولو بقيد شعرة بأقصى أنواع المواجهة، التي كثيراً ما كانت تكون مدعومة من الخارج، أكثر مما هي مدعومة من جلاوزته وعملائه في الداخل، كما حدث في الإنتفاضة الشعبانية ١٩٩٠ وكيف أعطت الدول الإستكبارية الضوء الأخضر لصدام في سحق شعبه، الى غيرها من الحالات والأحداث الكثيرة. وبعد أن وصل السيد الشهيد قدس سره الى المرجعية أتى بطريقة جديدة وغير متوقعة، ولم تكن تخطر في بال صدام فضلاً عن أسياده، فاستطاع

أن يتحرك من خلالها في إزالة هيمنة الخوف من السلطة من عند الأفراد المؤمنين، وجعل هذا الأمر يتآكل شيئاً فشيئاً، بعد أن إختار طريقاً للمواجهة غير تقليدي وغير مألوف استطاع من السير في هذا الطريق وسلطة البعث لم تستطع أن تقرأ ما يخبئه لها في قادم الأيام، بحيث تحرك السيد الشهيد قدس سره وهي لا تقوى على فعل شيء ضده، فهو ظاهراً تحرك دون أن يتعدى أو يدخل في دائرة مخاوفها، ولكنها لم تك تعلم بأن خطواته تلك التي خطاها هي نفسها بداية الخطوات لرحيلهم ونهاية لطاغوتيتهم. فالسلطة كانت ظاهراً تعادي أمريكا وإسرائيل وتعمل على نشر هذا الأمر إعلامياً. وعندما هتف السيد قدس سره في مسجد الكوفة المعظم: (... كلا كلا إسرائيل ... كلا كلا أمريكا ...) هتف واقعاً ونطق بالحقيقة كما هي التي أراد أن يخرجها للملا، وأن هذا صدام ما هو إلا عميل ولعبة بأيديهما، وعندما هتف المصلّون معه في الكوفة، هتفوا طاعة له لا طاعة لصدام، وهذا أول مرّة يحدث في عهد وجود صدام اللعين، فأحس حينها المؤمنون بأنهم قد إنتصروا وقد كسروا حاجزاً من حواجز الخوف، لأنهم قد لبّوا أمر مرجعهم ووليّهم بعيداً عن تدخلات السلطة، وثم أخذ يتحرك من خلال إعطاء أوامره المولوية كزيارة أمير المؤمنين يوم الغدير ودعوة المصلين في جميع أنحاء العراق للحضور في مسجد الكوفة لإحياء الذكرى السنوية بإقامة صلاة الجمعة، والأمر بالمسير الى الإمام الحسين

عليه السلام مشياً على الأقدام، الى غيرها من الأوامر، كل هذه الأمور قد قوّت الجانب المعنوي والإيماني ومدت المؤمنين بالشجاعة وأخذ الخوف من السلطة يذهب تدريجياً الى أن قرب من زواله، فأصبحوا على استعداد لمواجهة عملاء وزبانية الطاغية بال مباشر، حتى وصل الأمر بأن يهتف السيد الشهيد قدس سره في مسجد الكوفة المعظم والمصلين معه يهتفون بالمطالبة بإعادة التيار الكهربائي وتحسين الخدمات، ومن ثم المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين من أئمة الجمع وغيرهم.

هذا الفعل لم يستطع أي أحد أن يفعله في عهد صدام، مما زاد في شجاعة المؤمنين بما لا يقاس معه وضعهم في الأزمنة السابقة. لأنهم يرون مرجعهم بذكائه وإخلاصه وعلميته وشجاعته كيف استطاع أن يختار طريقاً لمواجهة السلطة عجز غيره عن الإتيان به أو الوصول إليه، والتشرف للسير فيه.

هذا مضافاً الى ما كان يطرّحه في اللقاءات والمحاضرات من آراء كان الجميع يشعر من خلالها على أنه يتكلم وكأنه سلطة مستقلة قائمة أعمدتها بذاتها، له ما يناسب شأنه في التحرك أو إبداء أي رأي أو موقف بخصوص ما يجري حوله من أحداث. وهذا الشيء جعل المجتمع والمؤمنون خصوصاً أن لا يروا في العراق أي شخص يستطيع تحريك الشارع غير السيد الشهيد قدس

سرّه، فكان وجوده مصدر القوّة الجديد الذي مدّ المؤمنين بقوّة القلب التي ستجعل منهم أناساً آخرين. وبهذا أزاح قدس سرّه المعرقل الثاني بجداره وبنجاح يبهر العيون.

ثالثاً: معالجة الوعي الناقص:

وتم هذا الأمر من خلال ما يلي:

١- نزوله الى المجتمع ووصول خطابه الى فرشة المجتمع، بل حتى الغجر أنفسهم قد قرع الباب عليهم، من أجل وصول الهداية إليهم، وخصوصاً عندما أقام صلاة الجمعة المباركة، فكانت الباب الذي منه دخل الى عامّة المجتمع دون استثناء.

٢- طبيعة مؤلفاته التي حاكت المرحلة والتي تُنهض همم المؤمنين وتُحث فيهم الشعور بالمسؤولية كونهم تحت رقابة عين الإمام المهدي عليه السلام، وخصوصاً ما كتبه في موسوعة الإمام المهدي عليه السلام، مضافاً الى خروجه عن فهم مواقف الأئمة عليهم السلام بالأسلوب الروتيني الممل، تاركاً ذلك النهج الجامد، والانتقال الى بيان تحركاتهم وأقوالهم بفهم يناسب المرحلة، بحيث يجعل الفرد متلهفاً لمعرفة المزيد عن هذا الطرح الجديد، الذي يظهر سيرة الأئمة المعصومين عليهم

السلام بجوانب مشرقة قلماً يلتفت إليها. مما يشد الفرد المؤمن بالرسول وبالأئمة صلوات الله عليهم أجمعين شداً يجعله يتمنى أن يكون معهم ليؤدي الأدوار الصعبة بين أيديهم وتحت ناظرهم.

٣- تشجيعه قدس سره للشباب العراقي وغيرهم للدخول في حوزة النجف ليتمكنوا بالتالي من إيصال صوت الحق والقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعلهم محاور إيصال وإرتباط لأعمق النقاط بعداً عن الحوزة. أو قل عن المعتكف الثقافي والإيماني، الذي لن يتم إلا من خلال أولئك الطلبة الجدد.

وكان الذي يزيد من نجاح هذه الخطوات هو إعطاء الفرصة لشباب هذه المناطق المحرومة، سواء في مدن جنوب العراق أو في مناطق بغداد الشعبية للدخول في الحوزة الشريفة لكي يمارسوا دور نشر الوعي وإيصال صوت الحق، بدلاً من أن يرسل إليهم من هو بعيد عنهم ولا يعرف مشاكلهم وطبائعهم، ولم يتدخل أو يعرف صغريات أمورهم وإحتياجاتهم اليومية.

هذا هو الأمر الرئيسي الذي لم يرض ذائقة الكاتب وذهب الى تقديمه وإلصاق التهم بأولئك الطلبة من أبناء الجنوب وأبناء المدن الشعبية في بغداد، وما ذلك إلا لأنهم وكما يسميهم السيد الشهيد قدس سره بـ (ولد الخاية)

الذين هم أكثر الناس إخلاصاً لوطنهم وتضحية في سبيله، ولكنهم بقوا مظلومين من قبل النظام وسلطته، وحتى يتم رفع الظلم عن أبناء هذه المناطق، فتح السيد الشهيد الباب لهم ليدخلوا في الحوزة ويتعلموا ويتثقفوا ليعودوا الى مناطقهم ويوصلوا كلمات الحق اليهم، حتى لا يبقى الجهل سارياً فيهم وهم بعيدون عن الحوزة وأهل الحوزة.

علماً إن هذا جرى ليس على أساس عدم وجود ضابطة للقبول والدخول الى الحوزة، بحيث كل من هبّ ودبّ يستطيع الدخول فيها، فهذا كلام غير صحيح ومجانِب للحقيقة، فهناك ضوابط مشددة وتركيبات خاصة وامتحانات أخلاقية ودينية على الطالب أن يجتازها حتى يتم قبوله، وفي هذا الصدد يقول السيد الشهيد قدس سره في أحد اللقاءات التي أجريت معه: (في الحقيقة تعلمون أنه الحوزة تضاءلت جداً، وقلَّ سُكَّانها لو صح التعبير والمتَّصفين بها والدارسين تحت إشرافها لم يبق إلا القليل تحت مرجعية الخوئي لا أكثر ولا أقل. قبل حوالي عشر سنوات ونحو ذلك، ولكنه بفضل ربي في الحقيقة استطاع كثير من الشباب التعمم والدراسة والمشي مشياً صالحاً، وإن كان جملة منهم ليسوا بمعصومين، ولكنه كثير منهم صالحين، ومدبرين لأمر الدراسة ولأمر المجتمع ولأمر الحوزة، وكذلك لأمر العوام وإمامة الجماعة والاتصال بالناس على أحسن ما يرام، وهذا جهد مضاعف ومشارك بين

والعلمية، وحتى من ذوي الشهادات العليا.

فعلى قياسات صاحب الكتاب على المستضعفين أن يموتوا وأن لا يكون لهم دور يذكر في المجتمع وأن لا يطوروا من أنفسهم وثقافتهم العامة والدينية بالخصوص. كونهم أصحاب مهن بسيطة، اضطروا الى ممارستها إضطراراً قسرياً.

فعلى هذا القول كيف نستطيع أن نغير مجتمع ونبدأ معه الإنطلاق من البدايات حتى نصل الى تحقيق الغايات والأهداف، أليس الصحيح أن يكون الإنطلاق من القواعد الشعبية المضطهدة وانتشالها من ظلمات الجهل والحرمان، ثم أن هذه الطبقات المحرومة أليست هي أول المتوجهين لتلبية نداء صوت الحق الذي أطلقه السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره. وهنا لسان حال صاحب الكتاب كلسان حال الملائ من قوم نوح عندما رأوا المستضعفين والبسطاء من الناس قد توجهوا وألتفوا حول نوح عليه السلام وأمنوا به، فقالوا له وكما يخبرنا القرآن الكريم: ﴿... وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ يُكْفِرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَاصْطَلُّوا﴾. وهذا لسان حال نوح عليه السلام عندما رأى أن نوح قد جاءه من قبله بآيات من ربه، فقالوا له: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ يُكْفِرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَاصْطَلُّوا﴾. وهذا لسان حال نوح عليه السلام عندما رأى أن نوح قد جاءه من قبله بآيات من ربه، فقالوا له: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ يُكْفِرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَاصْطَلُّوا﴾. وهذا لسان حال نوح عليه السلام عندما رأى أن نوح قد جاءه من قبله بآيات من ربه، فقالوا له: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ يُكْفِرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَاصْطَلُّوا﴾.

والحقيقة أن قول مثل هكذا كلام ووصف سوف يسند ويتعاقد مع الدعايات المغرضة التي كان يطلقها بعض رجال الحوزة المعممين للتشويه

والتقليل من شأنية مرجعية السيد الشهيد، حيث قالوا عنه وعلى وجه الاستهزاء والسخرية، بأنّ السيد الشهيد قدس سره هو: (مرجع المعدان) ولعل الكاتب قد تأثر بهذه المقولة وبنى رأيه متحمساً لها، ليساهم هو الآخر في محاولة تسقيط هذه المرجعية حتى بعد استشهاد صاحبها.

وفي هذا الصدد يذكر السيد الشهيد قدس سره وهو في معرض المقارنة بين الأسلوب التقليدي للمرجعية وبين أسلوبها الواعي فيقول: تكثير أفراد الحوزة العلميّة ومضاعفتهم بالنحو الواعي المطلوب، لكي يحصلوا على المقدار الكافي من الأيدي العاملة في سبيل الدين الحنيف، لأجل الحصول على النتائج الكبرى، وهذا العمل ليس هيئاً - أيضاً - بحسب ظروفنا الحاضرة، ولكنه على أي حال مما يمكن الحصول عليه ضمن تخطيط معيّن يستهدف أول ما يستهدف تقريب العواطف العامّة نحو الحوزة العلميّة ومبدئها السامي: الإسلام، حتى تعم الرغبة في الانخراط في سلوكها لكي يمكن الحصول على أفراد بمقدار العدد المطلوب.

وقد بدأت نتائج قرب العواطف تظهر تدريجاً بإنخراط شبابنا في سلك الحوزة بإخلاص إسلامي كبير، نتيجة لأعمال شخصية متفرقة. فكيف الحال

لو كان هناك تخطيط مدروس تقوم به المرجعية العليا في الحوزة^(١).

(١) مبحث ولاية الفقيه: لآية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، تحقيق

مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، قم، ط ١، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م: ص ١٢٩.

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - أدوار الفقه الإمامي: المحقق العلامة الشيخ جعفر السبحاني، نشر دار الولاية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٣ - أنوار الأصول: تقرير لأبحاث سماحة آية الله العظمى ناصر مكارم الشيرازي، بقلم أحمد القدسي، نشر دار نشر الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، قم، ط ٣، ١٤٣٢ هـ.
- ٤ - أصول علم الأصول: آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، تحقيق مؤسسة المنتظر لأحياء تراث آل الصدر، بيروت، ط ١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- ٥ - الإمامة وقيادة المجتمع: محاضرات آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني الحائري، نشر دار المتقين، بيروت، ط ٣.
- ٦ - الإحكام في علم الكلام: السيد محمد حسين ترحيني، نشر دار الهادي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٧ - الأصول من الكافي: ثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، نشر

مؤسسة أنصاريان، قم، ط ٢، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٨- أصول المسيحية: د. داود علي الفاضلي، راجعه وقدم له وضبط حواشيه،

د. عبد الرحيم محمد السلوادي، نشر دار زهران، عمان، ٢٠٠٨ م.

٩- أمريكا تاريخ من الغزو والإرهاب: يوسف العاصي الطويل، نشر مؤسسة

القلم العربي، مصر، ط ٢، ٢٠١٠ م.

١٠- إغتيال شعب: فائق الشيخ علي، نشر دار الحكمة، بيروت، ط ٢،

١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.

١١- أسرار العارفين في شرح كلام مولانا أمير المؤمنين: العالم الجليل

والفاضل النبل السيد جعفر بن محمد باقر بن مهدي بحر العلوم (١٢٨٩

- ١٣٧٧ هـ)، نشر دار جواد الأئمة، بيروت، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٢- بحوث في علم الأصول: تقريراً لأبحاث آية الله العظمى الشهيد السيد

محمد باقر الصدر قدس سره، بقلم السيد محمود الهاشمي، نشر مؤسسة

دار معارف الفقه الإسلامي، قم، ط ٣، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

١٣- بحوث في علم الأصول: تقريراً لأبحاث السيد الشهيد السعيد آية الله

العظمى السيد محمد باقر الصدر قدس سره، بقلم سماحة العلامة الحجة

الشيخ حسن عبد الباتر، قم، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

١٤- بيان السعادة في مقدمات العبادة: العارف الشهير الحاج سلطان محمد الجنازدي الملقب سلطان علي شاه، نشر مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٥- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: للعلم العلامة الحجة فخر الأمة المولى الشيخ محمد باقر المجلسي، نشر دار الأميرة، بيروت، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٦- البيان في تفسير القرآن: زعيم الحوزة العلمية السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، نشر دار العلم، بغداد، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

١٧- تهذيب الأحكام: الشيخ الطرسي، نشر الأميرة للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٨- تحف العقول عن آل الرسول: الشيخ الثقة الجليل الأقدم أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحرّاني، من أعلام القرن الرابع، قدّم له وعلّق عليه الشيخ حسين الأعلمي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ٧، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٩- التاريخ اليهودي العام: صابر طعيمه، نشر دار الجليل، بيروت، ط ٣.

٢٠- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن

الحسين بن الحسن ابن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (٥٤٤ - ٦٠٤ هـ)، قدّم له هاني الحاج، حققه وعلّق عليه عماد زكي البارودي، نشر مكتبة التوفيقية، القاهرة.

٢١- تاريخ ما بعد الظهور: آية الله العظمى السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر، نشر مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١.

٢٢- تأسيس الشيعة لفنون الإسلام: المرجع الديني الأكبر آية الله السيد حسن الصدر، نشر مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ١، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.

٢٣- تاريخ الغيبة الصغرى: آية الله العظمى السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر، نشر مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١.

٢٤- تفصيل وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة: للفقهاء المحدثين الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت سنة ١١٠٤ هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٥- حقوق المرأة في النظام الإسلامي: الشهيد مرتضى مطهري، نشر الدار الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ.

٢٦- الحكومة الإسلامية: الإمام روح الله الموسوي الخميني قدس سره، ترجمة

واعداد مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، نشر دار الولا،
بيروت، ط ١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٢٧- حاكمية الفقيه وحدود ولايته على الأمة: أبو الحسن حميد المقدس
الغريفي، نشر مكتبة أنصار الحجة الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٣٨ هـ -
٢٠١٧ م.

٢٨- الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه: الأستاذ محمد تقي مصباح اليزدي،
ترجمة عبد الكريم محمود، الناشر العلاقات الدولية في منظمة الإعلام
الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٩- حركات التحرر وعلاقتها بالقانون الدولي: حسن النحوي، نشر محبين،
قم، ط ١، ٢٠١١ م.

٣٠- الحرب على العراق رؤية توراتية يهودية: علي عبد الجليل علي، نشر دار
أسامة، الأردن، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٣١- الخرائج والجرائح: للفقيه المحدث والمفسر الكبير قطب الدين الراوندي،
تحقيق ونشر مؤسسة الإمام الهادي، قم، ط ٢، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٣٢- دروس في علم الأصول: السيد محمد باقر الصدر، نشر مؤسسة التاريخ
العربي، بيروت، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٣٣- دراسات في ولاية الفقيه: ساحة الفقيه المجاهد آية الله العظمى المنتظري،

نشر الدار الإسلامية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٤- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر: عبد الرحمن ابن خلدون،

نشر دار الفكر، بيروت.

٣٥- الرسالة الإستفتائية: طبقاً لفتاوى آية الله العظمى السيد الشهيد محمد

الصدر قدس سره، نشر هيئة تراث السيد الشهيد الصدر، بيروت،

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٣٦- رحلة في الآفاق والأعماق شرح دعاء كميل: الأستاذ حسين أنصاريان،

ترجمة كمال السيد، نشر مؤسسة أنصاريان، قم، ط ١، ١٤٢٥ هـ -

٢٠٠٤ م.

٣٧- رسائل في ولاية الفقيه: تحقيق محمد كاظم الرحمان ومهدي المهريزي،

إعداد مركز العلوم والثقافة الإسلامية، معهد بحوث الفقه والحقوق،

الناشر مؤسسة بوستان كتاب، قم، ط ١، ١٤٢٦ هـ.

٣٨- الشيعة والحاكمون: محمد جواد مغنية، وثق أصوله وحققه وعلق عليه

الأستاذ سامي الغريزي، نشر مؤسسة دار الكاتب الإسلامي، قم، ط ١،

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٣٩- الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكية: معين حداد، نشر المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٧ م.

٤٠- شرح مفاتيح الجنان: شرح وتحقيق الشيخ الدكتور محمد هويدي، نشر دار الشجرة، بيروت، ط ٣، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٤١- صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية: محمد آصف المحسني، نشر ذوي القربى، قم، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

٤٢- الصدر الثاني الشاهد والشهيد: مختار الأسدي، نشر مؤسسة الأعراف، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٤٣- العراق أرض النبوءات والفتن: منصور عبد الحكيم.

٤٤- العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت: العلامة المحقق الاستاذ جعفر السبحاني، نقله الى العربية جعفر الهادي، نشر مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ط ٣، ١٤٢٨ هـ.

٤٥- عيون أخبار الرضا: للشيخ الأقدم والمحدث الأكبر أبي جعفر الصدوق، منشورات الفجر، بيروت، ط ١، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.

٤٦- العشق الأبدي في سيرة والدي: السيد مقتدى الصدر، نشر مكتبة البصائر، بيروت، ط ١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٤٧- الغيبة: الشيخ الجليل أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب المعروف بـ (أبن أبي زينب النعماني) ت حدود سنة ٣٦٠هـ، تحقيق فارس حسون كريم، نشر مدين، ط ١، ١٤٢٦هـ.

٤٨- فلسفة الدولة في الفكر السياسي الشيعي: الدكتور الشيخ محمد شقير، نشر دار الهادي، اطروحة حائزة على شهادة الدكتوراه من الجامعة اللبنانية.

٤٩- الفرقان في تفسير القرآن: سماحة الشيخ الدكتور محمد الصادقي، نشر الأميرة للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٥٠- الفتاوى الخطية: بقلم آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، نشر مكتب السيد الشهيد الصدر قدس سره النجف الأشرف.

٥١- كتاب العين: أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٥هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٥٢- الكليات: أبي البقاء، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي ت ١٠٩٤هـ، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، نشر ذوي القربى، قم، ط ١، ١٤٣٣هـ.

٥٣- كمال الدين وتمام النعمة: الشيخ الجليل الأقدم الصدوق أبي جعفر محمد

بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ت ٣٨١هـ، قم، ط ١، ١٤٢٥هـ.

٥٤- كتاب الغيبة: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥-

٤٦٠هـ)، تحقيق الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ علي أحمد ناصح، نشر

مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ط ٣، ١٤٢٥هـ.

٥٥- كتاب الحجة: الحكيم الإلهي والفيلسوف الرباني صدر الدين محمد

الشيرازي، ت ١٠٥٠هـ، نشر مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١،

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٥٦- كتاب المكاسب: الشيخ الأعظم مرتضى الأنصاري قدس سره،

(١٢١٤هـ - ١٢٨١هـ)، تحقيق وتعليق السيد محمد كلانتر، نشر جامعة

النجف الدينية، النجف، ط ١، ١٣٩٢هـ.

٥٧- لسان العرب: العلامة ابن منظور، نشر دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ

- ٢٠٠٣م.

٥٨- لماذا السيد مقتدى الصدر قائداً: علي الزيدي، نشر دار الكاتب العربي،

بيروت، ط ٤، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٥٩- مواعظ ولقاءات: آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس

سرّه، نشر هيئة تراث السيد الشهيد الصدر النجف الأشرف، بيروت،

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

٦٠- مجمع البيان في تفسير القرآن: الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن

الطبرسي، من أكابر علماء الإمامية في القرن السادس، تصحيح وتحقيق

وتعليق السيد هاشم الرسولي المحلاتي، نشر مؤسسة التاريخ العربي،

بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٦١- المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني، تحقيق وضبط: محمد

خليل عيتاني، نشر دار المعرفة، بيروت، ط ٤، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٦٢- معجم مقاييس اللغة: أبي حسن أحمد بن فارس بن زكريات ٣٩٥هـ،

اعتنى به الدكتور محمد عوض مرعب، نشر دار إحياء التراث العربي،

بيروت، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٦٣- محاضرات في علم أصول الفقه: تقريراً لأبحاث السيد الشهيد محمد باقر

الصدر قدس سرّه، بقلم السيد الشهيد محمد الصدر قدس سرّه، تحقيق

مؤسسة المنتظر لإحياء تراث الصدر، نشر مؤسسة مدين، قم، ط ١،

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٦٤- منهج الأصول: آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سرّه،

نشر هيئة تراث السيد الشهيد الصدر، بيروت، ط ١، ١٤٣١ هـ -
٢٠١٠ م.

٦٥- **منة المنان في الدفاع عن القرآن: آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره**، نشر هيئة تراث السيد الشهيد الصدر، بيروت،
١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٦٦- **موسوعة الإمام المهدي: آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره**، نشر مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١.

٦٧- **مباحث الأصول: تقريراً لأبحاث سماحة آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر قدس سره**، تأليف آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني الحائري، نشر دار البشير، قم، ط ١، ١٤٠٧ هـ.

٦٨- **ما وراء الفقه: آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره**، نشر دار الأضواء، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٦٩- **مبحث ولاية الفقيه: آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره**، تحقيق مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، قم، ط ١، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

٧٠- مدافع آية الله: محمد حسين هيكمل، نشر دار الشروق، القاهرة، ط ٦،

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

٧١- الميزان في تفسير القرآن: العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، نشر

مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٧٢- موسوعة مقارنة الأديان: الدكتور أحمد شلبي، بدون سنة طبع.

٧٣- الموسوعة الكبرى للمذاهب والفرق والأديان: د. سليم الياس، نشر

مركز الشرق الأوسط الثقافي، بيروت.

٧٤- معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي قدس سره،

نشر مكتبة الإمام الخوئي.

٧٥- المبسوط في أصول الفقه: سماحة آية الله العظمى الشيخ جعفر السبحاني،

نشر مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ط ١، ١٤٣١ هـ.

٧٦- المعالم الجديدة للأصول: آية الله العظمى السيد الشهيد محمد باقر الصدر،

نشر مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر قدس سره،

قم، ط ٢، ١٤٢٥ هـ.

٧٧- المعجم الموضوعي لأحاديث الإمام المهدي: علي الكوراني العاملي، نشر

دار المرتضى، طبعة جديدة، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٧٨- الماسونية والثورات الشعبية: منصور عبد الحكيم، نشر دار الكتاب العربي، دمشق، ط ١، ٢٠١٢ م.

٧٩- مرجعية الميدان: عادل رؤوف، نشر المركز العراقي للإعلام والدراسات، سورية، ط ٩، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م.

٨٠- مقدمات منهجية في علم الأصول: تقريراً لأبحاث السيد كمال الحيدري، بقلم الشيخ خليل رزق، نشر دار البلاغة، بيروت، ط ١، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.

٨١- منهج الصالحين: فتاوى آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، نشر هيئة تراث السيد الشهيد الصدر، بيروت، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٨٢- النظرية الحقوقية في الإسلام: آية الله الشيخ محمد تقي مصباح اليزدي، ترجمة خليل عصامي الجليحاوي، أشرف على الترجمة الشيخ محمد عبد المنعم الخاقاني، نشر دار الولاء، بيروت، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٨٣- نهاية التاريخ: فرانسيس فوكوياما، ترجمة وتعليق الدكتور حسين الشيخ، نشر دار العلوم العربية، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٨٤- نهج البلاغة: ضبط نصه الدكتور صبحي الصالح، نشر انوار

الهدى، قم، ط ١، ١٤٢٦ هـ.

٨٥- الوسيط في أصول الفقه: الفقيه المحقق الشيخ جعفر السبحاني، نشر مؤسسة الإمام الصادق، قم، ط ٢، ١٤٢٦ هـ.

٨٦- ولاية الأمر في عصر الغيبة: آية الله العظمى السيد كاظم الحائري الحسيني الحائري، بيروت، ط ١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٨٧- ولاية الفقيه في حكومة الإسلام: سماحة العلامة آية الله الحاج السيد محمد الحسين الحسيني الطهراني، تعريب علي حسين، نشر دار المحجة البيضاء، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ.

٨٨- الولاية والمرجعية تكامل أم تنافس: الشيخ مالك مصطفى وهبي العاملي، نشر دار الهادي، بيروت، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٨٩- الولاية حقيقتها ومصادقها: السيد مقتدى الصدر، نشر هيئة تراث السيد الشهيد الصدر قدس سره، النجف الأشرف.

٩٠- الوصايا الضائعة: بهاء زهير صالح، نشر دار المحجة البيضاء، بيروت، ط ١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٩١- اليهودية ليست ديانة تورائية: محمد جعفر شمس الدين، نشر دار الهادي، بيروت، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

الفقارس

الإهداء.....	٥
المقدمة.....	٩
إشكالات صاحب كتاب الوصايا الضائعة.....	١٩

الفصل الأول الولاية العامة ٢٨٢-٤١

معنى الولاية.....	٤٣
ولاية الفقيه.....	٤٨
هل القول بالولاية ضرورة من ضروريات الدين؟.....	٥٣
أولاً: للرسول صلى الله عليه وآله مقام الحاكمية كما له مقام الرسالة.....	٥٣
ثانياً: قابلية دين الإسلام على مسايرة الحياة.....	٥٩
ثالثاً: عدم إقتصار الرسول على بيان القانون وإنما كان يقوم بتنفيذه ايضاً....	٦٣
رابعاً: التدريب التدريجي للوصول الى قيادة الإمام المهدي.....	٦٥

- خامساً: الولي الفقيه وقابلية اعداد أفراد بمستوى عال من الإخلاص..... ٦٧
- سادساً: القول بالولاية مرتبة متقدمة من مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..... ٦٨
- سابعاً: وجود الولي الفقيه يشكل عنصراً من عناصر القوة..... ٦٨
- هل الولي الفقيه هو الوحيد المؤهل لإدارة البلاد؟..... ٧١
- هل القول بالولاية هو من أجل ممارسة العمل السياسي فقط؟..... ٧٩
- هل ولاية الفقيه نظرية حديثة؟..... ٨٧
- تطور ولاية الفقيه تاريخياً..... ٩٣
- هل أهمل فقهاء المذهب موضوع الولاية ولا يوجد لهم تصريح أو إشارة لمثل هذا التوجه؟..... ١٣٣
١. وجود السلطة الظالمة..... ١٣٣
٢. بعض النصوص الدالة على الولاية..... ١٣٥
٣. اثبات الشيء لا يستدعي عدم وجود غيره..... ١٤٨
- الأسباب التي قد تؤدي الى عدم القول بالولاية العامة..... ١٥١
- قول السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره بالولاية وتعيين نفسه لها..... ١٥٧

- تعداد القيادات الإسلامية..... ١٦١
١. النبوة..... ١٦١
٢. القيادة المعصومة (قيادة الأئمة عليهم السلام)..... ١٦١
٣. القيادة على مستوى النيابة الخاصة..... ١٦١
٤. القيادة غير المعصومة بدون نص خاص عليه..... ١٦٢
٥. المرجعية الواعية (المرجعية كما ينبغي أن تكون)..... ١٦٢
٦. المرجعية بشكلها التقليدي..... ١٦٢
- أي نوع من هذه القيادات تبنى السيد الشهيد قدس سره..... ١٦٤
- الثمار التي انتجها القول بالولاية العامة للسيد الشهيد قدس سره..... ١٦٧
- الفروق بين القيادة المعصومة وغيرها..... ١٧٣
- مقارنة السيد الشهيد قدس سره بين الأسلوب التقليدي للمرجعية وبين
أسلوبها الواعي..... ١٧٧
- أوضح تجربتين للولاية العامة في العصر الحديث..... ١٨٢
- كيف ينظر الأئمة عليهم السلام لحاكمية وسلطة من هو دونهم..... ١٩١
- مراحل التكامل التي يمر بها المؤمنون..... ١٩٦

- شرح وبيان الأحاديث وهل الاستشهاد بها صحيح..... ٢٠٠
- هل استمرار عصر الإمامة لا يدعم أن يلي غيرهم مقاليد الأمور؟..... ٢٣٩
- هل نحتاج الى القول بالرجعة حتى لا تخلو الأرض من حجة؟..... ٢٤١
- رأي الأستاذ اليزدي حول نيابة الفقيه عن الإمام..... ٢٤٣
- عدّة قراءات من استدلال الأستاذ اليزدي..... ٢٤٤
- ما هي مدخلة الفقيه بقول الإمام (كالشمس إذا غيبتها السحاب)..... ٢٤٩
- عرض وشرح الأحاديث..... ٢٥٢
- هل إقامة الحكم الإسلامي يؤجل الى زمن الظهور؟..... ٢٥٧
- إجابة السيد كاظم الحائري دام ظله حول هذا الإشكال..... ٢٥٧
- تعليق وإضافة..... ٢٦٠
- أسباب أخرى لغيبة الإمام..... ٢٦٢

الفصل الثاني

أعلمية السيد الشهيد

٢٨٣-٣٩٠

هل يعتبر السيد محسن الحكيم قدس سره استاذاً للسيد الشهيد محمد الصدر

قدس سره؟..... ٢٨٥

- عرض كلام السيد الشهيد حول حضوره لدرس السيد الحكيم..... ٢٨٦
- هل يستطيع الطالب أن يقيم أستاذه؟..... ٢٨٩
- هل اعتمد السيد الشهيد قدس سره في رسالته العملية على كتاب منهاج الصالحين للسيد الحكيم؟..... ٢٩٣
- هل أن السيد الشهيد قدس سره لم يحصل على إجازة الإجتهد؟..... ٢٩٩
- أولاً: إجازة السيد الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره..... ٣٠٠
- ثانياً: إجازة الإجتهد كاشفة وليست علة للإيجاد..... ٣٠١
- ثالثاً: التقية المكثفة والتضييق عليه من قبل السلطة والحوزة..... ٣٠٢
- رابعاً: غزارة نتاجه العلمي..... ٣٠٦
- هل أن السيد الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره لم يتسنى له تدريس دورة أصولية كاملة؟..... ٣١٦
- هل أعلمية السيد الشهيد قدس سره على وجه الإطلاق..... ٣٢١
- استشهاد صاحب كتاب الوصايا الضائعة غير تام..... ٣٣٢
- ما يكتب وي طرح يمثل المستوى الفكري والعلمي للمرحلة المعاصرة..... ٣٣٣

هل استدل السيد الشهيد قدس سره بأعلميته على العلامة الحلي كون الأخير لم
يطلع على المنطق..... ٣٣٦

اللبس الذي وقع فيه صاحب الكتاب حول أعلمية السيد الشهيد..... ٣٣٨

هل الفقيه الأعلم هو الأعلم بالأصول..... ٣٥٣

هل أن الأصول وفكرة الإجتهد تم مواجهتها من قبل الأئمة الى حدود القرن
السابع..... ٣٦٣

كلمة السيد الشهيد قدس سره في تاريخ علم الأصول..... ٣٦٩

الفصل الثالث

رفض المؤسسة الدينية لمرجعية

السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره

٣٩١-٤٨٤

تعامل المؤسسة الدينية مع السيد الشهيد قدس سره قبل تصديه
للمرجعية..... ٣٩٤

تعامل المؤسسة الدينية مع السيد الشهيد قدس سره بعد تصديه
للمرجعية..... ٣٩٩

- تعامل المؤسسة الدينية خارج العراق مع مرجعية السيد الشهيد قدس سره
وقوله بالولاية العامة..... ٤٠٥
- إعلان الحرب ضد مرجعية السيد الشهيد قدس سره..... ٤٠٨
- الأول: محور المعارضة العراقية في إيران وخارجها..... ٤٠٨
- الثاني: محور مؤسسة السيد الخوئي في لندن بقيادة عبد المجيد الخوئي..... ٤٥٢
- تعليقة بعد الإنتهاء من عرض المحورين..... ٤٦٠
- موقف الجمهورية الإسلامية في إيران من مرجعية السيد الشهيد قدس
سره..... ٤٦٣
- النظر الى مرجعية السيد الشهيد قدس سره من خلال الولاية
العامة..... ٤٦٣
- النظر إليه قدس سره على ضوء تعاملها مع المعارضة العراقية في الخارج
والمعارضة الموجودة على أراضيها..... ٤٧١
- الحصار الذي تعرّض له قدس سره من قبل السلطة..... ٤٨٠

الفصل الرابع

مواجهة السلطة

٤٨٥-٥٥٠

- أوهام أم حقائق من طرح أمثال هذه الأمور..... ٤٨٩
- الأمر الأول: هل فكرة مواجهة النظام التكريتي هي فكرة حاملة أو
مثالية..... ٤٨٩
- الأمر الثاني: هل أن سعي المرجعية للتعاون مع حكومات الدول ذات الثقل
العالمي يمنحها ثقلاً أكبر ويدعمها دعماً غير متوقع..... ٤٩٤
- الأمر الثالث: هل يصلح تحرك السيد الخميني قدس سره الى فرنسا لأن يكون
مثلاً يحتذى به في مرجعية العراق..... ٥١١
- سياسة السيد الشهيد قدس سره في قبول الطلبة للدراسة في حوزة
النجف..... ٥٢٩
- الأسباب المانعة من توجه العراقيين للدراسة في النجف..... ٥٣٢
- كيف تعامل السيد الشهيد قدس سره مع أمر قلّة الطلبة..... ٥٣٧
- معالجة السيد الشهيد قدس سره للمعرقلات..... ٥٣٩

١. الحوزة التقليدية..... ٥٣٩
٢. قهر السلطة..... ٥٤١
٣. الوعي الناقص للأمة..... ٥٤٤
- المصادر والمراجع..... ٥٥١
- الفهارس..... ٥٦٥

صدر للمؤلف

- ١- لماذا السيد مقتدى الصدر قائداً .
- ٢- السيد مقتدى الصدر والمخلصون .
- ٣- لماذا المسير الى مرقد السيد الشهيد محمد الصدر .
- ٤- أسئلة معاصرة حول الإمام المهدي (عج) .
- ٥- بحوث جديدة حول الإمام المهدي (عج) .
- ٦- القول النضر في الدفاع عن الشهيد الصدر .
- ٧- مقتدى الصدر قيادة فوق الشبهات .
- ٨- شهيد بلا حجاب .
- ٩- إشراقات في الدفاع عن المعصومين .
- ١٠- الرد الهام على كتاب شكوى الإمام .
- ١١- دفاع عن فاطمة الزهراء ع .
- ١٢- مقالات ودفع إشكالات .
- ١٣- من وحي الإصلاح .
- ١٤- خير في التاريخ .
- ١٥- إفهام الأنام ماهية غفلة الإمام .
- ١٦- محمد الصدر قدس سره بين الولاية العامة وسياسة السلطة .